الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران السانية — كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع — التخصص:علم الإجتماع التربوي

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الموسومة :

أشكال العنف والإضطهاد ضد المرأة المسؤولة في الوظيف العمومي

دراسة ميدانية لعينة نساء مسؤولات في بعض ولايات الغرب الجزائري

من إعداد الطالبة :

بن حميدة هند

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بونوة سلاك

أعضاء لجنة المناقشة : 2014/12/18

أد مزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أد.سلاك بونوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مقررا
د. بوشيخاوي إسمهان	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران	مناقشة
د.سيكوك قويدر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
د.طواهري ميلود	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشا
د.براهيم أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

الإهـــــــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من أحرقا سنوات عمريهما في تربيتي وتنشئتي واللذان كان لهما الفضل الأكبر فيما وصلت إليه الآن، إلى الوالدة الغالية والأب العزيز

إلى جميع إخوتي خاصة نوارة التي كانت إلى جانبي في كل مرحلة من مراحل حياتي .

إلى كل زملاء العمل بجامعة معسكر وخاصة زملائي بالمركز الجامعي غليزان.

كـلـمـة شـكـر

أولا وقبل كل شيء أشكر الله وأحمده أن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

" وما توفيقي إلا بالله "

أشكر بصدق الأستاذ الدكتور " سلاك بونوة " الذي ساعدني كثيرا خلال مشوار تحضيري لهذه الرسالة، وذلك بتقديمه الإرشادات والنصائح والتوجيهات القيمة.

وأشكر بدوري الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

وأشكر أيضا كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

كل التقدير والإحترام لكم جميعا.

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر

مقدمة.....12

الفصل الأول :الإطار المنهجي

الإشكالية.....19

الفرضيات.....20

تحديد المفاهيم.....21

أهمية الدراسة.....28

أهداف الدراسة.....28

الدراسات السابقة.....30

منهج البحث.....34

تقنيات وأدوات البحث..... 35

الإطار المكاني والزماني للدراسة.....36

عينة البحث.....37

صعوبات البحث.....37

الفصل الثاني: المرأة عبر التاريخ.

تمهيد.....39

1.2 وضعية المرأة في المجتمعات القديمة.....39

1.1.2 المرأة عند اليونان.....39

2.1.2 المرأة عند الرومان.....40

3.1.2 المرأة في بلاد الصين.....40
4.1.2 المرأة في الحضارة الفارسية.....41
5.1.2 المرأة في الحضارة الهندية.....41
6.1.2 المرأة في بلاد ما بين النهرين.....42
7.1.2 المرأة في المجتمع المصري القديم.....42
8.1.2 المرأة في العصر الجاهلي.....44
2.2 مكانة المرأة في الديانات السماوية.....47
1.2.2 المرأة في الديانة اليهودية.....47
2.2.2 المرأة في الديانة المسيحية.....48
3.2.2 المرأة في الإسلام.....49
3.2 النساء الحاكمات عبر التاريخ.....50
1.3.2 الملكة حتشبسوت.....51
2.3.2 كليوباترا.....51
3.3.2 زنوبيا (ملكة تدمر).....52
4.3.2 بلقيس (ملكة سبأ).....53
5.3.2 السلطانة راضية بالهند.....53
6.3.2 شجرة الدر.....54
4.2 الإسهامات العلمية للمرأة في الحضارة الإسلامية.....55
1.4.2 بعض الأسماء المشهورة لنساء عالمات في الإسلام.....57
2.4.2 وضعية المرأة في الغرب الإسلامي.....59
4.2 المرأة الجزائرية عبر التاريخ.....60
1.4.2 تين هينان.....61
2.4.2 الكاهنة.....61
3.4.2 المرأة الجزائرية بعد الإسلام.....62
4.4.2 المرأة الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي.....64

1.4.4.2 المقاومة الوطنية المسلحة.....64
أ- مقاومة الأمير عبد القادر.....64
ب- مقاومة أحمد باي.....65
ج- المقاومة في منطقة جرجرة " لالا فاطمة نسومر".....65
2.4.4.2 نضال المرأة في الحركة الوطنية.....67
3.4.4.2 دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962.....68
5.2 خلفية نشوء التيار النسوي في الغرب.....70
6.2 المرأة والعمل المأجور تاريخيا.....72
1.6.2 النشاطات الحرة للمرأة 73
2.6.2 عمل المرأة في المصانع.....74

الفصل الثالث: تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

تمهيد.....77
1.3 النظام الأبوي والأسرة.....77
2.3 خصائص المجتمع الجزائري التقليدي.....79
1.2.3 تعريف المجتمع التقليدي.....79
2.2.3 خصائص المجتمع التقليدي.....79
3.2.3 وحداته.....81
أ- القبيلة.....81
ب- العشيرة أو الفرقة.....81
ج- العائلة.....82
3.3 خصائص الأسرة الجزائرية.....83
1.3.3 أسرة ممتدة.....83
2.3.3 وحدة إجتماعية إنتاجية غير منقسمة.....83
3.3.3 أسرة أبوية.....83

4.3.3 أسرة هرمية على أساس السن والجنس.....84
4.3 التغير الإجتماعي في الجزائر.....85
1.4.3 الإستعمار وأثره على تغير الأسرة 86
2.4.3 التغير بعد الإستقلال.....88
1.2.4.3 تغير نمط الإنتاج.....88
2.2.4.3 موجات النزوح الريفي.....89
3.2.4.3 إنتشار التعليم الشامل.....90
5.3 مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.....91
1.5.3 تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة.....91
2.5.3 تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية.....96
1.2.5.3 الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني.....96
2.2.5.3 في عهد الإحتلال الفرنسي.....97
أ- ابن باديس وتعليم المرأة.....98
3.2.5.3 تمدرس الفتاة بعد الإستقلال.....100
3.5.3 تطور الوضع المهني للمرأة 102
4.5.3 تطور النضال النقابي للمرأة.....108
5.5.3 مشاركة المرأة في السياسة و مراكز صنع القرار 109
6.5.3 المرأة في الوظائف الإدارية العليا.....111
6.3 إنعكاسات التغيرات الإجتماعية والثقافية على أوضاع المرأة.....114
خلاصة.....116

الفصل الرابع: العنف ضد المرأة

تمهيد.....118
1.4 نشأة مفهوم "العنف ضد المرأة" في المواثيق الدولية.....119
1.1.4 مرحلة ما قبل ظهور المفهوم ضمن قائمة حقوق الإنسان.....119

2.1.4 بداية ظهور «مفهوم العنف ضد المرأة».....119
3.1.4 الربط بين مفهوم «العنف ضد المرأة» ومصطلح التمييز وفلسفة حقوق الإنسان.....120
4.1.4 دمج مفهوم العنف ضد المرأة ضمن حقوق الإنسان التي تنادي بها المجتمعات.....121
5.1.4 تطور مفهوم «العنف ضد المرأة» وتجاوز الأديان.....121
2-4 العنف المو جـّه ضد المرأة إحصائيا.....124
3-4 فضاءات العنف.....130
1-3-4 العنف الأسري.....130
2-3-4 العنف المجتمعي.....133
4.4 تعريف العنف ضد المرأة.....134
5.4 تصنيف أشكال العنف ضد المرأة.....134
1.5.4 العنف الجسدي.....136
2.5.4 العنف الجنسي.....137
3.5.4 العنف اللفظي.....139
4.5.4 العنف النفسي.....139
6.4 مستويات العنف.....140
7.4 ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة من منظور سوسيولوجي.....140
1.7.4 البعد البيولوجي.....141
2.7.4 البعد الثقافي.....141
3.7.4 بعد النوع الإجتماعي والخلفية الأنثربولوجية.....143
8.4 العنف ضد المرأة في الجزائر.....147
9.4 آثار العنف الموجّه ضد المرأة 149
10.4 استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة.....150
11.4 الإسلام والعنف ضد المرأة.....155

الفصل الخامس: مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية

1.5 بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي..... 159

1.1.5 المظهر الأول: النظام الأبوي في العائلة الجزائرية التقليدية.....160

2.1.5 المظهر الثاني: إزدواجية المعاملة: تفضيل الذكور وقهر الإناث.....162

3.1.5 المظهر الثالث:التفريق بين الجنسين في التنشئة الإجتماعية 164

4.1.5 المظهر الرابع: الفضاء الأسري والتقسيم الجنسي في العائلة.....164

5.1.5 المظهر الخامس: تقسيم الأدوار و التبعية الإقتصادية للمرأة.....166

2.5 بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع المعاصر.....168

1.2.5 المظهرالأول:المرأة الجزائرية، بين إيديولوجيا النوع وإيديولوجيا العمل.....170

2.2.5 المظهر الثاني: إستمرار سيطرة النظام الأبوي والقهر الأنثوي.....175

3.2.5 المظهر الثالث: تكريس فوقية الذكر و دونية الأنثى.....178

4.2.5 المظهر الرابع: الإستحسان الإجتماعي الثقافي للعنف.....181

5.2.5 المظهر الخامس: النمطية الجنسية بين استمرارية التمييز و أزمة التغيير.....184

6.2.5 المظهر السادس: استمرارية تعنيف المرأة الجزائرية.....188

الفصل السادس: عرض النتائج وتحليلها

تمهيد.....194

1.6 محور البيانات الشخصية والإجتماعية.....194

2.6 محور المسار المهني.....202

- تحليل محور المسار المهني.....215

3.6 محور العلاقات.....220
- تحليل محور العلاقات.....243
4.6 محور التصورات.....252
- تحليل محور التصورات.....262
- ❖ خلاصة تحليل المحاور.....267

خاتمة.....287

قائمة المراجع والمصادر.....291

الملاحق.....313

مـــــــقـــدمـــــة

مـــــقـــدمـــــة

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو و التي تواجه تحديات كبيرة علمية و ثقافية و إقتصادية و إجتماعية وسياسية لتتمكن من الإلتحاق بركب الدول المتقدمة و هذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لإستغلال كافة الموارد المادية و البشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الإجتماعي و الإقتصادي المنشود، والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية لجميع المواطنين بدون تمييز و في هذا المجال تعتبر تنمية الموارد البشرية و رفع كفاءتها الإنتاجية و مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الشاملة عاملا أساسيا في رفع هذه التحديات.

وبما أن النساء ، حسب إحصائيات الأمم المتحدة ، يشكلن نصف عدد السكان , و بالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية، فقد أصبح لزاما أن يساهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياسا لمدى نمو و تطور هذا المجتمع، و بمدى قضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن، و أصبح الإستثمار في قدرات المرأة و تمكينها يعتبر أضمن سبيل للإسهام في النمو الإقتصادي و التنمية العامة .

و لهذا بدأت المحافل الدولية إبتداءً من عام 1972 تهتم بقضاياهن، حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 سنة دولية للمرأة، ثم أعلنت الفترة من 1976-1985 عقدا دوليا للمرأة، ثم اعتمدت الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1979، كما إعتمد مؤتمر نيروبي الدولي عام 1985 الإستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة 1986-2000.

و أكدت منظمة اليونيسكو في مؤتمرها سنة 1989 و في خطتها المتوسطة للأعوام 1990-1995 على ضرورة تحسين أوضاع المرأة ، و تخفيض نسبة الأمية خاصة بين النساء، و رفع معدلات إلتحاق الفتيات بالمدارس، و أكد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي إنعقد في فيينا في عام 1993 على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة و

الرجل في كافة الحقوق، و ضرورة مكافحة التمييز القائم في كافة مجالات الحياة على أساس نوع الجنس، و اعتبر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام 1994 أن تمكين المرأة و تحسين مركزها أمر أساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية المنعقد في كوبنهاجن سنة 1995 أن تمكين المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها يعتبر عنصراحاسما في أي إستراتيجية تسعى إلى حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، هذا ولقد جاء المؤتمرالدولي الرابع للمرأة الذي إنعقد في بيكين في سبتمبر 1995 لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة في البلدان المختلفة منذ عام 1985، ولتعبئة كافة الجهود في سبيل النهوض بها وتعزيزدورها، حيث أشار الإعلان الصادر عنه إلى مختلف أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء، وحدد أهدافا أساسية على المجتمع الدولي أن يبلغها في هذا الصدد لضمان رفع مستوى المرأة وتعزيز المكاسب التي حققتها.

بعدها انعقد المؤتمر العالمي الخامس للمرأة بيكين +5 (Pekin+5) في نيويورك سنة 2000م والذي جاء من أجل التعرف على ما تحقق من إستراتيجيات ومنهاج عمل مؤتمر بيكين بعد مرور خمسة سنوات، والذي التزمت بموجبه الدول المشاركة بإعداد استراتيجيات وطنية وفقا لمحاور بيكين وما تم تحقيقه من هذه الإستراتيجيات.

و قد بذلت كل هذه الجهود الدولية للفت النظر إلى ضرورة تحسين أوضاع النساء وإزالة العقبات التي تعترض تقدمهن، و للتأكيد على ضرورة منحهن فرصا متكافئة مع الرجال في كافة الجهود التنموية لبلادهن، و إفساح المجال أمامهن للمشاركة في اتخاذ القرارات.

و قد أسهمت المؤتمرات الدولية بشأن المرأة و التنمية إسهاما كبيرا في زيادة وعي المجتمع العالمي بقضايا التفاوت بين الجنسين، وهذا ما نلاحظه في مجتمعنا حيث تزداد نسبة تعليم النساء في الفترة الأخيرة ، كما اهتمت الدولة بهذه القضية (المرأة) وقامت بمساعي جديدة واستراتيجيات فعالة وذلك لدمج المرأة بشكل فعال وكبير في مجال التنمية، و لكن رغم الجهود الكبيرة التي تبذل لتحقيق تساوي الفرص بين المرأة و الرجل

ما تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات و لا يزال يتعين على المرأة في كثير من البلدان من بينها عدة دول عربية أن تقطع شوطا طويلا نحو تحقيق المساواة مع الرجل رغم أننا في القرن الواحد و العشرون، وحتى المرأة الأوربية لم تسلم من الجور والظلم، فكان يحق للرجل أن يضرب زوجته وأن يبيعها، وشاعت في القرون الوسطى ظاهرة إحراق النساء وهن أحياء، وحتى بعد الثورة الصناعية لم تتغير النظرة الدونية للمرأة في أوربا ، فالثورة الفرنسية وما نادت به من شعارات لم تغير القوانين المعمول بها في فرنسا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت حركة حقوق المرأة الحديثة عام 1848، منطلقة من الدستور الأمريكي، ونصّ على أن " الله خلق الرجل والمرأة متساويين في الحقوق والواجبات وأن الله منحها حق الحياة والحرية والسعادة"، وتبنت الحركة الحقوقية العديد من المطالب والتي شملت العنف ضد المرأة وغيره من الظلم الواقع عليها، إلا أنها قوبلت بسخرية واستهزاء الرجال.

و في سنة 1878 إنعقد "أول مؤتمر دولي لحقوق المرأة " بباريس [1]، بمناسبة تظاهرة "المعرض العالمي 1878" الذي جلب العديد من الزوار آتين من جميع نواحي العالم لإكتشاف آخر الإختراعات والاكتشافات،.. وإغتنم منظمي هذا المؤتمر (Léon Richer ; Maria Deraismes) هذه الفرصة لتحسيس الرأي العام الدولي لمشكلة حقوق المرأة خلال إجتماعات ضمت ممثلين من فرنسا، سويسرا، هولندا، روسيا، الولايات المتحدة، أنجلترا، وأسسوا أول جريدة " حقوق المرأة" (Droits des Femmes)

و مع كل ما حققته الإنسانية من التقدم الهائل في كافة الأصعدة و المجالات الحياتية، و مع ما يعيشه إنسان اليوم في عصر الحداثة و العولمة، ما يزال ينظر إلى المرأة بدونية، ولم يستطع هذا التقدم والحداثة بمجتمعاتها المدنية أن تخلص الإنسان مما علق به من الكثير من المظاهر الهمجية و الجاهلة .

[1] Adapté de l'œuvre de Karen Offen, European Feminisms 1700-1950: A Political History (Stanford University Press, 2000) in site : imow.org/wpp/stories, consulté le 7/02/2014

و ظاهرة العنف عموما هي من هذا النوع الذي يحمل هذا الطابع إذ أنها تهدد المكاسب التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية فيما يخص حقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد، و الأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى و يمتد هذا العنف ليطال المرأة مهما كانت مكانتها الإجتماعية، حيث مازالت لحد اليوم بعض الموروثات الثقافية والذهنيات التي تعتبر المرأة رمزا للخضوع والدونية وتضعها في مكانة أقل من الرجل، وفي الحقيقة قضية العنف ضد المرأة لا تخص مجتمع دون آخر بل هي ظاهرة تضرب كل المجتمعات، وتختلف فقط في درجة حدتها من مجتمع إلى آخر كما تختلف وتتفاوت أشكال مقاومتها ومواجهته، و لا يمنع العنف ضد المرأة لا مركزها الاجتماعي ولا عمرها ولا وضعها الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو الديني.

وفي المجتمع الجزائري "يشغل الرجل الوجه البارز في الميدان الاجتماعي"[1] ، أما المرأة فدورها لطالما كان ثانويا، حيث عاشت بعيدة عن المجتمع الخارجي اتباعا لمعايير المجتمع التقليدي الذي فرض عليها أدورا تحصرها في الإهتمامات الخاصة بالبيت والأسرة ، فقد كانت أمية عاجزة عن فهم حقوقها وإدراك واجباتها، لكن التطور الذي حصل في المجتمع من خلال "التحولات السياسية والثقافية التي عرفتها الجزائر منذ دستور 23 فيفري 1989"[2] ، والتغير الذي حدث في البنية الأسرية ، والتراجع الجزئي لسلطة العادات و التقاليد الذي كان يحدد دور المرأة ومركزها في الأسرة والمجتمع ، كل هذا أدى إلى تغيير الصورة الإجتماعية للمرأة .

كما أن دخولها مجال التعليم وتحقيقها نجاحات فيه أهَّلها لتشغل مختلف الوظائف، حيث لا نكاد نفرق بينها وبين الرجل في مقر العمل ، واكتسبت من المهارات والخبرات ما يؤهلها لأن تصبح بالفعل شريكا اجتماعيا كامل الحقوق والواجبات، وما شجعها على اقتحام مجال العمل هو احتواء التشريع على أحكام خاصة بحماية المرأة العاملة ، حيث

---

[1] مصطفى بوتفنوشت .ترجمة دمري أحمد .العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة) .ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.1984.ص 76

[2] نوارة سعدية. تحولات البنية الأسرية في الجزائر. رسالة الأسرة . مجلة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة .العدد الأول.مارس2004.ص 35.

نصَّ القانون على " وجوب تساوي أجور ومرتبات الرجال والنساء فيما يخص مستويات الكفاءة "[1] .

ويمكن القول أن خروج المرأة لميدان العمل هي ظاهرة مست كل المجتمعات ، وليس المجتمع الجزائري فحسب ، حيث أصبح عملها خارج المنزل واقعا ملموسا نكاد نشهده في جميع المجالات نتيجة متطلبات المجتمع الحديثة، فضرورات اليوم ليست هي نفسها ضرورات الأمس ، حيث أصبح الواقع يفرض نفسه ، وأصبحت أهمية وجود المرأة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية و الاجتماعية ضرورة ملحة لا غنى عنها ، وذلك من أجل غاية واحدة وهي النهوض بالمجتمع وتنميته بالموازاة مع أخيها الرجل.

وبدخولها إلى عالم الشغل واقتحامها جميع الميادين وإثبات جدارتها ، فتحت لها أبواب تقلد مناصب المسؤولية باختلاف أنواعها ، حيث أصبحت المرأة اليوم تعمل كمديرة ورئيسة مصلحة أو رئيسة قسم وغيرها من المناصب المشابهة والتي تمنحها سلطة مهنية، لكن ورغم هذا التحول الذي عرفته مكانة المرأة والذي يبدو إيجابيا في الظاهر مازال مجتمعنا كباقي المجتمعات يشهد بعض ممارسات العنف ضد المرأة عموما، خاصة وأننا نعلم أن مجتمعنا من المجتمعات الأبوية التي لا تزال فيه بعض الترسبات لذهنيات وموروثات ثقافية قديمة، ومازالت تحكمه لغة العنف (أي كان نوعه) في أغلب تعاملاته.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا لتسليط الضوء على هذه الظاهرة الموجهة ضد المرأة، وركزنا في دراستنا هذه على شريحة معينة من النساء ألا وهي المرأة المسؤولة، أي "المرأة-إطار" (femme-cadre) لمعرفة حقيقة ما يجري، أي معرفة واقع المرأة المسؤولة في الوظيف العمومي وأشكال العنف والإضطهاد التي يمكن أن تتعرض لهم، وهل تُستثنى المرأة المسؤولة من ممارسات العنف ضدها بحكم المكانة التي اكتسبتها بفضل منصبها وبفضل الدور الذي تؤديه فيه، أم أن العنف متأصل في مجتمعنا لدرجة أنه لا يفرق بين أية إمرأة مهما كانت مكانتها.

و قد قسمنا دراستنا هذه إلى جانبين، جانب نظري وجانب ميداني.

---

[1] جريدة الجمهورية .العدد3049.مارس2007.ص7.

فالجانب النظري اشتمل على أربعة فصول:- فصل خاص بالمرأة عبر التاريخ وفيه تحدثنا عن وضعية المرأة عبرالعصور، وعن النساء الحاكمات في التاريخ، وتحدثنا فيه عن المرأة الجزائرية كذلك وكل ما يتعلق بتاريخها.- وفصل خاص بتغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري وفيه تطرقنا إلى كيفية تغير هذه المكانة وما الذي أدى إلى ذلك .
- وفصل خاص بالعنف ضد المرأة تعرضنا فيه إلى العنف ضدها تاريخيا، وإلى إحصائيات حول هذه الظاهرة، ثم إلى تعريفاتها وأشكالها، كما أوردنا في هذا الفصل طرح سوسيولوجي حول العنف ضد المرأة، بعدها تطرقنا فيه إلى العنف ضد المرأة في الجزائر، ثم ختمنا بآثاره والإستراتيجيات الممكنة لمكافحته.- أما آخرفصل في الجانب النظري فاحتوى على بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية من منظور سوسيولوجي، وهذا في المجتمع التقليدي وفي المجتمع المعاصر.

أما الجانب الميداني فقد احتوى على البيانات المتحصل عليها من خلال الإستمارات والتي تمّ تفريغها في جداول، وقد قسمناه إلى عدة محاور:
- محور البيانات الشخصية والإجتماعية، - محور المسار المهني، - محور العلاقات (علاقتها مع الأسرة، مع الزملاء، مع الرئيس، مع المرؤوسين)، - ثم محور التصورات، بعدها قمنا بتحليل كل محور على حدا، ثم فيما بعد قمنا بوضع استنتاجات مفصلة ومدققة لما جنيناه في الميدان والتي تضم نتائج كل المحاور، وفي هذا السياق تناولنا النقاط الرئيسية التي تبرز أهمية وضعية المرأة وما تعيشه من حقائق مهنية ومن إضطهاد سواء في الأسرة أو في البيت، ومن تجربة إنسانية.

وفي الأخير ، الخاتمة التي أبرزت أهم ما إستخلصناه من هذا البحث الميداني .

ولا ننسى كذلك الفصل المنهجي والذي شرحنا فيه بالتفصيل الطريقة المنهجية التي تتبعناها في إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول: " الجانب المنهجي "

- الإشكالية
- الفرضيات
- تحديد المفاهيم
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهج البحث
- تقنيات وأدوات البحث
- الإطار المكاني والزماني للدراسة
- عينة البحث
- صعوبات البحث

الإشكالية:

يعتبر المجتمع الجزائري من المجتمعات التي طرأت عليها تحولات وتطورات مست جميع البنى الاجتماعية والاقتصادية ، ومن بين مظاهر التحول التي عرفها المجتمع، التغير في مكانة المرأة، هذه المكانة التي اكتسبتها بفضل المساعي الحقيقية للدولة لدمج المرأة في الحياة العامة بعد الاستقلال ، وكذلك بفضل الاستراتيجيات التي وضعتها لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، أهمها المساواة في فرص التعليم والتي كانت أول وأهم خطوة في تغير مكانة المرأة ،حيث توفرت لها فرصة التعليم و الاستمرار فيه وتحقيق النجاح ودخول عالم الشغل، كما اتيحت لها الفرصة للعمل في جميع المجالات والمساهمة في التنمية الاقتصادية مثلها مثل الرجل وبنفس الأجر، حيث عملت المرأة كمعلمة وطبيبة ومهندسة ومحامية وصحفية وأستاذة جامعية وشرطية ومديرة ...إلى غيرها من المهن التي تقلدتها، وتدريجيا وبفضل كفاءتها تمكنت من تقلد مناصب هامة كمناصب المسؤولية باختلاف أنواعها ، حيث أصبحت المرأة اليوم تعمل كمديرة ورئيسة مصلحة أو رئيسة قسم...إلخ

لكن ورغم هذا التحول الذي عرفته مكانة المرأة والذي يبدو ايجابيا في الظاهر مازلنا نشهد بعض ممارسات العنف ضد المرأة عموما خاصة وأننا نعلم أن مجتمعنا من المجتمعات الأبوية التي لا تزال فيه بعض الترسبات لذهنيات وموروثات ثقافية قديمة، ومازالت تحكمه لغة العنف (أيا كان نوعه) في أغلب تعاملاته.

من هنا جاءت إشكاليتنا على النحو التالي:

- **ماهو واقع المرأة المسؤولة التي تمارس سلطة مهنية في الوظيف العمومي ؟ وماهي أشكال العنف و الإضطهاد الذي تتعرض له ؟**

الفرضيات:

1- إن التحولات الإجتماعية المتعلقة بالمرأة، من تعليمها وخروجها للعمل وتوليها مناصب مسؤولية في الوظيف العمومي، ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة كان لها أثر في التخفيض من إضطهادها.

2- المرأة المسؤولة في الدولة لا تتعرض لنفس العنف و الإضطهاد الذي تتعرض له المرأة العادية وهذا بحكم منصبها، سواء في البيت أو في العمل.

3- السلطة المهنية التي اكتسبتها المرأة بفضل منصبها منحتها سلطة معنوية (مكانة اجتماعية هامة في الأسرة) تمارسها كذلك في الأسرة.

تحديد المفاهيم:

فيما يلي سنحاول تحديد المفاهيم التالية والتي لها علاقة بموضوع دراستنا وهي:

الإضطهاد ، العنف، التعسف، السلطة المهنية، المرأة المسؤولة ، الوظيف العمومي، المكانة الإجتماعية، منصب المسؤولية، السلطة المعنوية

✓ **تعريف العنف:**

مفهوم العنف:

لغة: جاء في معجم لسان العرب أن العنف هو" الخرق بالأمر، وقلة الرفق به ،والعنيف الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل ، وأعنف الشيء: أخذه بشدة ،واعتنف الشيء:كرهه، والتعنيف: التوبيخ واللوم"[1].

العنف كما جاء في القاموس الفرنسي المعاصر" robert" هو:

"التأثير على فرد ما أو إرغامه على العمل دون إرادته وذلك باستعمال القوة أو اللجوء إلى التهديد[2] ".

و في اللغة الفرنسية فإن كلمة " **violence** " تعود إلى الكلمة اللاتينية "**violentia**" والتي تشير إلى طابع غضوب، شرس ، جموح وصعب الترويض[3].

أما مادلين قرافيتز Madeleine Grawitz فقد أشارت إلى أن كلمة عنف ترتبط بكلمة " **vis**" وتعني القوة ، وفي معناها الأول ترجع إلى القوة المادية ...يمكن أن تمارس فرديا أو جماعيا (اعتداء، حرب)[4].

من خلال التعاريف اللغوي السابقة يتبين لنا أن كلمة "عنف" تتضمن معاني الشدة

---

[1] الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري:" **لسان العرب** "، المجلد التاسع، دار صادر ،بيروت ،1968، ص 257-258.

[2] Dictionnaire "**le robert** analphabétique et analogique de la langue Française", société du nouveau livre, Paris 1978, P 2079 .

[3] "**Larousse" ,**Grande Dictionnaire de la langue française, vol 7 ,Paris,1989 ,P 6489-6490

[4] Grawitz Madeleine, **"Lexique des sciences sociales**", 8 édition, Dalloz, Paris , 2004, P 416 .

والقسوة، اللوم وكذلك تتضمن معاني القوة وممارستها ضد شيء ما.

اصطلاحا:

يُعرَّف العنف على أنه " القوة والممارسة المكثفة للقهر والقوة، وعادة ما ينتج عنها إصابة أو تدمير .وتعبير جرائم العنف، يتعلق بهذه الجرائم التي يحدث فيها أذى جسمي أو تهديد أو القتل العمدي أو الإغتصاب والهجوم أو الضرب" [1]

كما يعرفه عالما الاجتماع الأمريكيان هـ. جراهام و ت. جير على أنه " سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا "[2].

و عرّف ارنست فان دين هاغ العنف بأنه "استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات"[3].

وما يمكن ملاحظته من التعريفات السابقة هي النظرة الضيقة للعنف ،حيث ركزت على الأضرار المادية، وحصرته في إطار الإستخدام الفعلي للقوة المادية، أو حتى التهديد باستخدامها ، وبهذا الشكل تكون قد ركزت على الجانب الكمي القياسي الظاهر فقط دون الإهتمام بالأبعاد والمجالات الأخرى غير الملاحظة والتي تندرج ضمن دائرة العنف، ويمكن توضيح هذه الأبعاد من خلال التعريفات الآتية:

يعرفه قاموس علم الاجتماع على أنه " تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار فرد او جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوبا فيزيقيا - الضرب أو الحبس أو الإعدام – أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به "[4]

ويعرف قاموس العلوم الإنسانية العنف بـأنه " فعل خشن (فظ) يهدف إلى الضغط

---

[1] السكري أحمد شفيق،**" قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية "**، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 558.

[2] حريز عبد الناصر ، **"الإرهاب السياسي "**، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1996، ص44.

[3] إبراهيم حسنين توفيق، **" ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية "**،سلسلة أطروحات الدكتوراه(17)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1،1999،ص 42.

[4] غيث محمد عاطف،**" قاموس علم الاجتماع "**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2002، ص192.

وإرغام الآخرين[1] ."

ودائما حسب نفس المرجع فإن مفهوم العنف يستعمل في ثلاثة حالات هي:

أ -الحرب وهو فعل من الأفعال التي تهدف إلى إجبار الخصم على الامتثال لإرادتنا.

ب -الدولة وهي المؤسسة التي تسيطر وتحتكر العنف الشرعي.

ج -العنف ضد الحياة الشخصية للأفراد، أو العنف داخل الأسرة وبين الغرباء.

.كما يُعرَّف العنف بأنه " :الإيذاء باليد واللسان، بالفعل أو بالكلمة وهو التصادم مع الآخرين[2]" ، فالعنف ليس مجرد تعدي جسدي بل يمكن أن يكون في شكل تعدي شفوي (لفظي)، إضافة إلى ذلك فالعنف هو " تطاول على حرية الآخرين "والمقصود بالحرية هنا حرية المعتقد،حرية العيش، حرية التعبير، حرية الوجود....إلخ.

من خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن مفهوم العنف قد أخذ يتسع تدريجيا، فبعد أن كان محصورا في الأفعال المضرة ماديا،اتسع ليشمل أبعادا مختلفة نفسية، لفضية ، رمزية وثقافية وأصبح يمس أيضا الحرية الإنسانية مشكلا إذلالا للغير واعتداء على شخصه وسلبا لحريته.

- ✓ **الإضطهاد:**

لغة:

تَعَرَّضَ لِلاضْطِهادِ : للمُعامَلَةِ القاسِيَةِ ، للقَهْرِ ، للجَوْرِ .

اصطلاحا:

"ممارسة السلطة ممارسة ظالمة وقاسية وانتهاك المبادئ الدستورية وخاصة ما كان منها متعلقا بحقوق الإنسان"[3].

---

[1] Dictionnaire des sciences humaines : sociologie, psychologie, sociale, anthropologie, Fernand Nathan, Paris 1990, P 155 .

[2] إلياس زحلاوي :**"المجتمع والعنف"**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1985 ، ص154 -155.

[3] أحمد زكي بدوي. "معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ".مكتبة لبنان.بيروت.ط1982.2 ص 296.

✓ **التعسف Abus:**

" في القانون ، انحراف استعمال الحق ، ينشأ عنه ضرر بالغير يستوجب المسؤولية ويقع التعسف إذا لم يقصد باستعمال الحق سوى الإضرار بالغير، أو إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة ،إذا كانت هذه المصالح قليلة الأهمية ، ولا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.

ومن أنواع التعسف تجاوز السلطة كإتيان الموظف العام بعض الأفعال إبان تأديته وظيفته حيال أحد الأفراد أو الأعيان العامة، يعتبرها القانون الجنائي جنحا"[1].

✓ **المسؤولية Responsabilité:**

لغة: هي الأعمال التي يكون الإنسان مطالباً بها.

اصطلاحا: فهي المقدرة على أن يلزم الإنسان نفسه أولاً, والقدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزامه بوساطة جهوده الخاصة.

وقيل: المسؤولية حالة يكون فيها الإنسان صالحاً للمؤاخذة على أعماله وملزماً بتبعاتها المختلفة.

وفي تعريف أخر هي: " التزام المرء الذي عهد إليه بشيء بتقديم حساب عن كيفية قيامه بما عهد إليه به."[2]

✓ **السلطة autorité :**

"هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين.ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز إجتماعي، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعيا، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته.

---

[1] أحمد زكي بدوي. "معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ".مكتبة لبنان.بيروت.ط1982.2 .ص 4.

[2] نفس المصدر ص 6.

ويترتب على التركيز المفرط للسلطة أو عدم وجود رقابة شديدة على ممارستها إساءة استعمال السلطة، ويطلق على من يتصف بهذا الإتجاه استبدادي، وهو الذي يفرض سلطته على الناس بالقوة، ولا يستمدها من إرادة الشعب"[1].

✓ **القيادة الرسمية ، الإمرة، السلطة المهنية Commandement:**

" يدل على إصدار الأوامر وممارسة السلطة، ويقال: توحيد مصدر الأوامر ،أي أن يكون كل مرؤوس تابع لرئيس واحد.

وتسلسل الأوامر أي ضرورة وجود سلسلة من علاقات السلطة المباشرة من الرؤساء إلى المرؤوسين داخل التنظيم بحيث تشمل جميع المستويات من أعلى إلى أسفل."[2]

✓ **المرأة المسؤولة:**

هي المرأة التي تشغل منصب مسؤولية في مؤسسات الدولة ومديرياتها، ولها سلطة مهنية وصلاحيات تمارسها، وفي هذه الدراسة نقصد بها كل إمراة تشغل منصب مسؤولية في قطاع الوظيف العمومي كمديرة أو رئيسة مصلحة أو رئيسة قسم ، أو أي منصب تكون لديها فيه سلطة مهنية على مرؤوسيها مهما اختلفت تسمية هذا المنصب.

✓ **منصب المسؤولية:**

نقصد به كل منصب يسمح لشاغله (المرأة المسؤولة في هذه الدراسة) باستخدام سلطة مهنية و صلاحيات من أجل تسيير العمل ويكون لدى شاغل هذا المنصب مرؤوسين ورؤساء في نفس الوقت، وهذا المنصب حصرناه في هذه الدراسة في منصب مديرة أو رئيسة قسم أو رئيسة مصلحة، أو منصب فيه مسؤولية ويختلف إسمه عما ذكرنا .

[1] نفس المصدر ص 31.
[2] نفس المصدر ص 70 .

✓ **الوظيف العمومي**[1]**:** la fonction publique

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالوظيف العمومي، إذ أصبح من المصطلحات حديثة الإستعمال ، حيث اختلفت الدول في اصطلاحه ، إذ عرف في التعبير الانجليزي بـ: " الخدمة المدنية " وفي التعبير الفرنسي بـ" الوظيفة العامة "، وهذا الأخير تبنته جميع دول العالم المعاصر بما فيها الجزائر ، ولكن يختلف مفهومه في الواقع من بلد لآخر .

أما في الجزائر نجد مصطلح الوظيفة العامة أو "الوظيف العمومي" الأكثر شيوعا حيث وضع أول تشريع له بعد الاستقلال سنة 1966 وهو الأمر 133/66 المؤرخ في 1966/06/02 ويمكن ذكر بعض التعاريف منها :

1- الوظيف العمومي هو مجموع النظم العامة التي أنشأتها الدولة وتخضع لإدارتها بقصد تحقيق حاجات الجمهور ، ومن هنا جاز اعتبار كل من مرفق القضاء والدفاع والتعليم وغيرها من مرافق القطاع العمومي لأنها مؤسسات أنشأتها الدولة بغرض خدمة الجمهور ويتميز خضوعه للدولة من حيث تحديد نشاطه وقواعد تسييره وعلاقته بالمنتفعين وتعيين موظفيه وتبيين أقسامه وفروعه ضمن قانون مميز .

2- الوظيفة العامة هي نصيب من العمل على وجه الدوام والاستقرار في خدمة المرفق العام ، تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر.

ويشمل قطاع الوظيف العمومي في الجزائر حاليا القطاعات التالية:

التربية الوطنية ، الداخلية و الجماعات المحلية ، الصحة العمومية ، التعليم العالي، المالية، التكوين والتعليم المهنيين، العدل، قطاعات أخرى.

[1] سارة نبيل:" **الوظيف العمومي في المؤسسة الجزائرية**"، من موقع: http://www.hrdiscussion.com/hr49538.html ، تاريخ الزيارة :12-01-2013

✓ **المكانة الإجتماعية:**

تُعرّف على أنها " الموقع الذي يشغله الفرد في البناء الإجتماعي، ويتحدد هذا الموقع في ضوء تقييم المجتمع للأفراد من خلال نظرتهم إلى مراتب المهنة أو الدخل أو الهيبة الإجتماعية التي يتمتعون بها"[1].

ويميز علماء الإجتماع بين نوعين من المكانة، فهناك المكانة الموروثة التي " يولد الفرد بها، ويكتسبها عن طريق انتمائه الأسري فهي مكانة غير قائمة على قدرة أو مهارة أو جهد أو إنجاز فردي، أما المكانة المكتسبة فهي التي يحصل عليها الفرد بجهده وإنجازاته في الحياة الإجتماعية، فهي تشير إلى الوضع الذي يكتسبه الفرد عن طريق استخدام قدراته ومهاراته"[2].

وفي هذه الدراسة نقصد بالمكانة الإجتماعية الموقع الاجتماعي الذي تشغله المرأة الجزائرية المسؤولة في الأسرة والمجتمع والتي وصلت إليها بحكم السلطة التي منحها إياها منصبها في العمل وأيضا بمشاركتها في إتخاذ القرارت الأسرية نظرا لإستقلالها المادي.

✓ **السلطة المعنوية:**

هي سلطة غير ملموسة ولكنها موجودة وتكتسب بمجرد اكتساب المرأة للسلطة المهنية ومن خلال الوضع الجديد للمرأة المسؤولة ومن خلال مكانتها الإجتماعية الجديدة أيضا والتي حصلت عليها بفضل الدور الذي تقوم به كمسؤولة، ومن بين مظاهر هذه السلطة التقدير من طرف الناس والإحترام والهيبة، و تقبل قراراتها دون الشعور بأي إنزعاج او إختلال في الأدوار.

---

[1] أحمد زايد، **" المرأة وقضايا المجتمع"**،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة ،ط1، 2002، ص 35

[2] نخبة من المتخصصين،**" علم الاجتماع الاسري"** ، الشركة العربية للتسويق، مصر، ط1، 2008، ص 173 .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين نوعين من الدراسات: دراسات العنف ضد المرأة ودراسات حول واقع عملها في منصب المسؤولية وما يترتب عنه من سلبيات وإيجابيات، للوصول إلى أنواع وأشكال الإضطهاد و العنف الموجه ضد المرأة المسؤولة، ومصادره، والعنف الجندري القائم على أساس التمييز الجنسي ونتائج هذا التمييز على إنتاجية المرأة وعملها و كفاءتها.
كما تكمن أهميتها في أنها تسلط الضوء على ظاهرة قد تكون جديدة في عصرنا، وهي وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية، والمكانة التي حصلت عليها بفضل الدور الذي تؤديه، والممارسات التي قد تتعرض لها رغم مكانتها الجديدة والتي لا تفرق بين كونها مسؤولة أو إمرأة عادية.

وأيضا تبرز أهمية الدراسة في أنها تساعد في زيادة الوعي تجاه قضية العنف و الإضطهاد ضد المرأة مهما كانت مكانتها، وهذا من أجل إيجاد حلول لمعالجة هذه السلوكات التي لا تزال عالقة في مجتمعاتنا والنهوض بواقع المرأة الجزائرية والعمل على توفير جو من الراحة والطمأنينة من حولها لكي تستطيع أن تفيد مجتمعها بالشكل المطلوب إن كان على مستوى الأسرة أو في مجال العمل.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المرأة التي تحتل منصب المسؤولية في الوظيف العمومي، وعلى أشكال الإضطهاد و العنف الذي يمكن أن تتعرض له المرأة المسؤولة، كذلك نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تشخيص أهم المعوقات التي تؤثر في تبوؤها لهذا المنصب و تبعدها عن الوصول إليه وذلك من خلال إلقاء الضوء على الظاهرة وتحليل الجوانب التالية فيها:

- التعرف على واقع المرأة التي تحتل منصب المسؤولية في الوظيف العمومي وذلك من خلال:

- تحديد الخصائص الشخصية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تتصف بها النساء المسؤولات.

- معرفة طبيعة علاقتها مع الأسرة ومع زملاءها ومع رئيسها في العمل ومع مرؤوسيها، ومدى تعرضها لأي شكل من أشكال العنف من طرفهم.
- معرفة مستوى الطموح لدى المرأة لتولي المزيد من مناصب المسؤولية، و مدى رضاها عن موقعها الحالي.
- ماهية الصفات الواجب توفرها في المرأة المسؤولة.
- تشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تؤثر في وصولها إلى هذه المناصب
- معرفة تصوراتها منصب المسؤولية وكل ما يتعلق به.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، فقد قامت سامية مناصر بدراسة بعنوان "المرأة و العنف:المرأة الإطار نموذجا"، وأنجزت هذه الدراسة الإجتماعية سنة2001، حاولت فيها الباحثة تسليط الضوء على مظاهر العنف الممارس على المرأة بصفة عامة والمرأة الإطار خصوصا، وقد إشتملت عينة البحث على50 مبحوثة توزعت على قطاعات مهنية مختلفة،وتراوح سنها بين 24 و 45 سنة وبين متزوجات وعازبات.

أما مجالها الجغرافي فقد تجسّد في المجتمع الحضري و بالذات مدينة عنابة، و قد توصلت الباحثة إلى مجموعة نتائج هامة تمثلت بالخصوص في:

أولا:نصف أفراد العينة من الإطارات النسوية يرون أن الإختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور كبير في بروز هذه الظاهرة، وأن شعورها بالإقصاء يرجع بالخصوص إلى عوامل ثقافية مقارنة بالعوامل البيولوجية، وأن أهم العوامل الثقافية التي تؤدي إلى هذا الشعور هي الإتجاهات التقليدية التي تصور المرأة على أنها تابعة للرجل، بينما العوامل البيولوجية فتمثلت في ضعف القوة الجسمانية للمرأة وانشغالها بالإنجاب، وهي نتيجة تؤكدها التفاعلية الرمزية من حيث أن ظاهرة العنف الممارس على المرأة لها أصول ثقافية، وأن التحيز ضدها، يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة على أنها في مكانة أدنى من مكانة الرجل، وأن هذا الأخير له الحق في ممارسة العنف ضدها لأن المجتمع أعطى له الحق في ذلك.

ثانيا: كشفت نتائج الدراسة أيضا أن الإطارات غير المتزوجات أكثر شعورا بالمساواة مع الرجل بالمقارنة بغيرهن من الإطارات المتزوجات، وأن نظام تقسيم العمل لم يعد وظيفيا كما يرى أصحاب المدخل الوظيفي، ويؤدي شعور المرأة بعدم المساواة في مجال العمل إلى عدة نتائج سلبية تتمثل في ضعف كفاءتها الإنتاجية، عدم قدرتها على منافسة الرجل، عدم الإستفادة من قدرتها.ومهارتها، وأخيرا سوء علاقتها مع زملاء العمل ورؤساءها في بعض الأحيان.

ثالثا: أن من مظاهر التحيز ضد المرأة حسب النتائج عدم المساواة في الحصول على الترقية و المكافآت، بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على تدريبات، و في فرص الإلتحاق بالعمل، و في تحمل مسؤولياته، إضافة إلى تعرض أغلبيتها للتحرش المعنوي

كمظهر عنفي جنسي وكأكثر أشكال العنف الموجه ضدهن من خلال المضايقات التي تتعرض لها أثناء أداء عملهن.

رابعا:أما عن مدى تأثر المرأة الإطار بظاهرة العنف الممارس ضدها وأثره على أداء عملها، فقد كشفت الدراسة أن نصف أفراد العينة يشعرن بالإحباط النفسي تجاه تلك الممارسات مما يجعلهن لا يفصحن عن تلك الممارسات التي تترك آثارا وخيمة على

نفسيتهن، و تجعلهن تسكتن ولا تفصحن عن تلك التحرشات خوفا من المجهول، وخاصة من فقدان منصب العمل داخل المؤسسة[1].

و قامت الحسين (2004) بدراسة بعنوان " تجربة المرأة الأردنية في المراكز القيادية في وزارة التربية و التعليم- دراسة حالة –" هدف هذا المؤلف للتعرف على تجربة المرأة الأردنية في المراكز الإدارية القيادية في وزارة التربية و التعليم، باستخدام المنهج النوعي للبحث، و قد تكون أفراد الدراسة من (55) فردا تم اختيارهم بالمعاينة الهادفة، واستخدمت الباحثة لجمع المعلومات أسلوب المقابلة للتعرف إلى الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية و السياسية للمرأة القيادية في وزارة التربية و التعليم، و أثر العوامل الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في وصول المرأة إلى مراكز قيادية، والمعايير التي تم اختيار المرأة القيادية على أساسها لتبوأ مراكز قيادية في وزارة التربية والتعليم، كذلك التعرف على السمات القيادية والمهارات الإدارية التي تتميز بها المرأة القيادية ومستوى فاعليتها كقيادية في وزارة التربية والتعليم، وخرجت الدراسة بنتائج من أهمها: إن الحالة الإجتماعية (متزوجة، غير متزوجة) لا تعتبر عائقا أمام وصول المرأة إلى مركز قيادي،

---

[1] مناصر سامية، **"المرأة و العنف:المرأة الإطار نموذجا"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع العائلي غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة باتنة 2001-2002.

ولا توجد كذلك علاقة بين المؤهل العلمي أو الخبرة أو الدورات التدريبية أو الشكل الخارجي و بين وصول المرأة إلى مركز قيادي.

و تتميز المرأة الإدارية القيادية في وزارة التربية و التعليم بسمات عديدة أهمها شخصيتها المتزنة و قدرتها على تحمل المسؤولية، دافعيتها للعمل عالية، تفتقر للمرونة، و لا تهتم إلا بالعمل، و ثقتها بنفسها متوسطة.

و تمتلك المرأة الإدارية القيادية في وزارة التربية و التعليم مهارات إدارية عديدة، فهي تدير الاجتماعات بكفاءة و تعمل بروح الفريق، و تتفاعل و تتعاون مع الجميع، وتتميز بالإبداع، إلا أنها تفتقر للمبادأة و التنبؤ.

و قد أوصت المؤلفات بتوصيات أهمها: أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار و إبراز النماذج الناجحة في تولي المرأة لمراكز قيادية. كذلك أوصت الدراسة بتطوير المهارات الإدارية للقيادات التربوية[1].

و في دراسة أبو هندي (2003) بعنوان "الخصائص النفسية و الإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان" هدفت فيها إلى الكشف عن الخصائص النفسية و الإبداعية لدى المرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان. و اشتملت عينة الدراسة على (160) سيدة عاملة في المواقع القيادية في عمان ممن شغلن منصب مدير, رئيس قسم, أو ما يعادله. واستخدمت الباحثة المنهج المسحي الوصفي, حيث قامت بتطوير استبيان جرى التحقق من صدقه و ثباته. و خلصت نتائج الدراسة إلى أن أبرز الخصائص النفسية لدى العاملات في المواقع القيادية في عمان هي الشعور بالمسؤولية و تشجيع المبدع في العمل علانية, أنهن زميلات جيدات في العمل, كما تبين أنهن يهتممن بمظهرهن و أناقتهن. و ظهر أن النساء العاملات في المواقع القيادية في مدينة عمان يمتلكن الخصائص الإبداعية التالية: الطلاقة , الحساسية للمشكلات, الأصالة و المغامرة, و الثقة بالنفس, و

[1] الحسين إيمان، " **تجربة المرأة الأردنية في المراكز القيادية في وزارة التربية و التعليم- دراسة حالة** –"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان. 2004.

تبين أيضا أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الخصائص الإبداعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي و الحالة الاجتماعية[1].

أما دراسة شقم (1999) التي أجريت بعنوان" أسباب قلة الإناث اللاتي يصلن إلى المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية في العقبة " , فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن مشاركة الإناث في سوق العمل لا تزال أقل من المتوقع, كما بينت الدراسة عدم وجود ارتباط بين الحصول على المؤهل العلمي (ماجستير و دكتورا) بالمركز الإداري الأعلى. كما بينت الدراسة أن هناك معوقات اجتماعية و عائلية تؤثر في تقدمهن الوظيفي و من أهم هذه المعوقات: العادات و التقاليد و نظرة المجتمع , و كذلك العلاقات الأسرية و عدم تفهم الزوج لدور الزوجة كمرأة عاملة, كما أن هناك مفاهيم مجتمعية تعتقد أن المرأة غير قادرة على القيادة , وأن هناك صعوبة في تقبل مجتمع المراجعين للتعامل مع الموظفات , وعدم تقبل الموظفين مديرة أو رئيسة عليهم[2].

و في دراسة قام بها مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة (1998) بعنوان "المرأة الأردنية في المواقع القيادية " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات و المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية في تولي المواقع القيادية، وأثناء إشغالها للمواقع الإدارية العليا و قد تكوّن مجتمع الدراسة من (118) مؤسسة أردنية منها (59) مؤسسة من القطاع العام , (34) من القطاع الخاص , (25) مؤسسة من القطاع التطوع (غير الحكومي) و تم الحصول على البيانات من خلال استبانه صممت لتحقيق مجموعة من النتائج أهمها :

1- إن مشاركة النساء في سوق العمل بشكل عام قليلة و تقدر(13%) مقارنة بالجهود المبذولة لزيادة مشاركتها بسوق العمل , و نسبة الإناث في المملكة.

2- بلغت نسبة مشاركة الإناث في الوظائف الإدارية العليا (1) لكل ألف من مجموع العاملين في المؤسسات التي شملتها الدراسة.

---

[1] أبو هندي هناء، **" الخصائص النفسية و الإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان"**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، 2003.

[2] شقم نيرمين، **أسباب قلة الإناث اللاتي يصلن إلى المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية في العقبة "**، معهد الإدارة العامة، عمان، 1999.

3- تزداد مشاركة المرأة العاملة، حاليا، في المستويات الإدارية الأدنى و خاصة للحاصلات على مؤهلات عملية دون الدرجة الجامعية الأولى.

4- لا توجد في المؤسسات الأردنية برامج أو سياسات بتعيين و تطوير و تدريب النساء العاملات على ممارسة المهارات الإبداعية لإشغال المواقع القيادية, و تخضع النساء العاملات إلى المنافسة الكاملة مع زملائهن الذكور.

5- لم تنعكس نتائج الاستثمار في التعليم على مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية العليا و الوظائف القيادية حيث بلغت نسبة النساء العاملات و الحاصلات على مؤهلات علمية بعد البكالوريوس (6,4 %) من أصل (17,1 %) حاصلات على مؤهلات عالية[1] .

منهج البحث:

المنهج هو مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية، إذ أن طبيعة الدراسة وفروضها تقتضي تحديد المنهج الذي يتلاءم معها، ويساهم في تحليل نتائجها، وقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، ويقوم هذا المنهج على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، ويهتم " المنهج الوصفي بالتعرف على معالم الظاهرة أو المشكلة وتحديد أسباب وجودها وتشخيصها والوصول إلى كيفية تغيرها، ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، و إنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها "[2].

---

[1] مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، " **بعنوان "المرأة الأردنية في المواقع القيادية "**، معهد الإدارة العامة، عمان، الأردن، 1998.

[2] خالد حامد، **" منهج البحث العلمي "**، دار ريحانة، الجزائر، ط 1، 2003، ص 32.

تقنيات وأدوات البحث:

إن نجاح أي بحث في تحقيق أهدافه " يتوقف على الإختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة لجمع البيانات، وكذا على الجهد الذي يبذله الباحث في تمحيصها وتنقيحها وجعلها على مستوى عال من الكفاءة والدقة والموضوعية، مما يجعلها تحقق الدرجة المناسبة من اليقين العلمي"[1] .

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الإستمارة والذي رأينا أنها أفضل وسيلة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وهي تعتبر كأداة لجمع المعلومات، حيث "تحتوي على أسئلة تتعلق بآراء وانفعالات ومواقف فرد ما عليه الإجابة عنها بنفسه، بحيث تعتبر الإجابات دلائل تخدم فرضية البحث وتفسر تصرفات الفرد تجاه موضوع معين"[2]، وعلى ضوءها يحكم على صحة ومصداقية الفرضية.

وقد اختبرت أسئلة الإستمارة عدة مرات، ومن خلال المقابلة التجريبية استطعنا تكوين الأسئلة التي تخدم الموضوع، وأعدت ترتيبها على حسب أهميتها، وهكذا تمّ استخلاص الإستمارة النهائية.

وقد قسّمنا الإستمارة إلى محاور تشتمل على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة و أسئلة شبه مفتوحة، وقد اشتملت الإستمارة على محور البيانات الشخصية والإجتماعية والذي شمل 10 أسئلة، محور المسار المهني وتكوّن من 17 سؤال، محور العلاقات والذي كان يخص علاقاتها مع الأسرة ومع الرئيس في العمل ، ومع الزملاء و المرؤوسين، واشتمل على 29 سؤال، و آخر محور هو محور التصورات، واشتمل على 10 أسئلة.

---

[1] خالد حامد، **" منهج البحث العلمي "**، دار ريحانة، الجزائر، ط 1، 2003، ص 133.

[2] صابر بوضرغم، **" خطوات البحث الإجتماعي"**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 2000. ص 83.

الإطار المكاني والزماني للدراسة:

نظرا لعدم اكتمال نصاب العينة في ولاية غليزان وذلك بسبب خصوصية العينة حيث نتحدث هنا عن المرأة المسؤولة وبطبيعة الحال لا نجد الكثير منهن ، فقد تكون في مؤسسة واحدة مرأة مسؤولة واحدة أو ربما أحيانا لا نجد إمرأة مسؤولة بل رجل في هذا المنصب، هذا لا يمنع أننا وجدنا في بعض المؤسسات أكثر من إمرأة مسؤولة،و نظرا لما سبق ذكره اضطررنا إلى إستكمال العدد من ولاية معسكر ومستغانم، من مختلف القطاعات التي وجدنا فيها عينتنا.

إذن من ولاية غليزان أخذنا 30 إمرأة مسؤولة، ومن ولاية معسكر أخذنا 28 إمرأة مسؤولة، و من ولاية مستغانم 35 إمرأة مسؤولة

استغرقت دراستنا الميدانية سنة من الزمن (2011) على فترات متقطعة.

عينة البحث:

" وهي مجموعة أفراد مختارة من بين قاعدة أوسع تسمى مجتمع العينة أو المجتمع الأم"[1] وتكونت عينة دراستنا من 93 إمرأة مسؤولة من مختلف القطاعات وقد كان الإختيار بطريقة عشوائية نظرا لعدم تواجد عددها بنسب متقاربة في مختلف القطاعات فهناك قطاع نجد فيه عدد النساء المسؤولات أكثر من غيره كالقطاع الصحي مثلا، والجدول التالي يبين توزيع عينتنا حسب قطاعات الوظيف العمومي – اختيرت بطريقة عشوائية حسب ما وجدنا في الولايات التي تمت فيها الدراسة-:

القطاعات	التكرار	النسبة المئوية
قطاع التربية والتعليم	14	15.05
قطاع التعليم العالي	19	20.43
قطاع العدل	04	4.30
القطاع الصحي	27	29.03
قطاعات أخرى (إقتصادية-خدماتية...)	29	%31.18
المجموع	93	%100

صعوبات البحث:

إن أي بحث لا يخلو من الصعوبات، ويمكن حصر صعوبات بحثنا فيما يلي:

- صعوبات ميدانية حيث كان من الصعب علينا التوصل إلى عدد العينة اللازمة للدراسة، فعينتنا هي المرأة المسؤولة، وكان من الصعب إيجادها لأن عدد النساء العاملات يعتبر كبير ولكن قلما نجد إمرأة مسؤولة في مديرية أو في مؤسسة وأحيانا هناك مؤسسات لا توجد فيها إمراة مسؤولة بل يوجد رجال فقط .
- قلة المراجع الخاصة بهذا الموضوع أي أشكال العنف ضد المرأة المسؤولة.

ولكن هذه الصعوبات لم تثن عزيمتنا و إيماننا بموضوعنا وتطلعنا إلى معرفة نتيجة تساؤلاتنا.

[1] صابر بوضرغم، **" خطوات البحث الإجتماعي"**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 2000. ص 75.

الفصل الثاني: " المرأة عبر التاريخ "

تمهيد:

1- وضعية المرأة في المجتمعات القديمة.

2- مكانة المرأة في الديانات السماوية.

3-النساء الحاكمات عبر التاريخ.

4-الإسهامات العلمية للمرأة في الحضارة الإسلامية

5- بعض الأسماء المشهورة لنساء عالمات في الإسلام

6-المرأة الجزائرية عبر التاريخ.

7- الحركات التحررية النسوية .

8-المرأة والعمل المأجور تاريخيا.

تمهيد :

في هذا الفصل سنتطرق إلى المرأة عبر التاريخ، حيث سنتعرض إلى وضعية المرأة في المجتمعات القديمة وكيف كانت تُعامل فيها، كاليونان والرومان وبلاد الهند والصين وفارس وبلاد مابين النهرين إلخ من الحضارات التي كانت سائدة من قبل، كما سنتطرق إلى مكانتها في الديانات السماوية، بعدها سنتطرق إلى النساء الحاكمات عبر التاريخ واللواتي كانت لهن بصمة من خلال ممارسة السلطة في بلادهن، كما سنستعرض بعض أسماء النساء العالمات واللاتي قُمن بإسهامات في بناء الحضارة الإسلامية، ثم سنتحدث بعدها عن المرأة الجزائرية عبر التاريخ، وقد خصصنا الجزء الأخير من هذا الفصل للتطرق إلى خلفية نشوء التيار النسوي، وتعرضنا فيه أيضا للمرأة وبداياتها مع العمل المأجور تاريخيا.

1.2 المرأة في المجتمعات القديمة:

1.1.2 المرأة عند اليونان (الإغريق):

نظر الإغريق للمرأة نظرة مليئة بالإحتقار حيث كانت " مجرد أداة لإنجاب الأطفال ، تخضع تماما لسيطرة الزوج وحُرمت من التعليم ، وكان من حق الأب أن يبيع بناته ، ومن حق الأخ إذا صار وليا على إخوته أن يبيع البنات"[1] .

ومنعت المرأة من الإرث، كما أنها لم تكن تستطيع الحصول على الطلاق من زوجها وعليها أن تظل خادمة مطيعة لسيدها ورب بيتها.

وكان الإغريقيون ينظرون إلى المرأة كما ينظرون إلى الرقيق ويرون أن عقلها لا يُعتدّ به، وقد قال في ذلك ارسطو :"إن الطبيعة لم تُزوّد المرأة بأي استعداد عقلي يُعتدّ به".

في المقابل مُنحت المرأة بعض الحقوق المدنية في اسبارطة مثل الإرث ، وأهلية التعامل مع المجتمع المدني التي تعيش فيه، ولكن مكاسب المرأة في اسبارطة تحصلت عليها بسبب الظروف الحربية التي جعلت رجال المدينة دائما في حروب، الأمر الذي أفسح الطريق أمام المرأة للخروج للمجتمع والتحرر من عزلتها ، واتّهم ارسطو رجال "اسبارطة" بأنهم كانوا وراء المكاسب التي حصلت عليها المرأة لأنهم تساهلوا ومنحوها

---

[1] عصام نور سرية، **"دور المرأة في تنمية المجتمع"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 18.

بعض الحقوق التي كانت تحلم بأن تفوز بها.

2.1.2 المرأة عند الرومان:

نظرا لتأثر الرومان بالحضارة اليونانية جعلوا المرأة في مرتبة منحطة، حيث أنها لم تكن تملك شيئا من أمرها " وكانت تحت سلطة أبيها ثم زوجها ثم من بعده أكبر أولادها"[1]، أو إخوة زوجها أو أعمامه، وكانت المرأة في الأسرة الرومانية زوجة كانت أو ابنة محرومة من الحقوق، " كما كانت المرأة باسم القانون الروماني ناقصة عقل، وجاء في القانون الروماني أن الأنوثة تعتبر سببا لانعدام الأهلية، فالمرأة لجنسها ناقصة الأهلية"[2]. ولكن رغم هذا كانت وضعية نساء البلاط تختلف عن وضعية النساء من عامة الشعب، حيث كانت نساء بلاط القياصرة اللواتي لهن تأثير ونفوذ سياسي وقوة تآمر وبطش ، وأمهات القياصر(نيرون ، تيتوس...) يشاركن في جلسات البرلمان خفية.

3.1.2 المرأة في بلاد الصين:

كان يحق للزوج في الصين أن يسلب زوجته كل حقوقها كما كان يحق له بيعها كجارية، وحرمت على الأرملة الزواج بعد وفاة زوجها، وكان لا يمكنها قضاء أي شأن من شؤونها إلا بتوجيه من الرجل، وهي محتقرة مهانة لا حقوق لها، ولا يحق لها المطالبة بشيء، بل إنهم كانوا يسمّون المرأة بعد الزواج "فو"، أي "خضوع".

كان الناس في المجتمع الصيني يتزاوجون بدون قوانين ضابطة، حتى قام رجل منهم وكان من الحكماء الأقوياء إسمه (فوه ـ سي) (Fuh - Hsi) وذلك سنة (2736 - 2852) ق.م، بوضع القوانين لهم ، وسنَّ لهم الأنظمة ، ولكن المرأة لم تنل من السلطة أو الكرامة أي نصيب ، بل كان نصيبها أن تتلقى الأوامر، وتنفذها بدون أي اعتراض، فإذا كانت لا تزال بنتاً لم تتزوج ، فواجب عليها إطاعة أبيها ، فإذا تزوجت فالطاعة لزوجها ، وإذا مات عنها زوجها أطاعت إبنها الكبير.

وفي المجتمع الصيني القديم أيضاً صاحب الحضارة العريقة ، يسير الأب على ما جرى عليه العرف العام ، فالعادة بالميراث أن البنات لا يرثن ، وحصة الابن الأكبر من

---

[1] قاسم أمين ، **"تحرير المرأة"**، تقديم مصطفى ماضي ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، تحت إشراف علي الكنز، موفم للنشر، 1990، ص 9-10.

[2] سامية محمد فهمي، **"مشاركة المرأة في تنمية المجتمع: تجارب من الوطن العربي"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 27.

الميراث تكون هي الكبرى ، وليس للبنت أن تطلب من مال أبيها شيئاً لأن البنت لا ترث.

4.1.2 في الحضارة الفارسية:

لم يكن حال المرأة الفارسية بأفضل من حال غيرها في بقية البلدان في تلك الأزمنة، بل وصل بها الحال إلى حد احتجابها حتى عن محارمها؛ كالأب والأخ والعم والخال، ولم يكن يحق لها أن ترى أحداً من الرجال إطلاقا.

" يقول الدكتور محمود نجم آبادي في كتاب « الإسلام وتنظيم الأُسرة » : نلاحظ أنّ قوانين « زرادشت » كانت تعاقب المرأة أشد عقوبة إذا صدر عنها أي خطأ أو هفوة، بعكس الرجل فإنّها قد أطلقت له جميع الصلاحيات، يسرح ويمرح وليس من رقيب عليه، فله مطلق الحرية ؛ لأنّه رجل ، ولكن الحساب والعقاب لا يكون إلاّ على المرأة "[1].

ويقول أيضاً : كان أتباع « زرادشت » يمقتون النساء ، وحالما كانت تتجمّع لدى الرجل براهين على عدم إخلاص الزوجة كان لا مفرّ لها من الإنتحار ، وقد ظلّ هذا القانون سارياً حتى عهد الأكاديين ، وفي عهد الساسانيين خفّف هذا القانون ، بحيث صارت المرأة تسجن جزاء عدم إخلاصها أوّل مرّة ، حتى إذا كررت عملها صار لا مفرّ لها من الإنتحار .

ويقول أيضاً : بينما كان يحقّ للرجل من أتباع « زرداشت » أن يتزوّج من إمرأة غير زرادشتيه ، فإنّه لم يكن يحقّ للمرأة أن تتزوّج من رجل غير زرداشتي ، وهذا القانون على المرأة كما أسلفنا فقط ، ناهيك عن الإضطهاد والحرمان . وأمّا الرجل فله الحريّة في التصرّف كما يريد وهو المالك، لأنّه رجل .

5.1.2 في الحضارة الهندية:

" كانت المرأة الهندية تحرق نفسها إذا مات زوجها، أما المرأة العاقر الميؤوس من قدرتها على الإنجاب فكان يحق لها أن تعاشر الرجال؛ وإن كانت متزوجة..وفي المقابل كانت النساء تُحسب جزءاً من غنائم الحرب، وبعد النصر تُقسَّم هذه الغنيمة بين القادة العسكريين، كما كانت شرائع الهندوس تحرم العمل على المرأة، وكانت تُقدَّم قرباناً للآلهة لترضى، أو لتأمر بالمطر والرزق، وفي مناطق الهند القديمة شجرة يجب أن يقدم لها أهل

---

[1] محمّد الحسّون ـ أم علي مشكور، **" أعلام النساء المؤمنات"**، http://www.rafed.net/books/aam/aalam-nesa/002.html، تاريخ الزيارة 23-01-2013.

المنطقة فتاة تأكلها كل سنة، وجاء في شرائع الهندوس :ليس السم والأفاعي والريح والنار والموت والجحيم أسوأ من المرأة"[1].

6.1.2 المرأة في بلاد مابين النهرين:

كانت المرأة في العهد السومري تعامل معاملة فظة غليظة، " كما كانت تعامل عند جميع الشعوب في تلك الأزمنة، فما كانت مكانتها أحسن من أخواتها في البلاد المجاورة، وذلك على الصعيد الاجتماعي ، ومن حيث الحرية والكرامة".[2]

وأما المرأة عند البابليين فكانوا ينظرون إليها نظرة احتقار، فهي لم تخلق إلا لإسعاد الرجل و إشباع رغباته الجسدية، ولهم تاريخ طويل في إضطهادها والتعامل معها بأبشع الطرق.

أما في المجتمع الأشوري وبالنظر إلى الأهمية التي تعطى عادة للرجال في مجتمع تسوده الروح العسكرية ، أصبح الرجل أكبر قوة وتسلطا في حين إنخفض مركز المرأة الاجتماعي، وفقدت بعض الحقوق التي كانت تتمتع بها في الحضارتين : السومرية والبابلية.

" فقد أصبحت المرأة الأشورية تعتبر ملكا للرجل وله الحق في أن يحرمها ما تملك ، ويطلقها متى أراد ، ولا فرق بينها وبين الحيوان الأعجم. الرجل يأمر وهي تتلقى الأوامر، وتنفذها صاغرة ، وليس لها حق الاعتراض"[3].

7.1.2 المرأة في المجتمع المصري القديم:

كانت المرأة تتبوأ مكانة لم تصل إليها إمرأة في أي مجتمع معاصر لقومها " وإن اختلفت هذه المكانة من عصر إلى عصر، ففي عصر الأسرتين الثالثة والرابعة كان الزوجان (الرجل والمرأة) يظهران في التماثيل في حجم واحد واقفين جنبا إلى جنب مما يشير إلى أن القانون كان يسوي بينهما"[4]، وكانت أهلية الأداء عند المرأة المتزوجة كاملة حيث كانت قادرة على أن تتعاقد وتمتلك العقارات دون إذن زوجها، مما يدل على أن

---

[1] مجلة المجتمع، **"المرأة في الحضارات القديمة"**،http://islamselect.net/mat/73279 ، تاريخ الزيارة:20-10-2013 .

[2] مريم نور الدّين فضل الله، **" المرأة في ظل الإسلام"**، دار الزهراء، ط2 ، لبنان، بيروت،1981، ص 23.

[3] نفس المرجع السابق، ص 24.

[4] سامية محمد فهمي، " مشاركة المرأة في تنمية المجتمع:تجارب من الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2001، ص 13.

ذمتها المالية كانت منفصلة تماما عن زوجها.

لكن في عهد الأسرة الخامسة والسادسة بدأ مركز يهتز، وظهر ذلك في النقوش والتماثيل التي تمثل حجما أقل من حجم الرجل، بل أن هناك ما يشير إلى أنها قد أصبحت في مركز أقل من ابنها البكر، وفي هذه الفترة فقدت المرأة أهلية مباشرة الحقوق وبالتالي لم تعد قادرة على أن تتصرف في أموالها دون إذن زوجها، وإذا توفي الزوج ناب عنه في ذلك الإبن الأكبر، ورغم هذا لم تفقد حق التملك فضلا عن الهبة من الزوج، غير أن المرأة سرعان ما تسترد بعض مكانتها في عصر الدولة الوسطى.

وقد حكمت مصرلفترات زمنية مختلفة عدة ملكات رغم أن الوضع كان غيرطبيعي،إلا أن الظروف تهيّأت لهن ليحكمن البلاد، وكان ذلك في أغلب الأحوال في نهاية الأسرة وحين يدب الضعف في أوصالها منهنّ: الملكة سبك نفرو، وحتشبسوت، وكليوباترا،إلخ « لهذا كانت المرأة في مصرخلال عهود معينة ذات مكانة لدرجة أنها في العصورالمتأخرة للتاريخ الفرعوني حصلت الأميرات الملكيات على ألقاب"زوجة الإله" و"عابدة الإله" [1].

"وقد أوصى أحد الحكماء بحسن معاملة الزوجة والعطف عليها، حيث يقول الحكيم "بتاح حتب" لإبنه ناصحا إياه: " إذا كنت عاقلا فأسس لنفسك دارا وأحبب زوجتك حبا جما وآتها بطعامها وزودها بالثياب وقدّم لها العطور لينشرح صدرها ما عاشت"[2]، وكان للمرأة أيضا مكانة خاصة كأم، " فقد كان القوم يدعون إلى حب الأم والعطف عليها والبر بها والإحسان إليها، ويُذكّرون أولادهم بفضل الأم عليهم، وبأهمية رضاها عليهم، حيث يقول الحكيم " آني" لولده وهو يعظه:" ضاعف كمية الخبز التي تقدمها لأمك واحتملها كما احتملتك"[3].

" ونظرا لأهمية الأم في الأسرة ومكانتها في الوراثة والتوريث، وحقها في القوامة على أطفالها إذا ما توفي زوجها، اهتمّ المصريون بسلسلة النسب من ناحية الأم، وكثيرا ما ذكروا ذلك على شواهد القبور وفي النصوص الجنائزية على الرغم من أن الأسرة المصرية كانت تقوم في الغالب على أساس أبوي"[4].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 20.
[2] نفس المرجع السابق، ص 18.
[3] نفس المرجع السابق، ص 18.
[4] عصام نور، **" دور المرأة في تنمية المجتمع "**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 16.

وبهذا نلاحظ أن دور المرأة لم يقل عن الدور الذي قام به الرجل، حيث كان دورها في الحياة يتمثل في أمرين: يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل، والآخر بحياتها العامة في المجتمع، فهي إلى جانب أنها أم وزوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤون أعماله.

لذلك كان للمرأة مراكز عديدة وألقاب عديدة لاسيما في الدولة القديمة والوسطى من أهمها: "المديرة رئيسة المخازن، مراقبة المخازن الملكية، مفتشة غرف الطعام، مفتشة الخزانة، المشرفة على الملابس، مديرة قطاع الأقمشة، مديرة الكهنة الجنائزيين، المشرفات على الأجنحة السكنية، بالإضافة إلى ذلك مهن أخرى مثل: مديرة إدارة الأختام، وكيلة أملاك الحاكم، وكذلك سكرتيرات ومدرسات"[1].

ولهذا كان من الضروري تثقيف وتعليم وتهذيب وتأديب ورعاية صحة المرأة الفرعونية وذلك كي يستطيع مجابهة التحديات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وعلى أية حال كانت المرأة المصرية في عصر الفراعنة لها مكانتها حيث لم تكن نكرة أو مسترجلة.

8.1.2 المرأة في العصر الجاهلي:

اعتمدت مرحلة التاريخ العربي قبل ظهور الإسلام على بعض الأنشطة الإقتصادية كالصيد والرعي والتجارة والزراعة، ولم تكن الأوضاع الإجتماعية في تلك المرحلة مستقرة فلم يشكّل العرب في تلك العصور وحدة سياسية إجتماعية تنظمهم، بل كانت التقسيمات السياسية حافزا لنشوء مجتمعات متباينة تضم طبقات إجتماعية وفئات دينية متمايزة، ونتيجة لهذا التمايز كان للمرأة وجود يختلف من فترة لأخرى ومن فئة لأخرى ومن وحدة لأخرى.

" فقد عانت المرأة من نظرة دونية لقدراتها وإمكانياتها ودورها في المجتمع بالرغم من الإسهامات الكثيرة التي كانت تشارك بها في مختلف النواحي"[2]، حيث شاركت في الحياة الإقتصادية من خلال الصناعات التي قدمتها للمجتمع وطلبت الرزق من وراءها، منها

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] هيفاء فوزي الكبرة، **"المرأة والتحولات الإقتصادية والإجتماعية" دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا"**، تقديم محمد صفوح الأخرس، دار طلاس، دمشق، سوريا،1987، ص 32.

الصناعات الغذائية كطحن الحبوب وصناعة الخبز والسمن، والصناعات النسيجية، كغزل الصوف والوبر والقطن ونسجها، بالإضافة إلى صنع الأواني الفخارية، ولم تقتصر على ذلك فقط، بل عملت في ميدان بعض الصناعات الطبية كتضميد الجروح وتجبير العظام، بالإضافة إلى صناعة العطور وبعض أنواع الأسلحة كالرماح.

" كما شاركت المرأة في ميدان التجارة بفاعلية كبيرة سواء بالقيام بأعمال البيع والشراء بنفسها دون وسيط، أو بتوظيف أموالها"[1].

وبالإضافة إلى ذلك " لعبت المرأة دورا هاما في العلاقات السياسية بين القبائل سواء في توثيق عرى السلام، أو في تغذية الحروب والغزوات، كما تولت بعض النسوة الرئاسة وشاركن في الأمور العسكرية، وعملن في التحكيم بين المتخاصمين وفي إيجاد أحكام سليمة وجديدة للمجتمع"[2].

وعلى الرغم من ذلك لم تنجُ المرأة مما تعرضت له من هدر كبير في مكانتها واستخفاف بطاقتها، فكان المجتمع في ذلك الوقت لا يرى قيمة لما تقدمه من أعمال، معتبرا إياها أضعف فكرا وعملا وإنتاجا ونفعا من الرجل.

أما " المجال الثقافي العربي فكان ولا يزال عالما موقوفا على الذكور ولا تطأه قدم أنثوية إلا نادرا، ولذلك فإن المجتمع العربي الذي فُتن بالشعر وقدّس مبدعيه أبَى على الشاعرة هذا التبجيل، فكانت رحلتها في عالم الشعر عسيرة من أجل إثبات موهبتها، وإذا حصل واعترف بها فهو يحرمها المساواة بالرجل المبدع"[3].

أما بالنسبة للغناء " فقد لاقت المرأة المغنية الإقبال، واعتبر الغناء وقفا عليها دون الرجال، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك هو الدور المختلف الذي لعبه كل من الغناء والشعر في المجتمع العربي، فقد كان الغناء فنّاً يُقبل عليه المجتمع للمتعة والترفيه، وكان الشعر سلاحا أساسيا في نشر التصورات والقيم وفي التمرد والمعارضة"[4].

ومن ثم كانت الفئات السائدة والثقافة الرسمية الذكورية تستشعر خطر امتلاك المرأة لهذا السلاح، بينما في مجال الغناء أُعتبرت المرأة المصدر الذي يوفّر اللذة والإثارة والإمتاع

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 33.

[2] نفس المرجع السابق، ص 33.

[3] فاطمة الزهراء أزرويل، **" ملامح نسائية، المجتمع العربي القديم والإبداع النسائي"**، مقاربات، نشر الفنك، المغرب، أكتوبر1987، ص 31.

[4] نفس المرجع السابق، ص 46.

والطرب. وقد كانت العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع العربي الجاهلي تستند إلى الفروق التشريحية والفيزيولوجية بينهما، فالرجل هو الأقوى بنية وتفكيرا ونشاطا، لذلك فهو صاحب السيادة في الأسرة والسلطة العليا في المجتمع، والمرأة منذ طفولتها تُغذّى بهذه النظرة، فتنشأ مؤمنة بسلامة الإمتيازات التي يتمتع بها الرجل في نطاق الأسرة والمجتمع، فهي مجرد أداة للإستمتاع، كما أنها الزوجة التي تنجب الأولاد خاصة الذكور لدعم الأسرة والقبيلة من خطر الإعتداءات الخارجية كالغزوات والحروب وغيرها.

وبصفة عامة كان للمرأة في المجتمع العربي القديم أكثر من صورة لكل منها سماتها الخاصة، فهناك الفئة التي كانت تعيش غارقة في وسطها الأسري، وتضم أكثرية المجتمع النسائي الجاهلي، وتعتمد على التمويل الإقتصادي للرجل وهي ملك لأولادها و أسرتها.

وهناك صورة المرأة العاملة المرتزقة، وهي قليلة العدد نسبيا تبحث عن العمل لسد الحاجة وذلك لعدم وجود رجل يعولها وأولادها.

وهناك المرأة المتميزة العاقلة والحكيمة والقائدة التي عاشت لمجتمعها الأسري الأصغر، ولمجتمع قومها الأكبر في آن واحد.

وعلى الرغم من بعض الصفات الشخصية المميزة للمرأة العربية في الجاهلية، فقد كانت للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التي عاشتها المرأة في مرحلة ما قبل ظهور الإسلام أثر كبير فيما وصل إليه واقعها حيث أصبح يُنظر إليها وكأنها شر وافد إلى الحياة لا تجلب إلا العار لأسرتها ولا يُرجى من ورائها أي خير، لأنه " في هذه الفترة من الزمن كانت القبائل تتعرض لغزوات وحروب تكون نتيجتها اختطاف البنات (السبايا) ويُستعملن كأداة للمتعة ثم يُبعن كجواري في السوق"[1].

[1] Radia Toualbi, « **Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne »,**Vol 2, 1984, E.N.A.L. Alger , Algerie. P 32.

2.2 المرأة في الديانات السماوية:

1.2.2 المرأة في الديانة اليهودية:

إن المتصفح للكتب المقدسة مثل التوراة والتلموذ وما كتبه علماؤهم يجد أنها تتجه في اتجاه واحد ألا وهو الإطاحة بالمرأة وجعلها كالخادمة، وتصويرها في صورة غانية أو مومس، كما اعتبروها المحرض الأول لجرائم الملوك والقادة، بل كانت صديقة للشيطان في حوادث القتل ، و"من بين المأثورات التي وردت في التلموذ : كل من يأخذ بنصيحة زوجته فمأواه جهنم"[1].

وقد كان للرجل في اليهودية الحق في بيع ابنته القاصر كرقيق، فالمرأة في نظره تساوي العبد والأمة، ولم تكن ترث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين، " كما كانت تعتبر البنت معرة لأبيها "[2].

كذلك يحصل الرجل على كل ما يدخل للمرأة من موارد وما تجده من لقية وما يهدى إليها، وكل ما تكسبه من سعي وعمل وهذا ما "جاء بالمادة 82 من الأحكام الشرعية للإسرائيلين: إذا عثرت الزوجة على لقية فهي من حق زوجها ما دام قائما بما عليه من الواجبات "[3].

" والمرأة المتزوجة كالقاصر والصبي والمجنون، لايجوز لها البيع ولا الشراء وينص الفكر اليهودي على أن جميع مال المرأة ملك لزوجها، وليس لها سوى ما فرض لها من مؤخر الصداق في عقد الزواج تطالب به بعد موته "[4]، أو عند الطلاق، ولا ترث المرأة زوجها، ولكن للزوج أن يرثها، وكل ما لها بعد موته هو مؤخر الصداق، أما باقي ثروتها فتؤول إما إلى زوجها (كما ذكرنا سابقا) أو إلى ورثته بعده، و إذا أخذت مؤخر صداقها مضت إلى حال سبيلها، أما إذا لم تطالب به فلها أن تعيش مع الورثة من مال التركة.

وفي الديانة اليهودية ، عندما تضع الأم ولدا تكون مدة النجاسة أربعين يوما أما إذا وضعت بنتا فمدة النجاسة 80 يوما، كما يقرّ التلموذ أن المرأة اليهودية ليس لها أن تشكو

---

[1] محمد سيد فهمي، " **المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص19.

[2] نفس المرجع السابق، ص 20.

[3] نفس المرجع السابق، ص20.

[4] نفس المرجع السابق، ص23.

من زوجها إذا ارتكب الزنا في منزل الزوجية.

2.2.2 المرأة في الديانة المسيحية:

لقد جاءت المسيحية لتكون امتدادا لليهودية، حيث أن المسيح عليه السلام بعث لبني إسرائيل بعد أن جرفتهم الحياة المادية، لذا " فالكتاب المقدس للديانة المسيحية يشمل على التوراة أو ما يُسمّى العهد القديم، إضافة إلى الأناجيل المختلفة التي كتبها الحواريون عن المسيح عليه السلام ويطلق عليها العهد الجديد"[1]، إن السفر الأول من الكتاب المقدس (التكوين) يظهر أروع وأعمق تعبير عن المحبة في العلاقة بين الرجل والمرأة، كما أن الدارس للأناجيل المختلفة " يجد أن النسوة كن يصحبن المسيح وكنّ الأشجع وسط التلاميذ، كما كنّ يسافرن مع المسيح، وكانت بعضهن متزوجات وبعضهن غير متزوجات، وكثيرا ما كانت النساء هنّ اللواتي يتلقين تعاليمه"[2].

ومن خلال هذا يمكن أن نستنتج أن وجهة النظر المسيحية عن المرأة من خلال حياة وتعاليم المسيح كانت زاخرة بصورة إيجابية، فلم يعامل المسيح النساء على أنهن جنس أدنى من الرجال، وقد كان " المسيح يكرم أمه ويحسن معاملتها، وكانت علاقته بها علاقة البر والرحمة مما شجع أتباعه على السير على هداه و إعطاء المرأة بصورة عامة بعض حريتها المفقودة وتقديرها واحترامها"[3].

ولكن رغم هذه المكانة التي خصّتها بها الديانة المسيحية إلا أننا نجد القديس بولس، وهو أهم من نشر المسيحية، خالف تعليمات السيد المسيح الذي كان يعامل النساء بعدل، ويرجع ذلك إلى" تشتت بولس بين مبادئ دينه اليهودي الذي كان عليه قبل تحوله إلى المسيحية وبين تعاليم السيد المسيح عليه السلام، وهكذا رسّخ بولس أسطورة الموقع الأدنى للمرأة في الدين المسيحي، ووفّر الدلائل للمحافظين من رجال الكنيسة في ذلك الوقت وحتى العصر الحاضر، لرفض تكريس النساء للعمل في المراتب المتعددة في الكنيسة والخاصة فقط بالرجال، فبولس هو القائل:" ليصمت نساءكم في المعابد لأنه غير مأذون لهن أن

---

[1] محمد سيد فهمي، **" المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث"**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] نفس المرجع السابق، ص 34.

يتكلّمن بل يخضعن، كما يقول الناموس أيضا، ولكن إن كنّ يُردن أن يتعلّمن شيئا فليسألن رجالهن في البيت، لأنه قبيح بالنساء أن تتكلم في كنيسة "[1]، لهذا فقد اعتبرت المرأة دنس يجب الإبتعاد عنه، ورجال الدين الذين لا يتزوجون هم الأطهار، والأعزب أفضل عند الله من المتزوج.

كما اعتبروا أنها مدخل الشيطان إلى الرجل وردّدوا ما قاله اليهود بأنها سبب خطيئة آدم، وأنها سلاح إبليس للفتنة والإغراء، كما أنهم يرون أن لا أهلية لها وما لها ملك زوجها، إذن رغم أن السيد المسيح عليه السلام عامل النساء بنفس معاملة الرجل، إلا أن القديس بولس اعتبرهن أقل منزلة من الرجال. و خلال القرن الثاني ميلادي، طال الجدال بين الأساقفة حول : "هل للمرأة روح؟" وتم أخيرا الإتفاق بينهم على أن لها روح.

3.2.2 المرأة في الإسلام:

جاء الإسلام كأول دين سماوي شرّع للمرأة قانون كامل يضمن لها منزلتها وكرامتها ويحقق لها حياة تتفق مع طبيعتها ورسالتها، فجعلها في سلم أولويات التغيير الذي قام به، حيث كفل أمور تربيتها وحرّم وأدها (الآية : " وإذا بُشّر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسودّا وهو كظيم (58) يتوارى من القوم من سوء ما بُشّر به أيمسكه على هون أم يدسّه في التراب ألا ساء ما يحكمون(59)"سورة النحل 58-59). و أعطاها حرية الملكية وحق الوراثة ومنحها الإستقلال الإجتماعي والإقتصادي وكذلك ألزمها بواجبات إجتماعية وخلقية وسياسية . فالإسلام بهذا يكون قد كفل للمرأة قيمتها الإنسانية، أي أنه إعترف بها كإنسان وهذا ما يعني الإعتراف بجميع حقوقها التي تقتضيها الطبيعة الإنسانية ، وبهذا ينفي ما ترسّب في العقول من أن المرأة كلها شر وفساد.

وقد جاء في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام ما يدل أن المرأة من الرجل و الرجل من المرأة، كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه الإمام أحمد والترمذي عن عائشة " إنما النساء شقائق الرجال"، وأمر عليه الصلاة والسلام بإكرام النساء في أحاديث كثيرة، ومن ذلك ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" استوصوا بالنساء خيرا "، وروى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنه أن

[1] شذى سلمان الدركزلي،" المرأة المسلمة في مواجهة التحديات المعاصرة "،روائع مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص 22.

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: ما أكرم النساء إلا كريم، وما أهانهن إلا لئيم"، وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: " من ابتلي من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن كنّ له سترا من النار".

ومن كل ذلك يتبيّن لنا أن الرجل والمرأة من أصل واحد وأنهما متساويان في البشرية، وفي الحقوق والكرامة الإنسانية، ولم يفرّق بينهما حتى في المسائل الأخروية كالجزاء والحساب والثواب والعقاب لقول الله تعالى:" ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يُظلمون نقيرا" سورة النساء 124.

و أنه لا فضل لأحدهما على الأخر إلا بالتقوى والعمل الصالح: " يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر و أنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" الحجرات13.

أما حين ينظر إليها على أنها أنثى وينظم أنوثتها ويوجهها، ينظر في مقابل ذلك إلى الرجل باعتباره ذكرا، ويفرض على كل منهما واجبات ويعطي لكل منهما حقوق تتفق مع طبيعتهما وفقا لمبدأ تقسيم العمل بين أفراد المجتمع، وتنشأ عن ذلك الفروق بين أحكام المرأة وأحكام الرجل، فمردّ الفرق بين هاته الأحكام إلى تقدير حاجات ومتطلبات الأنوثة والذكورة .

3.2 النساء الحاكمات عبر التاريخ:

رغم الأوضاع التي كانت تميز الحضارات القديمة والتي يتضح لنا من خلالها أن المرأة كانت في وضعية دونية، عبر النصوص التي وصلتنا، إلا أن هناك آثار تاريخية وحضارية (من تماثيل وأساطير ونقوش ومخطوطات) أبرزت و وصفت لنا وضعيات خاصة تشير، عكس المعتاد، إلى مكانات عليا تقلدتها بعض النساء في فترات عتيقة.

فيما يلي سنتطرق إلى أهم النساء الحاكمات عبر التاريخ والتي كانت لهنّ بصمة في مجتمعاتهن، كيف وصلن إلى الحكم؟ وماهي الظروف التي صاحبت توليهن للسلطة؟ وماهي المشاكل التي واجهتهن أثناء توليهن الحكم ؟ فذكرنا بعض الأسماء البارزة تاريخيا قبل الإسلام وبعده.

1.3.2 الملكة حتشبسوت:

"هي ابنة الملك القوي تحتمس الأول والملكة اعج مس، تزوجت أخيها غير الشقيق تحتمس الثاني"[1]،وقد كان لها دور مهم في توجيه سياسة مصر خلال فترة حكمه القصير، بعد وفاته (تحتمس الثاني) خلفه ولده الطفل تحتمس الثالث وأصبحت حتشبسوت وصية عليه، وجعلت من تحتمس الثالث شبحا أمام الناس، حيث أخذت مقاليد الأمور في يدها، وبعد سنوات قليلة انفردت وحدها بحكم البلاد، دام حكمها 21 عاما، وتميزت فترة حكمها بالإستقرار السياسي والإقتصادي، نظرا لاهتمامها بشؤون البلاد الداخلية ونبذها لسياسة التوسع الخارجي التي بدأها والدها تحتمس الأول، حيث اهتمت المناجم وتقدم فن العمارة في عهدها، وخير دليل على ذلك معبدها التذكاري في الدير البحري وآثارها في معبد الكرنك.

إلا أن المعاملة القاسية التي عاملت بها حتشبسوت ابن أخيها تحتمس الثالث جعله يحقد عليها، فلما اشتد عوده ووجد من الأعوان من يساعده ، استولى على العرش، ثم أخذ يمحو ذكراها. فأزال اسمها من كل أثر وحطم تماثيلها ومقابر أعوانها.

وهكذا انتهى حكم هذه الملكة الكبيرة التي حكمت البلاد بحزم وقوة.

2.3.2 كليوباترا:

" ابنة بطليموس الثاني عشر، تزوجت أخاها الصغير بطليموس الثالث عشر واعتليا العرش سويا عام 51 ق.م "[2].

كانت كليوباترا سيدة شجاعة وواسعة الثقافة، وملكة طموحة قوية الإرادة، تآمر عليها رجال البلاط فهربت من الإسكندرية واستنجدت بيوليوس قيصر القائد الروماني، وبمساعدته استردت العرش وقضت على أخيها و أنصاره عام 48 ق.م، واستخدمت جمالها وجاذبيتها في السيطرة على قيصر و أنجبت منه ولدها قيصرون، ومع اغتيال قيصر عام 44 ق.م تبخرت أحلامها، ومع هذا لم تستسلم، بل أوقعت في شباكها القائد الروماني مارك أنطونيو، حين أصبح الحاكم المطلق في النصف الشرقي من الدولة الرومانية، وقد وضع

---

[1] سامية محمد فهمي، " مشاركة المرأة في تنمية المجتمع: تجارب من الوطن العربي". دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 16-17 .

[2] سامية محمد فهمي، **" مشاركة المرأة في تنمية المجتمع: تجارب من الوطن العربي"**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 26-27.

انطونيو نفسه وكل ما يملك تحت إمرة كليوباترا، بعد أن تزوجها وقسّم بينها وبين أولادها كل الولايات الرومانية في آسيا، ورغم ذلك دفعت بانطونيو إلى منازلة غريمه أوكتافيوس للحصول على النصف الغربي أيضا وحكم روما، إلا أن الحظ لم يكن حليفها هذه المرة، حيث انتصر أوكتافيوس على انطونيو في موقعة اكتيوم عام 31 ق.م، ودخل الإسكندرية العام التالي، وفي نفس السنة أي عام 30 ق.م وضعت حدا لحياتها بانتحارها.

3.3.2 زنوبيا (ملكة تدمر):

زنوبيا أو زينب هي إمرأة من العرب بسطت سلطانها على تدمر (الواقعة على بعد 150ميل من دمشق)، وامتد حكمها من السودان إلى أنقرة.

وكانت هذه الملكة تجيد لغات الفرس واليونان والرومان، كما كانت –على جمالها وعذوبة منطقها وسماحة أسلوبها – من أشد الناس بأسا وأرسخهم في الحروب قدما، "كانت إذا أشرعت الرماح والتمعت الأسنة تتقلد سيفها وتعتقل رمحها وعلى رأسها خوذة مرصعة بالدر والياقوت، وتمر بين صفوف المقاتلين ويدها اليمنى مجردة كما يفعل أبطال الرومان واليونان، فيذهل القوم عن نفوسهم "[1]، فتبعث في نفوسهم الحماسة والشجاعة، فينصبون على أعدائهم، حتى ينتصرون عليهم.

فتحت في عهدها الكثير من البلاد، واقتحمت مماليك عديدة ، وجمع جيشها مدينتي الفرس والرومان، شيدت الأبنية العظيمة في فترة حكمها، ولا تزال أطلالها باقية .

على أن هذه السيدة العظيمة نكبت في آخر عهدها، حيث فاجأها جند الرومان، وقد كان جيشها ساعتها يتكون ممن انحسر عنهم ظل الروم في عهدها فتركوها وولوها ظهورهم، لأن زمام قلوبهم بأيدي سادتهم الذين جاءوا فكانوا بوادر الإنهزام الذي حل بها، وسلمت إلى العدو سنة 282م، فأخذت أسيرة إلى الروم، ثم أعيدت إلى موطنها لمكانها في نفوس قاهريها.

4.3.2 بلقيس (ملكة سبأ) :

هي ملكة اليمن ورثت عرشها عن زوجها و أبيها، اتخذت لنفسها عرشا بلغ من ابداع صنعه وجمال نسقه أن وصفه الله جل ذكره بالعظمة فقال :" وأوتيت من كل شيء ولها

[1] منصور الرفاعي عبيد، **" المرأة ماضيها وحاضرها"**، الدار العربية للكتاب، ط1، 2000، ص84-85

عرش عظيم" (سورة النمل 23)، ولقد دامت فترة حكمها 15عام " بلغت فيها من جلال الصولة وكمال القوة أنها حين ركبت إلى سيدنا سليمان كان في ركابها مائة ألف من أمراء اليمن"[1] ، وتميزت هذه الملكة برجاحة عقلها ونفاذ بصيرتها، وقد تجلى ذلك حين أرسل إليها سليمان بكتاب ليأتوه مسلمين، فلم تأخذها العزة بالإثم، بل تصرفت بحكمة حيث قامت باستشارة مجلسها الذي أرجع إليها الأمر وعبروا عن ذلك بقولهم " نحن أولوا قوة و أولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين" (سورة النمل 33).

لكنها ببعد نظرها تخبرهم أن الحرب دمار، ومتلفة للبلاد، وقتل للعباد وتشريد للصغار، وذل للنساء، فقامت بخطوة حكيمة حيث أرسلت إلى سليمان بهدية (تجس نبضه بها)، وبعد رد سيدنا سليمان عليها أدركت أن الأمر أعظم من مجرد هدية، فأسلمت وقومها لله مع سليمان، وبحكمتها هذه جنبت قومها شر القتال والحروب ونالت الخير باستسلامها لله عز وجل .

5.3.2 السلطانة راضية بالهند:

هي ابنة الملك التتمش حاكم دلهي، وقد أوصى قبل وفاته بتولي ابنته راضية الحكم من بعده، رغم أن له 3 أبناء وهم ليسوا من أم واحدة، وهذا ما أثار العداء بينهم وبين راضية.

وكان "ركن الدين" أحد إخوة راضية من أبيها غير راضي عن توليتها العهد من طرف أبيه، كما كان أكثر الإخوة تعطشا للسلطة، وقد كان يكنّ حقدا كبيرا لراضية ولأخ آخر له من أبيه.

بعد وفاة أبيهم "حاول الأمراء والوزراء تنحية راضية لصالح أخيها من الأب ركن الدين، وكان أول ما قام به هذا الأخير حين تولّى الحكم، هو قتل أخيه"[2]، معتقدا أنه سيخيف راضية ويعيدها إلى الحريم حيث يلفّها النسيان، إلا أن راضية لم تخف منه، بل توجهت إلى شعب دلهي شارحة له ما لحق بها من ظلم، وطالبة لمعونته للإنتقام لأخيها القتيل ولتنحية ركن الدين، الذي كان يهددها بالقتل هي الأخرى، حيث استجاب لها الشعب وقبضوا عليه وقتلوه قصاصا بأخيه، وتولت راضية الحكم سنة 634هـ لمدة أربعة سنوات،

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص83.

[2] فاطمة المرنيسي، ترجمة فاطمة الزهرة أزرويل، " سلطانات منسيات، نساء حاكمات في بلاد الإسلام"، نشر الفنك المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص 144.

و أول ما قامت به هو سفورها، كما يقول ابن بطوطة " كانت تركب بالقوس والتركش والقربان كما يركب الرجال، ولاتستر وجهها"، وقد طبع اسمها على النقود تحت شعار " راضية الدين والدنيا، عمدة النساء وملكة الزمان".

وقامت راضية بمهمتها على أحسن وجه، وأجمع المؤرخون على أنها إدارية ممتازة غير أن ما عجل بسقوط هذه الملكة هو وقوعها في غرام عبد لها يلقب بأمير الخيل حيث لقبته بأمر الأمراء، وشاع الخبر في المدينة بأن " عمدة النساء وملكة الزمان" السلطانة لا تحترم الأخلاق، فاتفق الناس على خلعها وتزويجها.

وتظافرت السلطات الدينية والأمراء ضدها، وجهزوا جيشا بقيادة الوالي " اختيار الدين" الذي هزم جيشها، فسقطت أسيرة لديه، بعدها وقع في غرامها فحررها وتزوجها وعاد معها لإعادة فتح دلهي، لكن سوء الحظ لم يكن ليفارق راضية، حيث انهزمت هي وزوجها وتقهقر جيشها، ففرت راضية وكانت نهايتهاعلى يد أحد الفلاحين لجأت إليه لحمايتها.

6.3.2 شجرة الدر:

كانت شجرة الدر جارية أرمينية الأصل، اشتراها الملك صالح نجم الدين أيوب واتخذها محظية له ثم اعتقها وتزوج بها، وكانت شجرة الدر فاتنة، وكانت إلى جانب ذلك تحب القراءة والكتابة.

وارتفع شأن شجرة الدر وصارت تدبر أمور المملكة عند غياب الملك الصالح في الغزوات، حيث كانت ذات ذكاء وعقل حاد وحزم، وكانت كاتبة و قارئة، لها معرفة تامة بأحوال المملكة، وقد أخفت خبر وفاة زوجها، عند وصول الحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا، خوفا من حدوث فتنة بين صفوف المسلمين، وحيث قبضت على زمام الأمور في حزم ومهارة وقادت البلاد إلى النصر على الصليبين، وسجنت ملكهم.

وكان لزوجها ابن يدعى " توران شاه" وكان متغيبا عن القاهرة وقت وفاة أبيه.

وقد أرسلت إليه شجرة الدر كي يحضر ويتسلم مقاليد الحكم، إلا أنه ما إن تولى الحكم حتى أظهر ضعفه في قيادة الجيش حيث ألّب عليه الضباط، وقد احتدّ الصراع بينه وبينهم إلى حد أنهم اغتالوه، وبعدها قرّر المماليك تسليم العرش إلى شجرة الدر، وما إن اعتلته حتى بدأت معاناتها من جراء معارضة الخليفة العباسي الذي رفض الإعتراف بها، مما

جعل الجيش يعيد النظر في قراره ويسحب الثقة من الملكة رغم إعجابهم بها، ومع هذا وما إن عرفت شجرة الدر باسم القائد الذي رشحه الجيش لمركز السلطنة والذي سيقابل الخليفة حتى فكرت بالزواج به وكان يدعى المعز أيبك.

"وقد سعت إلى أن تلقى الخطبة في مساجد القاهرة باسمها هي وزوجها، كما حرصت على أن تضرب السكة باسميهما و أن يمضيا معا كل الوثائق الرسمية الصادرة عن القصر"[1].

وتعتبر شجرة الدر ثاني ملكة مسلمة جلست على عرش مملكة إسلامية بعد راضية الدين سلطانة دلهي.

4.2 الإسهامات العلمية للمرأة في الحضارة الإسلامية:

باستثناء عائشة رضي الله عنها وبعض أزواج النبي رضوان الله عليهم، قلما نصادف الحديث عن نساء –وهن كثيرات- لهن مكانة في التاريخ الإسلامي ودور في بناء حضارته. فقد أسهمت نساء عالمات كثيرات في بناء العلوم الدينية واستمرارها، وقد عوملن خلال المراحل الأولى باحترام وتكريم كبيرين، وقد اكتشفت دراسات معاصرة للعصور الأولى للوحي إسهامات ثمانية آلاف إمرأة في كل العلوم الإسلامية كالحديث والتفسير والفقه[2].

وقد ذكرت إسهاماتهن في كتابات المحدثين القدامى أمثال كتاب ابن حجر الذي أورد مشاركة أزيد من خمسمائة امرأة في كتاب "الإصابة"، وكذلك في فترة الوحي حيث أسهمت النساء الصحابيات المبايعات التشييد السياسي للمدينة، ويعتبر ابن حجر من القليلين الذين ألفوا كتابا عن حياة أكثر من مائة وسبعين امرأة عالمة مشهورة في القرن الثامن، كان أغلبهن من المتخصصات في الحديث وأصبح عدد كبير من شيوخه منهن.

وقد أبرز أهمية عدد كبير من هؤلاء النساء اللواتي أصبحن مرجعا لا غنى عنه في علم الحديث في عصرهن، من بينهن جوهرية بنت أحمد وعائشة بنت عبد الهادي اللتان كان يحج إليهما الطلبة من أقاصي الأرض لقراءة الحديث عليهما.

---

[1] فاطمة المرنيسي .ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل." **سلطانات منسيات: نساء حاكمات في بلاد الإسلام** ".نشر الفنك.المغرب.المركز الثقافي العربي .بيروت.ط2 .2006، ص 140.

[2] **A**sma Lamrabet **"L'apport historique des femmes dans l'édification de la civilisation musulmane"** http://www.asma-lamrabet.com , consulter le 17-01-2014

ونجد قوائم بأسماء النساء في الكتب التاريخية القديمة مثل كتب الإمام النووي:"تهذيب الأسماء"، وخالد البغدادي: "تاريخ بغداد"، والسخوي: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، بالإضافة إلى مؤلفين كثر ذكروا النساء في كتب التراجم والطبقات[1].

كما أن الدراسة التاريخية لعملية تدوين الحديث تبين أن أهم جامعي الحديث في القرون الأولى حصلوا على الإجازات في الحديث عن النساء المحدثات، علما أن كل جامع كبير لمؤلف ما كان تحت سلطة أكاديمية مباشرة للنساء (شيوخ). فكثير من النساء العالمات بالسنة كانت لهن مجالسهن العامة حيث يعلمن ويعطين دروسا في الحديث للطلبة الذين يحصلون على إجازاتهم مباشرة من النساء.

لقد درس المؤرخ الدمشقي الشهير ابن عساكر عند أزيد من ألف ومائتين رجل وثمانين من النساء، ونال إجازته في الموطأ للإمام مالك على يد امرأة عالمة هي زينب بنت عبد الرحمن.

أما المفسر الكبير جلال الدين السيوطي فقد درس رسالة الإمام الشافعي رفقة امرأة هي هاجر بنت محمد.

لقد ذكر صاحب "معجم الشيوخ" عبد العزيز بن عمر بن فهد (1409/812) من بين ألف ومائة إسم عالم صاحب مجلس علمي في ذلك العصر مائة وثلاثين إمرأة عالمة، بعضهن كن أستاذات شيخات له.

وتذكر جوامع الحديث مثلا في الأغلب أسماء الرجال، مع أن النصوص القديمة تثبت أن علوم الحديث كانت ثمرة لمشاركة قوية وناجحة لعمل مشترك بين العلماء والعالمات المسلمات.

نلاحظ أن سلسلة رواة الحديث تحيل دائما على رجال أهل الحديث، مع أن سلسلة الرواة ضمت نساء كثيرات ليس باعتبارهن نساء عاديات يمثلن مجرد حلقة في سلسلة، ولكن باعتبارهن سلطة علمية لا غنى عنها في جمع عدد كبير من الأحاديث المهمة[2]. وقد قدر الباحث المستشرق جولدتسهير أن خمسة عشر بالمائة (15%) من علماء الحديث في

---

[1] نفس المرجع السابق
[2] نفس المرجع السابق

العصر الوسيط كن من النساء[1].

1.4.2 بعض الأسماء المشهورة لنساء عالمات في الإسلام[2]:

ـ أم الدرداء (الصغرى لوجود أم الدرداء الكبرى): كانت مسيرتها العلمية بناءة (80هـ/700م). واعتبرها بعض معاصريها خبيرة في علوم الحديث، وفاقت شهرتها شهرة علماء كبار أمثال الحسن البصري أو ابن سيرين، ومن بين طلبتها يوجد الشهير والمعروف أبو بكر ابن حزم، قاضي المدينة الذي تلقى الأمر في عهد الخليفة عمر بن العزيز بالجمع الرسمي للحديث. وعرفت أيضا بمعارفها العميقة في الشريعة وآرائها الاجتهادية في الفتوى، وإعتادت مناقشة مسائلها داخل مسجد دمشق، حتى أنه يروى أنها قالت:"عبدت الله بكل الطرق، ولكني لم أجد طريقة لعبادته أفضل من مناقشة العلم مع العلماء الآخرين". وتجدر الإشارة إلى أن أم الدرداء كانت تدرس الحديث والفقه في المساجد، للطلبة الرجال والنساء أيضا، مما يدل على مكانتها العلمية التي أحرزتها في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان الذي كان يحضر شخصيا مجالسها العلمية العامة.

ـ كريمة المروزية: لقد عرف القرن الرابع للهجرة عددا كبيرا من النساء اللواتي يدرسن العلوم الإسلامية، وكان لهن طلبة لرجال من العلماء المميزين، وتعتبر كريمة المروزية إحداهن، فقد كانت خبيرة في صحيح البخاري وكان يحضر مجلسها العلمي بالمسجد الحرام بمكة عدد كبير من الرجال أمثال المؤرخ الخطيب البغدادي، وكانت تدعى "أم الكرام: نجيبة النجباء" في علمها بصحيح البخاري.

ـ فاطمة بنت الحسين بن علي (480هـ): وتعتبر من العالمات الكبيرات في زمنها، والدليل على ذلك أن كبار أصحاب السير أمثال ابن إسحاق وابن هشام أقاموا أدلتهم على أبحاثها في كتاباتهم القيمة عن حياة الرسول.

ـ نفيسة بنت الحسن: ولدت بمكة سنة 145هـ من أمها زينب بنت الحسن، نشأت بالمدينة حيث درست بها في شبابها في كُبريات حلقات العلماء في عصرها، وفي حضن المسجد

---

[1] women in the Hadith Literature » in http://globalwebpost.com/farooqm/islam/goldziger.htm

[2] **A**sma Lamrabet **"L'apport historique des femmes dans l'édification de la civilisation musulmane"** http://www.asma-lamrabet.com consulter le 17-01-2014

النبوي، ودرست الحديث النبوي والفقه حتى لقبت "نفيسة العلم"، ونفيت إلى مصر بسبب الضغوطات السياسية التي عرفها ذلك العصر، حيث تم استقبالها بحفاوة كبيرة، ما يدل على سمعتها العلمية الكبيرة التي سبقتها إلى مصر، وقد أرهقت بسبب العدد الهائل للحاضرين يوميا لدروسها، وهو الأمر الذي حرك لديها الرغبة في العودة إلى المدينة، ولكن تدخل والي المدينة الذي خصص لها يومين في الأسبوع لفائدة الناس هو الذي أقنعها بالبقاء في القاهرة.

عرفت أيضا السيد نفيسة بعلاقتها الأخوية والعلمية الكبيرة مع الإمام الشافعي، مؤسس أحد كبار المذاهب الفقهية الإسلامية، بالإضافة إلى الأخوة فقد كان بين هذين العالمين تعاون وتقدير فكريين متبادليين، فقد كان الشافعي يزور السيدة نفيسة كثيرا، وفي شهر رمضان كان يؤم الناس في صلاة التراويح بمسجدها، فقد كان الشافعي بلا منازع أحد العلماء الأكثر محاذاة ومعرفة بالسيدة نفيسة، أخذ من علومها الدينية الكثير، في الوقت الذي هو نفسه يعتبر من أكبر العلماء الذين عرفهم العصر، كما كان يحضر مجالسها، وكانا يتناقشان معا في قضايا مختلفة تتعلق بالفقه وأصوله، وقد عرفت علاقتهما قوة كبيرة لدرجة أنه كان لما يمرض كان يسألها الدعاء له، ويُذكر أن الإمامَ أحمد بن حنبل كان يحضر مجالس السيدة نفيسة، فهذه العالمة تتلمذ عليها إذن اثنان من كبار العلماء المسلمين في العالم، الشافعي وابن حنبل.

وبما أننا لا نستطيع ذكر كل النساء العالمات في التاريخ الإسلامي، نكتفي بذكر أسماء بعضهن أمثال **زينب بنت عباس البغدادية**، التي عرفت بعلمها في الفقه وكانت تحضر مجالس الإمام ابن تيمية، **وشهدة بنت الأبرة** العالمة الكبيرة في الحديث التي درست علماء كبار كابن الجوزية وابن قدامة المقدسي، و**أم حبيبة الأصفهانية** التي يذكر المنذري أن هذه العالمة أجازته.

كانت هناك أيضا **ست الوزرة** التي أصبحت في عصرها سلطة دينية في بغداد وكانت مختصة في علم الحديث وكذلك في الفقه الإسلامي، واعتبرت "مسندة" في عصرها.

وكانت محاضراتها عن الصحيح وعلوم إسلامية أخرى معروفة مشهورة في دمشق كما في مصر.

- **زينب بنت أحمد (740م/1339هـ)**: كان من عادتها إعطاء الدروس في مسند أبي حنيفة، وأيضا في شمائل الترمذي والطحاوي، وقد درس ابن خلدون عنها وعن غيرها من النساء العالمات عند مروره بدمشق. وآخر إمرأة محدثة هي **فاطمة الفضيلية** بمكة حيث أسست مكتبة كبيرة وكانت تقوم بتدريس العلماء في مكة المكرمة وكانوا يحضرون لدروسها حصلوا على إجازات علمية منها.

2.4.2 وضعية المرأة في الغرب الإسلامي[1] :

سنتحدث فيما يلي عن وضعية المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس هجري إلى منتصف القرن السابع هجري(ق11-13 م).

شهدت هذه الفترة ازدهارا كبيرا في هذه المنطقة، ونتيجة لذلك تطورت مكانة المرأة، وكانت لها بصمة في الحياة السياسية والثقافية والإجتماعية، (وقد ركزت المراجع التاريخية خاصة على نساء الطبقة الحاكمة و أهملت نساء العامة).

في الجانب السياسي لم يقتصر تدخل المرأة على المساهمة والمساعدة على تثبيت الحكم للأمراء والخلفاء، بل تدخلت كذلك في تولية المناصب سواء لولاة العهد أو لغيرهم، وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وفيما يلي نستعرض أمثلة لبعض من هذه الشخصيات:

" في الدولة الزيرية عُرفت أم ملاّل بسعة الرأي والمرتبة العلمية العالية مما جعل أخاها باديس يشركها في تدبير أمره، والإنتصاح برأيها في سياسة الدولة الأمر الذي أكسبها خبرة يسرت لها أداء مهامها الجديدة حيث قامت بتولية ابن أخيها المعز بن باديس بصفة رسمية"[2]، وهو ابن ثمانية أعوام، وأشرفت على مراسيم التنصيب بعد وفاة أخيها باديس سنة 406هـ/1015م، وعينت وصية عليه إلى أن بلغ سن الرشد، وحكمت المملكة بهمة وعزيمة.

ولم يخلو البلاط الزيري في عهد باديس بن زيري (428-465هـ/1037-1072م)، من سيطرة النساء ومحاولاتهن في الحصول على حظوة وترقية لديه هذا بالنسبة للجواري، ونفس

---

[1] **الغرب الإسلامي:** هو مصطلح في الدراسات الغربية الحديثة، اعتمده الباحثون المحدثون من مؤرخين وغيرهم « l'occident musulman»، ويقصد به الجناح الغربي من العالم الإسلامي ابتداء من ليبيا إلى المحيط الأطلسي بما في ذلك غرب البحر الأبيض المتوسط.

[2] غازي مهدي جاسم الشمري، كرراز فوزية : " دور المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري (ق 11-13م)"، دراسة في التاريخ الحضاري والإجتماعي للغرب الإسلامي، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 33.

الشيء بالنسبة للنساء المقربات من الحكام حيث تدخلن في تولية الحكام.
كما شهدت بلاد المغرب خلال النصف الثاني من القرن الخامس وبداية القرن السادس الهجريين/ ق 11-12م تدخلا واضحا للمرأة في تولية المناصب، فبعد استقرار الأمر ليوسف بن تاشفين وبصفة نهائية كان لزينب في دولته القرار في تولية المناصب والعزل منها، وهذا ما حدث للقاضي زرهون المعروف بابن خلوق حيث كان أديبا، وبلغ زينب أنه مدح حواء زوجة سير بن أبي بكر والي اشبيليا وفضلها على سائر النساء بالجمال والكمال، فأمرت زينب بعزله، ولم ترجعه إلى منصبه إلا بعدما طلّق حواء من زوجها، فكتبت إلى يوسف بردّه إلى منصبه.
وهذه الحادثة هي صورة واضحة عن دور النساء المرابطيات ذوات المراكز العالية في الدولة.

5.2 المرأة الجزائرية عبر التاريخ:

لا يمكن إعتبار كفاح المرأة الجزائرية مع الرجل دفاعا عن وطنها وليد فترة الإحتلال الفرنسي، بل إن مشاركتها له في الكفاح والمحن والهموم تثبت حضورها في كل مراحل التاريخ التي مرّ بها الوطن.
وتعتبر أرض الجزائر مهدا لبطولات كثيرة شاركت فيها المرأة الجزائرية وتقلدت فيها مراتب مسؤولية وقيادية في سبيل تحرير البلاد، وفيما يلي سنذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا سبيل الحصر، ولعلّ من أبرز هذه النماذج في العهد القديم "تين هينان " و"الكاهنة ".

1.5.2 تين هينان:

هي ملكة أمازيغية جزائرية وهي الملكة الأولى للطوارق " وقد حكمت في القرن الخامس الميلادي وإليها يستند هؤلاء القوم في تنظيمهم الإجتماعي الذي يستمدّ السلطة حتى الآن من حكمة المرأة. "[1]
" تين هينان ملكة متفردة، فالأساطير والآثار تثبت أنها كانت تدافع عن أرضها وشعبها

[1] عبد اللطيف هسوف، **" تاريخ الأمازيغ المنسي: تينهينان الفيلالية، ملكة الطوارق، ناصبة الخيام، صاحبة الناقة البيضاء"**، الحوار المتمدن، العدد1896 بتاريخ 2007/04/25 من موقع: www.alhewar.org/debat/show.art.asp ?aid=94950

ضد الغزاة الآخرين من قبائل النيجر وموريتانيا الحالية وتشاد، وقد عرف عنها أنها صاحبة حكمة ودهاء"[1]، نُصبت ملكة لأنها ذات قدرات وإمكانيات عالية، غادرت مسقط رأسها " تافيلالت" الواقعة بالجنوب الشرقي للمغرب الأقصى، متجهة إلى منطقة الهقار بالجنوب الجزائري ممتطية راحلة ناقتها ورفقة خادمتها ومجموعة من العبيد، وشيدّت صرح مملكتها، و أدخلت تقاليد جديدة على المجتمع منها على الخصوص العمل وتخزين الخيرات لوقت الشدة والإستعداد الدائم لقهر الغزاة القادمين من الشرق، و"يُروى بأن تين هينان استغلت جمالها لتسيطر به سياسيا على منطقة مزدهرة وقتها وحكمت عددا كبيرا من القبائل تنحدر منها جميع قبائل الطوارق الحالية في بلدان الصحراء الكبرى الإفريقية، والتي تتوزع حاليا بين الجزائر وليبيا وموريتانيا والنيجر ومالي وتشاد، كما عرفت بشجاعتها وأوصافها الروحية.

2.5.2 الكاهنة:

وهي ملكة أمازيغية أوراسية واسمها " داهية بنت تابتة (أو ثابتة أو ماتية أو تيفان) أصلها من قبيلة جراوة البترية بجبل الأوراس، سميت بالكاهنة لما كانت تخبر به قومها بما يحدث في المستقبل"[2].

وقد عاشت مائة وسبعة وعشرين سنة، قضت منها خمسا وثلاثين (35) في الحكم، ونجد ابن خلدون يتحدث عنها في كتابه العبر فيقول "وكان لها ثلاثة 03 أبناء ورثوا رياسة قومهم عن سلفهم، فاستبدّت عليهم وعلى قومهم بهم وبما كان لها من الكهانة والمعرفة بغيب أحوالهم وعواقب أمورهم فانتهت إليها رياستهم "[3].

وكانت ملكة الأوراس ذات شخصية قوية وحنكة عسكرية، وقد هزمت المسلمون الفاتحين بقيادة حسان بن النعمان ظناّ منها بأنهم غزاة على غرار ما عرفته الجزائر من غزو قبل ذلك من طرف الرومان والبيزنطيين والوندال وانتهى حسان إلى برقة فأقام بها حتى جاءه المدد من عبد الملك فزحف إليهم سنة أربع وسبعين، وفضّ جموعهم وأوقع بهم وقتل

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، "كفاح المرأة الجزائرية"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة ثانية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 322.

[3] ابن خلدون ، " كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر"، الجزء السابع، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992، ص12.

الكاهنة"[1].

وكان للكاهنة ابنان قد لحقا بحسّان وحسُن إسلامهما، واستقامت طاعتهما، وعقد لهما على قومهما جراوة ومن انضوى إليهم بجبل أوراس "[2].

3.5.2 المرأة الجزائرية بعد الإسلام:

لم يقتصر دور المرأة الجزائرية وكفاحها ونضالها على مرحلة معينة من مراحل التاريخ، بل كان لها دور بارز في مختلف المراحل التاريخية، فقد كانت " في العهد الرستمي مجاهدة ومفكرة ومفسرة في مسائل الدين، وفي العهد الحمادي والموحدي سجلت حضورها في قضايا مصيرية تخص المجتمع الجزائري عملا وقولا وواصلت نضالها في العهد الزياني"[3]، حيث كانت تساهم في الحرب ونظام الإستخبارات، وفي الحركة الثقافية والعلمية والدينية .

وفي الفترة العثمانية ظهر بوضوح مكانة ودور المرأة الجزائرية نظرا لطول المرحلة التاريخية، وقد شاركت المرأة في الدفاع عن الوطن والذود عنه إلى جانب الرجل بالسلاح لردع فرق عسكرية تركية في العديد من مناطق البلاد "مثلما قامت به الشابة علجية بنت بوعزيز شيخ قبيلة الحنانسة التي حملت السلاح وحاربت ضمن أفراد قبيلتها من أجل ردع القوات التركية المتواجدة على الحدود الشرقية لبايليك قسنطينة"[4]، وهذا ما دفع ببعض المستشرقين أن يسميها بجندارك الجزائر، وبرزت في نفس الناحية وفي نفس الفترة إمرأة عظيمة أخرى " هي أم هاني شيخة عرب الصحراء، التي فرضت وجودها علنا وحكمت وسيّرت إقليما من بايلك قسنطينة، وقهرت العثمانيين الذين حاولوا ضمّه وجعله تحت السيادة العثمانية"[5].

وإلى جانبها برز عدد من النساء الجزائريات، قد حكمن بصفة غير مباشرة وسيّرن دفة الحكم من وراء أزواجهن، " من بينهن عزيزة باي التي كانت زوجة لرجب باي والد أم

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون، " تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، مراجعة سهيل زكار، الجزء السابع، طبعة مستكملة، دار الفكر – بيروت – لبنان 2000، ص13.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، **" تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"**، مراجعة سهيل زكار، الجزء السابع، طبعة مستكملة، دار الفكر – بيروت – لبنان 2000، ص13.

[3] يحياوي مسعودة، **" دور المرأة في الثورة التحريرية"**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2007، ص07.

[4] نفس المرجع السابق، ص 07-08.

[5] نفس المرجع السابق، ص08.

هاني، وكانت وراء سياسة زوجها الذي بنى لها القصر المعروف بقصر عزيزة بمدينة الجزائر أو دار عزيزة"[1].

وكذلك الدايخة بنت محمد بن قانة وزوجة الباي عبد الله التي أثبتت كفاءتها في تسيير شؤون بايلك قسنطينة إلى جانب زوجها.

بالإضافة إلى لالة زينب بنت محمد بن بلقاسم شيخ زاوية الهامل التي برزت في الجانب الفكري والثقافي والنضالي، ولعبت دورا هاما، كما عملت على نشر الإسلام في المناطق النائية وتعليم القرآن للنساء والرجال، وفتحت المدارس للطلاب وحفظة القرآن، ولهذا كان دورها فريد من نوعه في المغرب الإسلامي من حيث النشاط الديني والثقافي، وهذا ما يؤكد على أن المرأة الجزائرية كان لها دور متميز في مختلف العصور حيث أنها كانت أهلا للمسؤولية ولازالت، وكانت فاعلة في مجتمعها ومؤثرة فيه.

" وفي نفس الفترة تقريبا شهدت الزاوية آيت الرحمانية بجرجرة زعامة نسوية تمثلت في لالة خديجة أرملة محمد بن عيسى خليفة والده عبد الرحمن بوقبرين، مؤسس الزاوية، وخلفتها في مشيخة الزاوية ابنتها لالا فاطمة نسومر"[2]، التي بدورها قامت بمحاربة المستعمر والدفاع عن بلدها.

4.5.2 المرأة الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي:

1.4.5.2 المقاومة الوطنية المسلحة:

لا يمكن إغفال مساهمة المرأة في صنع التاريخ الثوري عندما حملت السلاح لمقاومة المستعمر الفرنسي منذ بداية الإحتلال رغم المصادر والكتابات القليلة حول الموضوع والتي تؤكد رفض المرأة الجزائرية خضوعها للمستعمر وهذا دفاعا عن حرمتها وشرفها ونسبها.

إن استهداف الإحتلال للمرأة وخضوعها لعمليات القتل والإعتقال هو دليل على أنه أحسّ من جهة بمدى أهمية المرأة في البنية الإجتماعية التي يتميز بها المجتمع الجزائري

---

[1] عبد الحميد خالدي، "وقفات في جهاد المرأة الجزائرية" من كتاب " كفاح المرأة الجزائرية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، طبعة ثانية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007، ص187.

[2] نفس المرجع السابق، ص187.

باعتبارها النواة الحقيقية لبناء الأسرة، ومن جهة أخرى إدراك مدى خطورة العنصر النسوي عند استعداده للتضحية، كل هذه المعطيات التي يملكها المستعمر كانت وراء تنفيذه للعديد من العمليات الإجرامية، إذ تتحدث بعض الأرقام عن نسبة 75% من الذين أسرتهم قوات الإحتلال ينتمون لشريحتي النساء والأطفال، فضلا عن قتل جميع الرجال "وهذا ما أكده العسكري الإنجليزي الكلونيل سكوت عندما كتب عن همجية جيش الإستعمار الفرنسي في هجماته ضد الجزائريين تنفيذا لفكرة الإحتلال القائلة "...لتقتل جميع الذكور وتدمر كل ما يمكن نقله، ثم تعود بالنساء والأطفال أسرى"[1].

أ- مقاومة الأمير عبد القادر:

أثناء المقاومة الوطنية تحت لواء الأمير عبد القادر، تواجدت أعداد معتبرة من النساء، وعلى وجه التحديد نساء منطقة غريس (ضواحي معسكر)، "واللواتي شكلن مؤخرة الجيش تدعيما للقاعدة الخلفية لجيش الأمير(ما سمي بالـزمـلة")، وتبرّعن بحليهن لشراء الأسلحة والذخيرة، من بينهن أقرب النساء له والدته لالا زهرة التي عملت على رفع معنويات القتال لإبنها للمضي قُدما في جهاده ضد الغزاة"[2]، كما عملت بعدة مهام أثناء الحرب حيث تولت بنفسها مهمة رعاية الأسرى وتقديم الإسعافات الضرورية لجرحى جيش الأمير، كما أشرفت على المستشفيات المتنقلة التي ترافق جيش الأمير في تنقلاته ملاحقا جيش العدو، وحتى أنها قدمت الإسعافات للضباط الفرنسيين، "يروي ايريسان comte d'hérisson أنها استقبلتهم بكل حفاوة واحترام وقدمت لهم الطعام في خيمتها وخاطبتهم بأن وجودهم بالعنف في بلد مستقل ومزدهر وله حضارة يُعدّ ظلما في حق الشعب الجزائري وأنه لا محال سيأتي يوم يعودون فيه إلى بلادهم"[3].

ب- مقاومة أحمد باي:

لم تقتصر المقاومة على الغرب الجزائري فقط بل كانت نظيرتها وفي نفس الفترة في الشرق الجزائري، الذي كان بدوره ثائرا ورافضا للإستعمار الفرنسي، وهذا ما أكدته العديد من المقاومات التي عرفتها هذه المنطقة عندما هاجم الجيش الفرنسي مرتين مدينة

---

[1] يحياوي مسعودة، **" دور المرأة في الثورة التحريرية"**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين 2007، ص 08-09.

[2] نفس المرجع السابق، ص09.

[3] نفس المرجع السابق، ص09.

قسنطينة سنة 1836 في حصارها الأول الفاشل ثم في حصار ثاني في السنة الموالية 1837 تمكنت هذه المرة قوات الإحتلال من دخول المدينة و إسقاطها.

" غير أن المؤرخين لم يكتبوا شيئا عن دور المرأة في الدفاع عن قسنطينة باستثناء إحدى مراسلات السيد أحمد بن سالم الذي ذكر بأن المرأة شاركت في ردع العدو متولية مهمة التعبئة من أجل زرع روح القتال وتأكد النصر"[1].

كما لمّح الألماني فندلين شلوصر وحده إلى مشاركة المرأة في سياق حديثه عن حصار مدينة قسنطينة سنة 1836 " حيث قال:عندما شاهدن وصول قوافل العدو إلى مدينة قسنطينة وتعدت أسوار و أبواب المدينة، خرجت النسوة وهجمن بالمناجل والخناجر"[2]

ج- المقاومة في منطقة جرجرة " لالا فاطمة نسومر":

هي فاطمة بنت الشيخ محمد بن عيسى مقدم الزاوية الرحمانية بقرية ورجة، ولدت سنة 1830 بقرية ورجة، ذاع صيتها في أنحاء البلاد، حيث واجهت العديد من جنرالات جيوش فرنسا، وفي كل مرة كانت تلقنهم الدروس، "حيث أن انهزام الماريشال راندو والجنرال وولف في معركة سباو سنة 1854 التي شارك فيها شقيقيها والمجاهد محمد الشريف بوبغلة لدليل قاطع على براعتها في قيادة المعارك"[3].

كما تزعمت جيش المجاهدين المدافعين عن الأربعاء ناث ايراثن، ولم تكن لالا فاطمة نسومر المرأة الوحيدة في الميدان بل شاركت معها العديد من النساء كنّ يقاتلن العدو إلى جانب الرجال " وقد كان عدد النساء اللواتي حاربن بجانب لالا فاطمة نسومر حوالي مائتي امرأة "[4]، لكن شجاعة المجاهدة ومن معها لم تكن كافية لردع الجنرال راندون الذي تلقى دعما كبيرا، فوضع خطة جهنمية للهجوم الكاسح على كل مراكز المقاومة بجرجرة، فوجدت لالا فاطمة نسومر نفسها لوحدها دون حليفها بوبغلة الذي انتهت مقاومته عام 1855، لكنها واصلت الثورة يؤيدها في ذلك سكان ايشريضن وبني يني، وغيرهم ممن رفض الإحتلال ، " وقادت معركة رهيبة على أبواب الأربعاء ناث ايراثن في 24 جوان

---

[1] نفس المرجع السابق، ص10.

[2] نفس المرجع السابق، ص10.

[3] نفس المرجع السابق،ص 11.

[4] عبد الحميد خالدي، **"وقفات في جهاد المرأة الجزائرية"** من كتاب " كفاح المرأة الجزائرية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، طبعة ثانية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007، ص48.

1857 عرفت في المصادر التاريخية بمعركة ايشريضن"[1]، وبعد مدة زمنية معينة طلبت لالا فاطمة نسومر من المجاهدين الإنسحاب نحو جبال جرجرة والتحصن بها وبدأت تكون فرق بسيطة من المجاهدين يتبعون مؤخرات الجيش الفرنسي ويقطعون عليهم طرق المواصلات والإمدادات، وهذه العمليات الجريئة بعثت في صفوف المجاهدين الشجاعة والرعب في صفوف العدو، " فخشي الجنرال راندون تحطم معنويات جيوشه أمام الهجمات المتواصلة للمجاهدة لالا فاطمة نسومر، فجنّد لها جيشا قوامه 45 ألف رجل بقيادته شخصيا ملتفا بعدة جنرالات"[2]، وكانت لالا فاطمة تقود جيشا من المتطوعين قوامه 7000 رجل وعدد من النساء، ولكن نظرا لعدم تكافؤ القوى فإن الإنهزام كان حتميا للمجاهدين، فطرحت لالا فاطمة نسومر مسألة التفاوض، " ولم يستطع العدو إلقاء القبض عليها إلا باستعمال الحيلة والخديعة أثناء التفاوض مع المقاومين وهذا بمداهمة مكان إقامتها ليلا بـ" تاخليجت نايت عدسو" بمساعدة أحد الخونة"[3]، ثم وقعت في الأسر ووضعت في سجن " يسر " ثم نقلت إلى " بني سليمان " بتابلاط ووضعت تحت الحراسة المشددة إلى أن توفيت سنة 1863 متأثرة بالمرض عن عمر يناهز 33 سنة.

ومن هنا يتبين لنا مرة أخرى دور المرأة الجزائرية البطولي من خلال مقاومتها واستماتتها من أجل وطنها،وما كفاح المرأة المجاهدة إبان الثورة التحريرية إلا امتدادا لها.

2.4.5.2 نضال المرأة في الحركة الوطنية:

لم يتوقف كفاح المرأة ضد المستعمر بعد فترة المقاومة الوطنية المسلحة، حيث خاضت نضالها على عدة جبهات اجتماعية، وسياسية وثقافية.

فمن الناحية الإجتماعية ورغم تعدد المسؤوليات التي وقعت على عاتقها، إلا أنها لم تهمل وظيفتها الأساسية في إدارتها لشؤون بيتها ورعاية أفراد أسرتها، وذلك بإعداد الطعام وكل مستلزماتهم .

كما عملت في بعض الأحيان خارج المنزل في الريف، إذ قامت ببعض الحرف لمساعدة زوجها وتحسين ظروف معيشتها، وعملت في الحقول ورعي القطيع.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 37.

[2] نفس المرجع السابق، ص 38.

[3] نفس المرجع السابق، ص 325.

أما المرأة التي تقطن بالمدينة فعملت بدورها بخياطة الملابس (كالبرانس والجلالب) والأحذية والطرز والنسيج (الزرابي من مختلف الألوان والحجم)، آملة في تحسين الوضع الإجتماعي والإقتصادي.

كما كان للمرأة دور في محاربة سياسة التجهيل، فبعدما شرعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في إطار المدارس الحرة إلى فتح أقسام دراسية تستقبل أعداد معتبرة من الجزائريين ومن الجنسين، قامت العديد من الطالبات بتولي مهمة التدريس وتوعية التلاميذ من خلال تلقينهم الأناشيد وتعليمهم التاريخ الوطني، وكنّ من الأوائل اللواتي التحقنا بصفوف جبهة التحرير الوطني، أما بالنسبة للأمهات الماكثات في البيت عموما، فقد كانت طريقتهن في محاربة التجهيل بتلقين بناتهن ما اكتسبنه من معارف حول الحضارة العربية الإسلامية والتقاليد المحلية والروايات التي سمعنها عن طريق التداول من جيل لآخر، وهكذا حاربن أي تأثير قد يأتي من المجتمع الأوربي المستعمر، أما في الجانب السياسي فقد سجلت حضورها المبكر في الأحزاب السياسية ضمن خلايا نسوية تعمل في سرية بعيدا عن أنظار المحتل، بدءً بنجم شمال إفريقيا منذ سنة 1926 في خلايا سرية تتكون من 5 إلى 6 مناضلات حتى وقوع مجازر 8 ماي 1945، حيث خرجت إلى الشارع لتولي تقديم الإسعافات للجرحى، بالإضافة إلى مواساتها لعائلات المعتقلين، ومن ثم أصبح نضالها علانية، وتم تأسيس تنظيمين نسويين بين سنوات 1945-1947 هما: اتحاد نساء الجزائر UFA أمينته العامة بية أوشيش، وجمعية النساء المسلمات الجزائريات AFMA ، تجمع شمل المرأة المسلمة الجزائرية المسلحة سنة 1947 رئيستها مامية شنتوف، وقد كان دور هذه الجمعية رفع مستوى الوعي السياسي لدى المرأة، حيث ركزت عضوات الجمعية على إلقاء الدروس والمحاضرات من أجل مساندة الحركة الوطنية الجزائرية وتدعيم برامجها الداعية إلى الحرية والإستقلال، كما عملت على تكثيف نشاطها مستغلة جميع المناسبات، بحيث وصلت إلى إعطاء القضية الجزائرية بعدا دوليا حيث كانت لها علاقات واتصالات بالفيدرالية الدولية للمرأة FDIF، كما سعت المرأة إلى التواجد في العديد من التنظيمات حتى لا يبقى نشاطها محصورا في الأحزاب السياسية، حيث انخرطت في التنظيمات الطلابية

منها جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (AEMNA) (ترأستها نفيسة حمود ثم مامية شنتوف)، ثم في وقت لاحق في تنظيم طلابي هو الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين MGEMA ، وحظيت المناضلة الطالبة "بدوخة مليكة" المدعوة " مسعودة " بمنصب نائبة الرئيس للجنة الإتحاد، وقد حظيت الكثير من النساء بتولي مناصب المسؤولية في التنظيمات الطلابية عرفانا بنضالهن، إضافة إلى دورها الفعال من خلال إنشاء خلايا نسوية داخل تنظيمات أخرى مثل: تنظيم الكشافة الإسلامية الجزائرية SMA ، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وما إن حلّ أول نوفمبر 1954 حتى كانت المرأة الجزائرية قد اكتسبت الخبرة والتكوين وأعلنت ولاءها للثورة دون تردد.

3.4.5.2 دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962:

لم تكن المرأة الجزائرية بعيدة عن الأحداث في الثورة التحريرية، بل اقتحمت الميدان فكانت المجاهدة والفدائية والمسبلة والممرضة، ذات المهام المتعددة في الأرياف والجبال وفي المدن، وكانت عضد الرجل في العمليات الكبرى حيث أُلقيت عليها مهام ومسؤوليات ثورية مختلفة، حيث كانت مسؤولة عن التموين والسلاح وعن الإتصالات السرية وعن جلب المواد الغذائية والأدوية من المدن وإيصالها إلى المعنيين أو غيرها من المهمات.

ولا يمكن أن ننسى الموقف النضالي الذي بادرت به الطالبات الجزائريات في 19 ماي 1956، عندما تخلين عن مقاعد الدراسة والتحقن باخوانهن في صفوف جيش التحرير الوطني.

تجندت المرأة الجزائرية وانضمت إلى وحدات جيش التحرير الوطني، وتدربت على أساليب الحرب وحمل السلاح، كما لعبت دور الفدائية الذي لا يقلّ عن دور الجندية ، حيث نفذت عمليات فدائية هامة في المدن، استهدفت فيها مراكز العدو من ثكنات، ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك، والملاهي، والمقاهي، وقاعات السينما بوضع قنابل موقوتة.

كما عملت المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية كمسبلة " تقوم بالإتصال بين جبهة وجيش التحرير الوطني، واخفاء السلاح وحمل العتاد والوثائق السرية لتسلمها إلى مسؤوليها، وتقوم بشراء الأدوية وجلب المواد الغذائية التي يحتاجها المجاهدون وغيرها

من الأعمال الشاقة "[1].

وقد تعرضت المرأة الجزائرية إلى مختلف أنواع التعذيب من قبل المستعمر عند اعتقالها و"غامرت بحياتها وشرفها في مهمات في غاية الدقة والخطورة "[2].

ومن خلال ما سبق نرى بأن المرأة الجزائرية المجاهدة كانت أهلا للمسؤولية الملقاة على عاتقها، حيث صمدت في وجه المستعمر من خلال :

أ- كفاح ظاهر مباشر: كونها كانت جندية، وممرضة ومسؤولة عن التموين وتوزيع السلاح وحراسته ...إلخ، زيادة على دورها المعروف في المدينة كفدائية ومسبلة، كما شاركت في المظاهرات والتنظيمات والنشاطات الحزبية والإصلاحية.

ب- كفاح خفي وغير مباشر: وهو موقفها الإيجابي كمسؤولة عن مقومات الأسرة وعاداتها وتقاليدها الروحية والحضارية، وبالتالي مقومات الثقافة والتعليم .

بعد هذه الوقفات عن جهاد المرأة الجزائرية، والذي توّج بالنصر في جويلية 1962، انطلقت المرأة في خوض مسؤوليات ومهام أخرى لبناء البلاد وتطويرها.

6.2 خلفية نشوء التيار النسوي في الغرب:

برز التيار النسوي تاريخياً في المجتمع الليبرالي الرأسمالي على أنه حركة لتحرير المرأة في القرن التاسع عشر باعتباره رد فعل لأوضاع المرأة المتردية أثناء الثورة الصناعية وما تلاها.

وفي الحقيقة بدأت بوادر ظهور الحركات التحررية النسائية في أوربا قبل الثورة الصناعية، " ففي عام 1604 ارتفع صوت (MARIE DE GOURNAY) في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، ولم تحظ ثورتها بنصيب كبير من الإهتمام حتى جاء فيلسوفان فرنسيان بعد قرن ونصف تقريبا وهما من فلاسفة الثورة الفرنسية (HALBACH و CONDORAT) وطالبا بمنح المرأة حقوقا متنوعة وأيضا بضرورة مساواتها بالرجل"[3] وعلى الرغم من تعاقب المحاولات لتغيير وضع المرأة في المجتمع الغربي إلا أنها لم

---

[1] خامس سامية وآخرون،**"دور المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية"** من كتاب " كفاح المرأة الجزائرية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، طبعة ثانية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 347-348.

[2] نفس المرجع السابق، ص 351.

[3] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، **" سيكولوجية المرأة العاملة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984 ، ص 50.

تكلل بالنجاح إلى القرن العشرين، حيث تبلورت مطالب ذلك التيار بشكل أكثر تحديداً من خلال إنشاء بعض الجمعيات هناك.

"وفي انجلترا تأثرت السيدة (MARY WOLSTONE CRAFT) بآراء الفيلسوفان، وقد لاقت هناك الحركة النسائية تقدما حقيقيا حيث بدأت هناك الثورة الصناعية"[1] .

وتعد حملات القمع التي وقعت في نهاية القرن الخامس عشر حلقة في سلسلة الاضطهاد التي تعرضت لها المرأة في المجتمع الأوروبي، واستمرت تلك الحملات إلى عام 1680م تحت دعوى محاربة الساحرات والمتشيطنات التي راح ضحيتها من النساء بقدر ما راح في حروب أوروبا قاطبة حتى عام 1914م.

وسرت رياح التيار النسوي إلى عدد من بلدان العالم وبخاصة تلك التي وقعت تحت الاحتلال الغربي في منتصف القرن التاسع عشر وما بعده، وقد لاقت تلك الدعوى دعماً واسع النطاق من قبل منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت في عام 1945م أول وثيقة عالمية معاصرة تبنت فيها حقوق المساواة بين المرأة والرجل.

وسرت رياح التيار النسوي إلى عدد من بلدان العالم خاصة تلك التي وقعت تحت الاحتلال الغربي في منتصف القرن التاسع عشر وما بعده، وقد لاقت تلك الدعوى دعماً واسع النطاق من قبل منظمة الأمم المتحدة التي أعلنت في عام 1945م أول وثيقة عالمية معاصرة تبنت فيها حقوق المساواة بين المرأة والرجل.

"وفي عام 1966م تم إنشاء الجمعية الوطنية للمرأة في الولايات المتحدة The National Organization for Women للمطالبة بحقوق المساواة للمرأة.

وقد اتسم هذا التيار منذ بداية نشأته باتهام الدين بتكريسه لفكرة الأبوية، كما قام بدور مضاد للكنيسة ورجالاتها على اعتبار أن الكنيسة كانت وراء تردي أوضاع المرأة وتخلفها عبر التاريخ الأوروبي"[2]، فقد تفجرت العديد من الممارسات الممقوتة تجاه المرأة الغربية بناءً على قواعد راسخة في الذهنية الغربية، ومن العوامل التي وطدت دعائم هذه الذهنية جذور الأساطير اليونانية والتقاليد الرومانية، كما اجتمعت كل العوامل لتشكل في

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 50.

[2] رقية طه جابر العلواني، **" ظهور التيار النسوي في الفكر الغربي".** مجلة البيان الصادرة :12-03-2002 من موقع www.islamport.com

الذهنية الغربية تصوراً سلبياً عن المرأة ودورها في الحياة والمجتمع. و استعرت نيران تلك التصورات السلبية بشكل ممارسات اتسمت بالوحشية والعنف تجاه المرأة.

"ولم تفرق تلك الحركات الناشئة في مختلف بلدان العالم بين البيئة التي تمخض عنها التيار النسوي في الغرب وما واجهته المرأة في الغرب من ممارسات عنيفة، وبين موقع المرأة وظروفها المغايرة في مجتمعاتهم المحتضنة لتلك التيارات"[1].

فقد قام أصحاب هذا الاتجاه ببناء تصورات حول المجتمع الغربي تعبر عن الحرية الظاهرية التي تتمتع بها النساء هناك، إلا أنهم في الواقع لم يدركوا حجم الانتهاكات التي تعاني منها النساء في أوروبا، كما لم يدركوا جسامة تورط النساء هناك. كما أغفلوا الخلفية التاريخية التي نشأت في أعقابها تلك الحركات والتيارات التي جاءت تعبيراً صارخاً عن معاناة المرأة ووضعها الاجتماعي هناك.

لقد جاء التيار النسوي في الغرب ثورة على تعاليم دينية محرفة وأقوال وسلوكيات بشرية تحكم فيها الجهل والأثرة، وعلى هذا قامت بمحاولات عديدة للانفكاك من مختلف الموروثات الدينية والاجتماعية المتراكمة، مما أدى في النهاية إلى اتساع الهوة بين الحركات النسوية في الغرب من جهة، وبين الدين والكنيسة من جهة أخرى.

إن إغفال الوعي بالخلفية التاريخية والظروف الاجتماعية التي قارنت ظهور التيار النسوي في المجتمع الغربي يمكن أن تسوق إلى الوقوع في مزيد من عمليات تقمص الآخر، والسير على طريقه دون إدراك كافٍ لما يمكن أن ينجم عن ذلك من مغالطات وثغرات.

7.2 عمل المرأة المأجور تاريخيا:

"عملت المرأة منذ العهود القديمة بالزراعة وبالأعمال المنزلية، وفي العصور الحديثة ساعد نمو الصناعة والتوسع في تقسيم العمل على زيادة النساء العاملات"[2].

وقد بدأت حركة خروج المرأة للعمل خارج البيت في المصانع بصورة كبيرة في العالم الغربي مع وجود الثورة الصناعية في أوروبا، ، فقد كان غالب عمل المرأة قبل هذه

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] أحمد زكي بدوي. **"معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية "**.مكتبة لبنان. بيروت.ط2. 1982 .ص 158.

المرحلة (الثورة الصناعية) عملاً حراً، "أما العمل المأجور الذي يخطط وينفذ تحت إشراف وسلطة رب العمل أو الرئيس الإداري فقد ظهر على نطاق واسع مع وجود الثورة الصناعية في أوروبا، حين احتاجت الصناعة إلى كثير من الأيدي العاملة الرخيصة نظراً لقيام الصناعة في ظل النظام الرأسمالي الذي كان دافعه وهدفه تحقيق أكبر قدر من الربح"[1]، ونظرا لهجرة الرجال للمدن، فحلت المرأة محله في الأرياف، وبهذا دخلت المرأة العمل المأجور في الصناعة ثم في غيرها من المشاريع الرأسمالية .

ومما زاد من تشغيل المرأة الحروب الكبيرة التي أدت إلى تجنيد الشباب, وكذا وسائل الإعلام التي روجت لعمل المرأة واعتبرته حرية وخروجاً عن عهود الجمود الفكري والتخلف الاجتماعي التي ظلت فيها المرأة خادماً مطواعاً تدير شؤون المنزل ولا شأن لها.

1.7.2 النشاطات الحرة للمرأة:

منذ العصور الوسطى، كان النشاط الحرفي متحكم فيه من طرف المؤسسات الحرفية التي تشرف على التعلم و الوصول إلى الاحتراف، والتي تدافع عن أعضائها ضد المنافسة الخارجية، وذلك بضمان احتكار السوق، والحد من المنافسة بين الحرفيين بمنعهم من تجاوز حجم معين من الإنتاج.

بعض المهن مورست فقط من قبل النساء، وخاصة في صنع الحرير أوإنتاج الملابس (الخياطات، المطرزات، صانعات الثياب النسيجية،صانعات القبعات...).

وبالتالي في القرن الثامن عشر، استطاع عدد معين من النساء ممارسة مهنة منهم بشكل مستقل.

" في المؤسسات الحرفية المختلطة أو النسوية ، وصل النساء بسهولة إلى درجة الاحتراف وكونوا متدربين ، ولكن غالبا ما كان يتم استبعادهن من وظيفة هيئة المحلفين التي تسمح لهن بممارسة سلطة إدارة المؤسسة الحرفية،

والتي تبقى بالتالي في أيدي الرجال.

مفهوم المهنة من منظور المؤسسة الحرفية التي تتطلب الخبرة وامتلاك أداة الإنتاج

---

[1] كاميليا عبد الفتاح، **" سيكولوجية المرأة العاملة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1984، ص 44.

المتعارف عليهما في المؤسسات، لا ينطبق إلا على جزء من النشاطات النسوية. فهل الأعمال المتعددة التي تقوم بها المرأة يمكن أن تصنف كمهنة ؟"[1]

في الريف كما هو الحال في المدينة، و في الأسر المعوزة تنخرط النساء في أنشطة متعددة، حيث تستأجرن في المزارع كعاملات باليومية، حيث يقمن بالغزل، الخياطة، الحياكة ، زراعة بساتين الخضر،تربية الدواجن و بيع منتجاتهن في السوق.

حول المدن، تعمل النساء أيضا كمربيات أطفال حيث يقمن باستقبال أطفال النساء الساكنات في المناطق الحضرية والمنشغلات بدورهن في ورشة العمل الخاصة بالعائلة أو في المتجر. هذه الممارسة المثيرة للجدل على نحو متزايد، تبقى طوال القرن التاسع عشر تتداول بين أسر الحرفيين وأصحاب المحلات التجارية، في حين أن العائلات الأكثر ثراء في استعداد لاستخدام مربيات الأطفال في المنزل .

كانت المدن تقدم العديد من فرص العمل للنساء. البعض منهن عمل في تجارات صغيرة، والبعض الآخر عمل كسائقات عربات،بائعات ، بائعات متجولات، غاسلات ملابس، وما إلى ذلك. هذه المهن البسيطة ،الممارسة من قبل نساء الطبقات الشعبية وفي مدن القرن الثامن عشر ، استمرت إلى القرن الموالي.

في الصناعة، يستمر العمل من المنزل في التوسع في القرن التاسع عشر مع آلة الخياطة، مما أدى إلى خلق أشكال خاصة من الاستغلال :

وتيرة عمل العاملات في المنزل تخضع لمتطلبات الإنتاج في مقابل أجرمنخفض جدا.

نشاطات ربة البيت تتجاوز الفضاء الضيق للمسكن و تستخدم كل الفرص الموجودة في الحي و المدينة. شبكات المعارف المتبادلة التي تحتفظ بها المرأة هي مورد لا غنى عنه.

وكانت النساء تجوب الأحياء، بمرافقة ومساعدة أبنائهن في الغالب.

2.7.2 عمل المرأة في المصانع:

"بدأ عمل النساء المأجور أولا في صناعة الغزل والنسيج ويرجع الاعتماد على اليد العاملة النسوية في التصنيع في ذلك الوقت للأسباب التالية :

- التصنيع كان يخص منتوجات قد تعودت المرأة على إنتاجها في المنزل عندما كانت

[1] Françoise Battagliola. « ***Histoire du travail des femmes*** ».La Découverte.3ème édition.Paris .2008. P10

تعمل في المنزل و لحسابها كالغزل.(عمل مألوف لديها)، وبما أنهن حرمن من عملهن ، اضطررن لقبول العمل في الورشة.

- دخول الآلات واستخدام البخار جعل من العمل أقل صعوبة، وسمح بتبسيط المهام ، و كذلك استبدال العمال الذين كانوا يعملون في منازلهم (أصحاب الحرف) بالعاملات في المصانع .

- التكلفة المنخفضة لليد العاملة النسوية كانت حافزا قويا لخفض تكاليف الإنتاج و التعويض عن تكلفة الآلات (لأن أجور النساء لم تبلغ سوى نصف أجور الرجال "[1].

" كان القضاء على بضعة صناعات منزلية، إثر ظهور بعض الاختراعات الخطيرة، من أعظم الانقلابات الداوية التي أصابت إنجلترا في خلال القرن التاسع عشر، كانت تلك الصناعات وقفًا على بيوت ريفية هائلة العدد منتشرة في عرض المزارع وطولها، فلما اكتسحتها تلك الاختراعات وقضت عليها، نشأ على أنقاضها مصانع فخمة واسعة، تستخدم عشرات الألوف من العاملات "[2]، ولقد كان لهذا الانقلاب آثارًا هامة يمكن تتبعها في كل مرفق من مرافق الحياة في إنجلترا، اجتماعيًّا وسياسيًّا، ولكن الشيء الأكيد أن فعلها كان أوضح في المرأة من حيث التأثير في حياتها وعاداتها ومصالحها، منه في أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع.

وقد عملت المرأة في ظروف قاسية وسيئة وظالمة، وبالرغم من دعوات الإصلاح والدفاع عن حرية المرأة ومساواتها بالرجل إلا أن المرأة –وحتى الآن- في أغلب بلدان العالم الصناعي لا تزال عاجزة عن الحصول على مساواتها بالرجل في ظروف العمل وأجره، وقد بلغت المرأة أعلى درجة من المساواة بالرجل في ظل النظام الشيوعي، " إذ إن لينين بعد أن أطلق صيحته (إن الأمة لا تكون حرة إذا كان نصف سكانها تحت نير المطبخ) دخلت المرأة مجالات العمل كلها تقريباً على قدم المساواة مع الرجل، ونتيجة لذلك تحملت مسؤولية العمل الروتيني في المصنع تحت إشراف وسلطة مقدم العمل، ولم تستثن من الأعمال الشاقة أو الحقيرة أو القذرة فعملت في حفر الأنفاق وتنظيف الشوارع"[3] .

---

[1] Françoise Battagliola. *« Histoire du travail des femmes »*.La Découverte.3ème édition.Paris .2008. P12

[2] إسماعيل مظهر." المرأة في عصر الديمقراطية ". كلمات عربية للترجمة والنشر. القاهرة.2012. ص 25 .من موقع http://www.kalimat.org

[3] كاميليا عبد الفتاح،**" سيكولوجية المرأة العاملة"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1984، ص 45.

فدخول المرأة في سوق العمل المأجور كما نرى دفع إليه تغيير في قيم المجتمع نتيجة الثورة الصناعية، ثم الفلسفة الاشتراكية.

ويمكن القول بأن المرأة في جميع العصور وفي مختلف المجتمعات عاملة وليست عاطلة، ومساهمتها في الإنتاج سواء من الناحية الاقتصادية أو النفعية بوجه عام لا تقل عن مساهمة الرجل، بل غالباً ما يكون نصيبها من العمل كماً وكيفاً أكبر من نصيب الرجل، وفرصتها في الراحة من العمل أقل من فرصته.

الفصل الثالث: تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

تمهيد

1.النظام الأبوي والأسرة

2.خصائص المجتمع الجزائري التقليدي.

3.خصائص الأسرة الجزائرية.

4.التغير الإجتماعي في الجزائر.

5. مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

5-1-تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة.

5-2-تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية.

5-3- تطور الوضع المهني المرأة.

5-4- تطور النضال النقابي للمرأة.

5-6 مشاركة المرأة في السياسة و مراكز صنع القرار .

5-7 المرأة والوظائف الإدارية العليا.

6- إنعكاسات التغيرات الإجتماعية والثقافية على أوضاع المرأة.

خلاصة

تمهيد:

إن التحولات السوسيوثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري بشكل عام وعلى بنية الأسرة الجزائرية بشكل خاص أدت بالضرورة إلى تغير مكانة المرأة بسبب الحراك الإجتماعي الذي طرأ عليها، وكما هو معروف فالأسرة تشكل الوحدة الأساسية والضرورية لوجود المجتمع و كل أفراد المجتمع ولدوا و تربوا في أسرة تتكون على الأقل من رجل و إمرأة تربطهم علاقة زواجيه يقرها المجتمع و يعيشون حياة مشتركة. وفي هذا السياق تلعب المرأة كوحدة بنائية في الأسرة دورا أساسيا في ضمان استقرار و استمرار النظام الأسري، و هو دور لا يقل أهمية عن دور الأسرة في النسق الاجتماعي الأكبر، خاصة فيما يتعلق بالوظائف التي ترتبط بخصائصها البيولوجية كأنثى من حمل و إنجاب...الخ، غير أن دراسة تطور تاريخ المرأة عبر العصور يكشف أن هذه الأخيرة عاشت وضعية متدنية مقارنة بالرجل في أغلب المجتمعات البشرية ارتبطت بعدة أسباب (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، نفسية و سياسية)، فباستثناء الإسلام الذي كان أول دين أقرّ للمرأة حقوقها إلى جانب الرجل، فإن أغلب المجتمعات الغربية كان قد تأخر فيها الطرح المنادي بتحرير المرأة إلى غاية القرن التاسع عشر و الذي ارتبط بالثورة الصناعية بالتحديد و بالحروب العالمية التي بدأت أول ما بدأت في أوربا، و ذلك بعد خروج المرأة إلى مجال العمل المأجور و تعويض الرجل الذي انصرف للمشاركة في الحرب .

1.3 النظام الأبوي والأسرة:

يعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي يهيمن على بنيتها الإجتماعية النظام الأبوي،ويدل مفهوم النظام الأبوي على شكل متميز من التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي و نمط التفكير و السلوك و العمل، وقد وُجد تاريخيا بأشكال مختلفة في أوربا وآسيا، ووجد بشكل متميز في إفريقيا و في الشرق و الغرب العربيين، من خصائصه قابليته للاستمرار ولمقاومة التغير والمحافظة على القيم والأعراف التقليدية القديمة. وعلى الصعيد الاجتماعي يهيمن النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية، لأن

المجتمع الأبوي هو نوع من المجتمعات التقليدية التي تسودها أنماط من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم، وهو يشكل بنية نوعية متميزة تتخذ أشكالا مختلفة من بينها بنية المجتمع الأبوي العربي، الذي هو أكثر أبوية من غيره من المجتمعات وأشد تقليدية وأكثر محاصرة لشخصية الفرد وثقافته وترسيخا لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية وتهميشا للمرأة وإستلابا لشخصيتها، لأنه ذو طابع نوعي وخصوصية وامتداد تاريخي يرتبط بالبيئة الصحراوية والقيم والعصبيات القبلية التي تؤثر على بنية الثقافة والمجتمع والشخصية، كما يتميز أيضا بذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد و لا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها، كما يغيب التفاعل و الحوار المفضي إلى التفاهم أو الاتفاق بين الأفراد و الجماعات.

إن كل ما يميز المجتمع الأبوي من خصائص يمكن إسقاطها على الأسرة، فالمرأة تبقى تعاني التمييز، الأمر الذي كرس عبر التاريخ العداء العميق و المستمر في لا وعي هذا المجتمع للمرأة و نفي وجودها الاجتماعي كإنسان، فالأب يمثل مركز السلطة الذي تنظم حوله العائلة، و تكون العلاقات الاجتماعية فيها عمودية و إرادة الأب فيها تكون مطلقة و ترتكز على العادة و الإكراه، و في ظل هذا النظام تعاني المرأة تأثيرا مضاعفا لظاهرة التمييز داخل الأسرة مقارنة بالرجل في حد ذاته، فهي و إضافة لما تعانيه كغيرها من الأبناء الذكور من السلطة القمعية للأب فإنها تعاني لوحدها من سيطرة سلطة الذكر عليها سواء كان أب، أخ، أو زوج.

و من أجل معرفة التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية المعاصرة والتي أدت بالضرورة إلى تغير مكانة المرأة الجزائرية، وجب علينا معرفة البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري والخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية، باعتبار أن أهم ما يمثل بنية النظام الإجتماعي في المجتمع الجزائري هي الأسرة، بصفتها الخلية الأساسية التي يبنى عليها المجتمع وأيضا معرفة العوامل المحددة لمكانة المرأة في الأسرة الجزائرية، ومظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث.،وقبل كل هذا من الضروري معرفة خصائص المجتمع الجزائري التقليدي الذي يحتوي الأسرة الجزائرية.

2.3 خصائص المجتمع الجزائري التقليدي:

1.2.3 تعريف المجتمع التقليدي:

تعددت التعاريف الخاصة بمفهوم المجتمع التقليدي باعتباره مرحلة مميزة ومنسجمة قد تمر من خلالها المجتمعات إلى الحداثة .

إن المجتمع التقليدي كما يذهب إلى ذلك روبرت ريدفيلد مجتمع منعزل صغير متجانس بعيد عن الحداثة يعتمد على الاتصال، على الألفاظ، ليس له تراث مكتوب وذاكرتهم عن الماضي ضحلة ولا تذهب إلى أكثر ما تحويه ذاكرة كبار السن ولديهم قدرة كبيرة على الإنتماء والشعور بالوحدة الاجتماعية والتمسك بالأعراف والعادات التي يظل الناس متمسكين بها رغم انتقال المجتمع إلى وضع مغاير عن حالته الأولى[1].

والمجتمع التقليدي هو عبارة عن مجموعة أفراد يعيشون على بقعة واحدة محددة ينشطون في جميع نواحي الحياة ولهم أيضا وسائل وأساليب للاتصال يتفاعلون مع بعضهم مكونين علاقات اجتماعية يسودها طابع مميز من التعاون أو التنافس أو الصراع، نظامهم الطبقي خاص ،لديهم شعور بالإنتماء لمجتمعهم التقليدي وبه مؤسسات لها نظام أو بناء تنظيمي يأخذ على عاتقه مهمة القيام بدوره الفعال في النهوض بالمجتمع وتنظيمه، يعتمد على اختلاف الآراء ووجهات النظر دوون الاعتماد على الرأي .الموحد حتى يكون له عمقه[2]

ويتميز المجتمع التقليدي بعدة خصائص هي:

2.2.3 خصائص المجتمع التقليدي:

1.2.2.3الخصائص الاجتماعية:

-التماسك الاجتماعي.

-الشعور بالانتماء، والعصبية.

-علاقات القرابة المتينة.

-علاقات الجيرة.

علاقات الصداقة.

- سيادة العرف.

---

[1] بودون وبريكو، **" معجم علم الاجتماع النقدي"**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ، ص194 .

[2] أحمد كمال أحمد، **"تنظيم المجتمع"**، دار وهدان للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، 1973 ، ص103 .

2.2.2.3 الخصائص الثقافية:

- سيادة القيم.

- سيادة الدين وتأثيره في عملية الضبط الإجتماعي.

-انتشار العادات والتقاليد.

3.2.2.3 الخصائص الاقتصادية:

-انتشار الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات.

-الرعي وهي السائدة في تلك المجتمعات وأهم رزق لأفرادها.

–الزراعة: نظرا لتميز هذه المناطق بالمساحات القاحلة فإن الزراعة في غالبيتها لا تعد مصدر هام للرزق نظرا للظروف الجغرافية التي لا تسمح بنجاح العملية.

– التجارة: نظرا لحاجاتهم اليومية إلى السلع انتشرت التجارة لكن عددهم محدود مقصورة على تجارة المواشي أو البقالة لجلب المتطلبات من مواد غذائية ومواد استهلاكية أخرى.

-لا يوجد تقسيم للعمل في هذه المجتمعات بل يقوم العمل على أساس السن أو الجنس.

لقد كان المجتمع التقليدي الجزائري قبل دخول النظام الكولونيالي، يرتكز في عيشه على الزراعة، لذلك، فإن سكانه كانوا فلاحين أكثر منهم حرفيين أو تجارا. وحسب كونهم مقيمين أو شبه مقيمين أو رحلا، فإن النشاط الزراعي مع غرس الأشجار المثمرة أو النشاط الرعوي هو الذي كان طاغيا، أما الحرفة أوالتجارة فقد ظلت أساس نشاطا حضريًا

ولم تكن أنماط المعيشة التي تميز هذه الجماعات تمثل حدودا تمنع إتصالهم، بل كانوا في إتصال مستمر وفي تبادل متواصل للأشياء و الخدمات، تنظم حركاتهم خارج مناطقهم أعراف تستوجب حاجتهم إلى السلم احترامها، وإن كانت ندرة الموارد الاقتصادية في أعوام الرمادة غالبا ما تهدد استمرارهم و تجعلهم يخترقون قواعد السلم و يدخلون بعضهم ضد بعض في صراع، و الرحل أكثر عرضة للقحط، لذلك فإنهم دائما البادئين بالصراع و الاعتداء على المقيمين، وشبه المقيمين حين لا يبقى لهم من رزق إلا الذي يأتيهم من حد سيوفهم[1].

وعلى خلاف المجتمع الحديث الذي أرسى قواعده في هذا البلد، النظام الكولونيالي،

[1] BOURDIEU.P , **"Sociologie de l'Algérie"**, PUF, 7éme édition, Paris, 1985 .p. 90.

فان الذي يميز إقتصاد المجتمع التقليدي هو"الضعف الآلي الذي ينجم عنه عدة نتائج، مثل التبعية شبه المطلقة للوسط الطبيعي والظروف المناخية(...) أو التفاوت الكبير بين الإنتاج من جهة والجهد والوقت المبذولين وعدد العمال المستخدمين،من جهة أخرى(...) والعلاقات الإنسانية المفرطة الكثرة والتي تتطورجزئيا عن طريق التعويض"[1].

3.2.3 وحداته:

ويتكون المجتمع التقليدي من الوحدات التالية:

أ-القبيلة:

هي البنية الاجتماعية الأساسية، والشكل الواقعي الملموس للنظام القبلي ،فالقبيلة وحدة اجتماعية يعتقد جميع أفرادها أنهم ينتسبون إلى نفس الجد، سواء كان هذا الاعتقاد خرافيا أو حقيقيا. وتشكل رابطة الد م محور التعاون والتماسك الاجتماعي في هذه البنية، وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح العصبية، " أي الرابطة الاجتماعية الطبيعية التي تجمع بين مجموعة متجانسة من البشر بصلة الولاء وتدفعهم جميعا إلى الحركة والفعل والبناء والدفاع عن النفس ضد عدوان الغير"[2]. وتشكل القبيلة كيانا سياسيا مستقلا .

وحتى تتمكن القبيلة من حماية أرضها ، فهي تعتبر جميع ذكورها جند مجندون متى أصبحوا قادرين على حمل السلاح. كما " توجد تنظيمات رسمية في القبيلة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها ا لاجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها واستمرار وجودها، أهم تلك التنظيمات، التنظيم السياسي، يمثل القبيلة رئيس يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى"مجلس القبيلة" ويتكون في الغالب من رؤساء العشائر إذا كانت القبيلة تتكون من عشائر..."[3].

ب- العشيرة أو الفرقة:

تعتبر فرعا من القبيلة التي تتكون من مجموع عشائر، ويعرف علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا العشيرة كما يلي:" مجموعة من الأفراد تنحدر من نسب واحد ولها جد مشترك والانتماء إليها يكون إما عن طريق النسب الأبوي أو النسب الأمي ولا يكون عن

---

[1] BOURDIEU. "**Sociologie de l'Algérie**", PUF, 7éme édition, Paris, 1985 .p. 91

[2] محمد جابر الأنصاري،**" مراجعات في الفكر القومي"**، سلسلة الكتاب العربي رقم 57 ، الكويت، وزارة الإعلام، 2004 ، ص137

[3] عاطف وصفي، مرجع سابق، ص 196 .

طريق النسبين"[1].

و تقوم العشيرة في المجتمع الجزائري التقليدي أساسا على القرابة من جانب الأب، ويكون النسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا، عكس ما هو معروف عن القبيلة[2].

وبوصفها وحدة التفاعل الاجتماعي الحقيقي داخل القبيلة، تقوم العشيرة أو الفرقة، بعدة وظائف اجتماعية لأفرادها، فهي المسؤولة على تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي ورعاية شؤون الزواج، والسهر على الضبط الاجتماعي والتضامن بين أفرادها.

ج-العائلة:

هي وحدة اجتماعية أضيق نطاقا وأصغر حجما من العشيرة، وتعتبر العائلة حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي التقليدي، والقالب الذي على شاكلته ترتسم الجماعات النموذجية الأخرى من عشيرة، قبيلة ودولة.

وهي أسرة ممتدة تجتمع فيها عدة أسر نووية وعدة أجيال، ويشرف على هذا التجمع رئيس واحد بيده السلطة المادية والروحية حيث يعرفها مصطفى بوتفنوشت كما يلي: "الأسرة الجزائرية هي أسر ة ممتدة تعيش في أحضانها عدة أجيال، عدة أسر زواجية، تحت سقف واحد" الدار الكبرى "عند الحضر، و"الخيمة الكبرى " عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر"[3] ، فهو يشير بخاصة إلى الوحدة السكنية التي تشكلها العائلة، مهما اختلفت ظروف الإقامة وظروف البيئة المادية المحيطة بالأسرة.

---

[1] دينكن ميتشيل، **" معجم علم الاجتماع"**، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، ط2 ، بيروت، دار الطليعة 1986 ، ص46 .

[2] Lhouari ADDI, **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale**, Alger, ENAL, 1985, P93.

[3] مصطفى بوتفنوشت، **"العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة"**، ترجمة دمري محمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ، ص 37.

3.3 خصائص الأسرة الجزائرية:

بعدما تعرضنا لخصائص المجتمع الجزائري التقليدي سنحاول التطرق إلى خصائص الأسرة الجزائرية وما حدث فيها من تحولات ، و تشكل مجموع هذه السكنات وحدة سكنية واحدة تملكها الأسرة الممتدة و تصب كلها في فناء واحد يجمعها، أما بالنسبة للرحل فنجد بيوتهم عبارة عن خيم، حيث تشكل مجموع هذه الخيم دوارا، و هو يشكل بدوره بفعل العلاقات القرابية مركزا هاما يدعي الفرقة، و قد كانت الأسرة تتميز باتساعها حيث يتراوح عدد أفرادها ما بين (20 إلى 60) شخصا، يعيشون تحت سقف واحد و يلعب الأب الدور الحاسم في العائلة التقليدية، حيث يتولى أمورها ويسهر على تلاحمها و يسيّر ميزانيتها و نظام ميراثها .

ومن الخصائص السوسيولوجية للعائلة الجزائرية أنها:

1.3.3 أسرة ممتدة:

أي أنها من الناحية البنائية تتر كب من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، ويقيمون جميعا في وحدة سكنية مشتركة.

2.3.3 وحدة إجتماعية إنتاجية غير منقسمة:

إن تماسك الأفراد داخل هذه البنية الاجتماعية نابع أساسا من رابطة الدم، ويزيد من تلاحمها (الأسرة) أيضا وحدة الملكية، سواء كانت أرضا، قطيعا أو وسائل عمل جماعي. ولا يجوز بيعها أو تقسيمها، وإذا حصل ذلك، غالبا ما يكون بين الأقارب أنفسهم.

ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها الأسرة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فإنه" كان لا يُحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأ سرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص(الفرد)، فاسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها".[1]

3.3.3 أسرة أبوية:

ويكون فيها الجد، الأب و أحيانا الأخ الأكبر رئيسا ومركز قوة، و له سلطة مطلقة ونهائية،وكنتيجة لهذه المميزة التي يخولها له العرف والعادة، يعمل على وحدة الملكية

---

[1] الوحيشي أحمد بيرى،**" الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي"**، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998 ، ص71 .

وعلى تماسك الجماعة العائلية، وينوب عن أفرادها ويمثلهم في جميع المعاملات والعلاقات خارج الأسرة، وهي كذلك أبوية من حيث النسب و من حيث السكن ، أي أن الزوجين يقيمان في نفس السكن مع والد الزوج.

4.3.3 أسرة هرمية على أساس السن والجنس:

يمكن كذلك أن نصف الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها طبقية، " فيحتل الأ ب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر"[1]، وقد أثبتت بعض البحوث الاجتماعية في شأن تقسيم العمل حسب الجنس أن "الأم في المجتمع الجزائري هي التي تقوم بالتدابير و الإجراءات الأولية في تزويج أبنائها بالرغم من المراقبة المصطنعة من طرف الأب "[2] ، فالرجل الجزائري تبقى جميع سلوكاته إزاء زوجته سرية، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض التنازلات من طرفه تجاهها، لأنه دائما تحت مراقبة جماعية تتمثل في الجماعة القرابية (أعمام، أبناء عمومة...) .

فتتركز السلطة في يد كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة، وهؤلاء الكبار (الشيوخ والكهول) يمارسون سلطتهم وتسلطهم على الصغار(الشباب والأطفال)،و يتوقعون منهم الطاعة، والامتثال للأوامر، واجتناب النواهي. كما أن السلطة الأسرية تتركز خاصة في يد الذكور، وهذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سلميا لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية، وتقسيما للفضاء الاجتماعي :فضاء عام مخصص للرجال وممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت، يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار، أو الإستمرار في التحدث ويلاحظ أن لها خصائص وظيفية تتمثل في ما يلي :

- تقوم العائلة التقليدية بعدة وظائف إديولوجية و اقتصادية و تربوية، و تعتمد على العرف أكثر من القانون في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، كالزواج و الطلاق و حل النزاعات و الخلافات بين الأفراد و العائلات، أما فيما يتعلق بتوزيع الأدوار بين الجنسين داخل هذه الأسرة فإن دور الرجل يتحدد خارج البيت و في الأمور العامة كالزراعة

---

[1] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاع اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984 ، ص179

[2] Nafissa ZERDOUMI, **"Enfant d'hier :Education de l' enfant en milieu traditionnel Algérien** ", Alger, ENAL, 1982, p37.

والتجارة...، بينما يتلخص دور المرأة في محيط البيت و يتمثل في إنجاب الأطفال و الاعتناء بهم و الحفاظ على تقاليد العائلة و غرسها في الناشئة.

4.3 التغير الإجتماعي في الجزائر:

يتميز هذا العصر بظهور عدد من التغيرات في كل نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية...إلخ ، هذا التغير الذي نعيشه وتشهده الأجيال المتلاحقة هو تغير سريع ومستمر وعميق، يؤدي إلى التطور والتقدم.

وقد جذبت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتمام العلماء، فأولوها أهمية كبرى من حيث الدراسة و الفهم، فالتغير الاجتماعي تقابله عملية أخرى هي الضبط الإجتماعي"[1]، والتي يتم من خلالها توجيه سلوك الأفراد كي لا ينحرفوا عن معايير الجماعة أو المجتمع، حتى يتحقق التوازن الإجتماعي، وتلعب القيادة دورا هاما في عملية الضبط الإجتماعي، فالتغير الاجتماعي خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية، فهو سبيل بقائها ونموها وعن طريقه تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتعددة ، و يمكننا القول أنه لا يوجد مجتمع لا يتغير ؛ حيث نلمس التغيير في كل شيء، في الأفراد ،والعادات ،التقاليد الأعراف ، الاتجاهات والفنون وحتى الأيديولوجيات ؛ فقد يبدو المجتمع هادئا و مستقرا وسائرا في إنجاز وظائفه طوال أجيال متعاقبة ولكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغيير بسبب وجود تحول في أعماقه لتجديد الأنساق أو لتأسيس نظم جديدة ، ومن هنا تبدو حركية المجتمع، وتتغير ظواهره خاصة فيما يتعلق بالنمو الحضاري أو التغير العمراني المصاحب للتغير السكاني ، وحتى التغير الأسري من الأسرة الكبيرة التقليدية إلى الأسرة المصغرة الحديثة ، وكذا خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج ؛ وما أدى إليه ذلك من تدعيم اقتصادي للأسرة والمجتمع، وأيضا إلى تطورات في حياة المجتمع وقيمه المختلفة فيما يتصل بعلاقة المرأة بزوجها وأطفالها وتنشئتهم.

والأسرة الجزائرية كغيرها من المجتمعات عايشت هذا التغير، الذي كان له أسبابه وكذلك نتائجه أو مظاهره وآثاره .

---

[1] الدوري عدنان . **" الانحراف الاجتماعي** . لبنان. دار النهضة العربية. 1995. ص 35 .

ويرى محسن عقون أن التغيرات التي حدثت للأسرة الجزائرية مردها الإستعمار الفرنسي والتمدن والتصنيع والعولمة[1] .وسنتعرض بقليل من التفصيل فيما يلي للعوامل التي أدت إلى تغير الأسرة الجزائرية:

1.4.3 الاستعمار وأثره على تغير الأسرة:

لعب الاستعمار دورا واضحا في تحول المجتمع الجزائري بسبب التحديث الذي طرأ على المجتمع في فترة الاحتلال الفرنسي والذي نجم عن احتكاك ثقافتين مختلفين، الثقافة الجزائرية التقليدية من ناحية ، والثقافة الفرنسية الأوروبية الحديثة من ناحية أخرى، وقد لخص أحد الباحثين علاقة الاستعمار بالتحديث فقال: "كان الاستعمار قد لعب على المستوى الكوني دورين متناقضين، السيطرة والنهب من جهة وإنجاز التحديث والتقدم من جهة ثان (...)إن الاستعمار هو الأداة التي اتخذ عبره التحديث طابعا كونيا "[2].

إن هذا التحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي هو نوع من التثاقف اللامتكافئ والمفروض أو" صدام بين ثقافتين لهما أصول تاريخية وتقاليد وتصورات ورؤى للحياة مختلفة ومتعارضة، وإن إحدى هاتين الثقافتين تعتقد أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الثقافة الأخرى"[3].

ورغم أن التحديث هو البديل الأمثل للثقافة التقليدية،إلا إن هناك حالة ناجمة عن التثاقف والتحديث المفروض في ظل السيطرة الأجنبية، ينعتها علماء الأنثروبولوجيا بـ "التفكك الثقافي"، وهي تعبر عن " موقف لا تستبدل فيه الأشكال والنظم الثقافية القديمة المهجورة جزئيا بأشكال جديد ة"[4]؛ فالإدارة الفرنسية ومنذ احتلالها الجزائر، انتهجت سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي وفرضت سياسيتها هذه بقوة السلاح والقانون.

وقد سعت الإدارة الفرنسية من وراء هذه القوانين إلى اغتصاب أراضي الفلاحين وتفتيت النسيج الاجتماعي القبلي، لأن القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية سياسية، شكلت

---

[1] عقون محسن. **" تغير بناء العائلة الجزائرية ".** مجلة العلوم الإنسانية. العدد 17. جامعة منتوري (منتوري قسنطينة). الجزائر. 2002 . ص 127-131.

[2] سبيلا محمد. " التحديث وتحولات القيم " في أكاديمية المملكة المغربية **" أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر"**، سلسلة الندوات، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2001، ص 363 .

[3] أحمد أبو زيد. **" الفيلسوف ابن البوسطجي، بيير بورديور والتجربة الجزائرية ".** في العربي، العدد 530 ، يناير 2003 ، ص 118 .

[4] محمد السويدي ، **" مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته "**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991 ، ص226

عنصر مقاومة وعرقلة لأهدافها ومخططاتها الاستعمارية التوسعية، وكانت لهذه السياسة –التي جسدتها القوانين المذكورة آنفا – عدة نتائج أهمها " هجرة خارجية وأخرى داخلية، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش، بعد أن فقد معظم الفلاحين ملكيتهم الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الآخر، لم تعد تكفي لإعالة أسرته،إما لمساحتها المحدودة، أو لقلة الإمكانيات المادية لفلحها"[1].

أما التحولات الواقعة ما بين 1954 و 1962 وهي سنوات حرب التحرير، فنتجت عنها أكبر التفككات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري،حيث تم اقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم، قصد تحقيق إستراتيجيتين :قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار من جهة، وإحكام السيطرة وفرض المراقبة على هؤلاء السكان المجمعين من جهة أخرى .

عموما يمكن القول أن الفتر ة الاستعمارية كانت من بين العوامل التي أدت إلى احداث التحول والتغير في المجتمع الجزائري، حيث أرست قواعد التحديث المادي ، بإنشائها بعض المدن أو الضواحي الحديثة على الطراز الأوروبي في المدن القديمة، وبإضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد، وتعميم نظام الأجور والتعامل النقدي، وفتح بعض المناجم وإنشاء بعض المدارس والمعاهد...الخ، ولكن هذا التحديث لم تستفد منه فئات الشعب الجزائري الواسعة التي ساهمت فيه وتحملت آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فظلت فقيرة ومحرومة.

---

[1] محمد السويدي، **"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري :تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر"**، . الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 ، ص95

2.4.3 التغير بعد الإستقلال:

ولكن بعد الاستقلال كان على الدولة الجزائرية القيام بإصلاحات لبناء الوطن نتيجة ما خلفه الاستعمار ، وكذلك المضي في طريق التحديث - الذي أُنشأ في ظل الهيمنة والسيطرة الأجنبية- ، تماشيا مع التطورات الحاصلة ، ثم تواصلت وتعمقت وتسارعت بعد الاستقلال بتوجيه من الدولة الوطنية، التي قامت بوضع وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات، ولقد صاحب ظاهرة التحديث المادي في الجزائر تحولات اجتماعية كبرى أهمها:

- تغير نمط الإنتاج.
- موجات التروح الريفي والتحضر.
-انتشار التعليم الشامل.

وهي العوامل التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وبالتالي تغير بنيته الأساسية أي الأسرة،وسنتطرق إليها فيما يلي ببعض من التفصيل:

1.2.4.3 تغير نمط الإنتاج:

كان الطابع الزراعي – الرعوي هو المهيمن على البنية الإنتاجية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، لكن الاستعمار لم يستطيع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، بل عمل فقط على تطوير اقتصاد تصديري يرتكز على مورد واحد، حيث " أن منتجات الأرض ولاسيما الكروم، لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والقهوة والسكر في البرازيل"[1]، فحركة التصنيع في الجزائر لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الوطنية الحديثة المستقلة، التي انصبت جهودها على إرساء قواعد نظام صناعي حديث، وهذا ما يؤكده عبد القادر جغلول بقوله " :إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية وعصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية (...) إن هدف هذه الدفعة الصناعية القوية هي إن

[1] Mohammed El Hocine BENIASSAD, "**Economie du développement de l'Algérie: Sous –Développement et Socialisme",** Alger, OPU, 2ème ed, 1982, p9.

تجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني وبشكل خاص الزراعة"[1] .

ولقد تنوعت هذه الصناعة بعد الاستقلال، وانقسمت إلى صناعات ثقيلة (صناعة الحديد والصلب ، الصناعة الميكانيكية، الصناعة البتروكيماوية)،وصناعات خفيفة (الصناعة الغذائية ، الصناعة النسيجية، صناعة الجلود والصناعات الكهرومترلية)،و ظهرت معها مراكز صناعية كبرى (مركز الجزائر العاصمة – مركز وهران – مركز قسنطينة). ومع أن قطاع الصناعة في الجزائر عرف عراقيل تمثلت في ضعف الصيانة ، ضعف التسيير وقلة الموارد المالية، وتضخم اليد العاملة الغير المؤهلة، إلا أنه أصبح يشغل أعدادا كبيرة من العمال، ويساهم في الدخل الخام الوطني، وفي تنشيط التجارة الخارجية. هذا التغير في نمط الإنتاج الزراعي – الرعوي التقليدي إلى صناعي خدمي حديث ،أدى بالضرورة إلى التحول من نمط العمل العائلي التقليدي إلى العمل الاقتصادي المأجور، فنتج عنه حراك اجتماعي ومهني متسارع مست البنية الاجتماعية للمجتمع وأثرت في تقسيم العمل بين الأفراد ،وفي أدوار ومكانة الأفراد خاصة المرأة وهذا ماسنتعرض له في مظاهر ونتائج التحولات على الأسرة فيما بعد.

2.2.4.3 موجات النزوح الريفي والتحضر:

بدأت الموجة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر بنزوح الفلاحين الجزائريين من قراهم نحو المدن بحثا عن عمل، بسبب الحملة الواسعة التي شنتها الإدارة الفرنسية عليهم لاغتصاب أراضيهم، ، حيث حصل نزوح ريفي ضخم إبان الثورة قامت به السلطات الفرنسية لإبعاد السكان الريفيين من جهاتهم ،وأنشأت مراكز التجمع التي بقيت قائمة إلى غاية الإستقلال ، وبهذا حطمت البنية التقليدية للنسيج الإجتماعي الريفي التقليدي بالجزائر حيث شردوا من أراضيهم ، وغداة الإستقلال كانوا أول موجة من النازحين نحو المدن ، مع رجوع اللاجئين من خارج الوطن، ثم في سنة 1963 إلتحق بالمدن أفواج أخرى نازحين من الضيعات والممتلكات الفلاحية الأستعمارية والتي كانوا مستخدمين بها ، عند ذهاب المستعمرين أصبحوا بدون عمل نزحوا إلى المدن(وأكثرهم

---

[1] عبد القادر جغلول،**" تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية"**، ترجمة فيصل عباس، بيرو ت ، دار الحداثة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ، 1983 ، ص 224 .

من عمال الفلاحة) ، كما كان هناك نزوح آخر وهو ناتج عن عدم توفير شغل لهم غداة الإستقلال فهاجرت أفواج كبيرة الى فرنسا 1963-64-65 سعيا وراء العمل، قبل أن ينظم هذا النزوح على شكل إتفاقيات حكومية بين البلدين سنة 1966 " إتفاقيات حول اليد العاملة" .

ولا شك أن التوزيع غير متكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليمية، والترفيهية...إلخ، ساهم في امتداد ظاهرة النزوح الريفي إلى يومنا هذا، وساهم في تفوق نسبة السكان في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي، وهذا من شأنه أن يغير في نمط الحياة إجمالا، لأن نمط الحياة في الريف يختلف عنه في المدينة وكنتيجة لذلك تخضع الأسرة لتحولات عديدة في المكانة والأدوار خاصة المرأة.

3.2.4.3 إنتشار التعليم الشامل:

من أجل بناء الدولة الوطنية الحديثة وفق خطط تنموية اقتصادية واجتماعية كان لابد على الجزائر أن تعيد تكوين البنية الإجتماعية وذلك بالاستعانة بالتعليم " فالبنية الإجتماعية التي هي في طريق التكوين منذ 1962 إلى اليوم ، ناتجة عن حاجة حقيقية لإعادة هيكلتها طبقا للحاجات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الجزائري ، ونزولا على توجيهات فعل اجتماعي ثوري بالدرجة الأولى يحذف الخطة التعليمية الإستعمارية ويتخذ إجرآت وطنية قوية ، "[1] فتغير الهدف من التعليم ، وانتقل من تزويد الإدارة الفرنسية المحلية بالأعوان والموظفين العموميين، إلى تكوين الإطارات التي تحتاجها الصناعة، والزراعة والخدمات من مهندسين، وتقنيين وأطباء وصيادلة وأساتذة ومعلمين...الخ "، كما أملت هذه الضرورة الاجتماعية ما يلي:

-توسع التعليم ليشمل جميع الأطوار :الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي.

-إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات لسد احتياجات الطلب المتزايد.

-انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته.

وأصبح التعليم الشامل في ظل الدولة الوطنية الحديثة، الآداة الرئيسية للحراك

---

[1] زايد مصطفى. **"التعليم في الجزائر:المؤسسة الرسمية وإعادة تكون البنية الاجتماعية".** في " التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال". مجلة علم الجتماع .رقم 3 خاص . ديوان المطبوعات الجزائرية.الجزائر.1986.ص 42.

الاجتماعي، وانعكست جهود الدولة في هذا المجال على تطوير معدل التمدرس، للجنسين الذكور وخاصة الإناث .

5.3 مظاهر تغيّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث:

إن وضع المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، لم يكن ملائما مقارنة بحجم المجهودات التي بذلتها المرأة إلى جانب الرجل في سبيل تحرير الوطن، و هذا على جميع الأصعدة، سواء تعلق الأمر بحقوقها داخل الأسرة، أو بمختلف حقوقها المدنية و القانونية، غير أن السياسات التنموية المتبعة بعد الاستقلال و التي كانت تهدف إلى تحقيق الرقي الاجتماعي و التنمية الشاملة، ساهمت في تحسين وضع المرأة في الأسرة و في المجتمع عن طريق ما جاءت به في مجالات التعليم، العمل، القانون و حرية التعبير.

1.5.3 تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة:

بعد الاستقلال تم تسخير الجهود نحو عملية البناء و التشييد، الأمر الذي تطلب ضرورة إشراك المرأة فيه، و في هذا الإطار تم إصدار جملة من القوانين نصت في أغلبها على أهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية العامة، في التنمية و في العائلة، حيث أن مشاركة المرأة الفعالة في الثورة التحريرية أكسبتها حقوقا مدنية تجسدت في مختلف المواثيق الرسمية الصادرة بعد الاستقلال والتي أقرت المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات لاسيما التعليم و العمل، لدرجة أنه لا توجد أي مادة في القانون الجزائري الحالي تمنع تعليم المرأة أو عملها مثلها مثل الرجل تماما و لها كل الحق في تقلد مختلف المناصب ذات المسؤولية العليا، وبهذا عرف وضع المرأة التشريعي تطورات اختلفت وفقا للأوضاع السياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية.

لقد جاء ميثاق طرابلس 1962، داعما لحقوق المرأة ومركزا على ضرورة الاهتمام بها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، و من بين ما ورد فيه ما يلي: "لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها و يقيّدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة و تنمية البلاد (...) لذا ينبغي للحزب في الجزائر(...) أن يقضي على كل عوائق تطور

المرأة و تفتحها، و أن يدعم عمل المنظمات النسوية"[1] .

أما الميثاق الوطني 1976" الذي اعتبره أصحابه أنه يعبر عن تجربة ويعرض استراتيجية ، أدرج عملية ترقية المرأة وتمكينها من المساهمة الكاملة في حياة الأمة سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا"[2] ، ويتعرض الميثاق الوطني إلى الوضع المجحف الذي عانته وتعاني منه المرأة فيقول: "إن وضع المرأة الذي طالما أضرّت به الأفكار الإقطاعية و التقاليد المضادة لروح الإسلام التجديدية قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير، بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها تلازم دركا منحطا، و هي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها ...و بالرغم من تحسنها الملاحظ فإن ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة و المبادرات الجريئة و هي ليست مرهونة بالدور الوطني الاجتماعي الذي أدته بجانب رفيقها الرجل أثناء الثورة المسلحة، بل هو مطلب تستلزمه روح العدالة و الإنصاف ومنطق التقدم، ومقتضيات الديمقراطية والتنمية المنسجمة السليمة للبلاد والواجبات المطلقة التي تفرضها وضعيتها كمواطنة في جزائر حرة ثورية اشتراكية "[3] ، و يضيف "... و على الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات عمل النساء في البلاد و ذلك بتوفير الشروط الضرورية لترقيتهن، و ستظل الثورة دون أهدافها إن هي لم تصمم على أن تدمج بنفسها في مسيرتها الملايين من النساء الجزائريات اللواتي شكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع..."[4].

" ...فالنساء يمثلن نصف السكان القادرين على العمل و يشكلن احتياطا هاما من قوة العمل في البلاد، لا يعني تعطيلها إلا ضعفا في الاقتصاد و تأخر في التطور الاجتماعي، على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة و كربة بيت"[5].

---

[1] رابح تركي ، **"أصول التربية و التعليم"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،1990 ، ص .396

[2] عمار مانع**." المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية".** مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة .الجزائر. العدد 29 .جوان 2008 . ص 148-149.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني،**" الميثاق الوطني"**، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1976، ص 95.

[4] **"الميثاق الوطني"**، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني، 1976 نفس المرجع السابق، ص 67.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني، **"الميثاق الوطني"**، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني ،1986 ، ص.36

وإن كان الميثاق الوطني 1986 قد نص على المشاركة الفعلية للمرأة في مجال العمل خارج البيت، فإنه ركز على ضرورة ضبط التكييف للأعمال التي تمارسها المرأة، و إيجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجالات أعمالها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال المترتبة على دورها أمّا و زوجة.

أما الدستور الجزائري فقد كان واضحا في إقرار المساواة بين الرجل و المرأة أمام القانون من خلال المادة 52 التي نصت على أنّ : " لكل المواطنين الحق في العمل"[1] و هو إقرار قطعي لا نقاش فيه على شرعية المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة و ليس هذا فحسب بل ذهب إلى أعمق من ذلك حين جسد المساواة الفعلية كذلك في الأجر، وهو ما يؤكده نص المادة 59 من الدستور:

"الحق في أخذ حصة من الدخل القومي مرهون بإلزامية العمل، كما تخضع الأجور للمبدأ القائل التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر، و تحدد طبقا لنوعية العمل المنجز فعلا و لحجمه "، كما أكد على ذلك أيضا القانون 90-11 الذي " يضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية وهذا على النحو التالي:

- الحق في العمل : يتمتع كافة المواطنين بالحق في العمل دون تمييز للالتحاق بالشغل.
- المساواة في الأجور: يجب على كل مستخدم ضمان المساواة في الأجور بين العمال لكل عمل مساوي القيمة بدون تمييز.
- الترقية والتكوين: تستفيد المرأة العاملة في إطار علاقة العمل من الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل غيرالمنصب القائم على الأهلية والاستحقاق وتستفيد من حق التكوين والترقية.
- احترام السلامة البدنية والمعنوية للمرأة العاملة وكرامتها : شأنها في ذلك شأن العاملين الذكور"[2].

هذا و قد أعلن رئيس الجمهورية في خطابه المؤرخ في 29 أكتوبر 2008 الذي ألقاه

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**" الدستور الجزائري"**، الجزائر: الدار المغاربية الدولية للنشر و التوزيع و الإشهار ، 1989، ص .19

[2] قارة وليد. **"حقوق المرأة في القوانين الجزائرية ".** مجلة الفقه والقانون. جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر. أوت 2012 . ص4 www.majalah-droit.ici.st .

بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2009/2008 عن تعديل الدستور الحالي مؤكدا على أن من بين التعديلات الأساسية التي سيعرفها الدستور الجديد هو إدخال مادة جديدة تنص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة و توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات. ، و هي إجراءات من شأنها دعم حقوق المرأة في المجتمع.

أما قانون الأسرة الجزائري الصادر سنة 1984، والذي في قسمه الأعظم (80%) مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وبالرغم من الإيجابيات التي تضمنها هذا القانون إلا أنه لم يسلم من الإنتقادات ومواقف مضادة من طرف الحركات النسوية الجزائرية التي استنكرت بعض البنود الخاصة بالأحوال الشخصية للمرأة، والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما يخص الطلاق، الولي، وبعض الصفات لممارسة حقوقها التي أصبحت غير متلائمة مع التطور الحاصل في المجتمع، وإعطاء كرامة وحرية للمرأة.

أما فيما يتعلق بالقانون الجديد فإنه كرس توحيد سن الزواج بالنسبة للذكر و الأنثى و وضع شروطا للتضييق من مجال اللجوء إلى تعدد الزوجات، إلى جانب منح الزوجة الحق في التطليق و الحق في المطالبة بتعويض عادل، و توضيح أحكام الخلع و إلزام المطلق في جميع الأحوال أن يوفر لولده المحضون مع الحاضنة سكنا ملائما و إلا فعليه دفع أجرته و بقائهما في بيت الزوجية إلى غاية تنفيذ الحكم القاضي بالسكن، و كذا للأم الحق في الحلول محل الأب لإتمام التصرفات الإدارية و المدرسية في حالة غياب الأب، لكن رغم ذلك لا يمكن نكران التراجع المسجل في بعض ميادين حقوق المرأة من خلال هذا القانون، فإذا كان هذا القانون أباح الطلاق كحل لحالة الانسداد بين الرجل و المرأة، فإن هذا الإجراء يبقى يعيق وضعية المرأة خاصة في شقه المتعلق بقاعدة أحقية ضمان السكن للزوجة أم الأطفال بعد الطلاق، و في هذا الإطار نجد أن المادة 52 من القانون القديم "1984" تضمن حق الزوجة الحاضنة لأولادها في السكن و بشروط محددة، غير أن القانون الجديد الصادر سنة 2005 كان أكثر غموضا وأكثر عمومية حيث ينص في صيغته الجديدة على أنه " إذا تبيّن للقاضي تعسف الزوج في الطلاق حكم للمطلقة بالتعويض عن الضرر اللاحق بها"[1]، و هنا تطرح إشكالية كيف يتم تحديد التعسف؟

---

[1] مولود ديدان، **" قانون الأسرة حسب آخر تعديل له"**، الجزائر، دار النجاح، 2006، ص48.

إذا كان بعض منتقدي قانون الأسرة الحالي يعيبون عليه إقراره بتعدد الزوجات، فإن هذا التعدد حددته المادة 8 من نفس القانون وضبطته بشروط من الصعب توفرها كالعدل بين الزوجات و إخطار زوجته الأولى بالزواج الجديد، غير أن هذا يشجع على بروز ظاهرة أخرى من شأنها الإضرار بالمرأة و هي "الزواج العرفي" الذي عرف انتشارا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أن القانون الحالي يوجب على الزوج إخطار زوجته الأولى بالزواج الثاني، كما أعطى للمطلقة الحاضنة الحق في الاستقلال بمسكن الزوجية هي و محضونيها في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة التي تعيشها أغلب الأسرة الجزائرية، وهنا يلجأ الزوج تهربا من القانون إلى الزواج العرفي الذي لا يستدعي إعلام الزوجة الثانية، فالزواج أصبح يتطلب ترخيص الزوجة الأولى وكذا الحصول على ترخيص من القاضي .

إن هذا الزواج العرفي و مهما كان نوعه فإنه يكلل في الأخير بإثبات من طرف القانون و إلا فإنه سيفتح مجالا لبروز مشاكل اجتماعية أخرى تتعلق بأبناء غير شرعيين أو أشخاص يعيشون على هامش المجتمع، فإذا كان القانون قد منع اللجوء إلى الزواج من امرأة ثانية و قيده بترخيص الزوجة الأولى و القاضي حسب ما ورد في المادة 8 من القانون، فإنه قد حلل هذا التعدد و سهله عن طريق الزواج العرفي الذي يشترط فقط أن يكون مستوفي الشروط، وإذا كان الولي شرط من شروط الزواج فإن القانون الحالي في مادته 11 يبيح بصفة غير مباشرة الاستغناء عنه، أي أنه إذا اختل شرط من شروط الزواج و تم الدخول فإن العقد يثبت و بالتالي فإن شرط الولي قد يمكن تجاوزه ليسهل للقاضي إتمام الزواج، في حين نجد أن الزواج يبطل في حال ما إذا اختل أكثر من شرط كعدم توفر الصداق و الشهود مثلا، لكن يثبت رغم ذلك.

وككل قانون وضعي له إيجابيات وسلبيات فإن القانون الجديد جاء بامتيازات لصالح المرأة معززا وحدة الأسرة وضامنا لتماسكها، وفي هذا الإطار نصت المادة 45 مكرر على ما يلي" يجوز للزوجين اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي (لكن بشروط)"[1] .

إن هذه البادرة الجديدة في القانون تجسد حرص السلطة على عصرنة القانون ليتكيّف مع

[1] مولود ديدان، نفس المرجع السابق، ص42.

متطلبات العصر مع مراعاة الثوابت الوطنية للمجتمع وهذا للقضاء على أسباب التفكك الأسري الناجم عن مشاكل الإنجاب و العقم، إضافة إلى ذلك فإن شرط الولاية في الزواج يعتبر مكسبا للمرأة لما يلعبه من دور في الحفاظ على حقوق فاقد الأهلية أو ناقصها وحماية لمصالح الفتاة الصغيرة و الإشراف عليها و البحث على الأمور الصالحة لها، لكن دون إجبارها أو عدم موافقتها، و من جهة أخرى نجد أن هذا القانون قد أعطى للمرأة حق النفقة الذي هو واجب على الرجل مهما كانت المرأة غنية و هو مكسب للمرأة لا يمكن أن تجده في تشريعات أخرى في العالم.

نستنتج مما سبق أن قانون الأسرة الجزائري في مجمله عزز مكانة المرأة داخل الأسرة، و أن المشكلة التي تواجهها مكانة المرأة الجزائرية لا تكمن في القانون كنص تنظيمي، بل في مدى تطبيقه على أرض الواقع حيث تعارضه التقاليد و القيم الاجتماعية الموروثة عبر الأجيال .

2.5.3 تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية:

1.2.5.3 الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية في العهد العثماني :

لم تحظى المرأة بنصيبها من التعليم في العهد العثماني، ورغم أن هذا الأمر لم يقتصر على الجزائر ، إلا أنه كان أكثر حدة فيها." ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الحكام كانوا غالبا من العزاب والمغامرين. وكان ما يشغل وقتهم هو جمع المال والبقاء في الحكم ، فإذا اهتموا بالمرأة فإنه لا يعنيهم منها دينها ولغتها وتعلمها ومكانتها الاجتماعية و لكن كونها من الجواري والأسيرات المسيحيات بالدرجة الأولى "[1]، واعتبروا الزواج من المرأة المسلمة مذلة وحطة من شأنهم ، وجعلوا أبناءهم منها في درجة العبيد بينما أبناؤهم من الجواري والسبايا المسيحيات أحرارا يحكمون ويرثون وظائف آباءهم ، لذا لم يهتموا بتعليم المرأة المسلمة ، " كما أن معظم الحضر وسكان الريف قد أهملوا هذا الموضوع...غيرة على بناتهم في مجتمع لا تكاد المرأة تظهر فيه حتى يعتدى عليها"[2].

ولكن ومع هذا فلا يمكن الجزم بأن كل النساء حرمت من التعليم لأن الوثائق قليلة ، كما

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **" تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) "**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998 ، ص 336.

[2] أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 336.

أنه ورد في بعض النصوص " أن بعض الآباء قد علموا بناتهم القراءة والكتابة وبعض القرآن الكريم وقواعد الدين ومبادئ اللغة "[1].

2.2.5.3 في عهد الإحتلال الفرنسي:

لقد كانت أوضاع المرأة في عهد الإستعمار الفرنسي متدهورة جدا ،حيث "عاشت ظروفا شاقة ومزرية ، وسدت أمامها كل السبل، وفرضت عليها عادات وأعراف بعيدة كل البعد عن الدين ،والرقي والحضارة، وجعل المنزل بمثابة سجن لها لا تغادره من يوم أن تزف إليه إلى أن تحمل على النعش إلى القبر"[2] ، وقد كان هذا الوضع امتدادا للفترة العصيبة التي شهدها العالم العربي ومنه الجزائر وذلك في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر ،حيث دخل العالم العربي في عهد الضعف والتخلف فساءت أوضاع الشعوب العربية رجالا ونساء ،وكانت المرأة عموما أكثر تضررا وأشد تخلفا ، بسبب حرمانها من التعليم ووضعها على هامش الحياة العامة ،وبسبب فهم الرجل الخاطئ لقواعد الإسلام وقيمه الحقيقية التي حددت بوضوح وظيفة كل من الرجل والمرأة معا.

" إن أكثر آفة أصابت المرأة العربية عموما ، والجزائرية على الخصوص هو الجهل والأمية اللذان فُرضا عليها فرضًا، وحصرا وظيفتها في متعة الفراش ، والإنجاب والتربية والطهي ، وأدى ذلك إلى شل وظيفتها التربوية، وتخلفها الفكري والذهني، وإلى تدهور الأسرة و المجتمع ككل "[3] .

ورغم هذا كان للمستعمر محاولات في المدن الكبرى سعيا وراء تمدرس الفتيات قصد تحويلهن إلى متعصرنات ومفرنسات، ولم يوفق نظرا للرفض القاطع من طرف المجتمع التقليدي السائد في الجزائر والذي كانت تميزه عادات وتقاليد خاصة به تتنافى مع ثقافة المستعمر، ولم يدخل مدرسته إلا بعض البنات من الطبقات الإجتماعية الخاصة أو من الأسر التي أثرت فيها عملية التبشير من طرف الكنيسة.

أ- ابن باديس وتعليم المرأة:

كان الإمام عبد الحميد ابن باديس من الأوائل المنادين بتعليم المرأة ، باعتبارها الركن

---

[1] أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع السابق، ص 337

[2] يحي بوعزيز،**" المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية"**، دار الهدى، الجزائر، 2001 ، ص 23.

[3] يحي بوعزيز، نفس المرجع السابق ، ص 23

الأساسي الذي يقوم عليه بناء الأسرة والمجتمع، لأن العلم هو السبيل الذي يجعل المرأة قادرة على بعث الحياة في مجتمعها والمساهمة في رقيه، فراح يقنع المعارضين بضرورة نيل المرأة نصيبها من العلم والتربية وإعدادها إعدادا فكريا وعلميا يخول لها أداء وظيفتها في المجتمع مثبتا أنه ليس هناك أي نص شرعي يمنع تعليمها، بل أثبت أن حرمانها من هذا الحق ظلم كبير لها وللأمة، حيث كان يرى أن مستقبل الأمة مرهون بدور المرأة داخل المجتمع، ومن ثم فقد اهتم بشكل خاص بتنشئة الفتيات تنشئة صالحة وإعدادهن علميا وخلقيا واقتصاديا واجتماعيا وجعل الفتاة: " أما صالحة، وزوجة صالحة جديرة بالشاب المتعلم الذي يرفض الاقتران بالفتاة الجاهلة، ويقبل على الزواج بالمرأة الأجنبية، على ما في هذا الزواج المختلط من خطورة على مستقبل الأولاد وكيان الأمة القومي والديني، من ناحية النظر إليها على أن تكون نصف المجتمع، وهي الوالدة للطفل والحاضنة له ومربيته، وبهذا الاعتبار فهي المدرسة الأولى في المجتمع بالنسبة للطفل، وعلى مقدار ما تبذله من عناية في تربيته يتوقف مستقبله"[1].

كما ردّ في مجَلته الشهاب – الصادرة في الجزء العَاشر المُجلَّد الخامس بتاريخ غُرَّة جمادى الثانية 1348هـ - نوفمبر 1929م على دعاة تحرير المرأة من تعاليم دينها ومجتمعها بدعوى أنها السبب في تخلفها بقوله: " إذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها، وأما حجاب الستر فإنه ما ضرّها في زمان تقدمها، فقد بلغت بنات قرطبة وبنات بجاية مكانة عالية في العلم وهن متحجبات"[2].

لذلك أولى ابن باديس تعليم المرأة المسلمة اهتمامًا كبيرًا، مدركًا الخطر المحدق بالأمة إذا تركت المرأة بغير تعليم.

فقد كان أهالي الجزائر في زمن الاستعمار يمنعون بناتهم من الذهاب إلى المدارس الحكومية، لأن القائمين عليها ليسوا مسلمين، واستمر الأمر كذلك إلى أن منعوهن من التعليم في الكتاتيب الحرة، غَيْرَةً على الأعراض وحفاظًا على الدين في نظرهم.

---

[1] تركي رابح **" فلسفة ابن باديس وجهوده في التربية والتعليم "**،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1977، ص329.

[2] الشيخ عبد الرحمن شيبان،**"الإمام ابن باديس وحجاب المرأة"**،http://www.binbadis.net/research-and-studies/benbadis/131-benbadis.html ،تاريخ الزيارة: 25 جوان 2012

و بقيت المرأة بعيدة عن التعليم إلى أن ظهرت بوادر الحركة الإصلاحية، فنادى الشيخ ابن باديس بضرورة تعليم البنات، وتوفير المكان المناسب لهن دون الاختلاط بالذكور، معطيًا بذلك روحًا جديدًا للتعليم في الجزائر لم يكن معهودًا فيها من قبل، ذلك لأن المجتمع لا ينهض إلا بالجنسين الرجل والمرأة، مثل الطائر لا يطير إلا بجناحيه.

وإذا أردنا إعداد المرأة المسلمة للقيام بوظيفة تربية الأجيال، فلابد من توافر الشروط التي تؤهلها للقيام بذلك، مثل العلم الشرعي والعمل به، وهو ما يشير إليه ابن باديس بقوله: "إذا أردنا أن نكوِّن رجالاً، فعلينا أن نكوِّن أمهات دينيات، ولا سبيل إلى ذلك إلا بتعليم البنات تعليمًا دينيًا، وتربيّتهنّ تربية إسلامية، وإذا تركناهنّ على ما هنّ عليه من الجهل بالدين، فمحال أن نرجو منهن أن تُكَوِّنَّ لنا عظماء الرجال.. وشرّ من تَرْكِهِنَّ جاهلاتٍ بالدين، إلقاؤهنّ حيث يُرَبَّيْنَ تربيةً تنفّرهنَّ من الدين، أو تحقِّره في أعينهنَّ، فيصبحن ممسوخات لا يلدن إلا مثلهنّ"[1].

لم تكن هذه الجهودُ التي تبذلها جمعية العلماء مُوجّهةً إلى تعليم الرجال فقط، وإنّما كان المقصود أن يشمل هذا التعليمُ كلَّ فئات الشعب الجزائري، رجالا ونساء، لإدراك علماء الجمعية أنّ دور المرأة في بناء الجيل وتحصينه لا يقلّ خطرُه وأثرُه عن دور الرجل، إن لم يكن يفوقه، ولذلك ما فتئ ابن باديس وإخوانه من العلماء يركزون على أهمية تعليم المرأة وإعدادها الإعداد الصحيح. قال ابن باديس:" إنّ البيت هو المدرسة الأولى والمصنع الأصلي لتكوين الرجال، وتديّن الأم هو أساس حفظ الدين والخلق، والضعف الذي نجده من ناحيتهما في رجالنا، معظمه نشأ عن عدم التربية الإسلامية في البيوت، بسبب جهل الأمهات وقلّة تديّنهن."[2]

ولذلك، فلا عجب أن ينصّ القانون الأساسي للجمعية على مجانية تعليم الإناث " سواء

---

[1] عبد الحميد ابن باديس،مجلة الشهاب، الجزء 8، المجلد 11،غرة شعبان، 1354 هـ - نوفمبر1935م، قسنطينة، ص449. من موقع http://www.nouralhuda.com تاريخ الزيارة: 25 جوان 2012

[2] عبد الحميد ابن باديس، نفس المرجع السابق،ص 449.

كنّ قادرات على دفع مصاريفه أم عاجزات عن دفعها، وذلك تشجيعا لهنّ، على الإقبال على الدراسة والمواظبة عليها "[1].

وتأكيدا وتحقيقا لهذا الإلتزام، حرص الإمام ابن باديس على الاتصال بالآباء وحثّهم على إرسال بناتهم إلى مدرسة جمعية التربية والتعليم، وحرص أيضا على إعطاء الدروس الخصوصية للنساء في المساجد.

3.2.5.3 تمدرس الفتاة بعد الإستقلال:

بعد الاستقلال وجهت الدولة جهودها إلى تطوير التعليم و تعميمه من أجل التخلص من الوضعية الصعبة التي وجدت نفسها أمامها في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية ...، حيث بذلت " جهودا جبارة منذ الإستقلال إلى الآن لتعميم التعليم والرفع من مستواه حتى يلبي الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من الجماهير الشعبية التي تعتبر أن التعليم هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يخرجها من وضعها المتردي و البائس اجتماعيا و اقتصاديا"[2] ، ومن أهم الإجراءات المتخذة محاولة القضاء على الأمية التي بلغت (85%) آنذاك و ذلك عن طريق سياسة مجانية التعليم و إجباريته، وقد كرست الدولة إلى غاية 30% وأكثر من الميزانية السنوية للتربية والتكوين"[3]، و في هذا الإطار يؤكد مصطفى زايد "أن مبدأ ديموقراطية التعليم وإلزاميته في التعليم الابتدائي كفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية"[4]، وهكذا أعطت هذه السياسة فرصا متكافئة للولد و البنت على حد سواء، و لو أن المرأة في الوسط الحضري كانت أوفر حظا في الإستفادة من التعليم مقارنة بنظيرتها في الريف حيث يلاحظ أنه ورغم إرتفاع السن القانوني للزواج إلى 18سنة إلا أن هرم التعليم بالنسبة للمرأة يضيق بدرجة أكبر كلما صعدنا في المراحل الدراسية و هذا راجع إلى ترك الكثير من البنات تعليمهن تحت تأثير ظاهرة الزواج المبكر لأن إنشاء أسرة بالنسبة للمرأة كان يشكل في نظر المجتمع التقليدي قيمة اجتماعية

---

[1] تركي رابح ،**" الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر"** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 330.

[2] كواش حسين .**" علم الإجتماع" في" التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال"**، مجلة علم الاجتماع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986، رقم 3 خاص ، ص 34.

[3] Abdelkader Djeflat. **« Technologie et système éducatif en Algérie ».**Coédition Unesco-Cread-Medina.1993 , P 11 .

[4] مصطفى زايد، **"التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)»**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.258.

أفضل من إكمال مشوارها التعليمي، كما أن نظرة هذه الطبقة من المجتمع إلى دور المرأة بأنه يقتصر على كونها زوجة و ربة بيت، جعل بعض الآباء يرفضون الاختلاط في التعليم، و يعتبرون خروج المرأة تصرفا غير لائق و يتعارض مع حرمات الأسرة و شرفها.

وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نذكر بأن المجتمع الجزائري عامة كان يرفض، إبان الإستعمار، تمدرس الفتاة في المدرسة الأجنبية خوفا من "تفرنسها"(إكتساب ثقافة فرنسية) وهذا من شأنه القضاء على عادات وتقاليد قوية (خاصة بوضعية المرأة) التي لطالما استنكرها المستعمر وسعى إلى محاولة القضاء عليها بواسطة مدرسته، أما بعد إسترجاع السيادة، أصبح الأمر عكس ذلك ، "فالتمدرس في مدرسة وطنية يبدو لهم مكسب ثقافي نافع، ينقذ بناتهم من الجهل والتخلف ، في غمرة فجر إجتماعي جديد...ولم يخطر ببال أحد أن تمدرس الفتاة سيأتي عامة، بتحولات إجتماعية قوية تمس الكثير من قيم المجتمع القديمة وبتطور في وضعية وشخصية المرأة... وبعد سنوات أصبحت الأرقام قوية ، تدل على حركة هائلة في أعداد الفتيات المتمدرسات"[1] (أنظر الجدول في الملاحق) .

و بفضل هذه الظروف والجهود عرفت عملية التعليم عموما و تعليم البنات بالخصوص "تطورا سريعا خاصة في الأطوار الأولى حيث انتقلت من (36,9%) سنة 1966 إلى (67,3%) سنة 1980 ثم إلى (80,70%) سنة 1998، لتفوق (95%) حاليا غير أن أهم ملاحظة يمكن التطرق إليها في هذا الإطار هو أن الفرق بين الإناث و الذكور الذي كان (20%) سنة 1966 لم يتجاوز (3 %) في الوقت الحالي ، كما أن نسبة نجاح البنات في شهادة الباكالوريا أصبحت أكبر من نسبة الذكور و نسبة المسجلين في الجامعة من الإناث أكبر من الذكور"[2] .

من خلال هذا الإحصائيات نلاحظ أن هناك تطورا و نموا حقيقيا و عميقا لنشاط تعليم المرأة و هو ما من شأنه أن يؤثر إيجابا على الأداء الوظيفي لمجتمعنا عموما و للمرأة بصفة خاصة، و لأن عملية تعليم المرأة، تعتبر أحد أهم شروط تحررها و تمكينها من

---

[1] **Bounoua SELLAK** ; Conférences *« **scolarisation des filles en Algérie(1962-1998)*** » Séminaires : *Femmes et Société*. Organisé par Université Paris5-La Sorbonne. Nov.2000. Pp.2-14.

[2] Office Nationale des Statistiques, 2008

المساهمة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، فإنه يتطلب بالموازاة مع ذلك البحث في أشكال التعليم و مضامينه و مدى خدمته لأغراض تحرر المرأة و تقدم المجتمع، و التأكيد على ارتباطه بالحاجات الملحة للأسرة و المجتمع.

3.5.3 تطور الوضع المهني للمرأة:

يكاد يجمع أغلب الباحثين على دور العمل في تحديد مكانة المرأة في المجتمع، فالمرأة العاملة حسبهم هي أكثر أهمية و أكثر امتيازات من المرأة الماكثة بالبيت، فعمل المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي و الحياة العامة أصبح أكثر من ضرورة، بل حتمية لا بد منها، وخير دليل على ذلك هو تواجدها الكبير في قطاع التعليم (وهذا كمثال على مشاركتها في تنمية المجتمع)، فإقبال النساء على سلك التعليم كان في البداية يستجيب لضرورة [1]، فضلا عن الدافع الإقتصادي، حيث أنه غداة الإستقلال وبسبب الظروف المأساوية التي أصبحت تعيشها المدرسة الجزائرية (بسبب هجرة 35000 معلم فجأة في أوت 1962، بأمر من حكومتهم) قامت السلطات الجديدة بمواجهة الوضع بشجاعة تحديا لخطة المستعمر التي ترمي إلى تحطيم أول موسم دراسي للجزائر المستقلة، وقامت بتوظيف كل من يحمل أي شهادة دراسية لكي ينخرط في التعليم، فتقدم من بينهم عدد كبير من النساء. توظفن في بداية الأمرفي المدرسة الإبتدائية ، وتدريجيا بدأ عددهن يتضاعف إبتداء من موسم 64-65 .

لكن خروجهن للعمل كان يثير ترددا لدى المجتمع التقليدي الذي كان لا يزال متمسكا بمواقف الأمس المتحجرة، والشيء الذي بدأ يقلل من خشية المتشبتين بهذا الموقف هو أن خروج المرأة للعمل أصبح في وطن مسلم، تمارس عملها في مدرسة وطنية، خاصة وأنها تقوم بنشاطها بين أطفال وهي التي تربيهم ، فضلا على حصولها على راتب. و إذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية و مشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال فإن واقعها المهني عرف تغيرا ملموسا في المجتمع الجزائري الحديث، ورغم أن هذا التغيّر كان بطيئا نوعا ما بسبب عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع، إلا أنه يعتبر

[1] **Bounoua SELLAK**;Conférence *« La féminisation du corps enseignant en Algérie(1962-1998)* » Séminaires : *Femmes et Société.* Organisé par Université Paris5-La Sorbonne. Nov.2000.Pp.10-14.

مؤشرا إيجابيا على تحسن وضع المرأة، و مكانتها في المجتمع، و هذا ما يمكن استنتاجه من خلال " الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2011 والمتعلقة بتشغيل المرأة والتي تدل على أنه في تطور مستمر، و تقدر نسبة النساء المشغلات حاليا بـ 16,3 % من مجموع الساكنة المشغلة، حيث انتقل عدد النساء المشغلات من 1.193.500 سنة 2005 إلى 1.474.000 سنة 2010 ثم إلى 1.561.000 سنة 2011 ، وكانت تقدر هذه النسبة بـ5 % سنة 1977 و بـ 8,1 % سنة 1987) "[1].

أما بالنسبة لخصائص العمل النسوي، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن 56% من النساء العاملات تقل أعمارهن عن 40 سنة.

-" أن الزواج والأمومة لم تعد تشكل عائقا أمام عملهن؛ حيث قدرت نسبة النساء المتزوجات في 2003 بـ 44.2 % "[2]، بينما كُنّ في" سنة 1989 يمثلن33.1 % و52. 42% في سنة 1996" [3].

- أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر.

- ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية والصحة العمومية .

- تزايد في عدد النساء اللواتي يطلبن القروض المصغرة لإنشاء شركات خاصة، فبعدما كان في سنة 1999 يمثل 19.99% ، ارتفع في سنة 2001 إلى 26.59 % ليصل إلى 33.90% سنة 2002 .

- اقتحام المرأة لعالم المقاولة، حيث قدرت النسبة سنة 2006 بـ 6% بعد أن كانت 3.5 % سنة 2005، (72.9 % حضرية و27.1% بالوسط الريفي).

أما المرأة في الوسط الريفي فتحظى باهتمام خاص، في إطار برنامج التجديد الريفي (2007- 2013) والذي يهدف إلى تشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشروعات استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية والسياحية.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz/index-ar.php.2011

[2] S Djekboub ،A.Saoudi" ،**L'emploi féminin en Algérie"** ،Institut National du travail ،2005 p 35

[3] H Khaldoun،et M.Kouidri" ،**Famille et démographie en Algérie** ،CENEAP mai 1999 ،p.34

وفي الحقيقة تعتبر الجزائر من البلدان التي أولت عناية خاصة بالمرأة وقامت بخطوات فعلية لدمج المرأة في القطاع الإقتصادي وفي مجال التشغيل حتى تستفيد من هذه الطاقة التي تمثل نصف المجتمع، وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر على إستراتيجية قائمة على[1]:

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية .
- إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء من خلال وضع إستراتيجية وطنية للمساواة والإنصاف.
- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة .
- وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف.
- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية.
- الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة .
- تطوير وتكوين العنصر النسائي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت واللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- تعزيز استفادة النساء من برامج ومشروعات التنمية الريفية من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي وبرنامج تنمية السهول والبرامج الفلاحية.
- خلق آليات عديدة لدعم للتشغيل كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر.
- تعزيز التشغيل النسوي، وتشجيع دخول المرأة خاصة مجال المقاولة.
- إنشاء عدد من الخلايا الجوارية بتأطير نسائي معتبر.

ومن خلال هذه الاستراتيجية نلاحظ بأن المرأة قد حظيت بمكانة هامة في مخطط ترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي يعتمد على تنمية الاستثمار المدر للثروة والمنشئ لمناصب الشغل، وعلى ترقية الأجهزة العمومية للتشغيل، ويرتكز على محورين، محور دعم وتشجيع المقاولة من خلال أجهزة إنشاء النشاطات المدرة للثروة ومناصب الشغل، ومحور تطوير التشغيل المأجور.

---

[1] عائشة عبد السلام، **"دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"**، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009. من موقع www.arabwomenorg.org تاريخ الزيارة 07-12-2012

فبالنسبة لدعم وتشجيع المبادرات المقاولاتية سُجّل عدد معتبر من النساء صاحبات مؤسسات مصغرة سواء في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أو في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

أما بالنسبة لتطوير التشغيل المأجور، فإن الجهاز الموجه لطالبي العمل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي التكوين المهني و الشباب الذين ليس لهم تكوين ولا تأهيل، فإن نسبة النساء فيه تقدر بـ 50 %.

" و تمثل نسبة التشغيل 5,9 % عند النساء بدون تأهيل و 35 % عند النساء حاملات شهادات المعاهد ومدارس التكوين المهني ومنها أكثر من النصف حاصلات على شهادات من الجامعات (52,5 %) .

وبالنسبة لتوزيع السكان المشغلين حسب قطاعات النشاط في سنة 2011 ، فإن عدد النساء يمثل 3 % في الفلاحة ، و 1,6 % في البناء والأشغال العمومية، و 21,5 % في الصناعة، و 4,3 % في الخدمات التجارية، و63,1 % في الخدمات غير التجارية"[1].

أما عدد التنصيبات الخاصة بالمرأة والتي سجلت على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في القطاع الاقتصادي لسنوات 2010-2012 فقد بلغت 578.240 أي بنسبة 9 % من المجموع.

أما حصة المرأة من التنصيبات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني للفترة 2008-2012 أي منذ انطلاق الجهاز فقد بلغت 1.617.858 أي بنسبة 45,89 % .

يمثل إجمالي حصة المرأة العاملة من التنصيبات 794.933 أي بنسبة 36 % من المجموع.

من جهة أخرى، فإن جهازي خلق النشاطات من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد سجلا إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة من قبل النساء.

بالنسبة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ تاريخ انطلاق الجهاز سنة 1997 إلى غايـة 31 ديسمبر 2012، قد بلغ

---

[1] خطاب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،بمناسبة الإحتفال **باليوم العالمي للمرأة** ،الأربعاء 06 مارس 2013 ،المركز العائلي، بن عكنون، من موقع www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../co_060313_ar.doc تاريخ الزيارة 18-04-2013

25.803 مؤسسة نتج عنها إنشاء 72.883 منصب شغل مباشر وهو ما يمثل نسبة 10 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المنشأة.

بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فإن عدد المؤسسات المصغرة بلغ 4.477 مؤسسة، نتج عنها 9.951 منصب عمل أي بنسبة 7 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة منذ تاريخ انطلاق الجهاز إلى غاية 31 ديسمبر 2012 بلغ 5.242 مؤسسة، نتج عنها إنشاء 12.332 منصب شغل أي بنسبة 8,54 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المستحدثة 2.510 مؤسسة، نتج عنها إنشاء 5.077 منصب شغل مباشر وتقدر النسبة بـ 8,59 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.

كما تبين النتائج المشجعة في مجال المقاولة بأن المرأة اقتحمت اليوم مجالات مختلفة ومتعددة كالإلكترونيات البناء والأشغال العمومية، والإعلام الآلي، ومكاتب الدراسات، والخدمات، والتجارة، والنقل والتبريد ونقل البضائع وغيرها من النشاطات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة للتشغيل تعطي المرأة مكانة هامة تسمح لها باقتحام سوق الشغل في ظروف ملائمة ولائقة تستفيد في ظلها من خدمات أرقى كالتكوين والمرافقة، خلال كل مراحل المشروع حتى إكتماله ليصبح وحدة اقتصادية منتجة ومدمجة في النسيج الاقتصادي، كما تستفيد من إعانات وامتيازات أحسن توفر لها فرص النجاح وتحقق لها الإدماج بفضل المقاولة الاقتصادية التي تتوخاها الدولة كإستراتجية مستقبلية.[1]

بالنسبة لولوج المرأة عالم الاستثمار فإن نسبة المشاريع الاستثمارية للنساء صاحبات المؤسسات الصغرى و المتوسطة بين 2005 و 2011 يتـراوح بين 6 % و 8 %.

أما بخصوص وضعية المرأة في الوظيف العمومي " فقد بلغ تعداد العنصر النسوي 547.764 امرأة في سنة 2010 أي 30,3 % من التعداد الإجمالي. و في سنة 2011 بلغ هذا التعداد 607.160 امرأة أي 31,8 % من التعداد الإجمالي، من بينهن 88,7 % موظفات و

[1] **خطاب وزيرالعمل والتشغيل** ، نفس المصدر السابق

11,3 % متعاقدات."[1] ، أما توزيعهن حسب القطاعات لسنة 2011 فقد كان كالتالي:

" في قطاع التربية الوطنية بلغ عدد النساء 257.097 امرأة أي بنسبة 42% ، وفي قطاع الصحة العمومية 117.513 امرأة أي بنسبة 20 %، أما في قطاع الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغ عددها 76.690 امرأة أي بنسبة 13 %، و في قطاع التعليم العالي فقد وصل العدد إلى 50.442 امرأة أي بنسبة 8 %، كما وصل في قطاع التكوين والتعليم المهنيين إلى 15.589 امرأة أي بنسبة 2 %، أما في قطاع المالية فقُدّر بـ 22.297 إمرأة، أي بنسبة 4 %، و في قطاعات أخرى بلغ 67.532 إمرأة أي بنسبة 11 % "[2].

بالنسبة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فإن العدد الإجمالي للنساء العاملات يبلغ نسبة 17.793 من بينهن 304 يشغلن مناصب صنع القرار(41 امرأة يشغلن وظائف عليا و263 يشغلن مناصب عليا) وتمثل النسبة الإجمالية للنساء المشتغلات في القطاع 37,94 %

أما بالنسبة للهيئات تحت الوصاية (صناديق الضمان الاجتماعي و الهيئات المختصة) :

- فبالنسبة لسنة 2012 : تشغل سيدتان منصب مدير عام في الهيئات تحت الوصاية (المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية و الهيئة الوطنية لطب العمل).

– 18 مديرة هيكل في الهيئات تحت الوصاية و 62 رئيسة وكالة ولائية.

بالنسبة لمديريات التشغيل الولائية توجد 03 سيدات ترأس هذه المديريات.

بالنسبة لمفتشية العمل هناك أيضا 3 سيدات مفتشات ولائيات للعمل[3].

وأخيرا، ورغم أن البطالة لازالت منتشرة أكثر في أوساط النساء ضمن عدد السكان العاطلين عن العمل، فيمكن القول إن المساهمة الاقتصادية للنساء تحظى باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ،لأنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي.

نستنتج مما سبق أن المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مساهمة في العمل خارج البيت و في

---

[1] الموقع الرسمي للوظيف العمومي،www.dgfp.gov.dz/ar/stat.asp

[2] نفس المرجع السابق.

[3] **كلمة السيد طيب لوح** ،وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،بمناسبة الإحتفال **باليوم العالمي للمرأة**، الأربعاء 06 مارس 2013، المركز العائلي، بن عكنون، من موقع www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../co_060313_ar.doc تاريخ الزيارة 18-04-2013

التنمية الاجتماعية و الاقتصادية أكثر من ذي قبل، و هو مؤشر على تحسن وضعها في المجتمع و بدرجة أكبر في المدينة مقارنة بالريف .

4.5.3 تطور النضال النقابي للمرأة:

من بين العوامل التي ساهمت في تحسين وضع المرأة و مكانتها الاجتماعية نضالها النقابي، فقد عملت الحركة النسوية منذ تكوينها سنة 1979 على الدفاع عن المرأة و السعي إلى تحقيق رقيها و الرفع من مكانتها خاصة داخل الأسرة، وفيما يلي أهم المراحل التي مرت بها الحركة النسوية الجزائرية رغم تجربتها المتواضعة.

ففي سنة 1984 قامت جماعة من النساء الجامعيات بتبني قانون الأسرة لتعرض من خلاله جملة من المطالب تمثلت فيما يلي[1] :

-المساواة أمام الطلاق و آثاره

-التقسيم المتساوي للأملاك المشتركة

-عدم تعدد الزوجات

و في سنة 1990 تم تأسيس أول جمعية نسوية للمساواة بين النساء و الرجال أمام القانون لتتأسس في ما بعد و طبقا لقانون الجمعيات الصادر في نفس السنة حوالي (15) جمعية نسوية منها (SOS) :المرأة في شدة، جمعية النساء الإطارات، جمعية انتصار قوانين النساء (AITDF)، التجمع ضد الحقرة للنساء الجزائريات (RACHDA) ،جمعية التضامن مع النساء الريفيات، جمعية محو الأمية (اقرأ)، جمعية المساواة و حقوق الإنسان و حرية الجزائريات(FEHLA) ، جمعية النساء في اتصال، التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات (RAFD)، جمعية (TAFATH)، جمعية بنات لآلة فاطمة نسومر....الخ، و قد أثمرت هذه الحركة الجمعوية سنة 1993 في إطار الندوة العالمية للنساء في بكين عن إنشاء مجموعة (مغرب مساواة) و التي تبنت (100) مقياس و إجراء من أجل قانون موحد للأسرة المغاربية، إضافة إلى ذلك شاركت المرأة الجزائرية في الندوة العالمية التي انعقدت ببكين سنة 1995 و تمحورت أشغالها حول موضوع الفصل بين الدين و السياسة.

وقد توصلت هذه الجمعيات في إطار كفاحها إلى عقد لقاء مع الحكومة سنة 1996 تم من

---

[1] Souad KHOUDJA , **Nous les Algériennes (la grande solitude**), Alger, CASBAH édition, 2002, p205.

خلاله تبني 22 فقرة تخص قانون الأسرة، كما تم إنشاء بمرسوم، لجنة متابعة مشتركة، لكن لم تعطى أي أهمية لهذه الأشغال في ما بعد، و من أهم المواد التي جاءت، نذكر[1] .

رغم كل هذه المجهودات النضالية للمرأة إلا أنها فشلت في إحداث أي تعديل ملموس على أهم بنود قانون الأسرة الجزائري الصادر سنة 2005 خاصة في مطالبها التقليدية المتعلقة بإلغاء الطلاق و شرط الولي في الزواج، و تعدد الزوجات،

إن هذه النضالات و إن لم تحقق ما كانت تصبوا إليه بنسبة كبيرة، إلا أنها لم تكن وليدة الصدفة بل كانت نتيجة ظروف حقيقية عانتها و لازالت تعانيها المرأة الجزائرية، و هي ناتجة كذلك عن نضج ثقافي و سياسي للمرأة استطاعت بفضله تحقيق و لو جزءا مما تطمح إليه كإسماع صوتها و التعريف بمختلف مشاكلها و مطالبها التي تشكل قاعدة حقيقية و مكسبا ثمينا و إطارا شرعيا للدفاع عن مصالحها وتحقيق رقيّها .

5.5.3 مشاركة المرأة في السياسة و مراكز صنع القرار :

تقلدت المرأة عدة مسؤوليات،كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان؛ كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية سنة(2004 و2009) رئيسة حزب العمال وفازت بالمرتبة الثانية.

و بالنسبة للالتحاق بالحقل الدبلوماسي فهو متاح للنساء والرجال حيث تقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أوفي المصالح المعتمدة بالخارج بدءً من منصب سفيرة بـ 25.63% من مجموع العاملين (فبراير**2009**). ورغم هذا ظلت نسب التمثيل السياسي لا ترقَ إلى طموح المرأة الجزائرية، بحيث بلغت نسبة النساء المشاركات في البرلمان للسنوات 2007 - 2012 نسبة 7.75% للمجلس الشعبي الوطني.

وفي هذا السياق وتعزيزا لحضور المرأة وتوسيع حجم مشاركتها في المجالس المنتخبة تم تعديل الدستور جزئيا في نوفمبر 2008 ليتضمن التزام الدولة للعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة(المادة 31 مكرر)،وقد تم تشكيل لجنة وطنية تتولى اقتراح مشروع قانون عضوي لإعمال لهذه المادة.

---

[1]- إلغاء تعدد الزوجات- .إلغاء شرط الولي في الزواج بالنسبة للمرأة .-إلغاء واجب طاعة المرأة للزوج .- إلغاء الطلاق الذي كان من إرادة الرجل-.المسؤولية المتقاسمة بين الوالدين على الأطفال .-إعطاء المنزل الزوجي إلى حاضنة الأطفال عند الطلاق.

وفيما يلي سنلقي نظرة حول مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية حيث كرست الدساتير الجزائرية وقوانين الجمهورية منذ 1963 مبدأ المساواة، و هو ما تبنته الدولة في جميع سياستها المنتهجة و في كافة برامجها وتجسيدا لذلك ترأست إمرأة بلديتين في ولاية أدرار (جنوب البلاد) سنة 1967 ، وقد سجلت المرأة بمجرد إنشاء المجالس المنتخبة نسبة مشاركة معتبرة كما يبينه الجدول الموالي[1]:

جدول رقم 1:

السنة	المجالس	المشاركة
1967	المجالس الشعبية البلدية	60 إمرأة
1969	المجالس الشعبية الولائية	45 إمرأة
1976	المجلس الشعبي الوطني	10 نساء

وقد جاءت مختلف قوانين الانتخابات لتدعيم هذه الوضعية هادفة بذلك ضمان تمثيل متساو وعادل للمرأة و الرجل في المجالس المنتخبة، منها القانون العضوي17 -91 المؤرخ في 14 أكتوبر 1991 ، المعدل و المتمم للقانون13 - 89 المؤرخ في 7 أوت 1989 ، المتضمن قانون الانتخابات والذي نص على إلغاء الانتخاب عن طريق الوكالة، هذا الإجراء عزز حق المرأة في التعبير عن اختياراتها السياسية بمطلق الحرية.

أما عن تطور مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية فتتمثل على النحو التالي:

جدول رقم 2:

	1997		**2002**	
	مترشحات	**منتخبات**	**مترشحات**	**منتخبات**
المجالس الشعبية البلدية	1281	75	3679	147
المجالس الشعبية الولائية	905	62	2684	113
المجلس الشعبي الوطني	322	11	694	27
مجلس الأمة	-	-	-	04

[1] **"المرأة الجزائرية ...واقع ومعطيات"** الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة
http://www.ministere-famille.gov.dz/pdf/moussanef.pdf تاريخ الزيارة 01-12-2012

وفيما يخص " تواجد المرأة في المجلس الشعبي الوطني في التشكيلة الجديدة بعد الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012، فقد أصبح يقدر بـ 146 مقعدا (أي 146 امرأة نائبة في البرلمان الجزائري) من بين 462 مقعدا، حيث تضاعفت النسبة أكثر من أربعة مرات وانتقلت من 7,78 بالمائة سنة 2007 إلى 31,60 بالمائة سنة 2012، و هي تجربـة رائدة في العالم العربي بل و في العالم بأسره.

وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة المرأة في مجلس الأمة وفي المناصب السامية للدولة الجزائرية كالحكومة و الجهات القضائية ومختلف مؤسسات الدولة"[1] .

أما فيما يخص مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية فقد تعزز هذا الحق بصفة معتبرة بدليل نتائج الانتخابات الرئاسية المسجلة في أفريل 2004 حيث مثلت المرأة نسبة 46.49% من الهيئة الانتخابية و 50.68% منهن شاركن في الانتخاب و 77.33% من فئة النساء اللائي أدلينا بأصواتهن تتراوح أعمارهم بين 18 و 20 سنة.

هذا في ما يخص مشاركتها في الانتخابات والجانب السياسي أما بالنسبة لمشاركتها في تقلد مناصب اتخاذ القرار فتوجد 03 وزيرات في الحكومة الحالية (17 امرأة منذ 1982 تقلدن مناصب وزارية) و 04 سفيرات (منهما اثنتان معتمدتان بالخارج).

وهناك 6 نساء يشغلن منصب مستشارات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES ، كما وصلت المرأة إلى منصب نائب محافظ بنك الجزائر، وعضو مجلس القرض والنقد وهو أعلى سلطة نقدية في البلاد .

6.5.3 المرأة في الوظائف الإدارية العليا :

وقد عينت إمرأة **واليا** لأول مرة في عام 1999 تبعها واليتين (02) خارج الإطار ووالي(01) منتدب و(03) **أمينات عامات للولايات** و (04) **مفتشات عامات** للولايات و(11) **امرأة رئيسة دائرة .**

1.6.5.3 التعليم العالي : تعتبر الكثير من كليات علوم الطبيعة والآداب وجامعة العلوم والتكنولوجية (بوهران هذه السنوات) مسيرة من طرف نساء.

---

[1] **كلمة السيد طيب لوح** ،وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،بمناسبة الإحتفال **باليوم العالمي للمرأة** ،الأربعاء 06 مارس 2013 ،المركز العائلي، بن عكنون، من موقع www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../co_060313_ar.doc تاريخ الزيارة 18-04-2013

2.6.5.3 مجال الأمن الوطني:

فقد بلغ العدد الإجمالي للنساء سنة 2005 في هذا الميدان 7341 إمرأة موزعات كالتالي[1]:

جدول رقم 3:

الأسلاك	العدد
عميد أول شرطة	01
عميد الشرطة	10
محافظ شرطة .	33
ضابطة شرطة	338
ضابطة شرطة للنظام العمومي	03
مفتشة شرطة	685
حافظ أول للنظام العمومي	26
محقق رئيسي للشرطة	99
محقق الشرطة	70
حافظ النظام العمومي	108
عون النظام العمومي	2735
المجموع	4126
الشبيهين	3215
المجموع العام	7341

وقد تم في شهر جويلية 2006 تخرج دفعة تتكون من 492 امرأة عون نظام عمومي بعد تلقيها تكوينا نظريا وتطبيقيا دام 09 أشهر (وصل العدد الاجمالي سنة 2006 إلى 7833).

[1] **"المرأة الجزائرية ...واقع ومعطيات"** الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة
http://www.ministere-famille.gov.dz/pdf/moussanef.pdf تاريخ الزيارة 01-12-2012

3.6.5.3 الحماية المدنية:

أما بالنسبة للحماية المدنية فقد تم إدماج النساء في هياكل الحماية المدنية الإدارية منها والعملية وهذا على النحو التالي[1]:

جدول رقم 4:

الأسلاك	العدد
إطارات سامية	15
ضابطات حماية مدنية	171
صف الضابطات	25
أعوان الحماية المدنية	166
أسلاك تقنية	55
أسلاك مشتركة	297
العمال المهنيين	05
المجموع	782

4.6.5.3 القضاء ووزارة العدل:

فيما يخص مشاركة النساء في **القضاء ووزارة العدل** فقد تقلدت كذلك المرأة منصب رئيس مجلس الدولة (01) ورئاسة مجلس قضائي (02) إضافة إلى 29 رئيسة محكمة من مجموع 193 .

وهناك إمرأة في منصب وكيل جمهورية، أما قاضيات التحقيق فقد بلغ عددهن 137 قاضية من مجموع 404 قاضي تحقيق وهو ما يعادل الثلث (34%) .

إضافة إلى ذلك هناك 12 رئيسة قسم منهن 06 في مجلس الدولة و 06 في المحكمة العليا.

وتمثل النساء نسبة21 % في المجالس القضائية 39.56% في المحاكم وقد سجل مجلس الدولة على مستواه 20 قاضية من بين 49 .

[1] نفس المرجع السابق.

وعلى العموم بلغ سنة 2004 عدد النساء القضاة 957 من مجموع 2897 قاضيا، أما حاليا فقد بلغ عددهن 1056 من بين 3041 قاض أي بنسبة 34.72% .

أما في مجال المناصب القضائية الأخرى، فمن مجموع 146 إطار سامي يوجد 22 إمرأة ومن مجموع 13.737 موظف في مختلف المستويات هناك 6024 إمرأة ومن مجموع 10.210 عون ضبط هناك 4.917 إمرأة وهو ما يمثل عموما نسبة 48.16 %.

5.6.5.3 ميدان الإعلام والصحافة :

من جهة أخرى منح دستور فيفري 1989 فرصة لانفتاح الجزائر على التعددية السياسية والإعلامية، وسمح بإيجاد الشروط الموضوعية اللازمة لتوسيع دائرة الإنتاج الإعلامي المهتم بقضايا المرأة ، حيث تم تشجيع المرأة على ولوج ميدان الإعلام والصحافة سواء على مستوى الصحافة المكتوبة التي تجاوز عددها خمسين (50) صحيفة أو على مستوى وسائل الإعلام الثقيلة .

وقد وصلت نسبة النساء في الصحافة المكتوبة عمومية أو خاصة أكثر من 55% ، أما في الإذاعة الوطنية وحسب إحصاءات 2002 فقد بلغ عدد الصحفيات194 صحفية (132 في المحطة المركزية و62 في المحطات الجهوية) من أصل 440 (44.09%)،
و33 مسؤولة.

أما بخصوص مناصب المسؤولية في الإدارة (الإذاعة) فمن بين 158 منصب تحتل المرأة 32 منصبا منهم 02 مديرات لمحطات جهوية.

أما في التلفزيون فبلغ عدد الصحفيات 148 صحفية من مجموع 219 أي بنسبة 67.57 % منهن مسؤولات عن النشرات والحصص والبرامج.

6.3 إنعكاسات التغيرات الإجتماعية والثقافية على أوضاع المرأة:

لقد أدت التغيرات الناتجة عن سياسة التمدرس الشامل الذي شمل الفتيات بحيث أصبحن يتوافدن على المنظومة التربوية بأعداد تتزايد يوما عن يوم وتدريجيا بدأن يزاولن الدراسات الطويلة ، خاصة العليا.

وغيابهن عن البيت بسبب مواصلة الدراسة في الجامعة وإنفتاحهن على الفرص الجديدة المتاحة لهن سواء في الدراسة أو في العمل حيث بدأن يدرسن في شعب كانت من قبل

حكرا على الرجال كالشعب التكنولوجية وإكتساحهن هذه الفروع بجرأة وعزيمة قوية حيث أكدت دراسة[1] أجريت على طالبات بجامعة وهران أن الفتاة بدأت في إكتساح الشعب التكنولوجية بشكل متزايد وملحوظ وفي كل الشعب بدون إستثناء حتى التي تتطلب جهدا عضليا (كالهندسة الميكانيكية والتعدين...إلخ) والتخرج بنجاح والعمل في هذه المجالات والتواجد فيها أكثر من ذي قبل والتفوق فيها في مجال العمل، حيث كان هذا النجاح بمثابة حافز لإثبات الذات والتخلص النسبي من سلطة الأب و الأخ والأم في مجتمع كان يضع المرأة في مكانة أدنى من الرجل.

كل هذا التغيرات أسفرت عن بروز ظواهر جديدة تخص وضعية المرأة وتمسها بشكل مباشر من أهمها:

- ظاهرة العنوسة لدى الجامعيات التي انتشرت بشكل كبير عن ذي قبل والتي كان أهم سبب فيها هو مواصلة الفتاة مسيرتها الدراسية الطويلة وعدم التنازل عنها[2].
- الإنخفاض النسبي في عدد المواليد بسبب تأخر سن الزواج وبسبب عمل المرأة التي يجعلها تحسب حسابا قبل أن تفكر في الإنجاب.
- الإنتشار الواسع والغزير لدور الحضانة بسبب عملها وعدم تفرغها لهم وبسبب شكل الأسرة النووي الذي أصبح سائدا في مجتمعنا.
- إشتراك المرأة مع الرجل في مصاريف البيت بفضل عملها.
- إشتراك المرأة في إتخاذ القرار مع الرجل بفضل مكانتها الجديدة.
- ارتفاع نسبة الطلاق بسبب تحرر المرأة وعدم اعتمادها على الرجل كممول اقتصادي وقدرتها على الإستغناء عنه وتربيتها أولادها بمفردها بسبب إستقلالها المادي.
- القوانين الجديدة التي منحت حقوقا جديدة للمرأة من أهمها قانون الخلع الذي يسمح للمرأة

---

[1] بن حميدة هند، **"الفتاة في الشعب التكنولوجية: طالبات جامعة العلوم والتكنولوجيا بين الواقع والتصور"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، علم الإجتماع التربوي ، وهران، 2004 ، ص 64.

[2] Bounoua SELLAK **:** in REVUE **«** ***FEMMES dans la CITE*»** PUBLICATION de l'INSTITUT MAGHREB – EUROPE. Paris8/ (Juin 2002) ARTICLE : *" Transformations conjoncturelles ou affirmation de statut: le* ***célibat des femmes universitaires en Algérie****. 1980-2000"*

بالتخلي عن الرجل متى أرادت ذلك.

- سياقة المرأة للسيارات والتي أصبحت تعتبرها ضرورية خاصة إذا كانت إمرأة عاملة.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول بأن مكانة المرأة الجزائرية عرفت تغيرا كبيرا، حيث كانت المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تحكمها قيم وتقاليد يفرضها عليها هذا الآخير ويحصرها في أدوار معينة تخص البيت و الأسرة بما فيها رعاية الزوج والأولاد، ولكن ونظرا للتغيرات والتحولات السوسيوثقافية التي طرأت على المجتمع وبالتالي على الخلية الأولى في هذا المجتمع، من إنفتاح في التعليم وعلى فرص العمل بكل مجالاته حيث أصبحت المرأة اليوم تعمل كطبيبة ومهندسة وقاضية وشرطية وإعلامية ...وحتى أنها ذهبت إلى أبعد من هذا حيث أصبحت تتقلد مناصب المسؤولية ،هذه التحولات كلها أدت إلى تغير مكانتها التقليدية ووضعها في مكانة جديدة كمواطنة بالمعنى الكامل، تواجه وتمارس العديد من المسؤوليات الإجتماعية والسياسية .

الفصل الرابع: العنف ضد المرأة

تمهيد.

1- نشأة مفهوم "العنف ضد المرأة" في المواثيق الدولية.

2- العنف المو جـّه ضد المرأة إحصائيا.

3- فضاءات العنف.

4- تعريف العنف ضد المرأة.

5- تصنيف أشكال العنف ضد المرأة.

4- مستويات العنف.

7- ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة من منظور سوسيولوجي.

8- العنف ضد المرأة في الجزائر.

9- آثار العنف الموجّه ضد المرأة .

10- استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة.

11- الإسلام والعنف ضد المرأة

تمهيد:

أصبحت ظاهرة العنف في الوقت الحالي تحتل الصدارة في الصحف المكتوبة ووسائل الإتصال السمعية البصرية عبر العالم بدون تمييز بين الدول المتحضرة والدول المحافضة على أنماطها الإجتماعية القديمة. وبدأت هذه القضية تشغل بال الحكومات والمنظمات الدولية والجمعيات المنشغلة بحقوق وحماية المرأة والطفل ، علما بأن البشرية على مدى العصور لم تخلو أبدا من صورة أو أخرى من صور العنف، فالعنف ولد وترعرع مع الإنسان، بل أصبح يمثل هاجسا يهدد إستقرارالمجتمع ذلك لأن كل فرد من المجتمع أصبح ،في الوقت الراهن، معرض للعنف بشتى أنواعه وصوره.

وتعد ظاهرة العنف ظاهرة معقدة تدخل فيها وتتشابك وإياها عدة عوامل منها : النفسية، العقلية، الوراثية، الاجتماعية، الاقتصادية ، السياسية، العرفية وغيرها .وظاهرة العنف ظاهرة عالمية تنمو في الدول المتخلفة كما في الدول المتحضرة

فالعنف ظاهرة متأصلة في ذاكرة الإنسانية تمس كل المجتمعات على حد سواء، كما قد يتعرض له كل فئات المجتمع، وتعد المرأة الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة، والملاحظ في حقيقة الظاهرة هو أنه لا يحمي المرأة من تعرضها للعنف ، لا مركزها الاجتماعي ولا عمرها ولا وضعها الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو الديني.

ولم تفلت الجزائر كغيرها من الدول من هذه الظاهرة، إلا أن العنف الذي عرفته ولازالت تعرفه الجزائر لا ينحصر في مظاهر الإرهاب والعنف السياسي الذي خلفته الانتقالات السياسية التي عرفتها البلاد لأكثر من عشرية، فقد ذهبت مظاهر العنف إلى أبعد وأخطر من ذلك، وتفشت بين مختلف أوساط المجتمع خاصة ضد الأطفال والنساء .وقد عرف المجتمع الجزائري فترات انتقالية وتغيرات في البنية كما عرف توسعا على جميع المستويات، وهذا ما قابله تعرض مختلف فئاته لأساليب العنف كالضرب والإهانة خاصة النساء.

1.4 نشأة مفهوم "العنف ضد المرأة" في المواثيق الدولية:

1.1.4 مرحلة ما قبل ظهور المفهوم ضمن قائمة حقوق الإنسان:

يعدّ ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في 1945 أول معاهدة دولية تشير إلى المساواة بين الجنسين في الحقوق[1]، ثم أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر سنة 1948 مبدأ المساواة بين البشر جميعاً، ومع انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975، ومع ارتباط مؤسسات الأمم المتحدة بالمنظمات الأنثوية؛ ازداد الإهتمام الدولي بالعنف ضد المرأة. وقد ركزت البدايات الأولى لمعالجة العنف ضد المرأة على العنف في الأسرة، وأشارت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر المكسيك إلى ضرورة وضع برامج تعليمية واستحداث طرق تحل مشكلة النزاع في الأسرة[2].

في عام 1979م صدرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتضمنت الكثير من مسائل العنف ضد المرأة، دون أن تصرح بمصطلح «العنف ضد المرأة»[3].

2.1.4 بداية ظهور «مفهوم العنف ضد المرأة»:

في المؤتمر العالمي الثاني للمرأة المنعقد في «كوبنهاجن» عام 1980، إعتمد قرار بشأن العنف في الأسرة، ودعا هذا المؤتمر إلى وضع برامج للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال وحماية المرأة من الاعتداء البدني والعقلي. وتعد الوثيقة الصادرة من المؤتمر أول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تتناول العنف ضد المرأة[4]. وفي المؤتمر العالمي الثالث الخاص بالمرأة في نيروبي 1985، أشير إلى كثير من مظاهر العنف، مثل: الاعتداء في المنزل، البغاء القسري، الإساءة للنساء المعتقلات... وغيرها. واعتبرت الأمم المتحدة أن العنف ضد المرأة يشكل عائقاً أمام تحقيق أهداف المؤتمر، وطالب المؤتمر باتخاذ إجراءات وقائية وتدابير قانونية للحد من العنف ضد المرأة.

وفي عام 1989 أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في دورتها الثامنة، توصية بعنوان «العنف ضد المرأة»، وأوصت اللجنة الدول الأطراف بأن تتضمن

---

[1] Maryse Jaspard. **« Les violences contre les femmes »**.Collection Repères. La Découverte. Paris .2005.P 06

[2] مها بنت المانع، **"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مجلة البيان، العدد 310 ، أبريل- ماي 2013. من موقع: www. albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx ?ID=2706 تاريخ الزيارة: 06-01-2014

[3] Maryse Jaspard. **« Les violences contre les femmes »**.Collection Repères. La Découverte. Paris .2005.P 06

[4] نفس المرجع السابق ص 07.

تقاريرها المقدمة للجنة معلومات حول العنف ضد المرأة ما يلي:

1- التشريعات بشأن حماية المرأة من كافة أشكال العنف.

2- الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف.

3- ذكر بيانات إحصائية عن أشكال العنف الممارس ضد النساء.

وفي عام 1990 تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة مفهوم العنف ضد المرأة في التوصيات الصادرة عن استعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية، والتي أكد فيها انتشار ظاهرة العنف ووجوب اتخاذ التدابير لإنهائها. وفي العام نفسه عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الثامن لمنع الجريمة، وأكد هذا المؤتمر أن العنف ضد المرأة يعد نتيجة لاختلال توازن السلطة بين المرأة والرجل[1].

3.1.4 الربط بين مفهوم «العنف ضد المرأة» ومصطلح التمييز وفلسفة حقوق الإنسان:

في عام 1991 أوصت لجنة مركز المرأة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يضع إطاراً لصك دولي بالتشاور مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة يتناول بصراحة قضية العنف ضد المرأة، واعتمد المجلس القرار 8/1991 الذي كان بعنوان «العنف ضد المرأة بجميع أشكاله».. وحث القرار الدول على اعتماد تشريعات تحظر العنف ضد المرأة، واتخاذ كافة التدابير المناسبة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة (السيداو) في دورتها الحادية عشرة توصية بعنوان: «العنف ضد المرأة» نصت في الفقرة السادسة منها على أن: «العنف ضد المرأة شكل من أشكال التمييز القائم على أساس الجنس». وفي عام 1993 عرض على لجنة «مركز المرأة» في دورتها السابعة والثلاثين مشروع «إعلان العنف ضد المرأة»، وقررت اللجنة استدعاء فريق لمواصلة صياغة الإعلان، ثم حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة على اعتماد مشروع الإعلان في العام نفسه، وقد كان؛ ففي 20 ديسمبر 1993 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ونص الإعلان على: «إن العنف ضد المرأة مظهر من مظاهر العلاقات والقوى غير المتكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، التي أدت إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسته

---

[1] مها بنت المانع، **"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مرجع سبق ذكره.

التمييز ضدها والحيلولة دون النهوض بالمرأة نهوضاً كاملاً».

4.1.4 دمج مفهوم العنف ضد المرأة ضمن حقوق الإنسان التي تنادي بها المجتمعات:

عام 1993 غيّرت الأمم المتحدة سياستها التي كانت تقتصر على التعامل مع الحكومات، واستغلت المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا لتتعامل مع شبكة عالمية من النشطاء المناهضين للعنف عُرفت باسم «الحملة العالمية من أجل الحقوق الإنسانية للمرأة»؛ للتأكيد على عالمية حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، والدعوة إلى القضاء على العنف ضد المرأة[1].

5.1.4 تطور مفهوم «العنف ضد المرأة» وتجاوز الأديان:

بعد أن أصبح مفهوم العنف ضد المرأة من مسائل حقوق الإنسان، قررت لجنة حقوق الإنسان عام 1994 مقرراً خاصاً بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ثم رُبط القضاء على العنف بالالتزام بتطبيق السيداو(Cedaw) وأدرج في جل القضايا التي تعنى بها الأمم المتحدة، وجاء في التقرير الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة سنة 1994: «ينبغي لجميع البلدان أن تبذل مزيداً من الجهود لإصدار وتنفيذ وإنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها، مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تحمي المرأة من ضروب التمييز الاقتصادي والمضايقات الجنسية، والتنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة»[2].

وفي عام 1995 انعقد «المؤتمر العالمي الرابع الخاص بالمرأة» في بكين، وتضمن منهاج العمل الصادر عنه دعوة للدول «بإدانة العنف ضد المرأة، والامتناع عن التذرع بأي عرف، أو تقليد، أو اعتبار ديني، تجنباً للوفاء بالتزامها للقضاء عليه»[3].

وفي عام 1997 اعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف في مجال الجريمة والعدالة الاجتماعية، وبدأت بإصدار أول قرار من سلسلة القرارات التي تتناول أشكال العنف ومظاهره، فأصدرت قراراً «بشأن الممارسات

---

[1] مها بنت المانع، **"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق

[3] Maryse Jaspard. **« Les violences contre les femmes »**.Collection Repères. La Découverte. Paris .2005.P 07

التقليدية والعرفية التي تؤثر على صحة النساء»[1]، وتكرر إصدار قرارات حول هذا الشكل في الأعوام: 1998، 1999، و2001.

وفي عام 1998 صدر نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية، وعد العنف القائم على الجنس جريمة بمقتضى القانون الجنائي الدولي.

وفي عام 1999 أعلنت الأمم المتحدة أن يوم 25 نوفمبر هو اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة.

وفي عام 2000 أكدت الوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية لمنهاج عمل بكين التي كانت بعنوان: «المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين»؛ على الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ودعت «إلى إضفاء الجنائية على العنف ضد المرأة بحيث يقع مرتكبه تحت طائلة العقاب بالقانون». ودعت الوثيقة إلى اتخاذ التدابير لمعالجة العنف ضد المرأة.

وفي عام 2000 عقد مؤتمر: «قمة الأمم المتحدة للألفية»، ودمجت في هذا المؤتمر قضايا مساواة وتمكين المرأة في عديد من الأهداف الإنمائية، لا سيما في الهدف الثالث الذي نص على «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة». وجاء في الفصل الخامس من الإعلان في موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد: «مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة».

وفي نفس العام أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والأمن، ويعد هذا القرار معلماً بارزاً للتصدي للعنف ضد المرأة، ومنذ ذاك العام ومجلس الأمن يولي مسألة العنف ضد المرأة في النزاع المسلح أهميتها،وقد ذكرذلك في الفقرة (10) من القرار.

وفي العام ذاته أصدرت الجمعية العامة بداية القرارات المتعلقة بعنوان: «القضاء على الجرائم المرتكبة بحق النساء والفتيات باسم الشرف»، وتكرر إصدار هذا العنوان في العامين 2002 و2004، ثم قرارات بعنوان: «الاتجار بالنساء والفتيات»، وتكرر إصدار هذا العنوان في الأعوام: 2002، 2004، 2006، 2008.

وفي عام 2001 أصدرت الجمعية العامة مجموعة قرارات بعنوان: «القضاء على العنف

[1] Ibid .P 07

ضد العاملات والمهاجرات»، وتكرر إصدار هذا العنوان في الأعوام: 2003، 2005، 2007، 2009.

وفي عام 2003 م اتخذت الجمعية العامة قراراً بشأن «القضاء على العنف العائلي»، وأصدرت قراراً آخر يأمر بإجراء دراسة على جميع أشكال العنف ضد المرأة[1].

وفي عام 2005 وعند استعراض إعلان ومنهاج عمل بكين في الدورة التاسعة والأربعين، لوحظ أن هناك تقدماً كبيراً في مكافحة العنف ضد المرأة، وأصبح من المسلم به أن العنف ضد المرأة يعد شكلاً من أشكال التمييز الذي يستند إلى نوع الجنس، وأن الدول سنت قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة.. جاء في الفقرة (116) من بكين + 10: «وندين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، وممارسة ضروب الاستغلال، والعنف والاعتداء الجنسي ضدهن، ونلتزم بوضع وتنفيذ استراتيجيات للإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس ومنعه والمعاقبة عليه».

وفي عام 2006 أصدر الأمين العام دراسة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة، وأصدرت الجمعية العامة بعدها سلسلة من القرارات بعنوان: «تكثيف الجهود للقضاء على العنف ضد المرأة» في الأعوام: 2006، 2007، 2008، 2009.

وفي عام 2007 أصدرت الجمعية العامة قراراً بشأن «القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي».

وفي 25 فبراير 2008 أطلق الأمين العام حملته العالمية (اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة)، على أن تستمر إلى عام 2015. وفي عامي 2008 و2009 أصدر مجلس الأمن القرارات: 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، والتي تدعو لوضع حد للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وفي 23 مارس من عام 2009 عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكومي الدولي في بانكوك لاستعراض وتحديث الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وجاءت هذه التدابير في 22 مادة حاثة الدول على «استعراض قوانينها الجنائية والمدنية وتقييمها وتحديثها؛ لضمان تجريم وحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة»[2].

---

[1] مها بنت المانع، **"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع السابق.

وفي 15 مارس 2013 طرحت الأمم المتحدة إعلان إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والذي وجد معارضة شديدة في إجازته حتى سحب منه اعتبار أن القيود على الحرية الجنسية وحرية ممارسة السحاق شكل من أشكال العنف ضد المرأة، لكنه أكد وجوب مكافحة كل أشكال التمييز بين الجنسين باعتبارها شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة، دون التذرع بالأديان والعادات، وقد وصفته الأمم المتحدة بأنه إعلان تاريخي لوقف العنف ضد النساء[1].

مما سبق يلاحظ أن مفهوم العنف حتى بداية التسعينيات في القرن الميلادي الماضي لم يكن يتجاوز التعدي البدني والعقلي على المرأة، كما أنه لم يكن قضية مستقلة تفرد لها المؤتمرات. وفي عام 1993 جعل قضية مستقلة ناتجة عن التمييز بين الجنسين. ثم جاء مؤتمر القاهرة ومن بعده بكين ورُبط مفهوم العنف في مقرراتهما بكثير من الممارسات، مثل: التركيز على عفة الفتيات، والتثقيف الجنسي للمراهقين، والتمييز على أساس التوجه الجنسي (السواء أو الشذوذ)، والختان، والمهر.. وغيرها، وبعدها تكرر طرح قضية العنف ضد المرأة في كل قضية أممية، وبدأ تركيز الأمم المتحدة في هذه المرحلة على التأكيد على ضرورة تجاوز الأديان، وتحويل القضية لمطلب مجتمعي تتبناه منظمات المجتمع المدني وتسهم في الضغط على الحكومات لترضخ وتوقع على ما يصدر من مواثيق دولية دون تحفظات[2].

2-4 العنف الموجّه ضد المرأة إحصائيا:

إن ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة هي ظاهرة عالمية، تعاني منها المرأة منذ أقدم العصور، وفي كل بلد أيا كان عمرها، وضعها الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي، درجتها، أو إنتماءها الديني، و يعتبر العنف ضد المرأة واحد في كل المجتمعات والثقافات، لكن أشكاله مختلفة باختلافها، و تشير الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية أن العنف ضد المرأة ليس حوادث معزولة ولكنه ظاهرة عالمية منتشرة في مختلف أنحاء العالم، و تظهر لنا ذلك الإحصائيات التالية المنشورة في موقع "حملة الأمين العام بان كي مون: اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة":

---

[1] مها بنت المانع، **"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مرجع سبق ذكره.
[2] نفس المرجع السابق.

- أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة شيوعاً على نطاق العالم هو العنف البدني الذي يلحقه بها العشير.

وتتعرض إمرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث نساء في المتوسط للضرب أو لممارسة الجنس قسراً أو للإيذاء على نحو آخر من قبل العشير خلال فترة حياتها.

- النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-44 عاماً يزيد خطر تعرضهن للاغتصاب والعنف المنزلي عن خطر تعرضهن للسرطان وحوادث السيارات والحرب والملاريا، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي.

- تشير عدة دراسات إستقصائية عالمية إلى أن نصف جميع النساء اللائي يقضين نحبهن بسبب القتل إنما يقتلهن أزواجهن أو عشرائهن الحاليون أو السابقون. ففي استراليا وإسرائيل وجنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة، تتراوح نسبة الإناث اللائي قتلن على أيدي عشرائهن 40-70% من بين ضحايا جرائم القتل، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وفي كولومبيا، أُفيد بأن إمرأة واحدة تتعرض للقتل بواسطة عشيرها الحالي أو السابق كل ستة أيام. وقد اختُطفت مئات النساء أو اغتصبن أو قتلن في ثيوداد خواريث، بالمكسيك، والمنطقة المحيطة بها على مدى فترة 10 سنوات[1].

- يقدر أن إمرأة واحدة من بين خمس نساء على نطاق العالم ستصبح ضحية للاغتصاب أو محاولة الاغتصاب خلال فترة حياتها.

- وترد البلاغات عن العنف المرتكب ضد المرأة في أثناء الصراعات المسلحة أو بعدها في جميع مناطق الحرب دولية أو غير دولية. وقد تم إغتصاب عدد يتراوح بين 000 250 و 000 500 إمرأة خلال الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام 1994، بينما اغتُصب ما يتراوح بين 000 20 و000 50 امرأة خلال الصراع في البوسنة في أوائل التسعينات[2].

- وتشير التقديرات إلى أن عدد الذين يجري تهريبهم سنوياً إلى أوضاع منها البغاء أو الرق أو العبودية يتراوح بين 000 500 ومليوني شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

---

[1] موقع "حملة الأمين العام بان كي مون:" **اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة** "، www.un.org/ar/women/endviolence

[2] نفس المرجع السابق.

- وتشير عبارة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) إلى عدة أنواع من عمليات البتر التقليدية المترسخة الجذور التي تجرى للنساء والبنات. ويقدر أن ما يزيد على 130 مليون فتاة وإمرأة ممن لازلن على قيد الحياة اليوم قد تعرضن للختان، وذلك بصفة رئيسية في أفريقيا وبعض بلاد الشرق الأوسط، وأن مليوني فتاة معرضات لهذا التشويه في كل عام. وفي أبريل 2006 كان 15 بلداً من بين 28 بلداً أفريقيا يشيع فيها ختان الإناث قد جعلته من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجنائي[1].

- وتواجه كثير من النساء أشكالاً متعددة من التمييز وزيادة في خطر العنف. ويزيد إحتمال تعرض نساء الشعوب الأصلية في كندا للموت نتيجة للعنف خمسة أضعاف عن غيرهن من النساء في نفس العمر. أما في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، فما زال ما يزيد على نصف النساء المعوقات يتعرضن للإيذاء البدني، مقارنة بثلث عدد النساء غير المعوقات.

- وتتعرض المرأة للتحرش الجنسي طوال حياتها. وقد أبلغت نسبة تتراوح بين 40 إلى 50 في المائة من النساء في الاتحاد الأوروبي عن تعرضهن لبعض أشكال التحرش الجنسي في مكان العمل. وفي ملاوي، أفادت 50 في المائة من بنات المدارس اللائي أجريت عليهن دراسة استقصائية بتعرضهن للتحرش الجنسي في المدرسة[2].

وتضيف إحصائيات أخرى أنّ مليوني إمرأة فرنسية كانت ضحية العنف سنة 1995، أما بالنسبة للزوجات ضحايا العنف الجسدي وحده في كندا فقد بلغ عددهنّ مليون إمرأة خلال سنة 1988[3].

أما التقرير الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2006 فقد كشف عن أشكال مختلفة من العنف الموجّه ضد المرأة في العالم، إذ تضمن حجم الإنتهاكات الصارخة التي تتعرض لها النساء حول العالم إعتمادا على مسح عالمي شامل، وعبر مساهمة خبيرات دوليات في شؤون المرأة حول العالم، إضافة إلى مساهمة المؤسسات الحكومية الرسمية و المؤسسات غير الحكومية، أكّد أن العنف ضد المرأة يتأثر بدرجة تقدم أو تخلف السياق

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] موقع "حملة المين العام بان كي مون: اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة ، www.un.org/ar/women/endviolence

[3] نازك سابا يارد، **"المرأة و العنف الممارس عليها"**، بيروت، مجلة أبواب، العدد 17، 1998، ص 85 .

الاجتماعي الذي توجد فيه، فالعنف يزداد حيث تواجه المرأة مستويات معيشية متدنية، والعكس صحيح، و قد رصد التقرير أشكالا عديدة للعنف ضد المرأة في أماكن كثيرة من العالم يمكن إجمالها على النحو التالي:

وجود عنف داخل الأسرة كأولى الوحدات التي تنشأ وتنمو فيها الأنثى، حيث يشير التقرير إلى الضرب، و الأشكال الأخرى من العنف بين الشريكين الحميمين، بما في ذلك إغتصاب الزوجة، العنف الجنسي، العنف المتصل بالمهر، وأد البنات، الإعتداء الجنسي على الأطفال الإناث في الأسرة، ختان الإناث، الزواج القسري، العنف من غير الزوج، والعنف المرتكب ضد العاملات في المنزل.

كما تتعرض المرأة للعنف والتحرش الجنسي والإغتصاب في أماكن العمل، وغيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى التي ترتادها، إضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى العنف الذي تمارسه الدول ذاتها ضد النساء من خلال تحيز التشريعات والقوانين ضد المرأة وضد أوضاعها المعيشية، وأشكال العنف التي تواجهها، وما يمكن أن يرتكبه مندوبوا الدول ذاتهم من عنف في الشوارع، وفي أوضاع الحجز، بما في ذلك العنف الجنسي والإغتصاب والتحرش الجنسي[1].

4-2-1 في روسيا:" سنة 2010 ، في كل 40 دقيقة تموت إمرأة بسبب تعرضها للضرب من طرف الزوج أو الشريك "[2]، وتُظهر معطيات التحقيقات السوسيولوجية أن 70% من النساء في روسيا تعرضن ولو لمرة لأحد أشكال العنف، وهذا حسب تقرير من UNIFEM سنة 2002 [3] ، وحسب تقرير ONU حول المساواة بين الجنسين، كشفت نتائج التحقيقات لسنة 1996 أن 25% من النساء المتزوجات كنّ عرضة للعنف الجسدي، و30% من النساء المطلقات واجهن العنف في زواجهن السابق، وفي تحقيق آخر لنفس هذا التقرير والذي أجري 2000-2002 في 7 مناطق من روسيا ، أن 41 % من النساء تعرضن للضرب على

---

[1] صالح سليمان عبد العظيم، **"أشكال العنف ضد المرأة"** ،مقال صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006 على موقع:
www.diwanalarab.com/spip.php?auteur890

[2] Françoise Daucé et Amandine Regamey" **Les violences contre les femmes en Russie : des difficultés du chiffrage à la singularité de la prise en charge",in** cultures & Conflits, Centre d'études sur les conflits, n 85-86 (Printemps-Été 2012), p166.

[3] Ibid, p167

الأقل مرة واحدة من طرف أزواجهن، و أن 3 % من النساء تعرضن للضرب من طرف الزوج مرة في الشهر أو أكثر وبشكل متكرر[1].

4-2-2 في فرنسا: " كل يومين ونصف تموت إمرأة بسبب تعرضها للضرب من طرف شريكها"[2]، وحسب تحقيق "ENVEFF "[3] والذي يعتبر أول تحقيق إحصائي وطني يُجرى في فرنسا، وهو رد من الدولة على التوصيات الموجهة للحكومة إثر المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بيكين 1995، في أن يقدموا إحصائيات دقيقة حول العنف ضد المرأة، وقد أجري هذا التحقيق بين شهري مارس وجويلية سنة 2000 على عينة ممثلة قدّرت بـ: 6970 إمرأة من 20 إلى 59 سنة[4] ، وقد كانت نتائج هذا التحقيق(نسبة النساء اللواتي صرحن بأنهن كنّ ضحايا العنف بكافة أشكاله خلال 12شهرا) كالتالي[5]:

- في الفضاء العام:

إعتداء لفظي 13.2% ، إعتداء جسدي 1.7% ، إعتداء جنسي أو الشروع فيه 1.9% .

في العمل: (على عينة تقدرب:4756 إمرأة)

إعتداء لفظي 8.5% ،إعتداء جسدي 0.6% ، إعتداء جنسي أو الشروع فيه 2.0% ، ضغوط نفسية 16.7% ، من بينها 3.9 % تحرش معنوي.

عنف زوجي:

إعتداء لفظي 4.2 % ، إبتزاز عاطفي 1.8% ، ضغوط نفسية متكررة 24.3 % من بينها تحرش معنوي 7.9% ، إعتداء جسدي 2.5% ، إكراه على المعاشرة الزوجية 0.9%،

"وفي سنة 2007 تم إحصاء 166 إمرأة توفيت بسبب ضرب زوجها لها"[6].

4-2-3 في مصر:

يؤكد الباحثون الدوليون والمصريون على حد سواء أن العنف ضد النساء متنوع وواسع

---

[1] Ibid, p167
[2] Ibid, p166
[3] Enquête nationale sur les violences envers les femmes en France
[4] Fougeyrollas-Schwebel Dominique et Jaspard Maryse, "**Compter les violences envers les femmes**". Contexte institutionnel et théorique de l'enquête ENVEFF,*Cahiers du Genre*, 2003/2 n° 35, p. 46
[5] Fougeyrollas-Schwebel Dominique et Jaspard Maryse, "**Violences envers les femmes : démarches et recours des victimes**". Les apports de l'enquête ENVEFF,*Archives de politique criminelle*, 2002/1 n° 24, p 131
[6] Debats Françoise *et al.*, "**Jour après jour avec des femmes victimes de violences conjugales",** *Empan*, 2009/1 n° 73, p. 58

الإنتشار في مصر، فوفقا للمسح الديمغرافي والصحي في مصر لعام 2005 ، أفاد 47% من النساء اللاتي تزوجن في أي وقت من الأوقات بأنهن تعرضن للعنف الجسدي منذ سن 15 سنة، وعلى الرغم من أن أغلبيتهن قد أشرن إلى الشريك الحميم (أي الزوج الحالي أو السابق) بوصفه مرتكبا للعنف، هناك ما يقرب من النصف (45%) قد تعرضن للعنف الجسدي على أيدي ذكر غير الزوج، والثلث (36%) أشرن إلى تعرضهن للعنف من طرف أنثى، كما جاءت الإشارات إلى الأب كمرتكب للعنف ضعف نسبة مرتكبى العنف من الأشقاء الذكور(53% مقارنة بنسبة 23%)، وكانت الأنثى مرتكبة العنف هي الأم في كثير من الأحيان[1]، إلا أنه لم تُجرى بحوث مشابهة على النساء بعد سن 45 سنة أو النساء اللاتي لم يتزوجن أبدا.

كما تشير منظمة العفو الدولية إلى أن هناك 250 حالة مسجلة لقتل النساء في مصر على أيدي أزواج أو أفراد آخرين من الأسرة خلال النصف الأول من عام 2007[2].

وتؤكد المنظمة الدولية للمرأة" يونيفم "أن أشهر صور العنف الموجهة ضد النساء في أماكن مختلفة من العالم في الوقت الحالي هي:

-عمليات الختان حيث تتعرض 120 مليون فتاة سنويا لهذه العملية.

-عمليات الاغتصاب وتتعرض لها 700 ألف امرأة سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية.

-نسبة عمليات قتل النساء على أيدي أزواجهن 50% من إجمالي عمليات القتل في البنغلاداش.

-في بريطانيا يتلقى رجال الشرطة مكالمة كل دقيقة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف داخل المنازل طلبا للمساعدة.

-في جنوب إفريقيا تتعرض 1411 يوميا للإغتصاب، وهو أعلى المعدلات في العالم.

-والصورة الأخيرة من العنف الموجه ضد المرأة على مستوى العالم هي العنف في سوق العمل، حيث تعد سريلانكا من أكثر الدول تصديرا للعاملات في البيوت، و 25% منهن واجهن مشاكل تمثلت إما في الاعتداء عليهن أو على دفع أجورهن.

ويعد العنف ضد النساء أكثر الانتهاكات إنتشارا لحقوق الإنسان على مستوى العالم وإن

---

[1] El Zanaty, Fatma and Ann Way, Egypt Demographic and Health Survey 2005.

[2] Amnesty International, **"The State of the Worlds Human Rights**" 2008

ظل لا يحظى هذا الأمر بالاعتراف الكافي[1] . و تتمثل أكثر البيانات شمولا وتوافرا حول العنف ضد النساء في تلك التي يتم تجميعها في المسوح الديمغرافية والصحية، إلا أنها تركز في المقام الأول على العنف الذي يمارسه الزوج ، وتشمل عينة المستجوبات فقط نساء متزوجات أو سبق لهن الزواج في الشريحة العمرية الضيقة (15-45 سنة) .

وتشير التقديرات إلى أن ما بين 15 إلى 71% من النساء تعرضن لبعض أشكال العنف من قبل شريك حميم في وقت ما خلال حياتهن[2] ، و بناء على مسوح أجريت في 35 بلدا في الفترة السابقة لعام 1999 ، فإن التقديرات الخاصة بتعرض النساء أو الفتيات للانتهاكات الجنسية سواء كانوا أطفالا أو مراهقات تتراوح ما بين 10 إلى 27%[3] .

4-3 فضاءات العنف:

4-3-1 العنف الأسري :اكتشفت البحوث بطريقة متشابهة أن هناك احتمالات أكبر بأن يتم الهجوم على النساء، أو إصابتهن، أو إغتصابهن، أو قتلهن من طرف شريك حالي أو سابق مقارنة بتعرضهن للانتهاكات من قبل أي شخص آخر[4] ، وتتراوح معدلات إنتشار العنف الذي يمارسه الزوج تراوحا كبيرا فيما بين البلدان، وحتى داخل البلد الواحد، و تشير نتائج 80 بحثا سكانيا تم إجراؤه في 50 بلدا الى أن نسبة النساء اللاتي تزوجن في وقت من الأوقات أو كان لديهن شريك وتعرضن على الأقل لحادث عنف جسدي من شريك حالي أو سابق تتراوح ما بين 10 إلى 60%[5] .

ووفقا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية حول عشرة بلدان [6]، فإن معظم ممارسات العنف من قبل شريك الحياة تعكس أنماطا متكررة من سوء المعاملة بدلا من كونها مجرد حوادث منعزلة، وفي أغلبية المواقع، هناك ما بين 30 إلى 56% من النساء اللاتي يفدن بالتعرض لأحد أشكال العنف من إنتهاك جسدي أو جنسي من قبل الزوج أو الشريك، كما

---

[1] Ellsberg, MC and L. Heise. **"Researching Violence Against Women: A practical Guide for Researchers and Activists"** .Washington DC and Geneva, PATH/World Health Organization. 2005, p5.

[2] World Health Organization. WHO Multi-country Study on Womens Health and Domestic Violence Against Women .Geneva, 2005

[3] World Health Organization 2005 citing WHO/Krug 2002 and Heise 1999

[4] Krug, E.G., L. Dahlbert, J.A. Mercy, A.B. Zwi & R. Lozano, eds. **World Report on Violence and Health** Geneva, World Health Organization, 2002

[5] Ellsberg, MC and L. Heise. "**Researching Violence Against Women: A practical Guide for Researchers and Activists"** .Washington DC and Geneva, PATH/World Health Organization. 2005, p5

[6] Kishor, Sunita and Kiersten Johnson. **"Profiling Domesting Violence: A Multi-Country Study** " .Columbia, ORC MACRO, Measure DHS+, 2004 .http: www.measuredhs.com/pubs/pdf/OD31/DV.pdf

تبين أن تعرض النساء لانتهاكات خلال فترة الحمل تمثل ظاهرة مهمة على إمتداد العالم، ولها تداعيات خطيرة على صحة الأم والطفل، وتعاني النساء المنتهكات من ممارسات أكثر عنفا على المستوى النفسي مما يعانين من العنف الجسدي على مدار حياتهن في جميع المواقع وفقا لما تشير إليه دراسة متعددة البلدان[1] ، وهو الأمر الذي يثير مخاوف خاصة، حيث ان الأدبيات تشير إلى أن العنف النفسي له تداعيات تستمر لمدة أطول، وأثرها أكثر وقعا من العنف الجنسي، وينطبق ذلك، ليس فقط على الشخص الواقع عليه العنف، وإنما يمتد إلى الأسرة والمجتمع بصفة عامة[2].

أما فيما يتعلق **بالأشكال الأخرى من العنف الأسري** التي تمارس ضد النساء من قبل أفراد غير الزوج أو الشريك، فما كتب عنه أقل؛ وهذه الأشكال الأخرى تتضمن انتهاكات يمارسها أعضاء آخرون في الأسرة(مثل أهل الزوج، وأهل الزوجة، والأشقاء)، والعنف المتعلق بالمهر، وقتل الأطفال الإناث، والانتهاك الجنسي للأطفال الإناث داخل الأسرة، وختان الإناث، وممارسات ضارة أخرى، والزواج المبكر أو الزواج بالإكراه، وجرائم الشرف، والعنف غير الزوجي، والعنف الذي يمارس ضد خادمات المنازل، وأشكال أخرى من الاستغلال.

وتتنوع بشدة على مستوى العالم معدلات إنتشار العنف الذي يمارس منذ سن 15 سنة ضد الإناث من قبل شخص غير شريك الحياة، حيث تتراوح بين 5 إلى 65% نسبة النساء اللاتي يصرحن بالتعرض للانتهاك الجسدي أو الجنسي الذي غالبا ما يقوم به الآباء، أو أفراد آخرون من الأسرة سواء من الذكور أو الإناث، وكذلك ما يقوم به المعلمون في بعض المواقع[3] ، و في عديد من البلدان ذات التقاليد الأبوية الراسخة، تعاني النساء غير المتزوجات في المنزل من أشكال متنوعة من الإنتهاكات، بما في ذلك العنف النفسي و/أو الجسدي من قبل الآباء والأشقاء؛ كما يحدث أن تتعامل الأمهات بقسوة مع بناتهن، من خلال المطالبة بمزيد من الطاعة من قبل غير المتزوجات؛ وبطريقة مماثلة، يتمتع أهل

---

[1] Ramiro, Lauries, Fatma Hassan and Abraham Peedicayil. **"Risk Markers of Severe Psychological Violence Against Women":** A WorldSAFE Multi-country Study.Injury Control and Safety Promotion 2004,pp. 131-137

[2] Ibid, pp 131-137

[3] World Health Organization. WHO Multi-country Study on Womens Health and Domestic Violence Against Women ,Geneva, 2005.

الزوج بقدر من السلطة على زوجات أبنائهم قد تتحول أحيانا إلى أشكال من العنف.

ويعد العنف المرتبط بالشرف من المجالات التي حظيت بأبحاث متخصصة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط[1]، وهو شكل من أشكال العنف قد يوجه إلى إمرأة متزوجة أو غير متزوجة[2] ؛ وكذلك هو الحال بالنسبة إلى ختان الإناث، والزواج المبكر، والزواج بالإكراه و/أو الزواج المؤقت، و يوفر أحد التقارير حول جرائم الشرف في مصر إحصائيات تشير إلى أن 79 % من جرائم الشرف عبارة عن عمليات قتل لإمرأة تحوم حولها شبهات بممارستها لسلوكيات جنسية معينة، منها 9 % من الجرائم الواقعة بسبب الزنا، و 6 % بهدف إخفاء زنا المحارم، و 6 % لأسباب أخرى، فيما يتعلق بالعلاقة بين مرتكب جريمة الشرف والضحية، تبين أن 41 % من الحالات تتعلق بقتل الزوجة، و 34 % متعلقة بقتل الإبنة، و 18 % بقتل الشقيقة، و 7 % من الحالات تتم على أيدي أحد الأقرباء الآخرين[3] ، و تتم ممارسة ختان الإناث في أربعة بلدان فقط من المنطقة هي : مصر، والسودان، واليمن، وجيبوتي[4] ، وفقا لإحصائيات المسح الديمغرافي والصحي لعام 2000، فإن 97% من النساء اللاتي تزوجن في أي وقت من الأوقات قد خضعن للختان في مصر[5].

توصلت دراسة حول الزواج المبكر في الوجه القبلي لمصر إلى أنه يتم تزويج 44% من الفتيات قبل سن 16 سنة و 68 % قبل سن 18 سنة[6]. و هناك ندرة في البحوث حول الزيجات غير التقليدية في المنطقة، مثل الزواج المؤقت والزواج العرفي، و توجد في مصر ما يسمى بزيجات الصيف، حيث يتم تزويج الفتيات المصريات المنتميات إلى أسر فقيرة من بعض السائحين العرب الأثرياء مقابل حصول الأسرة على المهر، غير أن هناك

---

[1] تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 من ديسمبر 2000 القرار رقم 55 / 66 بعنوان "العمل من أجل القضاء على الجرائم ضد النساء المرتكبة باسم الشرف "؛ وقد تضمن هذا القرار الإشارة إلى الانزعاج من استمرار انتشار العنف ضد النساء في جميع مناطق العالم، "بما في ذلك الجرائم التي ترتكب ضد النساء باسم الشرف، والتي تتخذ أشكالا عديدة "؛ كما عبر القرار عن تخوفه من أن "بعض مرتكبي هذه الجرائم يفترضون أن لديهم مبررات كافية للقيام بذلك. UNFPA, State of the Worlds Women 2008"

[2] UNFPA, "**The Dynamics of Honor Killings in Turkey"**, 2005 and Human Rights Watch. "**Honoring the Killers: Justice Denied for 'Honor Crimes' in Jordan**", 2004

[3] سهام عبد السلام، **" دليل تدريبي : العنف ضد النساء"**، مركز قضايا المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة/مركز قضايا المرأة المصرية، 2003.

[4] DeJong, Jocelyn, Rana Jawad, Iman Mortagy, and Bonnie Shepard. "**The Sexual And Reproductive Health of Young People in the Arab Countries and Iran"**. Reproductive Health Matters, May 2005, p 49-59.

[5] El-Zanaty, F. and A. Way, Egypt Demographic and Health Survey 2000 ,Calverton, Maryland: Ministry of Health and Population, Egypt National Population Council, and ORC MACRO,2001.

[6] Hammamsy, L. "**Early Marriage and Reproduction in Two Egyptian Villages Cairo**": Population Council/UNFPA Occasional Paper 1994.

ما يشير إلى تعدد حالات الطلاق مع نهاية الزيارة الصيفية[1].

4-3-2 العنف المجتمعي:

قد يكون من العسير قياس إنتشار العنف المجتمعي ضد النساء إذا ما قورن بالعنف الأسري؛ فكثيرا ما لا يتم الإبلاغ عن الاغتصاب والانتهاكات الجنسية نظرا إلى الوصمة المرتبطة بكون الضحية "إمرأة مغتصبة".وتبرز الدراسات أن أغلبية حالات ممارسة الجنس بالإكراه تتم من قبل أفراد تعرفهم الضحية، سواء كانوا أزواجا، أو أفرادا من الأسرة، أو أصدقاء، أو معارف[2] ، ومن الأرجح أيضا أن تقترن الخبرات الجنسية الأولى للفتيات الصغيرات بممارسة الإكراه، فكلما كن أصغر سنا، كانت خبرتهن بالجنس مرتبطة بالإجبار[3] . كما أن هناك إشارات إلى وقوع العنف ضد الفتيات والنساء في المدارس ومراكز الرعاية الصحية؛ وتعاني الأرامل والأكبر سنا من النساء من العنف في عديد من البلدان.

ويعد الاتجار بالنساء والفتيات بهدف إجبارهن على ممارسة الجنس التجاري أو الاستغلال الجنسي شكلا آخر من أشكال العنف الممارس ضدهن؛ وقد ازدادت هذه الممارسة خلال العقد الأخير مع تقديرات تشير إلى وجود ما بين 700.000 إلى مليوني إمرأة وفتاة يتم الاتجار بهن سنويا عبر الحدود الدولية[4] . من الوارد أن يكون العنف ضد النساء ذا حدة خاصة في المواقع التي تشهد النزاعات، وقد تضمن العنف الجنسي في يوغوسلافيا السابقة، ورواندا، وليبريا، وسيراليون، وأوغندا اللجوء إلى الاغتصاب كأحد أسلحة الحرب؛ كما تم اختطاف النساء والفتيات للوفاء بالاحتياجات الجنسية للمقاتلين .كذلك، فإن النساء شديدات التعرض للعنف في معسكرات اللاجئين، مع إنتشار واسع للعنف

---

[1] DeJong, Jocelyn, Rana Jawad, Iman Mortagy, and Bonnie Shepard. "**The Sexual And Reproductive Health of Young People in the Arab Countries and Iran",** Reproductive Health Matters, May 2005, p 49-59

[2] Krug, E.G., L. Dahlbert, J.A. Mercy, A.B. Zwi & R. Lozano, eds. World Report on Violence and Health ,Geneva, World Health Organization, 2002, http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/worl_report

[3] Jejeebhoy, S. & S. Bott. "**Nonconsensual Sexual Experience of Young People: A Review of the Evidence from Developing Countries"**, New Delhi: Population Council , 2003, http://www.popcouncil.org/pdfs/wp/seasia/seawp16.pdf.

[4] Watts and Zimmerman, C., K. Yun and I. Shvab et al. "**The Health Risks and Consequences of Trafficking in Women and Adolescents: Finding from a European Study "**London: London School of Hygiene and Tropical Medicine. 2003

والاستغلال الجنسي فيها[1].

ويقدر الباحثون في مصر أنه لا يتم إبلاغ السلطات لما يقرب من 98 % من حالات الاغتصاب والانتهاك الجنسي[2] ، وعلى الرغم من الصعوبات المترتبة على ندرة الإحصائيات المتوافرة، فقد نجحت بعض الدراسات في الكشف عن معدلات مرتفعة من هذا النوع من الإنتهاكات.

4-4- تعريف العنف ضد المرأة:

تُعرّف الباحثة ليلى عبد الوهاب العنف ضدّ المرأة في كتابها " العنف الأسري" بأنه " ذلك السلوك أو الفعل الموجّه إلى المرأة سواءً كانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة ، ويتّسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعدوانية الناجمة عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل نتيجة لسيطرة النظام الأبوي على أغلبية الأسر"[3].

و تَرجع أغلب المواثيق الدولية في تعريفها له إلى الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 حيث تعرّفه المادة 01 بأنّه:" أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ضد المرأة ، والذي ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة , بما في ذلك التهديد باقتراف أفعال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."[4]

5-4 تصنيف أشكال العنف ضد المرأة:

في الحقيقة تُعدّ أشكال العنف ضد المرأة واسعة، وتشمل جميع النواحي الحياتية لها في المجتمع، ومرتبطة إرتباطا وثيقا بمفهوم التمييز الذي تعاني منه، و منه نجد أنه من الصعب طرحها كلّها نظرا للتصنيفات المتعددة التي تقدّم بها بعض الباحثين و التي أعدنا تصنيفها ،علما أن المرأة قد تعيش أحد الأشكال المطروحة، أو تعيش بعضها، أو تعيش

---

[1] Ward J. "**If Not Now When? Addressing Gender-Based Violence in Refugee, Internally Displaced and Post conflict Settings A Global Overview "**,New York, New York: Reproductive Health Response in Conflict consortium: 2002

[2] خالد منتصر،" **الختان والعنف ضد المرأة"**، المجلس القومي للمرأة، تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، 2003.

[3] ليلى عبد الوهاب ،" **العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة "**، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994، ص36.

[4] Maryse Jaspard. **« Les violences contre les femmes »**.Collection Repères. La Découverte. Paris .2005.P 08

غالبيتها، و ربما جميعها في آن واحد، فقد اختلفت وجهات النظر حول ظاهرة العنف والعوامل المؤدية لها وتعددت، واختلفت بذلك ،كما ذكرنا، تصنيفات العلماء لأشكاله وأنماطه، حيث وصفه كلٌّ حسب رأيه، ومن بينهم تصنيف عدنان الدوري الذي جاء كما يلي:

- **"العنف المادي :** يتطلب هذا النوع استعمال القوة البدنية كوسيلة لإلحاق الضرر بالآخرين كالضرب أو الجرح أو الاعتداء على النساء أو استعمال وسائل مادية كالسلاح الأبيض ومختلف الأشياء، وليمارس الشكل في الكثير من المجالات وضد كل الفئات وبين الأفراد في حد ذاتهم.

- **العنف المعنوي:**هو مظهر من مظاهر العنف يشارك فيه الجسد إلا من خلال أفعال أو حدوث مشاعر الغضب التي تشكل موقفا عنيفا وقاسيا، ويكون عادة على شكل شتائم وقذف وتهديد.

فهو عبارة عن مظاهر لغوية لفظية تبدو في الخصومات، حيث يبسط الفرد على الناس والأشياء والمواقف ألوانا متباينة من الوعيد والتهديد والشتم والصياح أي أن العنف اللفظي يأخذ صور غير مباشرة لإلحاق الأذى وهذا الأذى هو معنوي بالدرجة الأولى."[1]

و" من بين التصنيفات العديدة والمتداولة للعنف ما جاء في إعلان منظمة الأمم المتحدة ONU (1993) بشأن القضاء على العنف ضد المرأة حيث ورد في المادة 2 من الإعلان: أن العنف ضد المرأة يشمل (على سبيل المثال لا الحصر) مايلي:

أـ العنف البدني والجنسى والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث ، والعنف المتصل بالمهر، وإجبار الزوجة ، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ، والعنف غير الزوجي والعنف المرتبط بالاستغلال .

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر ، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

---

[1] خليل وديع شكور،**" العنف والجريمة"**، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ط1 ،1997 ، ص 82 .

ج- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع. "[1]
ومن خلال ماسبق يمكننا أن نستخلص مايلي:
أن المرأة تتعرض للعنف في الفضاء الخاص أي في الأسرة (من طرف الأهل أو الزوج) أو في الفضاء العام (في العمل ، في الشارع، من طرف الدولة)، وقد يكون ذا طبيعة مادية أو معنوية ، فالعنف المادي يندرج تحته نوعين من العنف وهما العنف الجسدي الذي يتجسد بدوره في الضرب وغيره كما سنفصل ذلك في تعريفه فيما بعد ، والجنسي الذي يتجسد في الإغتصاب وغيره، وأما العنف المعنوي فهو الآخر يندرج تحته نوعين من أنواع العنف وهما العنف اللفظي والنفسي، أما ما يُضاف إلى هذه الأشكال من عنف اقتصادي واجتماعي وإعلامي فقد ظهرت نتيجة لاختلاف تعريف العنف وكيفية قياسه.

1-5-4 العنف الجسدي:

هو كلّ إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم ، صفع ، ركل ، رمي بالأجسام الصلبة، استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها أو ضربها وقتلها، الكدمات بأشكالها المختلفة، الخنق، الدفع، العض، الدهس، المسك بعنف، شد الشعر، البصق، رفع اليدين إلى الأعلى، الحرق، وغيرها...وهذه المظاهر جميعا ينجم عنها آثار صحية ضارة قد تصل لمرحلة الخطر أوالموت إذا ما تفاقمت، لذا من السهل إثبات هذا النوع من العنف الجسدي قانونيا وجنائيا ومن الممكن ملاحقته قضائيا ،وذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه، ونظرا لما يتركه من آثار وكدمات على الجسم .

كما يشمل هذا الشكل من العنف أيضا الدفع، لَوي الذراع أو الساق، الخنق، وقد يستخدم الرجل أدوات أو أسلحة في تعنيف المرأة جسديا، كأن يرميها بحذاء أو كرسي، أو أي شيء آخر، أو يضربها بعصا أو بحزام، أو يجرحها، أو يطعنها بسكين، أو يفتح باب سيارة و يرميها منها، أو يُشوّه وجهها بسوائل محرقة، و أكثرها و ربما أخطرها ما تواجهه من مشاكل صحية نتيجة عنف جسدي يتسبب في إجهاضها، وقد يؤدي إلى فقدان جزئي للسمع والبصر، هالات سوداء حول العين، وقد يصل إلى التأثير على الأعضاء

[1] Maryse Jaspard. **« Les violences contre les femmes »**.Collection Repères. La Découverte. Paris .2005. P 09.

الداخلية مثل الرحم و الكبد و الطحال[1].

يضاف إلى ما سبق، " أنه إذا ما أُخذ بعين الإعتبار مستويات التطور الإجتماعي والإقتصادي وعلاقتها بالعنف الموجه ضد المرأة، يمكن القول أن المجتمعات التقليدية و المحافظة تكاد تقتصر فيها ممارسة الضرب و الإيذاء الجسدي للمرأة على الأهل والأقارب، ذلك أن العادات والتقاليد و الأعراف تجرّم ضرب المرأة و إيذائها جسديا من قبل الآخرين، و تعتبره عيبا، و يوصم من يمارسه بالعار.

و على الرغم من أن ذلك لا يمنع تماما العنف الجسدي ضد المرأة في الشارع وفي المؤسسات الإجتماعية الرسمية، إلا أنه حدّ منه كثيرا"[2].

2-5-4 العنف الجنسي:

"يكون العنف الجنسي إمّا ممارسا مباشرة مع المرأة ، أو في شكل تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية عن المرأة ، و أشكال الإساءة الجنسية الأخرى التي تشمل العمليات الجنسية غير المرغوبة، و التحرش الجنسي، والإغتصاب"[3].

ويقع هذا النوع من العنف داخل إطار الأسرة أوخارجها، وغالبا ما يُحاط بالتكتم والإخفاء والإنكار، وذلك لتجنب وصول الحالات إلى القضاء والشرطة، لأن ذلك يسيء بشدة لسمعة الأنثى وسمعة أسرتها في المجتمع.

ويتمثل العنف الجنسي داخل الأسرة في تعريض الأنثى للضغوط وإكراهها على ممارسة الجنس ،كإرغام الزوج لزوجته على المعاشرة دون رضاها ، أو أنه يتخذ شكل التحرش الجنسي بالإناث من طرف الذكور في الأسرة أيا كانت صلة الدم بينهم،وهو ما يعرف بزنى المحارم .

"أما العنف الجنسي خارج نطاق الأسرة فيتخذ أشكالاً متعددة، كالاغتصاب، والتحرش الجسدي والجنسي في الشوارع والمواصلات العامة والأماكن المزدحمة، أو التحرش من جانب أرباب العمل بالعاملات لديهم."[4]

---

[1] هبة محمد علي حسن،**" الإساءة إلى المرأة "**،مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، د.ط ،2003 ، ص 14.

[2] عادل مجاهد الشرجبي، **" العنف العائلي ضد المرأة "**، تحليل لعلاقات النوع الإجتماعي في المجال الخاص ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن، مارس 2004، من موقع: www.aman.org/studies

[3] هبة محمد علي حسن،نفس المرجع السابق، ص 14-15.

[4] خالد سليمان، مجد حماد، **" جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الأردن"**، دراسة مقدمة إلى مسابقة "مكافحة العنف ضد المرأة /أفضل التجارب العربية"،مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، تونس، 2006 ، ص08.

4-5-2-1 التحرش الجنسي والمضايقات الجنسية:

ويُقصد به "تصرف شخص معين بطريقة مؤذية وغير ملائمة ، مع شخص آخر أو مجموعة من الأفراد بسبب جنسه" وتعتبر المضايقات الجنسية المظهر الأكثر بروزا، وهو سلوك غير مرغوب فيه ذا صبغة جنسية.

" لم يكن مصطلح التحرش الجنسي موجودا حتى منتصف عام 1970 م، حيث بدأ الباحثون والعلماء والمُنظّرون يهتمون به لأنه شكل من أشكال العنف ضدّ المرأة، ولأنه يؤكد على الأدوار التقليدية للرجل والتى تشير إلى أنه أكثر قوة من المرأة، كما أنه في التحرش الجنسي ينظر إلى المرأة على أنها موضوع أو كيان جنسي أولا ، ثم على اعتبار أنها إمرأة عاملة أو طالبة...الخ "[1].

وقد زاد الإهتمام بالتحرش الجنسي نظرا لأن المرأة التي تمّ التحرش بها تخاف من استمرار هذا التحرش سواء في مكان العمل أو في المدرسة (إذا كانت طالبة)، حيث تشير الدراسات إلى أن التحرش أوالمضايقة الجنسية تبدأ من المراحل الإبتدائية والثانوية، وتستمر حتى الجامعة و العمل.

كشفت دراسات مسحية في أمريكا على أن إمرأة من بين كل امرأتين تعرضت في حياتها الأكاديمية أو العملية للمضايقات الجنسية التي تبدأ من التحقير أو الإزدراء أو التهديد إلى أن تصل إلى العنف الجسدي، أما المضايقات في العمل فتعتبر نوعا من التحرش الجنسي يصدر من أشخاص يشعرون بعدم الأمن، و بالتالي يتم تعويض ذلك بفرض سيطرتهم و مضايقتهم للآخرين.

وفي دراسة مصرية للباحثة ملك زغلول في 1992، أشارت أنه برغم صعوبة البحث في موضوع المضايقات التي تتعرض لها المرأة في مجال العمل لحساسيته، إلا أن هناك عددا من النساء قد اشتكين من هذه المضايقات بلغت نسبتهن18.5% في الحضر و7.3% في الريف، أما عن مصادر المضايقات فهناك مضايقات من الزملاء الذكور بلغت41%، و مضايقات من الجمهور بنسبة 32.8 %، و مضايقات بسبب التمييز ضد المرأة بنسبة 5.4%، وتترتب على المضايقات الجنسية أثناء العمل نتائج ضارة تلحق بالمرأة و تؤثر على

من موقع: www.genderclearinghouse.org

[1] هبة محمد على حسن، **" الإساءة إلى المرأة"**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط ، 2003 ، ص15

إنتاجيتها و أدائها المـهني، و تجـعلها عرضة للإصابة بالضغوط والإضطرابات النفسية والمـشاكل الصحية عموما، ومن شأن تلك المـضايقات أن تشعر المـرأة بالإحباط والإحساس بالدونية، مما يؤثر في حياتها العملية والأسرية[1].

4-5-3 العنف اللفظي:

" يُعدّ العنف اللفظي أشد أنواع العنف خطرا على صحة المـرأة، مع أنه لا يترك آثارا مادية واضحة للعيان، إذ يقف عند حدود الكلام و الإهانات، وهو أكثر أنواع العنف شيوعا في جميع المجـتمعات، لا يعترف القانون به ولايُعاقب عليه لصعوبة قياسه و ضبطه و تحـديده وإثباته، نتيجة عدم توافر الشواهد الملموسة عليه من جهة، أو لعدم التبليغ عنه من جهة أخرى، رغم تداعياته الخطيرة، و مع أن أشكاله واضحة إذ تتجسد بالخـصوص في تهـديد المـرأة، شتمها، إحراجها أمام الآخرين، نعتها بألفاظ بذيئة، واستخدام الألفاظ النابية و عبارات التهديد و عبارات تحطّ من الكرامة الإنسانية، والتي يقصد من ورائها الإهانة وعدم إبداء الإحترام والتقدير لها، إهمالها، وإبداء الإعجاب بالأخريات في حضورها، وتحقيرها و السخرية منها"[2].

كما يعتبر من أشد أشكال العنف خطرا على سلامة الحـياة الأسرية لأنه يؤثر على الصحة النفسية لأفراد الأسرة، وخاصة وأن الألفاظ المـستخدمة تسيء إلى شخصية المـرأة، وكرامتها، ومفهومها عن ذاتهـا.

4-5-4 العنف النفسي:

قد يرافق الأشكال السابقة، أو يجـمع بينها، أو يتبعها، وهو عنف موجّه نحو المـرأة بهـدف إيذائها إيذاءً نفسيا.

ويتضمن هذا الشكل من العنف إذلال المـرأة، التقليل من شأنها، تخـويفها، رفض الحـديث معها، مناداتها بالأسماء التي لا تحـبها، سوء معاملتها، تحـقيرها، تحـطيم ممـتلكاتها الشخصية أو الإستيلاء على ممـتلكاتها و التحكم فيها، كما تشمل الإساءة النفسية الإهانة،

---

[1] هبة محمد علي حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 14-15.

[2] أمل سالم العواودة، "العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني " ، دراسة إجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2002، ص 29.

التوعد، التهجم، رفض الحديث في أي قضية، التجاهل، الصراخ و التهديد بالضرب[1].
و فيما يخص الحياة الزوجية " تؤكد نتائج العديد من الدراسات وجود ارتباط بين العنف الجسدي الذي يستخدمه الزوج ومعاناة الزوجة من العنف النفسي الذي يتمثل في :
الخوف- التوتر- القلق – الإحباط – اليأس الإكتئاب واظطرابات سلوكية مختلفة و أمراض جسمية عديدة.
إن هذا النوع من العنف الذي تتعرض له الزوجة قد يدفعها في بعض المجتمعات إلى تعاطي المهدئات أو الكحول لتنسى همومها وإخفاقها الزواجي"[2].

4-6 مستويات العنف:

يتخذ العنف ثلاث مستويات عند الأفراد وهي:

4-6-1 العنف الخفيف : ويتمثل عموما في العنف اللفظي عن طريق السب أو التعنيف شخص ما أو العصيان أو التجريح والتهديد، عدم قبول قانون ونقده، أي هو كل عنف لا يستعمل فيه القوة.

4-6-2 العنف المتوسط :هنا تزداد إمكانية الاعتداء على الآخرين كالضرب الخفيف بين الزوج والزوجة أو الاشتباك بالأيدي أو الاعتداء على الملكيات كتوقيف إشارات المرور أو تكسير أضواء الإنارة في الشوارع والقصد منها إثارة الرعب.

4-6-3 العنف الشديد :وهو أشد مستويات العنف ضررا، فهو يتعداها من الشتم والضرب الخفيف إلى إمكانية ارتكاب الجرائم كالقتل والاغتصاب، حمل السلاح والتهديد به والمشاركة في أعمال الإرهابية، وتكون أثاره ونتائجه وخيمة على الفرد وعلى المجتمع[3].

7- ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة من منظور سوسيولوجي:

سنحاول فيما يلي تقديم بعض المقاربات التي تُمكّننا من جمع معطيات نظرية حول ظاهرة العنف ضد المرأة ، وهي عبارة عن محاولات محدودة جاءت في معظمها مُركّزة على البعدين الأبوي (هيمنة الذكر) من الجانب البيولوجي والثقافي ،وعلى النوع الإجتماعي أو الجندر ، علما أن الطرح السوسيولوجي العلمي للظاهرة محدود جدا، وقد

---

[1] هبة محمد علي حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 16.
[2] منى يونس بحري، نازك عبد الحليم قطيشات ، **" العنف الأسري "**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2011، ص43.
[3] جليل وديع شكور، نفس المرجع السابق، ص 82 .

يعود هذا في نظرنا لحداثة البحث في ظاهرة العنف نفسها.

و قد بدأ طرح العنف ضد المرأة بشكل عام من خلال وصف أسبابه ومظاهره وتجلياته على مختلف ميادين الحياة الإجتماعية، كما ذهب العديد من الباحثين و الدارسين إلى البحث عن تفسيرات علمية لظاهرة العنف ضد المرأة، وإذا كان يبدو جليا أن هذه الدراسات بيّنت أن النظام الإجتماعي والثقافي والوضع الإقتصادي و المستوى المعيشي كلها عوامل تُفسّر هذه الظاهرة، فمن الملاحظ أن هذه الدراسات والأبحاث أغفلت علاقة العنف بتشكيل الهوية الرجولية، مما يجعل العنف ظاهرة عرضية، ومسألة طارئة في الزمان والمكان، وهذا غير صحيح فالعنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان كما أنها تمس كل المجتمعات.

4-7-1 البعد البيولوجي:

تستند هذه المقاربة على السوسيو- بيولوجيا التي تنطلق من كون العدوانية الذكورية الموروثة هي التي تمنح الأسس البيولوجية لهيمنة الذكور على الإناث، و التراتبية و التنافسية بين الرجال.

على أساس ذلك، فإن عالم الاجتماع الأمريكي Goldberg حاول أن يوضح أن الجانب الهرموني هو السبب في هيمنة الرجل، فالهرمونات الذكرية Testostéroneهي المسؤولة في نظره عن نزعة الهيمنة والعنف لدى الرجل، وهذه النزعة هي الدافعة للرجل كي ينجح في أي ميدان وجد فيه.

وعلى أساس ذلك، يعيش الرجال الفاقدين لهذه الهرمونات الذكرية سلوكات شبيهة بسلوكات المرأة.

ويرى الباحث أن هذا المعطى الغريزي للهيمنة عند الرجل هو المسؤول عن تفوق الرجل في ميادين متعددة، سواء العلمية أو الاجتماعية أو السياسية، إضافة إلى وجود عامل آخر يزيد من رغبة الرجل في الهيمنة، وهو الجانب البيولوجي الفيزيائي لبنية الذكر الجسدية المُتّسمة بالقوة.

4-7-2 البعد الثقافي:

إذا كانت الثقافة كل ما أنتجه البشر في مجتمع معين من أفكار وتصورات وعادات ونظم

إجتماعية وسياسية واقتصادية، وفعاليات أدبية وفنية وثقافية عبر التاريخ، فإن الصورة السلبية والدونية التي رسمها المجتمع الأبوي للمرأة عموما تطلبت دراسة سوسيولوجية تاريخية ثقافية لفهم مكانة المرأة في أوروبا منذ الإغريق والرومان وحتى العصر الحديث، وتحليلها من زاوية الفكر الاجتماعي والفلسفي، مستخدمين في ذلك أداة النقد الجدلي لفهم وتفكيك أنظمة الفكر الأبوي التي حطّت من قيمة المرأة وأبعدتها عن ممارسة دورها الإنساني، والحصول على حقوقها، والإعتراف بها، ليس نظريا وإنما على مستوى الممارسة العملية، محاولين في الوقت ذاته، التحقق من هذه الإدعاءات عن طريق طرح الآراء و الأفكار الإجتماعية، الفلسفية، والسياسية التي عالجت وضعية المرأة و مكانتها وحقوقها في المجتمعات المختلفة[1].

يشير مفهوم المجتمع الأبوي بشكل عام إلى المجتمع التقليدي الذي يتخذ طابعا مميّزا بالنسبة إلى البنى الإجتماعية الكلية- المجتمع و الدولة و الإقتصاد و الثقافة-،وكذلك إلى البنيتين الجزئيتين العائلة و الشخصية، التي تتخذ بمجموعها طابعا يتسم بأشكال نوعية من التخلف الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي تعيق تطوره و تقدمه، مثلما يتسم هذاالمفهوم الأبوي بالتحجر و الجمود و التناقضات الداخلية التي تمزقه و تستنزف طاقاته المعنوية،و تدفع أفراده إلى الشعور بالتمزق، مما يؤدي إلى تقييم دوني للذات.

من أهم سمات هذا النوع من المجتمعات، سواء كان قديما أوحديثا، هي النزعة الأبوية البطريركية التي تظهر في سيطرة الأب على العائلة، فالأب"البعل-الإله"هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة.وهو "رب"البيت و عموده، و سيطرة الأب في العائلة تشبه سيطرة الحاكم في المجتمع إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية، فإرادته مطلقة و يتم التعبير عنها بالإجماع القسري الذي يقوم على التسلط من جهة،والخضوع والطاعة من جهة أخرى، والتي تظهر على مستوى العائلة-العشيرة في القيم والتقاليد، وفي وسائل التربية والتنشئة الإجتماعية التي تعمل على تشكيل نمط الثقافة و الشخصية، من خلال ترسيخ القيم والعلاقات الإجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الأبوي والشخصية البطريركية.

---

[1] إبراهيم الحيدري، مرجع سبق ذكره، ص 157 .

إنه ومن المنطلقات السابقة (الإجتماعية،الثقافية،التاريخية) تذهب هذه المقاربة إلى أن العنف ضد المرأة يرجع بالأساس إلى النظام الأبوي الذي يقوم على هيمنة الذكر الممثل في صورة الأب"رب الأسرة" الواسع النفوذ والسلطة من جهة، وعلى إخضاع المرأة المتمثلة في صورة الأم، وعلى إجبار الطفل على الطاعة و استدماج قيم البالغين والرهبة الموجودة في السلطة الأبوية، و بذلك يُكوّن الصبي هويته كرجل بالإستناد إلى صورة أبيه النفسية التي يراها منعكسة في سلوك الذكور البالغين المحيطين به كما ذهب إلى ذلك هشام شرابي، وهذا ما يجعل الفرد الذكر، في نظره، يميل في شخصيته إلى حب البروز والسيطرة، و يحتقر المرأة، و يميل إلى إذلال من هم أضعف منه، وتتجسد هذه الشخصية المصنوعة من طرف المجتمع في أشكال ونسب مختلفة من العدوانية والشراسة، وتتميز باعتزازها بذاتها، ويجد صاحبها لذته في إبراز أناه، والدفاع عن سمعته، و فرض نفسه على الآخرين[1].

لقد تشكلت في بعض المجتمعات ثقافة قائمة على اللامساواة والتمييز، فاتخذت بنى المؤسسات والتنظيمات الإجتماعية شكلا هرميا و تراتبيا، تحددت على أساسه مواقع الأفراد في التقسيم الاجتماعي للعمل ومكاناتهم الاجتماعية وأدوارهم الاجتماعية، ومثلما شهدت القبيلة تقسيما اجتماعيا للعمل وتوزيعا متفاوتا للمكانة و الأدوار بدءً من شيخ القبيلة وانتهاءً بالأفراد المهمّشين المحرومين من المكانة الاجتماعية، والذين أسندت إليهم أدوارا هامشية، فإن العائلة خضعت لنفس المعايير في تقسيم العمل الأسري و المكانة و الأدوار الأسرية، فتشكلت العائلات على هيئة بناءات بطرياركية Patriarchal، يقف على رأسها أكبر الذكور سنا ويتمتع بسلطة عائلية واسعة، وتحتل النساء وضعا هامشيا،و هذا ما دعا بعض الباحثين إلى تشبيه مكانة النساء وأدوارهن العائلية بمكانة الفئات المُهمّشة في المجتمع، فالثقافة الأبوية لا زالت متأثرة بالتوجهات الذكورية التقليدية.

3-7-4 بعد النوع الإجتماعي والخلفية الأنتروبولوجية:

تتحدد أدوار النساء والرجال (أدوار النوع الاجتماعي) وطبيعة العلاقات التي تقوم بين النساء والرجال (علاقات النوع الاجتماعي) في أي مجتمع بناءً على التوجهات الثقافية

[1] هشام شرابي،**"البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر"**،مرجع سبق ذكره، ص9-22.

السائدة فيه، فالبنى الثقافية تمثل أطرا مرجعية لتحديد وتقييم الأدوار والعلاقات الاجتماعية بشكل عام، وأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي بشكل خاص.

وقد خلصت بعض الدراسات الإجتماعية الأنثربولوجية إلى أن الثقافة التقليدية في بعض المجتمعات ومنها العربية بالخصوص قد حصرت أنشطة المرأة في أدوار المجال الخاص (الأسرة والمنزل)، أما أنشطة و أدوار المجال العام (المجتمع) فقد خصّت الرجال - دون النساء - بالمشاركة فيها.

غير أن هذه المجتمعات شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات إجتماعية واقتصادية وسياسية متفاوتة، وبغض النظر عن مدى نجاح أو فشل تلك التحولات، فإنها أسفرت عن بروز توجهات ثقافية تحديثية، وإضفاء قدر من الصراع بين التوجهات الثقافية التقليدية والحديثة، لاسيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أنشطة المجال العام، والتي بدأت فعلا في المشاركة فيها، الأمر الذي جعل النساء المشاركات في أنشطة المجال العام عرضة لأشكال عديدة من العنف الجسدي والرمزي أو المعنوي.

في ضوء ذلك واستنادا إلى حقيقة أن العلاقات الأسرية محكومة بالعواطف أكثر مما هي محكومة بالقواعد الرسمية و شبه الرسمية (القانونية والعرفية)، فإن بعض الباحثين والناشطين في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للمرأة يعتقدون أن العنف الذي تتعرض له النساء في المنازل أقل كمًا وحدّة و أثرًا من العنف الذي يتعرضن له في المجال العام (الشارع والعمل والمؤسسات الاجتماعية).

وعلى الرغم من صعوبة التحقق من صدق هذا الاعتقاد"أو الفرض"و إثباته أو نفيه من خلال بيانات كمية دقيقة و موثوق بها، إلاّ أنه إعتقاد يبقى قائما، فمن خلال نتائج الدراسات والأبحاث التي تعرضت بشكل غير مباشر في معظم الأحيان، وبشكل مباشر،يمكن الاستنتاج أن ما تتعرض له النساء من عنف أسري يفوق كمّا ونوعًا العنف الذي يتعرضن له خارج المنزل.

ولتفسير الهيمنة الذكورية، تذهب الباحثة Françoise Héritier، بالاستناد إلى مقاربة النوع الاجتماعي وبالاعتماد على نماذج المجتمعات البدائية التي درسها الأنثروبولوجيون،

وخاصة مجتمعات القنّاصين الملتقطين الذين درستهم الباحثة Anne chapman، وهي نماذج تُظهر وجود تفوق ذكوري تشوبُهُ تغيرات نسبية تسير من المساواة الكاملة بين الجنسين عند بعض الجماعات الهندية إلى العبودية الكلية للنساء، إلى أن هذه الهيمنة لا ترجع إلى وجود الملكية الخاصة، كما ذهب إلى ذلك Maurice Codolier ، وإنما أساسها هو النظام الرمزي، فأسطورة الأصل هي التي تبرر هذه الهيمنة[1].

وفي الحقيقة فإن الأساطير هي في أصولها قصص وحكايات وخرافات رمزية تستخدم ألفاظا وإشارات خيالية مثيرة للوجدان، وتلعب دورا هاما في حياة الناس وتصوراتهم، وخاصة في المجتمعات التقليدية.

لقد كانت موضوع عدد من الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية كما عند فريزر ومالينوفسكي و ميلر، وكان شتراوس قد ذكر في نظريته لدراسة الأساطير وتحليلها تحليلا بنيويا، أنها يمكن أن تصلح لتكون أساسا لآليات الفكر المجرد، وأنها من الناحية السوسيولوجية نتاج البيئة الطبيعية والعلاقات الإجتماعية، وهي- بهذا-إبداع إجتماعي شعبي وعضوي هدفه تثبيت وتدعيم منظومات القيم الفكرية والإجتماعية والسياسية والمحافظة عليها، مثلما هي حماية للواقع عند التشبث بها والتوحد معها، واتخاذها هوية قومية، ولهذا فهي تجسد جميع الهياكل و البنى الأساسية للمجتمع لأنها تختزل التناقضات والإختلافات والتشابهات وتنسقها تنسيقا جميلا، وتعرضها صورا و رموزا لأحداث و أشخاص وحيوانات و قوى طبيعية في إطار خاص يدورون داخله، و يعيشون أحداثه[2].

هكذا تحاول الباحثة، بالإعتماد على دراسة أساطير بعض المجتمعات، أن تبين أن الخطاب الرمزي يشرّع دائما السيطرة الذكورية، سواء بمبرر العنف الأسطوري الأول الذي أُخضِع له الرجال من طرف النساء، إذن باستعمال سيئ للسلطة عندما كانت في أيديهن، كما تبينه أسطورة مجتمع أونا(ONA)، أو بمبرر عدم الإمكانية "الطبيعية" البيولوجية التي لا تمكنهن من الوصول إلى الصف العلوي، الذي هو صف الرجال،

---

[1] F.Héritier,**"Masculin/féminin.la pensée de la différence**",Ed Odile Jacob,Paris mars 2000.

[2] إبراهيم الحيدري،نفس المرجع، ص300-301.

تقول الباحثة: "هناك قلب أساسي بين الجنسين مدرك دون أن يلفظ به ظاهريا، وهو على الشكل التالي: إن المرأة تتصرف دائما نحو الرجل، هذه هي المعركة الأولى، لا يوجد مجتمع حيث الرجال والنساء يتصرفون كليا بشكل متواز ومتماثل"، فالرجل، يبقى في كل الحالات هو المقياس الطبيعي لكل الأشياء، إنه هو الذي يخلق النظام الاجتماعي.
هذا ما يتبين أيضا حسب الباحثة، من خلال حالة مجتمع باريا (Baruya Ies) بغينيا الجديدة. تبرز هذه الحالة أن النساء في فجر الزمن هن اللواتي ابتكرن الناي والقوس اللذين كانا رمز سلطتهن، لكنهن لم يصوبن القوس في الاتجاه الصحيح، وقتلن بطريقة عمياء وفوضوية يسودها اللانظام، لهذا السبب اختلس الرجال منهن القوس وصوبوه في اتجاه الوجهة الصحيحة، الشيء الذي يجعلهم يقتلون بروية حسنة، هكذا، فإن الرجل يأتي بالنظام، المقياس العقلي لكل الأشياء، كما يعبر الخطاب الرمزي لهذا المجتمع عن ذلك.
هذا الأمر يتبين كذلك بخصوص المجتمع العربي الإسلامي من خلال ميتولوجيا التأويل القرآني، والتي تظهر فيها حواء، حسب الباحث تركي علي الربيعو، على أنها مصدر الغواية. إنها هي السباقة إلى الأكل من الشجرة، الشيء الذي يؤكد على طبيعتها الغريزية، وبانتهاكها المحرم تقع في الخطيئة المعرفة ثقافيا، وعبر هذا، تتحول الأسطورة إلى حكاية ذكورية تبرر السقوط وتباركه وتؤكد على أنه بنية أساسية في تركيب المرأة، إن خطيئة آدم عابرة وعرضية ويمكن له أن يمحوها بذبح عظيم، أما خطيئة حواء فأصلية وأزلية وتشكل بنية وجودها، فقد خلقت من ضلع أعوج ومن مَيْسَرَة الإنسان، وتحالفها مع الشيطان هو بمثابة نتيجة لتكوينها، إنها الشر بعينه، كما تذهب إلى ذلك بعض الميتولوجيات المتطرفة[1].
إذن، إذا كانت كل الأساطير الكونية، تؤكد على تفوق وهيمنة الذكورة وخضوع الأنوثة وتبعيتها، فما هو إذن أساس هذه الهيمنة وهذا العنف ضد النساء؟
تجيب الباحثة (F. Heritier) أن الخصوبة - وليس الجنس- هي أساس الاختلاف الواقعي بين المذكر والمؤنث، وأن الهيمنة الذكورية هي أساسا مراقبة وتحكم في إنجاب المرأة، في الفترة التي تكون فيها في مرحلة الخصوبة، أما المكونات السيكولوجية والأهليات

[1] تركي علي الربيعو، **"العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية"**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط2، 1995، ص144-145.

الخاصة التي تخلق نماذج الذكورة والأنوثة حسب المجتمعات، والتي يفرض فيها أن تبرر هيمنة جنس على آخر، فإنها نتاج التربية، إنها إذن نتاج الإيديولوجية[1].

هذا بالفعل ما أكده من قبل جورج بلانديه حيث يرى أن هناك سلطة بالنساء وعلى النساء. هناك مراقبة وأخذ بالسلطة الطبيعية التي تمتلكها النساء والمتمثلة في الإنجاب، فالرهان كله يدور حول تملك خصوبة المرأة، أي إنتاجيتها الطبيعية، إلى درجة أن المرأة المسنة بحكم أنها أصبحت خارج نطاق إعادة الإنتاج، فهي أقل خضوعا للمراقبة الذكورية ويمكن لها القيام بوظائف كانت محرمة عليها من قبل، ولكون تملك الخصوبة في الجسد الذكوري مآله الفشل، فإن هذا التملك يمر إذن بالمراقبة، بتملك النساء أنفسهن أو تملك منتوج هذه الخصوبة.

هكذا، تخلص الباحثة إلى أن المحتمل هو أن الضبط الاجتماعي لخصوبة النساء وتقسيم العمل بين الجنسين هما أساس اللاتكافؤ الجنسي، وهما في نظرنا أساس العنف الرجولي ضد النساء، وهو العنف الذي يجد مشروعيته في النظام الرمزي للمجتمع.

8-4 العنف ضد المرأة في الجزائر:

تمثل ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي استفحلت في معظم دول العالم بصورة متزايدة، كما أن العنف ضد المرأة ليس مشكلة خاصة فقط بالجزائر إذا ما قورنت مع دول أخرى ففي فرنسا مثلا تم تسجيل 100 ألف حالة موثقة سنويا تؤدي تقريبا إلى مئات حالات الوفاة سنويا وتتفاوت الأرقام في أغلب دول أوروبا وأمريكا.

هذا ما يجعلنا ندق ناقوس خطر تراجع القيم الإنسانية والدينية والأخلاقية على المجتمعات وخاصة على المجتمع الجزائري لما قد يترتب عن هذه الظاهرة من تبعات سلبية على الأسرة والمجتمع.

يشكل مدى انتشار ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة في الجزائر محل اهتمام معظم المختصين على اعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد إحصائيات دقيقة حول حالات العنف، حيث أنها لا تعكس حقيقة وضعية المرأة الجزائرية التي تتعرض إلى كل أشكال العنف، فأغلب الحالات لم تصل إلى الشرطة والقضاء ،وقليلا ما نجد بعض النساء يلجأن

[1] F.Heritier,**"les acquis des femmes sont bien fragiles"**, In Le Monde de l'éducation, N°282, juin 2000.

إلى هذه المراكز والكثير منهن يفضلن عدم البوح بذلك خشية من الطرد أو الطلاق وبالتالي تبقى الكثير من الأمور خفية .

وقد كشفت دراسة رسمية أُجريت في الجزائر عن مدى انتشار العنف الذي تعاني منه الزوجات اللائي يتعرضن للضرب والعنف الجسدي، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة منهن يحجمن عن اللجوء إلى العدالة للإبلاغ عن هذه الاعتداءات، وأوضحت الدراسة التي أجرتها مجموعة من الخبراء تحت إشراف وزارة التشغيل والتضامن الوطني الجزائري أن 70 % من المتزوجات يتعرضن للعنف المنزلي، وأن 74% من هذه النسبة ترفض تقديم شكوى خوفا من انعكاسات ذلك على وضعية الأسرة ومستقبلها بالإضافة إلى عامل الخجل.

ووجدت الدراسة التي شملت 445 سيدة ورجلاً ضمن 09 محافظات أن نسبة 70% ممن يتعرضن للعنف تتراوح أعمارهن ما بين 20 إلى 39 عاما، وأن العنف لا يقتصر على شريحة بعينها وإن ارتفعت النسبة بشكل واضح بين ربات البيوت 52% وبين من يقل مستوى تعليمهن عن المرحلة الثانوية لتصل 75 % من المستجوبات[1] .

وقد تم إنشاء مركز الاستماع النفسي لمساعدة النساء المعنفات وضحايا الإرهاب سنة 1995، واستقبل المركز في الفترة ما بين 1999 وسنة 2002 ما يزيد مكالمة 6255 مكالمة هاتفية من النساء ضحايا العنف، منها 829 مكالمة ذات طابع قانوني (اعتداء، تجريد من حق ...الخ)، و 1734 مكالمة ذات طابع نفسي (حالات اضطهاد، تعذيب تقييد على الحريات). وكانت النساء المتصلات يمثلن جميع شرائح المجتمع (عاملات وموظفات، طالبات جامعيات، ربات بيوت...) .

وفي سنة 2002 تلقى المركز 779 مكالمة واتصال مباشر من نساء يتعرضن لسوء المعاملة والإساءة بشتى أنواعها وجاء توزيع هذه العينة عل النحو التالي: 50 طالبة، 43 موظفة سامية في مؤسسات حكومية، 59 عاملة بسيطة، 438 امرأة ماكثة في البيت. وفوق كل ذلك عرفت الجزائر حالة خاصة تتمثل في ما تعرضت له آلاف النساء على يد الإرهابيين ،

---

[1] حسين طاهر ، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية- CENEAP الجزائر، **" تمحيص في إشكالية العنف المنزلي"** ، دراسة لفائدة وزارة التشغيل والتضامن الوطني، الجزائر، ديسمبر2003 ،انظر:
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=158

وذلك في العشرية السوداء، حيث استعملت المرأة كمجال في المعركة، أين كانت كل الضربات مسموحة، من خطف، واغتصاب ، وتعذيب، وقتل شنيع، وتشويه، استعباد جنسي في إطار الإستراتيجيات التي نُفذت من طرف الأصوليين لإهانة وإذلال وتدمير المجتمع كله، والذي اعتبروه بمثابة العدو[1].

وقد صدرت عدة أعمال توثق هذه المعاناة الصامتة لعدد كبير من النساء في المدن والقرى ومن مختلف الأعمار والمستويات الاجتماعية، وأغلب الحالات التي ما زالت على قيد الحياة من هؤلاء النسوة يوجدن الآن في عيادات ومراكز إعادة التأهيل النفسي والعقلي بعد الفواجع التي تعرضن لها[2].

"واستنادا إلى دراسة أعدتها وزارة الأسرة و قضايا المرأة سنة 2003 أن 50 بالمائة من النساء المعنفات متزوجات و 36.1 بالمائة عازبات و7.4 بالمائة مطلقات و 6.6 بالمائة أرامل، و تبلغ نسبة العنف الممارس ضد المرأة في المنزل 64.9 بالمائة مقابل 26.4 بالمائة في الأماكن العمومية و 4.5 بالمائة في أماكن العمل"[3]، كما أشارت هذه الدراسة إلى وجود من بين النساء المعنّفات إطارات ومسئولات وجامعيات.

4-9 آثار العنف الموجّه ضد المرأة :

على الرغم من أن بعض أشكال العنف المو جّـه ضد المـرأة قد يترتب عليه آثارا مادية جسدية، إلا أن الآثار الإجتماعية و النفسية لجـميع أشكال العنف سواء كانت مادية أو معنوية أعمق وأشد من الآثار المـادية، فإحداث تشويه في جسد المـرأة نتيجة عنف مادي يؤدي إلى آثار نفسية تفوق في ألمـها الألم المـادي الذي عانته المـرأة، فضلا عن ذلك فإن الآثار المادية للعنف هي في الغالب ذات طبيعة مؤقتة، أما الآثار النفسية و الإجتماعية فإنها ممـتدة و بعيدة المـدى.

ومن أثار العنف ضد المرأة مايلي:

- تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها.

---

[1] Belarouci Latéfa,**" Les violences sexuelles faites aux femmes : la situation en Algérie**" , *Le Journal des psychologues*, 2008/1 n° 254, p.54

[2] أنظر كتاب عن أوضاع النساء في بلدان المغرب العربي بعنوان: **" الدار البيضاء، الجزائر، تونس : نساء متحدات ضد العنف"**، نشرته الجمعيات النسوية بالمغرب العربي سنة 2002 .

[3] سهيل مقدم، " من أجل إستراتيجية فعالة في مواجهة العنف الإجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة وهران ،العدد الثامن، جوان 2012 ، ص 379.

- فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة.
- التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والوطنية.
- عدم الشعور بالآمان اللازم للحياة والإبداع.
- عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.
- التدهور الصحي الذي قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة.
- بغض المرأة للرجل مما يولّد تأزماً في بناء الحياة الواجب نهوضها على تعاونهما المشترك.
- كره الزواج وفشل المؤسسة الزوحية كنتيجة لذلك من خلال تفشي حالات الطلاق والتفكك الأُسري، وهذا مما ينعكس سلبياً على الأطفال من خلال:
- التدهور الصحي للطفل.
- الحرمان من النوم وفقدان التركيز.
- الخوف، الغضب، عدم الثقة بالنفس، القلق.
- عدم احترام الذات.
- فقدان الإحساس بالطفولة.
- الاكتئاب، الاحباط، العزلة، فقدان الأصدقاء، ضعف الاتصال الحميمي بالأسرة.
- آثار سلوكية مدمّرة كاستسهال العدوان وتبني العنف ضد الآخر، تقبّل الإساءة في المدرسة أو الشارع، بناء شخصية مهزوزة في التعامل مع الآخرين، التغيب عن المدرسة، نمو قابلية الانحراف[1].

10-4 استراتيجيات مكافحة العنف ضد المرأة:

تواصل الدولة الجزائرية جهودها الرامية لاستئصال ظاهرة العنف، خاصة الممارس ضد المرأة في بعض الأوساط ،وهذا من خلال توقيعها على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف والتمييز الممارس ضد المرأة، وتكييف تشريعاتها طبقا لذلك وإنشاء الهياكل المختصة في إيواء واستقبال وتوجيه الأشخاص ضحايا العنف

[1] حسين درويش العادلي،" **العنف ضد المرأة، الأسباب والنتائج** "،من موقع: afj.ma/docs/cults%20G/26.doc

والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وإيمانا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل، يعبر عن إستراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة، ويكرّس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد إستراتيجية وطنية لحماية النساء في وضع صعب والتكفل بهنّ، بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية (أمن ودرك وطنيين)، أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني، منظمات وطنية نسوية (سياسية أو نقابية، والتي تضم نساء جامعيات وطبيبات وقانونيات) وكان شهر أكتوبر2007 تاريخ إطلاقها الرسمي.

وتسعى الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- وضع الأنظمة والوسائل الخاصة بالتكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي عبر كل مراحل حياة المرأة.
- توعية و تحسيس المجتمع ومؤسساته بما فيها الأسرة، المدرسة ووسائل الإعلام بالنتائج الوخيمة المترتبة عن العنف ضد النساء عبر كل مراحل حياتهن.
- التأهيل العائلي والمجتمعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء الناجيات من العنف.
- إنشاء تحالفات بهدف دعم التغيرات الضرورية لمكافحة مختلف أشكال التمييز والعنف ولضمان المساواة في الحقوق على مستوى إعداد وإعمال السياسات والبرامج والقوانين، بما فيها الاتفاقات الدولية.
- المساهمة في التطور الإنساني الدائم وفي ترقية حقوق الفرد والمساواة بين المواطنين والمواطنات.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد مجالات التدخل على النحو التالي:

- ضمان الأمن والحماية الشرعية والقانونية والطبية والمساعدة القانونية وكذا التكفل المناسب بالنساء في وضع صعب.

- التوعية و تنظيم التضامن الوطني والمحلي والتأهيل الذاتي للنساء والفتيات وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير من أجل تحقيق تغيرات في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين

- إعمال إجراءات وإصلاحات على المستويات القانونية، المؤسساتية والسياسيات، وهذا من خلال تكوين تحالفات في المجال السياسي والمهني إلى جانب التنظيمات المحلية.

كما شرعت الوزارة المعنية وشركائها في إعمال المرحلة الثانية من المشروع الذي يتمثل بالنسبة للسنوات الخمس القادمة، في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي، ويهدف مخطط العمل الخماسي (2007-2011) إلى دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء، لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز اتجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا.

ويمكن تلخيص أهم النتائج المرجو تحقيقها فيما يلي:

أولا: إعداد وإعمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني،تتمثل محاوره الكبرى في:

- وضع و/ أو دعم وضع نظام منهجي لجمع واستعمال المعطيات حول العنف ضد المرأة وتحليلها على مستوى كل قطاع وتنظيم، بما فيها الجمعيات، بهدف توحيد المعلومات المستقاة و هذا ما سيسمح بإنشاء بنك وطني للمعطيات في هذا المجال.

- خلق خدمات متنوعة ومكيّفة لضمان العلاج والأمن والحماية للنساء في وضع صعب وهذا ما سيتطلب تطوير مقاييس وبرتوكولات خاصة للتكفل المناسب بهذه الفئة وتكوين مقدمي الخدمات في مجال الاستماع، التكفل النفسي، المساعدة القانونية، العلاج، التوجيه... هذا إضافة إلى دعم الخدمات المقدمة.

- التأهيل الذاتي للنساء والفتيات في وضع صعب وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال تطوير مواردهن وإمكانياتهن الداخلية وضمان دعمهن من الناحية الاجتماعية والقانونية هذا من جهة والتعرف على احتياجاتهن في مجال التكوين المهني، لتأهيل ودعم قدراتهن خاصة في الحصول على قروض مصغرة.

ثانيا: إعداد وإعمال إستراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية

والتجنيد الاجتماعي، للوقاية من كل أشكال العنف خاصة اتجاه المرأة.

كما تم تنفيذ جملة من الأنشطة الأخرى في إطار المشروع على غرار :

- وضع نظام معلومات وتقصي معطيات حول العنف ضد النساء والأطفال.

- إنشاء شبكة الجمعيات العاملة في مجال محاربة العنف ضد النساء.

- تنظيم ورشات التدريبية لدعم القدرات خاصة في مجال التخطيط الاستراتجي، النوع الاجتماعي.

-القيام بحملات إعلام (إذاعة ، تلفزة ، جرائد ، ربورتاجات ، حصص تحسيسية)

ومن الناحية القانونية بشأن معاقبة العنف ضد النساء فيتضمن قانون العقوبات أحكاما تُجرّم العنف حيث تم:

- تجريم التحرش الجنسي سنة 2004.

- تشديد العقوبة في حالة تخلي الزوج لمدة تتعدى الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل وذلك لسبب غير جدّي.

- وجود أحكام تعاقب أعمال العنف الإرادية وتُشدّد العقوبة إذا كانت الجاني من أصول أو فروع الضحية.

- إدانة التصرفات المرتبطة بالفسق وفساد الأخلاق والدعارة (2004-2006).

- تجريم التصرفات المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات (2008).

- إعطاء الضحية الوسيلة القانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها ومتابعة المسؤول عن هذه الممارسات.

ويسجل في هذا الشأن إقبال النساء بشكل أكبر على تقديم شكوى في حالة تعرضهن للعنف، وتقترح الإستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء ضمن الإجراءات ذات الأولوية، تجريم العنف المنزلي .

أما في ما يخص الحماية والوقاية من هذه الظاهرة فتمّ اتخاذ إجراءات مثل:

- إنشاء مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هنّ في و ضع صعب، سواء حكومية أو تابعة لجمعيات، وكذا مراكز للاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والبسيكولوجية.

- استفادة النساء المحتاجات من المساعدة القضائية بهدف تسهيل وصولهن للعدالة.
- تدخل مصالح العدالة والأمن لمعاقبة الفاعلين ومساعدة الضحايا دون أي تمييز.
- تشجيع العنصر النسوي على الانخراط بشكل أوسع على مستوى محافظات الشرطة قصد تدعيم وتطوير الأنشطة والأعمال الجوارية وفضاءات الاستماع والتوجيه المخصصة للنساء في وضع صعب أو في خطر.

ومن بين الاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة في مكافحة هذه الظاهرة تشجيع البحث وجمع البيانات وتجميع الإحصاءات عن العنف المنزلي حيث تمّ:

- إجراء مسوح وبحوث ميدانية وإنتاج معطيات حول موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، من بينها تحقيق وطني حول انتشار العنف بالجزائر (سنة 2006) اشتمل على عينة من 2000 امرأة مبحوثة، من 2000 عائلة، يتراوح سنهن بين 19 إلى 64 سنة ، بادرت به الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، و تحقيق وطني حول العنف ضد النساء قدمت نتائجه سنة 2005 أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية.
- إعداد نظام معلومات مؤسسي عن العنف ضد النساء يهدف إلى المساعدة في بناء القرار و هي موجّهة بالخصوص إلى الفاعلين في مؤسسات الدولة المعنيين بقضايا المرأة (سنة 2009).
- إعداد استمارة جمع المعطيات حول العنف ضد النساء تتضمن مجموعة من العناصر الهادفة إلى تحديد دقيق للضحية و المتعدي عليها وذلك حسب عدد من المتغيرات.

إنجاز دليل وطني يتضمن معطيات عن المتدخلين في مجال محاربة العنف ضد النساء وأهم الأنشطة والخدمات المقدمة[1].

[1] التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين +15،إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص 12-13.

11-4 الاسلام والعنف ضد المرأة:

كثيرا ما يُتّهم الدين الاسلامي ونصوصه وتفسيراتها وبعض أحكامه الشرعية بأنه أحد مصادر العنف ضد المرأة ،إلا أن لبعض الفقهاء والمتنورين رأي مختلف، إذ يتخذون من بعض النصوص مصادرا ومراجعا لمواقفهم المعتدلة من المرأة (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة). وورد في حديث للنبي الأكرم (ص) (إن النساء شقائق الرجال)وكذلك قوله (استوصوا بالنساء خيراً).

و في عصرنا الحالي ، وبعد تحرر الكثير من الدول الإسلامية من قبضة الإستعمار الذي فرض عليها الجهل والأمية، بدأ التطور في الكثير من التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة يمس مجتمعاتها، وفي زمن ليس ببعيد، وبعد حملات تحسيسية ونضالية من طرفها، أخذت بعين الإعتبار الأوضاع الجديدة للمرأة الجزائرية وأصبحت تهتم بمطالبها الإجتماعية وحقوقها المشروعة، تماشيا مع الدين ومع العصرنة، نظرا لما يفرضه التقدم الحضاري من متطلبات ونظرا للمكانة التي أصبحت المرأة تحتلها في المجتمع.

ويقف على رأس الفقهاء المجددين المجتهد اللبناني محمد حسين فضل الله الذي تميزت مواقفه بروح التجديد والابداع الذي يتسم بها فكره الاجتماعي، والذي إمتد إلى فتاواه الشرعية، وقد ثارت ثائرة المؤسسة الدينية والكثير من رجال الدين ضده حين أصدر بياناً شرعياً بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي أفتى فيه (يجوز للمرأة الدفاع عن نفسها ضدّ عنف الرجل)، فيقول محمد حسين فضل الله وهو يتحدث عن العنف ضد المرأة (العُنف النفسي هو الذي يهدّد فيه الزوج زوجته بالطلاق أو بغيره، أو عندما يتركها في زواجها كالمعلّقة، فلا تُعامل كزوجة، أو الذي يستخدم فيه الطلاق كعنصر ابتزازٍ لها في أكثر من جانبٍ، فتفقد بالتالي الاستقرار في زواجها، ممّا ينعكس ضرراً على نفسيّتها وتوازنها، إلى العنف المعيشي الذي يمتنع فيه الزوج أو الأب من تحمّل مسؤوليّاته المادّية تجاه الزوجة والأسرة، فيحرم المرأة من حقوقها في العيش الكريم، أو عندما يضغط عليها لتتنازل عن مهرها الذي يمثّل ـ في المفهوم الإسلامي ـ

هديّة رمزيّة عن المودّة والمحبّة الإنسانيّة، بعيداً عن الجانب التجاري، إلى «العنف التربويّ» الذي تُمنع معه المرأة من حقّها في التعليم والترقّي في ميدان التخصّص العلمي، بما يرفع من مستواها الفكري والثقافي ويفتح لها آفاق التطوّر والتطوير في ميادين الحياة؛ فتبقى في دوّامة الجهل والتخلّف؛ ثمّ تحمّل مسؤوليّة الأخطاء التي تقع فيها نتيجة قلّة الخبرة والتجربة التي فرضها عليها العنف، إلى العنف العملي الذي يُميّز بين أجر المرأة وأجر الرجل من دون حقّ، مع أنّ التساوي في العمل يقتضي التساوي في ما يترتّب عليه، علماً أنّ المجتمع بأسره قد يمارس هذا النوع من العنف عندما يسنّ قوانين العمل التي لا تراعي للمرأة أعباء الأمومة أو الحضانة أوما إلى ذلك ممّا يختصّ بالمرأة، إضافةً إلى استغلال المدراء وأرباب العمل للموظّفات من خلال الضغط عليهنّ في أكثر من مجال.

لقد وضع الإسلام للعلاقة بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجيّة والأسرة عموماً قاعدةً ثابتة، وهي قاعدة «المعروف»،جاء في القرآن الكريم: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} ، وقال تعالى: {فإمساكٌ بمعروفٍ أو تسريح بإحسان} ، حيث يُمكن أن تشكّل قاعدةً شرعيّةً يُمكن أن تنفتح على أكثر من حُكمٍ شرعيّ يُنهي الزواج إذا تحوّل ضدّ «المعروف».

وفي رأي مثير للجدل قال: إن قوامة الرجل على المرأة لا تعني سيادة الرجل عليها، بل تعني تحميل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة التي لا بد أن لا يستبد بها، بل أن يتشارك مع الزوجة في كل الأمور المشتركة بينهما كزوجين مضيفاً إن إقبال المرأة على العمل المنزلي والاضطلاع بأعبائه من خلال إنسانيتها وعاطفتها وتضحيتها، في الوقت الذي لم يكلفها الإسلام بأي من ذلك، حتى فيما يختص بالحضانة وشؤونها، واحترم عملها حتى افترض له أجراً ماديا، لا بد أن يدفع الرجل إلى تقدير التضحية التي تبذلها المرأة في رعايته ورعاية الأسرة، فلا يدفعه ذلك إلى التعسف والعنف في إدارة علاقته بها.

ورأى أن الإسلام اعتبرالمرأة- في إطارالزواج- كائناًحقوقياً مستقلاًعن الرجل من الناحية المادية فليس للرجل أن يستولي على أموالها الخاصة أوأن يتدخل في تجارتها أومصالحها التي لا تتعلق به كزوج أولا تتعلق بالأسرة التي يتحمل مسؤوليتها.

إن أمثال هذه الرؤى تتيح للمرأة أن تخرج من ظلمات الآراء الفقهية الظالمة والتي تحرمها من التعليم والعمل وتخلق سدودا وحواجز بينها وبين الرجل، كما أنها تنجز

مصالحة ـ ولو عابرة ـ بين التعاليم الإسلامية وضرورات العصر والتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية خلال أربعة عشر قرنا هي عمر الإسلام.

وهذه ليست المرة الأولى التي تخرج فيها من بين رجال الدين أصوات عقلانية ومتفهمة للتغيرات التي حدثت خلال هذه الحقبة الطويلة، فقد عرفت ساحة «الصراع الفقهي» حالات من الخروج من دائرة آراء ابن تيمية وحسن البنا وسيد قطب وبن لادن التكفيرية، مثل ما خرج به الترابي من السودان وحسن حنفي من مصر ومفتي الجمهورية الشيخ أحمد حسون والدكتور محمد حبش اللذين يغلبان فكر التسامح والوسطية على فكر التطرف وإلغاء الآخر على الساحة الدينية، ويتعرضان لهجوم كبير .

و هذه الأجواء المتفتحة تعيد التذكير بعصر التنوير الذي شهد ولادة فكر ديني منفتح في بدايات القرن المنصرم على يد علماء أمثال الشيخ عبد الله العلايلي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني والطهطاوي وغيرهم.

الفصل الخامس: مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية

1-بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي

*المظهر الأول: النظام الأبوي في العائلة الجزائرية التقليدية.

*المظهر الثاني: إزدواجية المعاملة: تفضيل الذكور وقهر الإناث.

* المظهر الثالث:التفريق بين الجنسين في التنشئة الإجتماعية.

* المظهر الرابع: الفضاء الأسري والتقسيم الجنـسي في العائلة.

* المظهر الخامس: تقسيم الأدوار و التبعية الإقتصادية للمرأة.

2- بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع المعاصر:

*المظهرالأول: المرأة الجزائرية،بين إيديولوجيا النوع وإيديولوجيا العمل:

*المظهر الثاني: إستمرار سيطرة النظام الأبوي والقهر الأنثوي.

*المظهر الثالث: تكريس فوقية الذكر و دونية الأنثى.

*المظهر الرابع: الإستحسان الإجتماعي الثقافي للعنف.

*المظهر الخامس: النمطية الجنسية بين استمرارية التمييز و أزمة التغيير.

*المظهر السادس: استمرارية تعنيف المرأة الجزائرية.

1-5 بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي:

يقول أحد المفكرين أن تاريخ المرأة العربية بشكل عام ومنها الجزائرية يشكل الحد الأعلى لصورة القهرالاجتماعي في المجتمعات العربية ، وذلك لأنهم إستعملوا جنس المرأة كمادة لقهرها الوجودي العام، و الذي تحوّل بالضرورة عبر العلاقات الإجتماعية الجائرة إلى وسيلة فعالة لقهرها الثقافي الذي تشكّل بدوره وسط التقنيات الظلامية الإجتماعية و الثقافية التي تشكلت و أُنتجت عبر العصور و الأجيال، ولا زالت المرأة تدفع ثمنها إلى حد الآن.

انطلاقا من هذه المسلمات، توضع المرأة في قفص الإتهام، وتقيّد بقيود غيبية و اعتقادية خطيرة، يختلط فيها الطبيعي بالثقافي ،" ويبدو الرجل متحكّما بصورة المرأة السلفية التي رسمها وفقا لأغراضه و مصالحه.و بين الخير و الإشتهاء، تتابع الثقافة السلفية الذكورية رسم الصورة المهيمنة للمرأة[1].

وفيما يلي سنحاول تقديم قراءة سوسيوتاريخية لوضعية المرأة الجزائرية بدءً بالمجتمع التقليدي وذلك لمعرفة العنف الواقع عليها وبعض أشكاله وتحليل أبعاده اجتماعيا، والذي سيساهم حتما في تثبيت أشكال متعددة من العنف عليها، واستمرارية ممارستها.

فمن خلال هذه القراءة سنحاول إبراز مكانة المرأة داخل المجتمع التقليدي من خلال استنباط واقعها الاجتماعي، وما تعرضت له من تحيز، وحتى من قهر واضطهاد، وبالتالي عنف متعدد الأشكال والمظاهر، مورس عليها من قبل الآخر أو الآخرين، كل ذلك من أجل تقديم رؤية سوسيولوجية للفضاء الذي تُعنّف فيه المرأة عن طريق أبنية فكرية واجتماعية قائمة، أو نسخة من العالم الذي تكون فيه الأساطير المنسوجة عنها و المتعارضة مع إنسانيتها أكثر قوة من الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي ينتج عنها بصوره المادية الملموسة، أو صوره المعنوية و الرمزية الضاغطة كنتاج حقيقي للوعي الباطني للمجتمع بتصوره العنف للمرأة.

---

[1] خليل أحمد خليل، **" المرأة العربية وقضايا التغير"**، بيروت ، دار الطليعة ،1985، ص 89.

1-1-5 النظام الأبوي في العائلة الجزائرية التقليدية (كمظهر أول للعنف):

لقد كانت الأسرة التقليدية الجزائرية أسرة ممتدة، بمعنى أنها تضم القائد، (والذي غالبا ما يكون أكبر فرد من حيث السن)، وأبنائه وكل أسرته، وقد يطلق على هذه الجماعة إسم "عرش"، وتربط أفراد العائلة الواحدة روابط قوية و متينة، هدفها الأساسي الحفاظ على إسم العائلة، والدفاع عنه بالدم إن تطب الأمر ذلك، والسلطة تكون في يد القائد، والجميع يدينون له بالسمع والطاعة، فهي الوحدة القاعدية في المجتمع الجزائري الأبوي التقليدي، والنموذج الذي على صورته تنتظم كافة البنيات الإجتماعية الأخرى، ذلك هو الشأن مثلا بالنسبة لجماعة القرية التي تشكل هرما قمته شيخ الجماعة ، وسطه قدامى الجماعة، وقاعدته الأفراد الذكور القادرين على حمل السلاح، والتي هي صورة مكبّرة عن الهرم الأسري الذي قمته الأب، و وسطه الأبناء المتزوجون، و قاعدته الأطفال والنساء.

فالأب يمثل في هذه العائلة السلطة المادية و الروحية المطلقة التي لا تطالها سلطة أخرى، حيث ينظم الإقتصاد المنزلي، و يحرس على تماسك العائلة، لأجل ذلك فإنه يمارس سلطته بصرامة، ولا يترك لليونة إلا حيزا ضئيلا، فإذا فشل يوما في فرض الإنضباط، واخترق أحد الأفراد أوامره، ولم يلتزم تجاهه بالطاعة و الخضوع ، اعتبر ذلك إهانة، وسارع إلى الرد عليها بالعقاب الصارم حتى يعود الخارج على الطاعة إلى الإمتثال، فإذا خانت السلطة الأبوية الوسائل المادية للعقاب، كان اللجوء إلى دعاء الشر، و هو سلاح مُهاب لأنه في نظر المجتمع يجلب على العاق أو المتمرد البلاء الخفي وسخط السماء " ألا إن غضب الله من غضب الوالدين كما يقال"...

وهكذا يمارس رب العائلة إذن كل الحقوق على زوجته و أولاده، وكل من يعيش تحت مسؤوليته، فهو صاحب القرار بخصوص الزواج و الطلاق، و التبني و الحرمان من النسب أو الميراث، والبيع و الشراء المتعلقين بالعقار، والمنقول أيضا أنعاما أوغيرها، و من حقه على زوجته كل شيء ضربا أو طردا أو طلاقا، وعلى أولاده أيضا

ضربا أو طردا أو حرمانا، ولا معترض في ذلك على إرادته،لأن نظام العائلة هو الذي يصوغه، ليكون فوقه وخارجه[1].

في العائلة التقليدية ينقل الإرث كالنسب في خط أبوي، لذلك يخلف الإبن الأكبر أباه بعد موته في تنظيم الاقتصاد المنزلي، وتوزيع الأدوار على أفراد العائلة القادرين على العمل، وفي كل الأحوال فإنه يرث السلطة الأبوية، فيصبح شخصا معنويا يمثل العائلة في ملكية السكن و موارد الحياة، وبالتالي يرث الحق في الطاعة و الإحترام، ولكن هذه السلطة المستخلفة لا تكتسب شرعيتها إلاّ بالحرص على حماية الملكية و إثرائها، وعلى وحدة العائلة و تماسكها و الإئتمان على مصالحها، وإلا أصبحت لا ثقة فيها فيتسلّل التفكك إلى العائلة، وتمر من الوحدة إلى الإنقسام.

إن وحدة الملكية إذن، والخضوع إلى السلطة الأبوية، والإرتباط بالنسب الأبوي، والإلتزام بالتضامن الذي يخلّفه هذا الإرتباط، كلها خصائص ترسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية[2]. فبنية النظام الأبوي تسير وفق مُسلّمة مفادها أن" المجتمع عبارة عن جماعة من الرجال، يتبادلون النساء لإعادة إنتاج أنفسهم ونقل أسماءهم إلى الخلف، والذين بهم يضمنون استمرار ذاكرتهم"[3].

ولعلّ أهم خصائص النظام العائلي التقليدي الحماية والأمن، و التكفّل بأفراده في أوقات الشدة و الرخاء، فيمارس عليهم قوة وجذب وسيطرة تامة، وفي المقابل يرفض أي شكل من الأشكال الفردية التي قد تشكّل خطرا على البنية العائلية، إذ تسخّر كل العوامل من أجل إدماج الأفراد في "الأنا الأعلى"، و في تصورات جماعية من أجل تحقيق التماسك العائلي من جهة، وقهر وإقصاء المرأة من جهة أخرى، وبالتالي فهي تعكس وجها من أوجه العنف الواقع على المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي، إضافة إلى أن السلطة الأبوية تلهم الرهبة و الخوف، و بهذا المعنى تتطابق السلطة و العنف في شعور الأفراد الذين تربطهم بها علاقة تبعية، فإذا هي نفّذتعقابا، فإنها تجسّد العنف في صورته

---

[1] محمد حمداوي،" **وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي**"، مجلة إنسانيات، وهران، منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، العدد10، جانفي-أفريل 2000، ص 10.

[2] Addi Lhouari :"**Les Mutations de la société algérienne,famille et lien social,dans l'Algérie Contemporaine**",paris;la Découverte ;1999 ,p43

[3] Addi Lhouari :"ibid ,p14.

المـادية، وإلا فإنها تظل حاملة تهديدها المـوقوت الذي تكرسه كعنف رمزي القواعد الأخلاقية لا والعرفية، و أشكال الخـطاب، والتمييز بين الأفراد في المجال، وأثناء توزيع الأدوار[1].

2-1-5 إزدواجية المعاملة: تفضيل الذكور وقهر الإناث:

تحـتل المـرأة في الأسرة الأبوية التقليدية، وضمن العلاقات القرابية وضعية دونية، حتى أنها لا تستطيع أن تزعم أن عائلتها أوالبيئة التي ولدت فيها قد أرادتها، وقبلتها وأحبتها، واعترفت بذاتها، واعتبرت وجودها مفيدا، ذلك أن المـرأة منذ ولادتها تواجه مجـتمعا رافضا لوجودها، يلقاها متجهّما حزينا، يمارس من خلال رفضه لها عنفه على كل أنثى مدركة، إذ لا يترك لديها مجالا للشك بأنها هي الأخرى قوبلت بالرفض حين ولدت، وأنها لا تزال كائنا منبوذا، وبعبارة أخرى، إذا كانت الصبية الحـديثة الولادة لا تعي ما يواجهها من رفض، ولا ما يقع عليها من عنف رمزي، فإن الذي يتحمل تبعة ذلك هو كل أنثى بلغت سن الإدراك[2].

تضيف في هذا الإطار Lacoste du jardin بأن البنت وهي تولد لأول مرة تستقبل في عالمها الجـديد بالحـزن والسكون، إنها اللعنة التي حلّـت بالبيت، والعار الذي سيطارد الأهل مدى الحـياة، فقد إزداد عضو جديد في العائلة، به لن تعمّر الدار، به لن أحارب الأعداء، هكذا يعزي الوالد نفسه في مقاهي القرية، و الأم المـسكينة تندب حظها لسخرية القدر منها "إمرأة تلد إمرأة، هذا ، إنها المـولود الذي يهدد شرف العائلة إذا ما وقعت الغفلة عنه و فقد عن العيون لحـظة..."

هو إذا خطاب تمـييز ومفاضلة، يعبر عن لا جدوى الفتاة من الناحية العملية للحياة، وهي أيضا إستثمار خاسر تذهب فائدته للآخرين، ولا يمـكن الإعتماد عليها في الحفاظ على كيان العائلة وديمومته[3].

---

[1] محمد حمداوي،" **وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"**، مجلة إنسانيات، وهران، منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، العدد10، جانفي-أفريل 2000، ص17.

[2] محمد حمداوي، نفس المرجع السابق، ص18.

[3] C.Lacoste-du-jardin :"**des méres contre des femmes**", Alger , Bouchene ;1990 ;p57.

يضيف Fanon أن ولادة الذكر داخل الأسرة تستقبل بمزيد من الحماس من ولادة الأنثى، الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال و الخليفة على الأرض و العائلة بعد موته، بالإضافة إلى الوصي على الأم و الأخوات[1].

بينما تؤكد Minces أن ولادة الذكر تقوم على شرفها إحتفالات كبرى حتى عند الأسرة الفقيرة ذلك لأنهم يعتقدون بأن الله قد أنزل البركة على البيت بهذه الولادة[2].

وهنا يتحول جنس الأنثى إلى قهر بحد ذاته، بل إنه يشكل أول وجه من وجوه القهر و اللاّقيمة، و قد يصبح الجنس قهر بحد ذاته، و المرأة مقهورة بجسدها[3].

إن الهوية الجنسية هي الهوية الإجتماعية، هذا يعني أن الجنس ذكرا كان أم أنثى يحدد الطبع، و كذلك الأدوار و الوظائف و المراكز الإجتماعية لكل من الجنسين[4].

أما عن علاقة الأب بإبنته خاصة عندما تكبر فتكون متحفظة، إن لم نقل سطحية، تتمثّل في إبداء التحية و تقديم الطعام- إلا إذا كان الأمر يتعلق بقضية ذات أهمية كبيرة- وعلى العكس من ذلك فإن علاقة الأب بالإبن تختلف كثيرا عن البنت، فله بعض الحرية في التعامل و لكن إذا تعلق الأمر بسر من الأسرار فهو يميل في كشفه إلى الأم أكثر من الأب خوفا من نفور هذا الأخير منه، لذلك نرى أن الإبن يستعمل الأم كوسيلة للحصول على رضى الأب عن هذا الموضوع أو ذلك.

أما بالنسبة لاتجاهات الآباء نحو الأبناء في العائلة فإن التمييز في المعاملة هوالأساس فالقسوة مع البنت أكثر من الإبن، و لائحة الممنوعات بالنسبة للبنت أكبر و أطول من تلك المفروضة على الولد.

ومع هذا " فممارسة العنف ليست حكرا على الأب وحده، بل هي سلوك يطبع علاقة الأب أو الزوج بالزوجة، أو الأم بالبنت، أو الحماة بزوجة الإبن، أو الأخ بالأخت، بدرجة أو بأخرى"[5].

---

[1] F.Fanon ,**"Sociologie d'une révolution",**paris,Petite Collection Maspéro,1ere ED ,1959 , p91

[2] J.Minces ,**"la femme dans le monde arabe",** paris, Mazarine,1980 ;p39

[3] خليل أحمد خليل:نفس المرجع السابق، ص22.

[4] عبد القادر عرابي، **"المرأة العربية بين التقليد والتجديد"**، في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2004، ص45.

[5] محمد حمداوي، مرجع سبق ذكره ، ص18.

5-1-3 التفريق بين الجنسين في التنشئة الإجتماعية :

إن العائلة هي أول مؤسسة اجتماعية تقوم بعملية التنشئة، فتغرس في نفوس الأفراد القيم المختلفة التي يعمل بها في المجتمع، وتعمل على إكسابهم السلوك الإجتماعيالذي يتماشى وتلك القيم، ذلك لأن المصدر الأساسي للقيم عند الأفراد هوثقافة المجتمع الذي ينشئون ويعيشون فيه، ومصدر القيم الثقافية السائدة، تاريخ الجماعة، أو تراثها التاريخي الذي تنقله عن طريق التربية من جيل إلى جيل[1].

تختلف عملية التنشئة الإجتماعية للذكور عن الإناث في المجتمع التقليدي، ذلك أنه ينبغي إعداد هذين الجنسين لمهام مختلفة في المستقبل، كما أنها عملية مستمرة تزودهم بالثقافة العامة و الثقافات الفرعية السائدة في المجتمع، وقد عملت التنشئة الاجتماعية التقليدية على نقل القيم الجماعية، و تلقينها والمحافظة عليها .

"في مرحلة الطفولة يظهر التناقض بين دور الأنثى و الذكر، فالبنت تلحق بأمها وتكلف بالأعمال المنزلية، وتتعلم كيف تصبح زوجة نموذجية، كما تلقن الفضائل النسوية كالخضوع و الإنقياد والعمل المنزلي"[2]، مما يعكس فكرة أساسية و هي أن التنشئة التقليدية لا تساهم في تطوير ثقافة المرأة و خبراتها و قدراتها، و في تكوين شخصيتها الفكرية، بقدر ما تزيد الشرخ بينهما و بين المجتمع.

فالبنت سوف تخضع بالتلقين أحيانا وبالعنف أحيانا أخرى لتنشئة إجتماعية تجعل منها كائنا سلبيا ينال اعتبار المجتمع حين يخضع لقواعده الثقافية المتجاوزة للطبيعة بالتحليل والتحريم والمنع والإجازة، وما يرتبط بهما من جزاء، لذا فإن قيمة المرأة تحددها الثقافة الأبوية لا الطبيعة، مما استلزم إقصاء المرأة المعبّرة عن إرادتها و تهميشها، و في الإقصاء موت معنوي.

5-1-4 الفضاء الأسري والتقسيم الجنسي في العائلة:

" في العائلة التقليدية، يولد الطفل في إطار يحدد له منذ مولده طريقة حياته المستقبلية و

---

[1] عماد إسماعيل، **"كيف نربي أطفالنا،التنشئة الإجتماعية للطفل في الأسرة العربية"**، دار النهضة، بيروت، 1974، ص264.

[2] عبد القادرعرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

اتجـاهه، ويضع تعريفا لما يتوقع منه أن يفعله بناءً على انتماءه لجـنس معين ذكر أو أنثى، فانتماء الفرد إلى جنس معين يعتبر بعدا من أبعاد الشخصية التي توضع في الإعتبار في كل فعل إنساني"[1].

في المجتمع التقليدي الجـزائري نلتمس مجـموعة من السلوكات و المـمارسات الإجتماعية التي تعكس هذا الإطار الثقافي الذي يميّز بين الجنسين، إذ يتعلم الذكر معايير الحـذر والتحفظ من الخـارج، و يتبع في سلوكه القانون الإجتماعي السائد في بيئته، و الذي يساعده على التحكم في الكلام و الأفعال و التفكير المـناسب لكل الحالات والظروف.وبمجرد نمـو الذكر قليلا ودخوله في المجتمع الذكري يشعر بنوع من الكبرياء و الغلبة و التفوق الذي يستنتجه من التفرقة التي يلاحظها بينه و بين البنت، فيتعلّم أن له نصيبا من الميراث مقابل نصف ذلك النصيب للبنت، وله أن يتمتع بحـريات أكثر منها، و من ذلك تصبح له سلطات عليها ،فلا يجـب أن تعارضه، ومن حقه أن يراقب سلوكاتها و سيرتها، و حتى أنه يستطيع أن يعاقبها في بعض الأحيان[2].

إلا أنه في مقابل هذا يخـضع هو أيضا لمجموعة من الأوامر المانعة و القامعة التي توقفه عند حدّه، ويقوم بإصدار هذه الأوامر ذكر أكبر منه سنا، ولهذا نلاحظ أن الذكر في العائلة الجـزائرية التقليدية يخـضع لتربية مزدوجة تحـثه على الخـضوع من جهة، وعلى الرجولة من جهة أخرى آخر مثله، فكما له سلطات و حقوق،عليه أيضا حقوق و سلطات تصدر من أفراد آخرين.

على عكس الذكر ، فإن" الأنثى تُمنع من إبراز أي مبادرة أو سلوك يكون خارج الإطار الإجتماعي الثقافي المـقبول، ومن أجل تأمين ذلك، إستوجب شدّها بقوة داخل المنزل العائلي في ظل مراقبة إجتماعية شديدة، خاصة إذا لم يكن هناك مبرر للخروج"[3].

" إن أنماط المـعيشة المـختلفة في المجـتمع التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجـنسين وفق نظام محـدد للقيم يشكل عناصر المـخيال الأبوي بصورة لا

---

[1] سناء الخولي، **"الأسرة والحياة العائلية"**، مصر، دار المـعارف الجـامعية، 1984، ص 22.

[2] C.Camillerie ," **jeunesse,famille et développement**",essai sur le Changement socioculturel dans un pays du tiers monde(tunisie),Paris,CNRS ;1973 ;p23-24

[3] N.Zerdoumi,**" Enfant d'hier:éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien"** , Paris, Maspéro ,1982 ,P191.

يمكن معها للمرأة أن تكون لها المكانة التي منحها إياها مجتمع الرجال"[1].

"فالتمييز الجنسي ليس فصلا بين الذكور و الإناث فحسب، بل هو معارضة و تراتبية بين عالمين مختلفين، إنه تمييز يتجلى في الأدوار وفي المجالات المقسمة بينهما، بحيث لا يكون ثمة شيء يجب أن يدعو إلى الإلتباس، و إلا فإن المرأة لا تكون إمرأة والرجل لا يكون رجلا"[2].

إذن " فالمرأة هي ملكية الأسرة منذ أن تولد وحتى تموت(الأب أولا، ثم الأخ، وبعد ذلك الزوج)، مكانتها في أن تكون ما أُريدَ لها ليس إلا.

أما على المستوى الاجتماعي، فنلاحظ التذبذب الهائل في الموقف منها و إحاطتها بمجموعة كبيرة من الأساطير التي تسلبها كيانها الإنساني، و على المستوى اللاواعي تتحول المرأة الحقيقية (من لحم ودم وإحساس) إلى مجرد سند لكل العقد، المآزم، التصورات، المخاوف، الرغبات، و الإحباطات المكبوتة"[3].

5-1-5 تقسيم الأدوار و التبعية الإقتصادية للمرأة:

لكل مجتمع تنظيمه الإجتماعي مهما كانت درجة تحضره، ونعني بالتنظيم هنا نسق توزيع الأعمال اللازمة لاستمراره بين أعضائه.

إن مسألة الإقتصاد هي إحدى المسائل الحضارية و التاريخية الهامة في تحديد طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة، و من ثم تحديد شكل النظام السائد وإيديولوجيته، إذا سلمنا أن علاقات الإنتاج هي التي تخلق البنيات و تسند الأدوار التي ينجزها الناس، وبالضبط الأفراد، وبالتالي فإن تحديد الطبقة المتحكمة في الإنتاج، هو تحديد للفئة المهيمنة في إنتاج البنيات السائدة، و لبنية النظام الإجتماعي، من وجهة نظر ماركسية[4].

لنرجع عبر الزمن، بدءً من العصر الذي شهد أدق تقسيم إقتصادي، وكان بداية الحضارة الإنسانية، لقد قام النظام الإجتماعي في هذه المرحلة على ما يعرف بالأسرة الأميسية،

---

[1] محمد حمداوي، مرجع سبق ذكره ، ص13.

[2] Monique gadant ,**" les jeunes femmes,la famille et la nationalité"** ,in peuples méditerranéens n°15 ;Avril-Mai ,1981,p43.

[3] مصطفى حجازي، **" التخلف الإجتماعي،مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"**، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ط8 ، 2001، ص 199- 200.

[4] أندريه ميشال، **" لا للنماذج في أدوار المرأة والرجل"**،الكويت، مجلة الفكر العربي،عدد82، 1995، ص15-.28

لأن الممارسة الإقتصادية المتمثلة في الزراعة في تلك المرحلة كانت من مهام النساء، فاستطاعت المرأة نتيجة لهذا النظام الاقتصادي المؤنث أن تحتل موقعة حضارية هامة، بتأنيثها لإيديولوجية هذه الحضارة ونظامها الأميسي.

غير أنه تمّ تفكيك بنية هذا النظام الإقتصادي الإجتماعي بعد انهزام المرأة تاريخيا وامتلاك الرجل سلطة هذين النظامين، فتغيرت بهذا موقعة كل منهما، وأصبح الرجل يمارس الكسب و الحرب و تدبير شؤون الحياة، في حين نصّبت المرأة في البيت للولادة والإنجاب بعد أن أدرك أهمية امتلاك الإنتاج في تحديد شكل النظام الاجتماعي الأسري، وقد تمّ تغيير بنية هذا النظام إلى نظام أبوي، فسيطر الرجل منذ هذه الفترة إقتصاديا فاجتماعيا، فسياسيا، ثم ثقافيا.

إن امتلاك الإنتاج هو إمتلاك النظام، فبقيام المرأة بمهام الكسب كان النظام الأسري أموميا، وبتحوّل الإنتاج إلى الرجل أصبح النظام الأسري أبويا، وبين الإنكسار و البقاء يقوم النظام و الصراع معا، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن شكل هذا الصراع ظلّ قائما إلى زمن متأخر، فقد حافظ الرجل على موقعته، ومن ثم على مختلف المواقع ، السياسية والإجتماعية والثقافية إلى يومنا هذا[1].

تتعرض المرأة لعملية تبخيس دائم لجهدها، مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل، كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها، مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية، بعيدة عن الخلق والإبداع، فهي تعطى دوما الأعمال الثانوية، أو الهامشية، أو الرتيبة التي تخلو من الإبداع، و تظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية، مما يتيح له بسط نفوذه عليها، و يقسّم العمل عادة انطلاقا من إعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة، وتحاط هذه بمجموعة من الأساطير و المعتقدات حول إمكاناتها الذهنية، إن الأمر لا يستند لأي أساس بيولوجي أوذهني، بقدر ما هو نتاج عملية تشريط إجتماعية تخضع لها المرأة منذ نعومة أظافرها. فمنذ البداية حرمت المرأة في المجتمع التقليدي المتخلف كل فرص الإرتقاء النفسي والذهني، وكل فرص التقدم المهني، من خلال سجنها في البيت ، وفرض مهمات الخادم عليها(كنس،مسح،غسل،..) بينما إحتفظ الرجل بالأعمال ذات

---

[1] عبد السلام المسدي، **" قضية البنيوية، دراسة ونماذج"**، تونس، دار الجنوب للنشر،1995، ص112.

القيمة، مترفعا عن أعمال المنزل التي تستنزف كيان المرأة بحجة أنه كاسب القوت، ومعيل الأسرة، وأن له حق الخدمة على زوجته التي ستجوع وتعرى من دونه.

"لقد فرض على المرأة وضع لاخيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستنزف كيانها دون مقابل كي يأتي الرجل فيما بعد، معتدا بذاته لأنه يعيلها ويسترها[1].

لا تستمد المرأة مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو إبنة أو أختا، فهي مثل الأرض رمز للخصب تعطي أكثر بكثير مما تأخذ، هذا الإقصاء الإجتماعي لا تقابله الحماية الجسدية للمرأة إلا لتؤكّده،لأن الحماية لا تأخذ دلالات العدالة و المساواة، بل قد تعني خلافهما، ذلك أن الرجل لم يكن حاميا إلا لأنه امتلك وسيلة الحماية المرتبطة بدوره الاقتصادي و باستقلاليته، و المرأة لم تكن واقعة تحت الحماية وتابعة للرجل في هذا المجال و في مجالات أخرى و ذات وضعية دونية إلا لعوزها الإقتصادي و حرمانها من مسؤوليات عمل الرجل فائق جهده للإستئثار بها، فهي مجردة من حقها في تحمل مسؤوليات الجهاد، تأمين الرزق، و النهوض بأعباء المجتمع.

نصل إذن إلى أن العلاقات الإنتاجية تؤثر سلبا على موقع المرأة الإجتماعية، ذلك أن حضورها في موقعة إقتصادية دنيا يجعلها ممتلكا كغيرها من ممتلكات الرجل، ويعطل حركيتها ضمن الفضاءات المختلفة، إضافة إلى أن المرأة مهما حقّقت من مكاسب إقتصادية فإنها تظل أقل من مكاسب الرجل، ومن ثم يظل حضورها في مختلف الفضاءات أقل من حضوره.

2-5 بعض مظاهر العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع المعاصر:

على الرغم من أن الدساتير العربية، والدستور الجزائري بشكل خاص، لم تفرق بين الرجل و المرأة عندما نصت على أن جميع الأفراد في المجتمع يتمتعون بنفس الحقوق و الواجبات، ولم تميز بين الذكر و الأنثى، وعلى الرغم من أن المرأة قطعت شوطا واسعا في طريق العدالة و المساواة الإنسانية بينها و بين الرجل، وحققت العديد من الإنجازات في الحياة العامة، إلا أنها ما تزال تعاني تمييزا وعنفا و اضطهادا، كما أن سن

[1] مصطفى حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

القوانين المنصفة والعادلة في الحياة العامة لم تقف عائقا أمام الموروث الإجتماعي المثقل بأفكار تسلّل إليها التمييز، ومؤسّسة على سيادة الرجل و تبعية المرأة.

فالتغيير في أدوار المرأة و عصرنتها تحكمه جدلية من نوع خاص، تقليدية في الأساس، خطابها الجنسي تمييزي تقليدي عنفي، لا يزال يتّخذ طابع الإستمرارية للصورة الإجتماعية التقليدية للمرأة الجزائرية، صورة الشرف، العار، وأخيرا الخوف من الفضاء الخارجي الذي قد يُشوّه الهوية الإجتماعية للمرأة في ظل الأنا الكلي الراغب فيها، هذا يعني أن جميع أوجه العنف التي عاشتها المرأة في المجتمع التقليدي في اعتقادنا لا تزال مستمرة التواجد حتى وإن اختلفت أشكالها، أو قلت حدّتها، و أن التغيير لم يساهم بتاتا في انعدام أوجه العنف التقليدية، بل على العكس تماما لقد أدّى خروجها من المنزل إلى طرح أوجه عنفية جديدة مع استمرار التقليدية.

ولقد عرف المجتمع الجزائري أشكالا متعددة و متنوعة من العنف، إلا أن العشرية السوداء كانت من أكثر هذه الأشكال خطورة لاسيّما في بعدها الإنساني الأنثوي، فقد أثرت على المرأة و على وضعيتها بشكل عام، وأدّت إلى تواجد أشكال أخرى إرتبطت خصوصا بالبعد الإسلاموي الأصولي لذا فإن طرحها ضروري جدا في نظرنا لتبيان مدى معاناة المرأة منها.

و لعلّ هذه الضرورة أو الحتمية تعود بالدرجة الأولى في اعتقادنا إلى أن التحليل الإجتماعي للظواهر الإجتماعية بشكل عام، ولظواهر العنف بشكل خاص، يقتضي تناولها في سياق التغيرات التي يشهدها المجتمع المعني بالظاهرة، وفي سياق التحولات الأوسع التي تشهدها المجتمعات الأخرى، و خاصة تلك التي تتواصل مع المجتمع العربي و منه المجتمع الجزائري بشكل مباشر، حيث " يبدو العنف فيه واقعا معقّدا متعدد الأشكال يصعب تطويقه، و يملك من الإنتشار و الأذى أكثر مما يمكن تصديقه لأول وهلة، لأن النظام الزماني الذي ظهرت وفقه مختلف الممارسات العنفية هو أيضا نظام منطقي،و لأن هناك ازدواجية في البناء القيمي للمجتمع الجزائري، فلقد تأرجحت أنساق القيم بين السلبية و الإستسلام و الخضوع من ناحية، و الإيجابية والتعدد والعنف من ناحية أخرى، ومردّ هذا أسباب تاريخية، ثقافية ، إقتصادية و اجتماعية.

و لابد أيضا من تأكيد أهمية الجانب الإجتماعي الثقافي للظاهرة، والتي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الإنتقال من وضعية تقليدية متميّزة بسيطرة بنى إجتماعية قائمة على روابط الإنتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان و المكان، تحدّد هويتها عوامل مثل القرابة و الدين و اللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط، و مواجهة التحديات و الضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع و متجدد في تكوينه، و تعابيره و دلالاته القيمية و مرجعياته، وهي مظاهر لتخلف إجتماعي.

إن البعد العنفي للتغيير الإجتماعي من جهة، و للأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري من جهة أخرى، كان له تأثير قوي على وضع المرأة، و لعل أشكال العنف التي تعيشها حاليا في وضع إجتماعي متناقض، لكن متغيّر أيضا لدرجة أننا قد نصفه بالامتداد للعنف التقليدي بأوجهه المختلفة، هي(أي الأشكال) ما سنحاول عرضها فيما يلي إنطلاقا من مجموعة أفكار إعتبرناها محاولة تنظيرية للفعل العنفي الذي تعيشه المرأة الجزائرية المعاصرة، والذي نؤكد فيه على إستمرارية أوجه العنف التي مورست عليها في المجتمع الجزائري التقليدي رغم التغيّر الإجتماعي، ومن ثم التغيير الذي تعيشه و تتعايش معه.

1-2-5 المرأة الجزائرية، بين إيديولوجيا النوع وإيديولوجيا العمل:

تعتبر القيم الإجتماعية عنصرا مؤثرا و موجها لسلوك الأفراد، وفي مقدمتها إيديولوجيا النوع التي تنظر إلى المرأة على أنها أدنى الرجل، والتي ترتبط بالنظام الأبوي الذي ما زال يهيمن على المجتمع على الرغم من عمليات التحديث، والتحولات الإقتصادية و السياسية في المجتمع.

و تظهر إيديولوجيا النوع في هوية الأب كعائل للأسرة، ومسؤول عن حمايتها، وهوية المرأة كزوجة و أم في المقام الأول، بل إن البعض يحصر هويتها في هذه الجوانب فقط، و من ثم يعيد توزيع العمل في الأسرة علاقات القوى خارجها، وبفضل دخل الرجل والقيمة الإجتماعية المرتبطة بعمله، يتيسر له الهيمنة على توزيع العمل في المنزل طبقا لمصالحه،و هكذا،برغم كل التغيرات الإقتصادية التي طالت مستوى المعيشة، و التي

جعلت من العمل المأجور للمرأة ضرورة حتمية لا يساهم معها الرجل في مسؤولية تربية الأطفال و الخدمات المنزلية، و تواجه الأمهات مشاكل كثيرة عند قيامهن بالتوفيق بين مهامهن في المنزل، وسعيهن وراء كسب الرزق، فتعيش المرأة بين إيديولوجيا النوع و إيديولوجيا العمل التي يفرضها الواقع.

ويتفاقم هذا الصراع في ظل واقع صراعي آخر،بين التقليد و التحديث في المجتمع، يحسم غالبا لصالح العوامل الإقتصادية، وينتج عن ذلك تعديل طفيف على مستوى الإيديولوجية نفسها، لكن التحدي الأكبر لعملية التنمية هو تعديل النظام الأبوي نفسه في ضوء ضرورات التنمية البشرية، و متطلبات الحياة المعاصرة التي تستدعي المساواة بين الرجل والمرأة في عمليات الإنتاج، وفي تربية النشء أيضا[1].

يرتبط النظام الأبوي إرتباطا وثيقا بإيديولوجيا النوع السائدة في المجتمع، وكلاهما يتأثر بالتحولات البنيوية في المجتمع ويتفاعل معها، ونقصد بالإيديولوجيا هنا مجموع أنماط التفكير، وأنساق القيم التي تسود في مجتمع معين، فتجعله يتماسك ويتحرك في إطار عام واحد، فهي بذلك تشمل الفكر الديني والإجتماعي والسياسي و الإقتصادي، وبشكل عام نستطيع القول إن الإيديولوجيا يتجاذبها إتجاهان:الأول يحاول المحافظة على الأوضاع القائمة بما تمثله من مصالح، والآخر يسعى إلى التغيير تعبيرا عن مصالحه الذاتية المتغيرة.

مرّ المجتمع الجزائري و يمرّ بتغيرات إقتصادية وعمليات متعددة، منها مشاركة المرأة في التعليم وفي قوة العمل في القطاعات الحديثة، لكن هذا التعديل النسبي يظل في كل الأحوال أدنى من الذي حدث في وضع الرجل، إن وضع المرأة التعليمي المنخفض- كميا ونوعيا - مقارنة بوضع الرجل هو أفضل كثيرا من وضعها في سوق العمل، و تتزامن مع كل التغيرات الإقتصادية وعمليات التحديث هذه إنتقالات في محيط القيم في المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال، أصبحت الفردية خيارا متاحا نسبيا كقيمة موجهة للسلوك الإجتماعي، ولم تعد الطاعة كإحدى القيم الأساسية المرتبطة بالنظام الأبوي مطلقة وكاملة، و صارت المرأة مشاركة في كثير من القرارات المتعلقة بحياتها، وحياة

---

[1] علي شلق وآخرون، **" دور المرأة في حركة الوحدة العربية "**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981، ص157.

أبنائها، وأكثر حرية في التعبير عن إختياراتها المستقلة عن إختيارات الرجال، خاصة من يعولونها.

ولكن ما سبق لا يعني أن بنية النظام الأبوي قد تلاشت، إنما يعني أن الصورة الكلاسيكية لهذا النظام قد طالها بعض التعديل، وأن المزيج الراهن من التقليد والتحديث يقدم الدليل أن المجتمع الأبوي الذي لا يعدل بين الرجل و المرأة في سوق العمل والتعليم والمشاركة السياسية والصحة وغيرها لايمكّن من إحداث التنمية المأمولة، وإنما ينمي شريحة من المجتمع دون غيرها.

يضيف هشام شرابي أن المجتمع الأبوي المستحدث يعاني من الإنفصام في الدرجة الأولى، فينشأ عنهما تنافر وتوتر و تناقض. إن تحليل هذه الظاهرة يوفّر فهما أساسيا لديناميات المسلك الخاص بالأبوية المستحدثة و أنماطه، و يمكننا من استيعاب حقيقة جوهرية وهي أن المجتمعات الأبوية و بغض النظر عن اختلافها في المظهر، تتقاسم البنى العميقة نفسها، و تبعا لهذه الوجهة، فإننا نتمكّن من استيعاب ناحية هامة تتميز بها كافة أنواع الأبوية المستحدثة، ألا وهي غياب التقليدية الأصيلة وبالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقّة[1].

بناءً على ذلك، يمكن القول أن إيديولوجيا النوع التي تحدد طبيعة المرأة و الرجل لدى أفراد المجتمع قد أبدت مقاومة للتغيير الحادث على مستوى الحياة المادية، والأكثر من هذا أنها ربما تكون قد أحدثت نوعا من التكيّف مع التغيّر المادي الحادث لصالح إستمراريتها وإعادة إنتاجها، لكن في قوالب حداثية، فمحتوى هذه الإيديولوجيا على اختلافه لم يطله تغيير محسوس عن محتواها المرتبط بالنظام الأبوي الكلاسيكي، و فيه تعرف المرأة على أنها أم و زوجة، تتمركز هويتاها في أمومتها وفي انتسابها إلى الزوج، و تحدد أولويات أدوارها الإجتماعية في نطاق هذا القصور، وهذا لا يقتصر على مستوى نظرة المجتمع إلى المرأة بل يمتد إلى مستوى نظرة المرأة إلى نفسها أيضا.

إضافة إلى الكسب المالي للعمل، من المهم أن نتنبه إلى الأهمية الإجتماعية التي يعطيها المجتمع للأنشطة الإقتصادية المختلفة للأفراد، إن لهذا التقييم الإجتماعي دور كبير في

---

[1] ثريا التركي، **"القيم الإجتماعية و دور المرأة في التنمية"**، في " المرأة والتنمية، الأفاق والتحديات" ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1999، ص93-94 .

توجيه السلوك، وفي تكوين المكانة الإجتماعية للفرد، وفي تحديد نظرة الفرد إلى نفسه و إلى عمله[1].

وبسبب ترجيح الأمومة و الزواج على العمل، ينظر أرباب العمل خاصة في الصناعة إلى المرأة باعتبارها إستثمارا خاسرا لحتمية خروجها من سوق العمل عند الزواج، مما يؤدي إلى حرمانها من إكتساب المهارات و تلقي التدريب المستمر، ومن ثم تنخفض أجورها، هكذا ندخل في حلقة مفرغة تزيد من تهميش عملها المأجور، و تماشيا مع إيديولوجيا النوع يشكل توزيع العمل في نطاق الأسرة منطلقا لتوزيعه خارجها.

كما تُصنّف بعض الأعمال على أنها صالحة للرجال، بينما تُصنّف أعمال أخرى على أنها نسائية خاصة في القطاع الخاص التقليدي، وبعيدا عن الزراعة.

وكثيرا ما يرتكز هذا التصنيف على تبريرات إيديولوجية مؤداها أن الرجل قوي و قادر على الأعمال الشاقة بينما المرأة ضعيفة وتحتاج إلى حماية، على الرغم من أن التكنولوجيا الحديثة قد حيّدت القوى الجسمية إلى حد ما لصالح مهارات جسمية مكتسبة، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الأعمال التي يقوم بها الرجال نظرة إحترام وهيبة ينظر إلى المرأة نظرة متدنية، حتى عندما تؤدي المرأة العمل نفسه الذي يقوم به الرجل، بما يعني أن المكانة المتدنية للمرأة أيديولوجيا تنعكس على مجال العمل.

وقد لوحظ في دراسة الباحث غراز الطاهر تمركز العاملات في النشاطات ذات الإنتاج غير المباشر كقطاع الخدمات الإجتماعية الذي إرتفع من53.17% سنة 1977 إلى 64.7 % سنة 1982، ثم إلى 70.4% سنة 1989، أما عام 1990 فقد إنخفض إنخفاظا ضعيفا إذ أصبحت نسبته 67.5 % مقارنة مع نسبة 1989، وهذا دليل على اهتمام المرأة وتوجهها لمهن أخرى لا تتوافق وطموحاتها، و لكن السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة النساء العاملات في الخدمات، وبالإضافة إلى إعتبارات إجتماعية وأسرية هو تخلّي العنصر الذكري عن تلك الأعمال، وذلك لقة دخلها و روتينيتها، ففتحت الأبواب للعنصر الأنثوي بعد مضاعفة مراكزالتكوين المهني للفتيات في هذا المجال[2].

---

[1] هشام شرابي، **"النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"**، ترجمة محمود شريح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992 ، ص41.

[2] ثريا التركي، نفس المرجع السابق ، ص102.

وعليه، وكنتيجة للتغيرات الكمية والكيفية التي عرفتها المرأة الجزائرية في الأدوار المنسوبة إليها، وبحكم تطور و تغير توجهات وبنيات وتطلعات المجتمع أصبحت تعيش وضعية معقدة ومركبة يسودها تضارب في التوقعات والمطالب، ونوع من الصراع بين أدوارها "التقليدية" و الحديثة، بين العادات و التقاليد والواقع التنموي، بين التنشئة واستقرارها والمتطلبات الإقتصادية والسياسية المخلة بكل استقرار، وحتى و إن حاولت تقلّد مناصب عليا فإنها تتعرض للكثير من التمييز، فقد توصلت الباحثة سامية مناصر إلى أنه و على الرغم من أن كلا من الدستور والقانون الجزائري قد كفل المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، إلا أنه تغاضى على الممارسات التي تتعرض لها المرأة العاملة من تحرشات، ومساومات على شرفها، دون أن تجد مسندا لها في القانون ليدافع عن حقها تجاه هذه الممارسات، ومن جهة أخرى الممارسة الواقعية للقانون تؤكد عكس ذلك في بعض الأحيان، وقد تبين من خلال دراستها لوضعيتها أن أكبر مشكلة تواجهها المرأة الإطار عدم المساواة بين الجنسين في فرص التشغيل وكذا الإختلاف في توزيع المسؤوليات، والتي تقتصر عادة على الرجال، فرغم المستوى التعليمي العالي الذي تكتسبه، والذي يجعلها تشعر بالمساواة مع الرجل، و تنافسه في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، إلا أنها تشعر بعدم المساواة في مجال العمل، وقد كشفت الدراسة التي أجريت على 50 عاملة إطارا موزعة على قطاعات مختلفة و مهن مختلفة أن أغلبية الإطارات النسوية لا يشعرن بالمساواة مع الرجل في مجال العمل، و قد لا يكون التحيز ضدها ظاهرا بصورة واضحة إلا أنه يعبّر عن نفسه في بعض المواقف، حيث يبدو من خلال عدة مظاهر مثل عدم المساواة في الحصول على الترقية في شغل الوظائف العليا، وعدم المساواة في الحصول على مكافآت العمل، بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على التدريبات و تحمل المسؤوليات، و قد أجمعت المبحوثات على أن تلك المظاهر تعتبر عنفا يمارس في حق المرأة الإطار، كما تبين من خلال الدراسة أن أغلبية الإطارات يتعرضن إلى التحرش المعنوي أكثر من غيره،

وذلك من خلال المضايقات التي تتعرض لها المرأة الإطار أثناء أداء عملها من تحيز و عدم المساواة مع زميل العمل في تقلد المناصب وتحمل المسؤوليات من جهة،

وعدم مشاركتها في اتخاذ القرارات رغم مكانتها في بعض الأحيان واحتقارها رغم ما تبذله من أعمال مقارنة بزميل العمل الذي ينظر إليها بنظرة التبعية و غير القادرة على تحمل المسؤوليات[1].

فمن خلال هذا النموذج، إعتبر المفكر حليم بركات أن مكانة المرأة الدونية هي نتيجة مباشرة للنظام السائد ونوعية البنى الإجتماعية، وطبيعة توزيع العمل،والمشاركة في عمليات الإنتاج، وأن مكانة المرأة تتغير بتغيير هذه الأوضاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الثقافة من معتقدات دينية وأعراف قبلية عائلية أيضا نتيجة للنظام العام و البنى الإجتماعية، وتبرّر من جهة أخرى الواقع أوما تكسبه الشرعية الضرورية مقابل هذه الثقافة المسوّغة السائدة، إذ أن هناك ثقافة مضادة- نتيجة للتناقضات القائمة - تعمل على تفويض شرعية النظام،أمّا على صعيد المتغيرات المتداخلة، فتعتبر العوامل النفسية أيضا نتائج لمواقع الأفراد في البنى الإجتماعية، وأدوارهم في الإنتاج وتوزيع العمل، و تتأثر كما تؤثّر مباشرة بالثقافة و مكانة المرأة.

و مع أن التغيير الثقافي و النفسي الواعي مُهمّ في سبيل تغيير مكانة المرأة، إلا أن ذلك لا يتم بشكل فعّال دون إحداث تغيير في النظام و البنى الإجتماعية والإقتصادية[2].

2-2-5 إستمرارسيطرة النظام الأبوي والقهر الأنثوي :

إن التغيرات التي دخلت على الهيكلة الأبوية للأسرة بقيت سطحية، و لم تمس مضمونها و جوهرها، فهي إن أثّرت على شكل الأسرة و دورها الإجتماعي و الثقافي، لم تؤثر على نوعية العلاقات داخلها، فكما أوضحت الناقدة خالدة سعيد " أن المرأة العربية في المجتمع و الثقافة كائن بغيره لا بذاته، كما يُستدل من تحديد هويتها بكونها "زوجة فلان، أو بنت فلان، أو أم فلان، أو أخته"...هي أنثى الرجل،هي الأم،هي الزوجة،و هي باختصار تعرّف بالنسبة إلى الرجل،إذ ليس لها وجود مستقل عنه.إنها الكائن بغيره لا

---

[1] غراز الطاهر، **" خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم إجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،1994، ص .59

[2] حليم بركات،**"النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة":**في **"المستقبل العربي"**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 34، ديسمبر1981، ص 56 -57

بذاته، و لأنها كائن بغيره فلا يمكنها، في إطار الأوضاع التقليدية، أن تعيش بذاتها.. إنها المثال النموذجي للإغتراب"[1].

وعلى الرغم من جميع مظاهر التحديث و التغيرات النوعية في الهياكل الإجتماعية و الإقتصادية القائمة، فإن النمط القرابي و السلطة الأبوية التي ترتكز على العائلة الممتدة ما يزالان النمط القرابي السائد، و إن التطورات التي حدثت ليست سوى نظاما أبويا حديث أو"أبوية مستحدثة"، و هو نظام يمتد إلى النظام السياسي الحديث الذي يستمد شرعيته منالعائلة أو القرية أو المدينة.

إن مأزق العائلة في الواقع، و كما يقول Horkheimer في كتابه "السلطة والعائلة" هو نتيجة من نتائج العلاقة المتبادلة بين العائلة و المجتمع، لأن سلطة الأب مستمدة من سلطة المجتمع، و تستمر هذه السلطة بالإنتقال من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الأبوية، و يقوم المجتمع بدوره بتجديد هذه السلطة بحيث لا يمكن الإستغناء عنها، مثلما لا يمكن الإستغناء عن العائلة، وبهذا تصبح العائلة الخلية الثقافية الأولى التي تنقل وتجدد النزعة الأبوية، و بالتالي تشكل كل بنيات التسلّط الأخرى[2].

وبإسقاط هذا الطرح على الواقع الأسري الجزائري فإن المفكر جاك بارك أكدّ في طرحه أن حقل العلاقات الإجتماعية كانت تتكون في الجزائر من القبيلة و الفروع و العائلة، و مع انهيار القرابة الجماعية إرتفعت قيمة القرابة الفردية (القرابة الدموية المباشرة)، و أضحت العائلة الموسعة بؤرة تتجمع فيها القيم الإجتماعية التقليدية، و صارت من جراء ذلك منفذ المكوّنات الأخلاقية و الدينية في المجتمع، تلك المكونات التي أدت بالعائلة إلى القيام إلى حد ما بنفس المهام التي كانت منوطة بها في مرحلة ما قبل الإستعمار..ويضيف:

" إنه لأمر صحيح أن بعض الجوانب الرمزية في العائلة قد ترسخت أثناء الإستعمار،ومن ثم فإن الممارسات الإجتماعية التي تخرق المعايير الدينية تكون موضع شجب صارم بحيث يتعرض الفرد إلى الطرد من العائلة، و بالتالي يصبح محروما من الحماية الإجتماعية والضمان الاقتصادي".

---

[1] حليم بركات، **" الإغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2006، ص119-120.

[2] إبراهيم الحيدري، "النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب"، بيروت، دار الساقي،الطبعة الأولى،2003، ص325.

"هكذا تمّ تعزيز المعايير الإجتماعية السابقة لأنها سمحت سابقا بقيام توازن إجتماعي، و ليس رفض واع للحداثة، إذ يعتقد عدد كبير من الأفراد بأن المشاكل تطرأ و تحُلّ بالفرد أو الجماعة لأنه لم يتم التقيّد بهذه المعايير، إن هذا النمط من التفكير يدل على أن كل مجتمع يعيش في وهم إرتدادي، إذ يقابل صعوبة الواقع اليومي بأسطورة الماضي المعاش بنوع من التوهم الجماعي"[1].

وما يدعو إلى تأكيد هذا الطرح أنه و رغم التحوّلات الإجتماعية التي طالت المجتمع في السنوات الأخيرة، فإن الأسرة الجزائرية تتميز ببنيتها التقليدية "البطريركية" حيث تشكّل السلطة الأبوية خاصية جوهرية، فالعلاقات بين أفراد الأسرة في هذا النمط تتّسم بالسيطرة الواضحة للرجل ليس كمركز حي للسلطة فحسب، بل كفكرة مهيمنة على تصورات الأفراد و ممارساتهم، و بذلك تشكّل كل محاولة للخروج من دائرة الهيمنة الذكورية تهديدا مباشرا، ليس لنمط علاقات السلطة السائدة فقط، بل تُجسّد أيضا خطرا على رمز أساسي آخر هو"الذات العارفة" التي تدّعي إمتلاك الحقيقة أو المعرفة النقية من كل تشويه أو أخطاء.

في مثل هذه الوضعية يُقصى الحوار والإقناع بالحجة ليحل محلهما الأمر و النهي، و وجوب الطاعة و الخضوع، و في سبيل المحافظة على هذا النمط من علاقات القوة و السلطة القائمة على مشروعية الإدعاء "باحتكار الحقيقة"، تلجأ القوى ذات المصلحة في بقاء البنى الإجتماعية التقليدية للإعتماد على نسق قيمي يمنح الأب (أو الرجل بشكل عام) مكانة رئيسية و موقعا متميزا بفعل عدة عوامل منها الجنس، والسن، و الخبرة، والدور الإقتصادي، ذلك ما يلزم أفراد الأسرة الآخرين بالطاعة والخضوع و العمل وفق قواعد تؤكد شرعية علاقات السلطة القائمة، و تحافظ عليها، و تعمل على إعادة إنتاجها.

تؤدي النزعة القائمة على فكرة إحتكار السلطة و الحقيقة في العلاقات الأسرية إلى ظهور ردود أفعال سلبية عديدة تؤدي إلى وجود نموذج أساسي يتجسد في تكوين شخصيات ضعيفة لا تستطيع مواجهة الظروف الصعبة باعتبارها فاعلا إجتماعيا مستقلا و متحررا نسبيا، إذ تبقى مثل هذه الشخصيات في حالة دائمة من التبعية، و بحاجة مستمرة للحماية و

---

[1] هشام شرابي، **" البنية البطريكية، بحث في المجتمع العربي المعاصر"**، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

الوصاية الخارجية سواء في تفكيرها أو ممارستها، حتى و إن كانت تلك الحماية من قبل سلطة متعسفة أو نظام إستبدادي.

في مثل هذا الوضع أصبحت المرأة الجزائرية و رغم كل التغيرات التي عايشتها متخلفة، خاضعة، مستعبدة، وقانعة بوضعيتها وقدرها و دونيتها، و في الوقت ذاته غير قادرة على تغييره، و بسبب الإنقسام و التناقض بين التسلط و الخضوع، و الضغوط النفسية التي تقع تحتها، تضطر إلى الخضوع تحت ضغط هذه العلاقات الأبوية، و يفقد بذلك المجتمع جزءا كبيرا من طاقته، و يؤدي خضوعها إلى إعادة إنتاج التسلط الأبوي في المجتمع، و لعل المرأة الجزائرية المتزوجة أحسن نموذج لذلك، فلأنها مرتبطة إقتصاديا بالرجل فقد أصبح الزواج و العائلة متعادلين، وهو ما يجعلها مضطرة إلى الإنسجام مع نمط الحياة السائد للحصول على الزوج و الأطفال، وكذلك لحماية مؤسسة العائلة من التفكك و الإنهيار، إن مثل هذه التنازلات تُفقد المرأة بالتدريج قوتها على التحمل، وكذلك إستقلاليتها، لتتعود بالتالي على نمط الحياة التقليدي العصري السائد[1].

ترى إحدى الباحثات العربيات أن كل المظاهر العنفية التي تمارس على المرأة العربية، و منها الجزائرية، في نظر الرجل حق، فهو رب العائلة، مالك زوجته و إبنته و أخته، مما يعطيه حق الإستبداد والتحكّم بها وبحياتها، فإن لم يستطع ذلك بالحسنى لجأ إلى العنف، كما أن المجتمع قائم على السيطرة و الإستبداد، فعاداته و تقاليده التي تتحكّم في سلوك الأفراد و الجماعات لها في بعض الأحيان تأثير سلبي عليهم[2].

3-2-5 تكريس فوقية الذكر و دونية الأنثى:

بالرغم من كل التغيّرات التي طرأت على الأسرة و أثرت على شكلها، دورها، ووظائفها الإجتماعية والثقافية إلا أن العلاقات القائمة داخلها ما تزال قائمة على القوة، ولم تستطع هذه التغيّرات أن تؤدي إلى تحول نوعي في وضع الأسرة، و نمط العلاقات داخلها، وظل وضع المرأة متدنيا يشير إلى تبعيتها و خضوعها للرجل، فقد بقيت هذه العلاقات محكومة ببقايا من علاقات العبودية التي نشأت تاريخيا في ظل سيادة النظام الأبوي، هذا النظام الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل و فرض على المرأة و الأبناء الخضوع له

---

[1] إبراهيم الحيدري، **" النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب"**، مرجع سبق ذكره، ص324.

[2] نازك سابا يارد، " المرأة والعنف الممارس عليها"، مجلة أبواب، العدد 17، الصادر سنة 1998، ص 88.

بالقوة، فكونهم إمتداد طبيعي لملكيته يحق له أن يتصرف معهم كيفما شاء، مكرّسا لديهم الشعور بالتسامح تجاه بعض أفعاله غير المقبولة باعتبارها سلوكا طبيعيا.

و رغم أن فرص التعليم و العمل بالنسبة للفتاة الجزائرية قد أصبحت أكثر شيوعا، فهي في اعتقادنا لا تهدف في غالب الأحيان لأكثر من تحسين فرصها في الزواج ورعاية الزوج و تربية الأبناء، فهي تعدّ منذ طفولتها لهذا الدور، و تُشجّع على إبراز أنوثتها، و تعيش في الوقت نفسه حالة قمع و استلاب نفسي و جسدي في ظل أسرة الأب و من ثم أسرة الزوج، يحصل ذلك ضمن قوانين صارمة في ظل التحريم العرفي و القهر الإجتماعي أين يكون للرجل - سواء كان أبا أو أخا أو زوجا أو إبنا - الحق بالتحكم بحريتها و حركتها وكيانها حفاظا على شرف العائلة، كونه يُنظر لها كأداة للجنس و المتعة و الإنجاب، رغم أن المعاملة المهينة للفتيات، وتفضيل الذكور عليهن، وتعويدهن على القبول بهذا الواقع يترك آثارا جد سيئة على تكوينهن النفسي، وبالتاليعلى مستقبلهن و على ذريتهن من بعد، و هذه الظاهرة أكثر بروزا عند الشرائح الإجتماعية الأكثر فقرا و الأقل مكانة، ما يجعلها أقل حماية قانونية و اجتماعية، و أكثر تأثرا بالثقافة السائدة.

وقد يدعّم ذلك أيضا الإيديولوجية الرسمية التي لا يمكن إلا أن تكون على صورة منظومة القيم السائدة في المجتمع، و الذي تنبثق عنه من خلال ما تعكسه وسائل الإعلام التي تهدف لخدمة أغراضها و يكون هذا بتزييف الوعي، و تعميق فكرة دونية المرأة بالتركيز على دورها كأم متفانية، و زوجة خاضعة، و أنثى، و موضوع تشيء و جنس و إثارة في خدمة الملكوت الرجالي.

لقد قدّم لنا أصحاب "نظرية الإرتباط بين الدور و النوع" sex- rôle theory طرحا هاما في هذا الإطار، أكّدوا فيه على أن التنشئة الإجتماعية التقليدية تُصوّر أنه من المستساغ أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف، و تؤكد هذه النظرية أيضا على أن المجتمع ينظر إلى الفتى بأنه القوي الذي يجب أن تكون له السيطرة طيلة الوقت، وأنه المسؤول عن إعالة أسرته، و عن السعي وراء الرزق، أما الفتيات فإنهن مطالبات بأن يكن سلبيات وخاضعات للرجال، و تقع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الحياة الزوجية، والقيام بالأعمال المنزلية، و النهوض بمسؤوليات رعاية الصغار، و هكذا تقدم

هذه النظرية تفسيرا مُبسّطا لسوء معاملة الرجل للمرأة، إذ يتضح ذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها الرجال و النساء، و التي تضع الرجل في وضع أفضل من المرأة، وتسمح له بإساءة معاملتها، لذلك فإن الحيلولة دون إساءة معاملة المرأة وخاصة المتزوجة تتطلب إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال و النساء في المجتمع، وإعادة تشكيل عملية التنشئة الإجتماعية التي عن طريقها يتمّ التدريب علىهذه الأدوار، هذا من جهة، من جهة أخرى يجب إعادة صياغة المتغيرات الثقافية التي تعزّز اللجوء إلى العنف، و استخدامه بين الأفراد و بين الشرائح المختلفة للمجتمع (خاصة المجتمع الأبوي)، على أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات، ممّا يعني لجوء الرجل إلى استخدام العنف في كلّ المشكلات العائلية وخاصة مع المرأة.

إن ممارسة العنف ضدّ المرأة بهذا المعني الإجتماعي الرمزي تجد أساسها في النظام الرمزي الذي تستند عليه، فسواء تعلق الأمر بالأساطير المؤسسة، أو بالأعراف الإجتماعية، أو بالترسانة القانونية، أو غير ذلك، ففي كل الحالات نجد أن هناك سندا يشرّعها، فبمبرر أسبقية الوجود الرمزي، والتفوق و الكمال، يتم إعطاء شرعية لكل الممارسات العنيفة التي يقوم بها الرجال ضد النساء من خلال مجموعة أسس رمزية يقوم عليها هذا العنف، إذ يوضح الخطاب الأسطوري أن المرأة تختلف كلية عن الرجل، إختلاف في الخصائص الجسدية، وفي الوظائف الإجتماعية الموكولة لهما، واختلاف في السمات المتعلقة بالطبع، فالرجل إذا كان ذكرا بما تعنيه الكلمة من حمولة ثقافية، المرأة أنثى تتوحد معه من حيث الطبيعة عبر الجنس، وهي عنصر مضاد يضع حدا لعواطفه،و يكبح طموحاته، كما أنها تعني النساء بصيغة الجمع أي أنها منسي و لا يمكن أن ترد الجميل، وهي أيضا "ولية" مرتبطة بمرارة الطعم، و بحاجة دائمة إلى من يقوم بأمرها، وهي حسب التمثلات الإجتماعية الكذب والخيانة والنقص و الخطيئة، و الخطأ الذي ارتكبته حواء في الجنة، والذي كانت نتيجته طردها و آدم منها، و من ثم لم يشملها الله بمغفرته، وهو أول من خلق، ولمّا قذف بهما على الأرض بعد خطيئتهما، كانت المرأة هي التي تبحث عن الرجل ليلا نهارا، ممّا يبرر تبعيتها له و ارتباطها به. على هذا الأساس الأسطوري يتم الإقرار بتفوق أبدي للرجل على المرأة، و تتم شرعنة كل

السلوكات العنيفة ضدها.

إضافة إلى هذا السند الأسطوري الرمزي السائد في المخيال الجماعي، فإن الخطاب الإجتماعي بما يتضمنه من أعراف و قيم العرض و الشرف تبرر بدورها ممارسة العنف ضد المرأة، إذ تُقر بتفوق الرجل، وتجعل المرأة موضوع العرض العائلي، وهي التي يمكن أن تجلب العار، و كل التهديدات الخارجية لأنها غير قادرة على الإمتثال لتعاليم الدين الإسلامي، على عكس الرجل القادر على أداء الواجبات الدينية على الوجه المطلوب، و لا يمكنها أن تؤم الناس وقت الصلاة، و لا أن تصلي الدهر كله، و لا أن تصوم أيام رمضان ، فهي ناقصة عقل و دين، جاهلة و غير متدينة.

هذه النظرة الدونية في بعدها الرمزي تظهر أيضا على مستوى تمثّل المجتمع لدرجة إمتثالها للقيم التقليدية، فهي في نظر الرجل معرضة بالطبع إلى الخطأ، وهي رمز الخطيئة و الخيانة و الغدر، إذ أنها تتميز بالإبهام و الغموض، لا يعكس ظاهرها باطنها لأنها قادرة على إخفاء ما تبطن، فقد يكون ظاهرها جميلا و جذابا، لكن لا يمكن لأي أحد أن يعرف ما تكنه و ما تبطنه في داخلها، لذا فإنها تشكل قارّة ممنوعة تخيف الرجل و تهدّده.

4-2-5 الإستحسان الإجتماعي الثقافي للعنف :

يُعدّ الموروث الشعبي أحد الروافد المهمة في تحديد بنية الثقافة السائدة في المجتمع، إذ يكشف لنا عن نفسية و خصائص الشعوب، و يساعد على فهم الحالة الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية لها، كما تُعتبر أداة ضبط و دستور للحكم على سلوك الغير ومعايير، ويعتبره البعض قاعدة أساسية يرتكزون عليها في اتخاذ القرارات و الحكم على المواقف، ولعل ما يجسد هذا الموروث جملة سلوكات تحمل في مضمونها الكثير من العنف ضد المرأة.

إن الثقافة الشعبية التقليدية غالبا ما تطرح قضية المرأة من منطلق الدونية و الفوقية، هذه العملية الترتيبية التي تبدأ منذ لحظة الولادة تعكس صورة مشوهة عن الأنثى من جهة، وتبرز من جهة أخرى مستوى محدودا من التفكير الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، فالمتأمل في الممارسات و السلوكات التي تصدر من أفراد الأسرة عند استقبال ولادة

الذكر والأنثى يتبيّن أنها إنعكاسلإطار ثقافي يُميّز بين الجنسين، و يعكس هذا الموروث الشعبي.

"إن من الأشكال العنيفة الأخرى التي تمارس ضد المرأة في الفضاء الأسري في المجتمع الجزائري التفرقة في التنشئة بين الذكور والإناث منذ الولادة، يبدأ هذا الشكل من العنف عندما ترفض الأسرة إنجاب مولود أنثى، إذ يعم الفرح و السرور حين يكون المولود ذكرا في حين يعم الحزن و الأسى الأسرة عند إنجاب الإناث، و تنعكس الحالة على الأم، فمن تنجب الذكر لها الإحترام و التقدير، ومن تنجب الأنثى لها الويل أو الحصرة "[1].

هذا يعني أن الثقافة الشعبية السائدة تميل أكثر إلى العنصر الذكري، و يعود السبب إلى أن إنجاب الإناث لا تزال هم و تعب وشقاء لكثير من الأسر الجزائرية، في حين أن إنجاب الذكر تقوية لصفوفها، فالمولود الذكر يولد بفرحة، و يختن بفرحة، و يتزوج بفرحة، وهو زيادة في صف القوة التي تحمي العائلة، و زيادة في رصيد اليد العاملة، وهو الذي يضمن حياة العائلة واستمرار اسمها، وهو الذي يعود إليه الميراث و الملك،على العكس من ذلك فإن ولادة البنت في نفس البيئة أو العائلة التي ولد فيها الذكر قد تستقبلها بحزن، ولا تعترف بذاتها، ولا تحبها، ولا تعتبر وجودها إيجابيا.

إن إنجاب الأبناء الذكور يعزّز مكانة المرأة عند زوجها، ويعزز مكانة الرجل في المجتمع، وقد تتعرض المرأة التي تنجب إناثا للطلاق، أو لأن يتزوج زوجها من إمرأة أخرى، أو لأن تُهجر هي و بناتها، و تستمر هذه التفرقة دون أن تنظر لها الأسرة والمجتمع على أنها سلوكات عنيفة، تبدأ بالإعجاب المستمر بالذكر و تشجيعه على كل السلوكات التي يقوم بها، في مقابل ذلك تُجبر البنت على خدمة شقيقها الذكر، وإذا رفضت ذلك تعاقب، ويُنظر عادة لهذا النوع من التنشئة على أنه ضرورة أخلاقية يلزم ممارستها مع الأنثى حماية لها و تدعيما لمستقبلها طالما أن إعدادها لأن تكون زوجة وأمّا هو الهدف النهائي لمستقبل الفتاة.

أما على صعيد علاقات الجنسين، فقد كان التقدم في العديد من معالمه لصالح الرجل الذي

---

[1] أمل عواودة، " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

فـتـحت أمامه إمكانات جديدة، وحصل على حريات لم يُسمح بها للنساء، مما كرّس سيطرته على الأصعدة الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية ، القانونية، والسياسية.

في هذا الوضع لم تحض المرأة بقدر كاف من التعليم و العمل في جميع المجالات لتحقيق ذاتها، ولتغييرموازين القوى بشكل أكثر تكافؤا، مما زاد من التفرقة في المستوى بين الزوجين و بين أفراد العائلة، ومن التوتر في العلاقات التي يحكمها منطق القوة و السيطرة و الإستغلال التي يكرّسها العرف و التأويل الديني و الثقافة و القانون.

لقد غذت العدوانية، الفحولة، التسلط، و القوة البدنية سمات بارزة تغرس جذورها في الثقافة السائدة و التراث الشعبي، و الدين، و القوانين، ضمن علاقة جدلية بين العنف السياسي و المجتمعي والأسري و إعادة إنتاجه و توزيعه تبع موازين القوى، ممّا عمّق عند المرأة حالة الشعور بالدونية و الإغتراب على جميع الأصعدة، و خلق أجواء محمومة من الكبت و العنف و العنف االمضاد.

" يذهب العديد من الباحثين أن ثقافة العنف لم تعد تسمح وتشجع على العنف فقط و لكنها تستحسنه و تكافؤه، فالملاحظ أن العنف الذي يلقى الإستحسان هنا هو عنف الرجال، لأنه من المتوقع أن تكون النساء غير عنيفات، فالمجتمع يحترم و يقدر العنف عند الرجال فقط، أو هو على الأقل ينظر إلى عنف الرجال على أنه أمر طبيعي"[1].

وفي دراسة سابقة هدفت إلى إلقاء الضوء على أشكال العنف الذي تتعرض لها المرأة في بعض المجتمعات العربية، وجد الباحثون أنه عند الوقوف أمام الدراسات المقدمة لتحديد معنى للعنف أكثر شمولا، آخذين بعين الإعتبار المعنى التاريخي لمفهوم هذه الظاهرة في مجتمعاتنا نجد أشكال العنف الممارسة ضد المرأة والتي تنفذ ضدها على نحو مباشر كالضرب و الإغتصاب و ما إلى ذلك ليست هي الخطر الحقيقي الذي يهددها لأن هذه الأشكال من العنف يمكن وضع ضوابط لها من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية و التشريعية، إنما الخطر يكمن داخل بنيان المجتمع من مفاهيم ثقافية و إجتماعية و تشريعية معمول بها، حيث تُقدّم الثقافة السائدة في المجتمع نوعا من- الوعي الزائف للمرأة بذاتها وبذات الآخر- و هو الرجل، هذا الأخير (أي الوعي الزائف) يجعلها تتقبل

---

[1] عدلي السمري،" **الإنتهاك الجنسي للزوجة، دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري** "، مرجع سبق ذكره، ص27.

كثيرا من مظاهر العنف الممارس ضدها على أنها تصرفات طبيعية، ومنها التفرقة بين الجنسين، فأشكال العنف التي لا تدركها المرأة، والتي تُبقي على مكانتها الهامشية في المجتمع وعلى تبعيتها للرجل هي ما ينبغي معالجته و الوقوف عنده طويلا، ذلك أن ثقافة المرأة و وعيها بذاتها هي جزء من ثقافة المجتمع و وعيه بأفراده.

وقد عبرت الكثير من الدراسات عن أنواع الثقافة الزائفة التي تقدم للمرأة، و التي تساهم في دونيتها و بالتالي تعكس هذا الإستحسان لعل أهمها التفرقة في التنشئة بين الذكور و الإناث، و التي تبدأ منذ لحظة الولادة، و قد أشارت إلى أن التفرقة في التنشئة تشمل - ضمن ما تشمله- العناية الصحية و الغذائية بالطفل، إذ أن عدد وفيات الإناث في السنة الأولى بعد الولادة أكثر من عدد وفيات الذكور و تشمل هذه التفرقة توزيع الأدوار داخل الأسرة، والتفرقة في منح الحريات الشخصية، ثم التفرقة في فرص التعليم، وعدم إعطاء الفتاة فرصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها، و أخيرا الزواج الإجباري أو المبكر.

5-2-5 النمطية الجنسية بين استمرارية التمييز و أزمة التغيير:

إن دور المرأة في شكلي الأسرة العشائرية و الممتدة قد فرغ من مضامينه الإجتماعية و السياسية و اقتصر على الإنجاب و رعاية و الزوج، و الشكل الثالث هو الأسرة النووية، وفيها يغلب طابع الإستقلال الإقتصادي للزوجة إلى حد ما بالمقارنة النسبية للشكلين الأولين، ممّا أدى إلى ازدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة، إذ عليها أن تعمل خارج المنزل طبقا للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الإستقلال الإقتصادي عند الأسرة، كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقا للمعايير القديمة التي احتفظت بها من ثقافة العشيرة و الأسرة الممتدة لأن كلاً من الرجل و المرأة لم يتغيّر، ولم يتقبّل الرجل بعد أن يكون على علاقة الند للمرأة في مشاركتها في شؤون مجتمعها أو مشاركته لها في شؤون الأسرة.

رغم أن المرأة الجزائرية نجحت إلى حد ما في إثبات أهليتها في ميادين إنتاجية مختلفة، إلا أن دورها خارج المنزل لا يزال محدودا بصورة عامة في الأعمال التي اعتادت القيام بها كزوجة و أم وربّة منزل، مثل التمريض، الخياطة، التدريس، الحضانة ، العمل الإجتماعي، وغيرها من الأعمال التقليدية ذات الدخل المحدود، ومازالت تؤدي أعمالا

مزدوجة في المـترل و خارجه، ولا تزال صورتها مرتبطة بشكل أساسي بالمنزل بإستمرارية و ديمومة، وإلى حد ما الرتابة، في عالم ثقافته السائدة هي ثقافة ذكورية زاخرة بالمـعاني و بالأفعال بخـلاف الثقافة الأنثوية الفرعية المحـجوبة الهادئة.

ومجـمل القول أن نوعية التغير الشكلي المـظهري، ومع استمرار بقايا ثقافة و تقاليد الأسرة العشيرة و الأسرة المـمتدة، هي التي دعّمت و بتفسير بعض نصوص الشريعة الإسلامية، تحـقيق هدف الرجل في التسلط و السيطرة و امتلاك المـرأة.

لقد أقرّت الدولة مساواة المـرأة بالرجل في كافة الحـقوق الدستورية، ولكن يبقى واقع المـمارسة الفعلية لهـذه الحـقوق، ليعكس فجوة بين النظرية والتطبيق في ظل بناء ثقافي يتمسك بالتقاليد التي تعزز تفوق الذكر، ويثور تساؤل هنا عن إتجاه التطور المجتـمعي في المـرحلة المـستقبلية مع تنامي المـد الرجعي، والذي أصبح يتغلغل في ثنايا المجـتمع و يؤثر على كافة جوانبه، و بالتالي تقع المـرأة ضحية لهـذه الإنتكاسة، وهي في الأصل الجانب الأضعف في المجـتمع، وتنادي أصوات بعودة المـرأة إلى المنزل و بانسحابها من الحـياة العامة بشتى مجالاتها، بما فيها التعليم و العمل، و المـشاركة السياسية،" و تستند هذه الرؤية الثقافية على حجج وتفسيرات دينية و أوضاع إجتماعية، و من أهمها تفشي البطالة بين الرجال مما يستدعي إنسحاب المـرأة من سوق العمل حتى تفسح المجال لهم"[1].

يقول بورديو:"بالنسبة للرجال فإن داخلهم الطبيعي هو المنزل العائلي لآبائهم أو أزواجهم والعمل يعبر عنه "بالخـروج إلى العمل"هذه العبارة توضح أصل هذا السلوك باعتبار أن الخـروج تحـرك رجالي حيث يؤدي إلى رجال آخرين و إلى مخاطر يجـب مجابهتها، فالخـروج مهما كانت أسبابه هو تحـرك رجالي له مخاطره، و يعتبر تعدّي على مجال الآخرين.

فوجود المـرأة في الخارج أو في الفضاء العام يظل خطرا حتى في المدن رغم التغير الذي نلمسه في الحـياة الإجتماعية اليومية، ولعل العنف الذي تتعرض له المـرأة خارج البيت،

---

[1] مديحة محمد السفطي، **" مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع "**، العقبات الإجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة" في :" المرأة والتنمية، الآفاق والتحديات"، مرجع سبق ذكره، 89-90.

و بأشكاله المـختلفة إنعكاس لهـذه النظرة.

إن التوجه نحو نمط الحـياة الجـديدة و التماشي مع التغيرات، لا يعني التخلي التام عن القيم الأصيلة باعتبارها معايير السلوك، والتي لا يمـكن تجـاوزها، إذ تبرز عن طريق استمرار التمثـلات في اعتماد طقوس مخـتـلفة رغم الإغراء الذي تمارسه رموز الحـياة العصرية والنماذج الغربية، فالكثير من المـمارسات التقليدية لا تزال موجودة للتقليل من حدّة آثار التثاقف، واستمرارية المـعيارية التي أرستها التقاليد القديمة المـتكررة، نتج عن ذلك نوع من الإصطدام مع التغيرات السريعة و التطور العلمي و التقنيات الحـديثة الناتجةعنه، و كان له أثر كبير على أسلوب عيش الأفراد و الجـماعات، وعلى أنماط التفكير، وجعل الفرد خاصة في المـدينة يعيش جمـلة من القضايا المـتناقضة، و التي ودت لديه تجـاذب وجداني قوي أو تقاطب ثقافي على حد تعبير نورالدين طوالبي، فمن جهة رغبته لبلوغ الحـداثة، و في نفس الوقت قلق من فقدانه لأصالته، و اتخاذ القرار و الإختيار بين المـسألتين ليس بالأمر الهين، فعلى الفرد التماشي مع ظروف الحـياة العصرية، و النماذج الغربية، و التوفيق بينهما و بين عناصر الثقافة و التقاليد التي نشأ في حضنها، و بالتالي كبت ما لا يستطيع تحـقيقه خاصة فيما يتعلق بمـسألة المـمنوعات الإجتماعية التي يفرضها المجتمع عليه، و يفرضها بالتالي على نفسه إستجابة لرغبات الجـماعة التي يعيش في كنفها، فالتغيّـر الذي يتعرض له المجـتمع، و الخـوف منه في آن واحد هو دافع الأفراد في المـغالاة التعبيرية عن الإبقاء على تقاليدهم في ظل المـكتسبات الجـديدة[1].

إن التنميط الحاد للأدوار الإجتماعية للأفراد هو نتاج قرون طويلة، و من غير المـمكن تغييره بشكل جدري و سريع، كونه متوغل في أعماق النفس البشرية، و مُكوّن قاعدي للشخصية سواء رجلا أو إمرأة.حيث، وعلى الرغم من التطورات المـلموسة والظاهرة للعيان، والتي طرأت على أدوار المـرأة و الرجل كذلك، إلا أن هذا التغيير لا يزال يخـضع للكثير من الإعتبارات الثقافية كقيم المـجـتمع التي تتحكم فيه و في وتيرته، و التي يخـتلف عمقها و صلابتها باختلاف المجـتمع،على أساس أن مشكلات التنشئة الإجتماعية تتميز بأنها تخـتلف من مجـتمع لآخر، فبعض المجـتمعات أسهل من غيرها من زاوية

---

[1] عباس فريال، **" مراسيم الزواج بمدينة قسنطينة "**، مقاربة أنتروبولوجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنتروبولوجيا غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص 170.

توافق الشخص معها.

" فكل مجتمع له مساره و تطوره التاريخي، الإقتصادي، و الإجتماعي الذي يتميز به، كما أن له نظمه الخاصة، و نموذجه الفريد من الأدوار الإجتماعية وفقا للسن و الجنس والإنتماء في إطار ما يحكمه من قيم و أساليب و أنماط"[1].

وفي هذا الإطارأكّد الباحث الجزائري بوسبسي في دراسة له على مجموعة نسائية متكونة من 95 إمرأة عاملة كن قد تعرضن لانهيار عصبي، من بينهن 47 إمرأة عاملة متزوجة، أن مكانتها بأبعادها الإجتماعية و الثقافية من عادات و أعراف تجعلها في صراع مع التغيّرات الإقتصادية والتحولات الثقافية الحالية للمجتمع، هذه المكانة و غيرها كان لعملية التنشئة الإجتماعية للمجتمع الجزائري الأهمية و الأثر في تحديد أدوار الأفراد عن طريق الأسرة، و وظيفتها في توجيه السلوكات و الأفعال الشخصية للمرأة و الرجل حسب ما يرتضيه المجتمع، و من ثم فإن عملها كان عاملا أساسيا مسببا للمرض، و أكّد أن نسبة 14% من الحالات أدى بهنّ صراع الأدوار إلى إخلال توازنهنّ الإجتماعي، و بالتالي التوقف النهائي عن العمل.

إن خروج المرأة لم يكن نتيجة للتطور الطبيعي، و التغيّر الإنسيابي للقيم الثقافية و الإجتماعية، هذا التطور الذي قد يرافقه إستقرار لهذه القيم في وجدان الأفراد، وتماسكها ضمن بنيانهم الإجتماعي، و تراكمها بشكل متدرّج و أكيد لا مجال فيه للإختلال و التصادم و الصراع، و لما كان هذا التغيّر للقيم الأخلاقية و الثقافية، واستقرارها وثباتها ضمن أساليب التنشئة الإجتماعية للمرأة الجزائرية و النظم التربوية و الأخلاقية للمجتمع الجزائري يستلزم و يستغرق فترة طويلة مقارنة بالتحوّلات الإجتماعية، والتغيرات الإقتصادية، " فقد أفرز (أي التغيّر) مقاومة من بعض فئات المجتمع بحكم تراكم حقبات تاريخية عرف فيها المجتمع الجزائري إستقرارا معينا في طبيعة العلاقات و الممارسات و النشاطات بين المرأة و الرجل، وعدم تهيؤ تركيبته البشرية، و تنظيماته على اختلاف مجالاتها و مستوياتها لمثل هذا الواقع الإجتماعي الغير مبرمج له، و الذي اندمجت فيه المرأة إقتصاديا،إجتماعيا، و سياسيا"[2].

---

[1] نوال حمداش، الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] نوال حمداش، الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه، مرجع سبق ذكره، ص 65.

و من هنا فإن المـؤثرات الثقافية التي ثبتت في المجـتمع و استقرت فيه على شكل عادات و تقاليد جعلت العمل المنزلي و الإهتمام بالأطفال من نصيب المـرأة و فقط، حتى بعد خروجها إلى ميدان العمل، و تعمل التربية التقليدية على أن يكون دور المـرأة الأساسي داخل البيت، ليشكّل دورها الحـديث في كثير من الأحيان مصدرا للإحساس بالقلق نتيجة الأهميــة القصوى التي منحها المـجـتمع لدورها التقليدي،مما قد يجـعلها تشعر بالضغط و التوتر في حالة عدم قيامها به، أو تقصيرها في أدائه كما ينبغي، و وفق معايير ومقاييس المجـتمع،على اعتبار أن التربية التي أعطت لها والتنشئة الإجتماعية التي تربت في كنفها لم تزودها بالمـرونة الكافية لأداء دورها كعاملة، ولم تهيئها لمـواجهة مشاكلها.

هذا الوضع المـعقد الذي عرف تحـولات إقتصادية واجتماعية لم تواكبها التحولات الثقافية و الإعتبارات القيمية، إنعكس على المـرأة كأهم تركيبة للمجتمع، وفرض عليها وضعية ضاغطة، و صراعات تعيشها مع ذاتها قبل غيرها.إضافة إلى هذا فإن أفراد المجـتمع بقدرتقبلهم و مسايرتهم للتحولات الإجتماعية و الإقتصادية هذه، بقدر مقاومتهم لأي تغيير يمـس استقرار قيمهم وأساليب تنشئتهم، مما أدى إلى ما يسمى بالتنميط الحاد للأدوار.

6-2-5 استمرارية تعنيف المرأة الجزائرية:

في العقد الأخير من القرن العشرين، أخذ موضوع المـرأة يتحرك بوتيرة متسارعة و ملفتة للنظر في الكثير من المجـتمعات العربية- ومنها المجـتمع الجـزائري-، وكأن وعيا جديدا ظهر في التشكل حول موضوع المـرأة، الوعي الذي كان محرّضا على دعوات إعادة النظر في إصلاح قضايا المـرأة، بما يعزز حقوقها وحرياتها ومساومتها العامة، أو كأن ملفا كان مغلقا و مجـمدا أو منسيا، واستجدت بعض المـتغيرات و المـعطيات التي جعلت من الضرورة تذكره و فتحه و تحـريكه، أو كأن العالم يعيش صحوة نسائية، أو أن النساء أيقضت العالم بقضاياهن و بما يعيد لهم الإعتبار و ضمان الحـقوق.

و قد إرتبط هذا الوعي و الإدراك بمـجموعة عوامل مؤثرة و متشابكة، منها ما يرتبط بالشأن الداخلي و منها ما يرتبط بالشأن العالمي و منها ما يرتبط بالشأن التقني،في الشأن الداخلي يتقدم عامل التعليم الذي كان له الأثر البارز و الهام في تطور وعي المـرأة بالشكل الذي ساعدها على تكوين نظرة طموحة تجاه ذاتها، تعيد من خلالها إكتشاف

شخصيتها وتجديد تطلعاتها، وتزداد تمسكا بكرامتها وتحكما بمستقبلها، وهو الوعي الذي جعلها تصطدم بواقع متوارث من قديم تهيمن عليه أعراف و تقاليد لا تعترف للمرأة بتطلعاتها الكبيرة، أو بمشاركتها في المجالات العامة، لأن تلك الأعراف و التقاليد نشأت و ترسّخت في وضعيات كانت المرأة تفتقد فيها إلى التعليم، و تسيطر عليها الأمية، فكان من الطبيعي أن تختلف كليا نظرة المرأة إلى ذاتها بين تلك الوضعيتين خصوصا و أنها استطاعت أن تظهر تفوقا و تقدما في ميادين التعليم و التدريب، مما جعلها تمتلك أدوات النظر تقييم الظروف و الأحوال التي كانت محيطة بها، و تكشف بالتالي مدى المسافات التي تفصلها في الإنتقال من تلك الوضعيات، ومستوى الجهود المفترضة في إصلاح أوضاعها[1].

غير أن هذا الوعي بالوضع الإجتماعي و بضرورة تغييره يقابله واقع إجتماعي يؤكد على استمرارية تعنيف المرأة، إذ أثبت فعليا تواجد الكثير من الممارسات التي تأخذ الطابع العنفي رغم الوعي الذي اكتسبته المرأة الجزائرية، و التي حاولت من خلاله تغيير وضعها الإجتماعي.

وترى الباحثة الإجتماعية فهمية شرف الدين أنه إذا كان الكلام عن واقع المرأة وموقعها في الحياة الإجتماعية، و ضرورة تغييره قد أصبح مقبولا، إلا أن الكلام عن العنف الممارس ضدها لا يزال يلقى مقاومة عنيفة، وقد قصرت الجمعيات النسائية والحركات المدنية عن إيلاء هذا الموضوع حقه، أما الإتفاقيات والمواثيق الدولية، وكذلك الأنظمة القانونية لم تتخط كثيرا الحركات المدنية والجمعيات، وبقيت مقصرّة هي الأخرى عن ملاحظة مجريات حياة النساء اليومية، متجاهلة حقيقة واضحة هي أن معظم النساء يعشن يوميا مع العنف أو التهديد به، و أنهنّ في أكثر الأحيان لا يملكن قدرة الرد أو المجابهة، و لا توجد أية قوانين تحميهن أو تمنع عنهن العنف، و إن غياب إحصائيات رسمية حول ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة يعود بالدرجة الأولى إلى قدسية حياة النساء التي لا يسمح بالخوض فيها أو الإعلان عنها.

وفي الوقت الذي تقوم فيه مؤسسات المجتمع- وبخاصة الرسمية منها- بالتصدي

---

[1] زكي الميلاد، **" الفكر الديني وتجديد النظر في قضايا المرأة"**، مقال صدر بتاريخ 28 فيفري 2004 على: www.aman.org/studies

لظواهر العنف السياسية و الدينية و غيرها، لما قد يترتب عن هذه الظواهر من آثار مباشرة على أطراف الصراع، فإن العنف الذي يمارس في إطار الأسرة لا يؤخذ بالجدية نفسها، علما بأن ما يترتب عليه من آثار غير مباشرة قد يكون أعمق ضررا، فعلاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة غالبا ما تحدث خللا في البناء الإجتماعي، و اهتزازا في نمط الشخصية وبخاصة عند الأطفال، مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوهة من الشخصيات و العلاقات و السلوك، وبالتالي إلى إعادة إنتاج العنف، سواء داخل الأسرة أو خارجها في المجتمع.

إن المجتمع الجزائري الأبوي القائم على سلطة الذكور على الإناث و أفضليتهم عليهن في كل المجالات جعل من ظاهرة العنف ضد المرأة محدودة الطرح و التحليل، لاسيما إذا علمنا أنه غالبا ما يتم ربط الظاهرة بالرجولة و بالتالي بالتأديب الأخلاقي، مما يجعل المرأة تتحمل وحدها آثاره و تبعاته.

إنطلاقا من هذا الإستحسان الثقافي للعنف الموجه ضد المرأة، فإنها تتعرض لأشكال الإعتداء كافة إبتداءا بالقتل، و إلحاق الأذى الجسدي البالغ الذي قد يحتاج علاجه لعدة شهور، وربما ينجم عنه عاهات مستديمة، ثم الإغتصاب الذي تقع ضحيته الفتيات الصغيرات، و من أشكال العنف الشائعة أيضا التي تتعرض لها النساء التهديد، توجيه الإهانات، الإحتيال بهدف الإستلاء على ممتلكاتها و أموالها، الإحتيال العاطفي، الضرب وتحديدا ضرب الزوجات و بخاصة ربات البيوت منهن، وغيرها من أشكال العنف الأخرى التي تتطلب دراسات سوسيولوجية معمقة.

لا يزال إذا التطرق لظاهرة العنف ضد النساء محاطا بالسرية في المجتمع الجزائري، وعندما كتب عن الموضوع أحد المستشارين لمركز متخصص في نهاية التسعينات إتهمه بعض المسؤولين بالجنون، و لعل أولى الدراسات التي أنجزت حول الموضوع كانت من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الموجهة للتخطيط "CNEAP" سنة 2000 كشف من خلالها أن 82% من النساء الجزائريات يتعرضن لاعتداءات متكررة من طرف أزواجهن و أقاربهن و المسؤولين في الوظيفة، و أن نهاية "الطابو" ليست قريبة، بل حتى حصر الظاهرة و باعتراف الدراسة يعد شيئا صعبا نظرا لتعقد المفهوم ذاته من

جهة، وانتشار ثقافة "السترة" و كل شيء على ما يرام من جهة أخرى.
و عليه يصبح من المستحيل أحيانا إكتشاف خبايا العائلات و الأسر الجزائرية، لكن الأرقام أفصح من المعاني، إذ و رغم انتشار الظاهرة و التصريح المتردد لعدد من النساء تبين أن 44% فقط من النساء الضحايا تشتكي هذه الإعتداءات لمصالح الدرك و الأمن الوطني.
فالخطوط الحمراء لم ندركها بعد، و غياب عمليات تحسيس المجتمع بخطورة الظاهرة يكاد يكون منعدما، ليضاف إلى ذلك قلة المراكز المتخصصة، إذ لم يستفد من المساعدة الإجتماعية سوى 2.5% من النساء المعنفات المبحوثات.
إن المجتمع الجزائري حسب الدراسة الأولى المقدمة حول الظاهرة يخاف ذكر عيوبه و دراستها،و فشل في تجاوز نرجسيته، لكنه نجح في إبداع المصطلحات التي أخفى ذكر معانيها، فمفهوم"الحقرة " أخذ أبعادا لا يختلف معها الباحثون ذلك أن مصطلح العنف لا يعني فقط الإعتداء الجسدي بل حتى الضرر المعنوي الذي تتلفظ به المرأة عندما تتوجه للمعتدي عليها بقولها "حقار".
هذا يعني أن العنف داخل نطاق الأسرة لا يظهر البتة إذا اعتمدنا على الإعلام الذي يتعرض للأسرة باحترام متناه، و يعتبرها وحدة مقدسة، لكن رغبة التعمق بالموضوع تكشف من خلال بحث أجري في الجزائر العاصمة فضاعة الوضع في مجتمع تعمّم فيه العنف، وتداخلت أشكاله العائلية بالإجتماعية و السياسية، ومع ذلك يسود نوع من "العمى الإجتماعي" تجاه العنف المنزلي الذي يُعتبر مسألة عادية و بديهية، وموضوعا مبتذلا لا يجدر التطرق له رغم أنه يطال كل الفئات الإجتماعية وكل الأعمار.
إن العائلة بمفهومها الواسع لم يعد بإمكانها أن تضمن الدعم لأفرادها، فقد انحسرت في الأسرة الصغيرة، و تخلت عن حمايتها للنساء، فارضة عليهن القبول بكل أشكال العنف بما فيه الأكثر بشاعة و في الوقت ذاته ألقت باللوم على المرأة معتبرة إياها مسؤولة عن كل ما يمس العائلة من زيادة النسل الذي يهدد الحياة الإقتصادية، إلى الإخفاق في المدرسة، تراجع أفراد العائلة، و تدهور العلاقات فيها.
و قد كشفت الدراسة السابقة بأن النساء الضحايا المستحويات في المراكز المختصة

يؤكدن بأن الوسط العائلي لا يحـميهن بل يجرمهن، وآثار التعذيب بادية عليهن، إذ أن 55% من اللواتي تعرضن للعنف رفضت عائلتهن التكفل بهن رغم الإحتكام إلى الأهل المـقربين، وبهذا يصبح الظلم موروث ثقافي تتوارثه الأجيال.

أما الإعتداءات فلا وقت لها، تُرتكب في الليل أو في النهار، بل لا سبب لها، لكن آثارها مرعبة و وخيمة على مجـتمعنا الذي يتستر على العار ولا يصلح العيب، فالدراسة كشفت عن وجود 77.5% من النساء المـعنفات أصبن بعاهات و آثار ذات طابع جسدي و نفسي و اجتماعي، فيما تُنـقل 45 % منهن إلى المـستشفى مباشرة بعد الإعتداء.

هي إذا معطيات لإحصائيات واقع إجتماعي أنثوي عُنفي، تعيشه الكثير من النساء الجـزائريات و تتعايش معه.

الفصل السادس: عرض النتائج وتحليلها

محور البيانات الشخصية والإجتماعية.

تحليل البيانات الشخصية والإجتماعية.

محور المسار المهني.

تحليل محور المسار المهني.

محور العلاقات.

تحليل محور العلاقات.

محور التصورات.

خلاصة تحليل المحاور.

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول عرض الدراسة الميدانية المنجزة وذلك من خلال تفريغ ما تم جمعه من بيانات في جداول والتعليق عليها حسب المحاور التي وردت في الإستمارة، ثم نقوم بتحليل كل محور، وبعدها نضع خلاصة لجميع المحاور، حيث ستكون فيها كل ما استخلصناه وما توصلنا إليه من نتائج حول الموضوع.

1.محور البيانات الشخصية:

جدول رقم 1.1: توزيع العينة حسب السن

السنوات	التكرار	النسبة المئوية
29-24	25	% 26.88
35-30	13	% 13.97
41-36	21	% 22.58
47-42	23	% 24.73
48 فما فوق	11	% 11.82
المجموع	93	% 100

التعليق:

وضعنا هذا المحور للتعرف على المعلومات الشخصية للعينة في إطار موضوع البحث ونبدأها بالسن.

من خلال الجدول رقم (1.1) نلاحظ أن أعلى نسبة والتي تقدر بـ:26.88 % تمثل الفئة التي يتراوح سنها مابين 24 إلى 29 سنة، وتليها الفئة التي يتراوح سنها ما بين 42 إلى 47 سنة بنسبة ليست ببعيدة عن الأولى والتي قدّرت بـ:24.73 % ، بعدها تأتي الفئة العمرية من 36 إلى 41 سنة بنسبة تقدر بـ:22.58% ، وهذه الفئات الثلاثة تتقارب من حيث النسبة، أما الفئة العمرية التي تتراوح مابين 30 إلى 35 سنة فقدّرت نسبتها بـ:13.97 %، وأخيرا مثّلت أقل نسبة والتي قدّرت بـ:11.82 % الفئة التي يتراوح عمرها من 48 سنة فما فوق.

والشيء الملاحظ هو أن النسب تكاد تكون في غالبيتها متقاربة، وهذا يدل على أن النساء المسؤولات متواجدات في مراكز المسؤولية بإختلاف أعمارهن، وقد نلاحظ أن أعلى نسبة هي للنساء الأصغر سنا أي من 24 سنة إلى 29 سنة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الجيل الجديد من النساء بدأ يأخذ فرصته في الوصول إلى مناصب المسؤولية بحكم الشهادة العلمية المتحصل عليها، وبحكم التسهيلات المتاحة من طرف الدولة في أن تكون المرأة مثلها مثل الرجل إذا توفرت فيها الشروط المطلوبة للمنصب، كما نلاحظ أن أقل نسبة هي للنساء الكبيرات في السن وهذا يدل على أن الجيل القديم من النساء أيضا سمحت له الفرصة للوصول إلى هذه المناصب ولو بعد زمن وهذا بأخذ الأقدمية والخبرة بعين الإعتبار.

إذن ما يلاحظ هو وجود تسهيلات لتواجد المرأة في مناصب المسؤولية رغم إختلاف الأعمار سواء عن طريق الشهادة العلمية أو عن طريق الأقدمية وهو ما سنتطرق له في جدول لاحق.

جدول رقم 2.1: طبيعة منصب المسؤولية:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
رئيسة قسم	09	%9.67
رئيسة مصلحة	57	%61.29
مديرة	27	%29.03
المجموع	93	% 100

التعليق :

هذا الجدول يبين لنا طبيعة منصب المسؤولية للمبحوثات، لأن كل مبحوثة من العينة تختلف عن الأخرى من حيث نوع العمل والمصلحة والمؤسسة التي تعمل بها، والشيء المشترك بينهم هو طبيعة منصب المسؤولية، ومن خلال النتائج نلاحظ أن العينة احتوت على رئيسة قسم ، رئيسة مصلحة، مديرة .

وحسب الجدول فقد كانت أعلى نسبة والتي تقدّر بـ 61.29 % تمثل المسؤولات اللواتي يُسيّرن المصالح، ونسبة 29.03 % تمثل المسؤولات اللواتي يشغلن منصب مديرة ، أما أقل نسبة والتي قدرت بـ: 9.67 % تمثل المسؤولات اللواتي يشغلن منصب رئيسة قسم.

وقد بدت النتائج كما هي نظرا للإختيار العشوائي الذي تم أثناء إجراء الدراسة، فطبيعة الموضوع تحتّم علينا أن ندرس عينة المرأة المسؤولة، كما أن الواقع أيضا يفرض علينا البحث عن أكثر من مكان لأن المرأة المسؤولة ليست متواجدة بكثرة في المؤسسة الواحدة بطبيعة المنصب (امرأة مسؤولة في مؤسسة ليست كالمرأة العاملة العادية، فقد تجد في مؤسسة بحالها إمرأة مسؤولة واحدة أو أكثر وأحيانا قد لا تجد أي إمرأة تشغل هذا المنصب)، لهذا وجب علينا أن نبحث أينما وجدنا إمرأة مسؤولة وهذا طبعا في قطاع الوظيف العمومي (انظر فصل الإطار المنهجي – عينة البحث-).

وهذا الإختلاف والتفاوت لا يدل على التفريق أو الأفضلية، وإنما العينة تكوّنت بذلك الشكل نظرا للاختيار العشوائي، وإن دلت هذه النتائج على شيء فإنما تدل على مكان تمركز العنصر النسوي بكثرة وهي الإدارات، لأن هذه الأخيرة طبيعة العمل فيها تسمح بتولي هذه المناصب لكثرة المصالح فيها، و تدل أيضا على القطاع الذي تتواجد فيه النساء بكثرة وهو القطاع التربوي بما فيه الجامعة والقطاع الصحي، وما لاحظناه هو أن الإدارات هي أكثر الأماكن التي تواجدت فيها المرأة كرئيسة كما سبق الذكر، أما القطاع التربوي فرغم تمركز العنصر النسوي فيه بشكل كبير إلا أنه لا يضم المرأة كمسؤولة بشكل كبير (رغم أن هناك تواجد) وهذا لطبيعة العمل فيه ، فالمرأة تعمل كمعلمة أو أستاذة بكثرة فيه ، ولكنها كمسؤولة أو كمديرة نجدها بشكل قليل فيه.

أما عن القطاع الصحي فنجد فيه المرأة كمسؤولة بشكل أكثر من القطاع التربوي، لأن فيه مناصب أكثر تسمح بهذا الأمر (أي شغل منصب المسؤولية فيه)، لأن به مصالح عديدة، ففي هذا القطاع يمكن أن تعمل المرأة كممرضة أو طبيبة وفي نفس الوقت يمكن لها أن تكون رئيسة مصلحة، ويمكن أن تكون ممرضة ورئيسة مصلحة أو مسؤولة عن الممرضات في نفس الوقت.

جدول رقم 3.1 : الحالة المدنية و الإجتماعية:

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
عزباء	39	%41.93
متزوجة	50	%53.76
مطلقة	00	%00
أرملة	04	%4.30
المجموع	93	%100

التعليق:

الجدول رقم 3.1 يوضح توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية، وقد احتوت العينة على فئة النساء العازبات والمتزوجات و أقلية من الأرامل.

نلاحظ أن نسبة النساء المتزوجات قدّرت بـ:53.76 % وهي تمثل أعلى نسبة، وتليها فئة العازبات بنسبة تقدر بـ: 41.93 % ، وتبقى فئة الأرامل هي أقل نسبة موجودة في العينة وقدّرت بـ:4.30%، ولم تحتوي عينتنا على فئة المطلقة.

ومن خلال هذه النتائج يظهر لنا أن أكبر نسبة من العينة تجمع بين مسؤوليتين مسؤولية البيت والزوج والأولاد - مهام منزلية – ومسؤولية العمل و المنصب .

جدول رقم 4.1:

هل لديك أولاد؟	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	% 83.33
لا	09	% 16.67
المجموع	54	% 100

التعليق:

هذا الجدول خاص بعينة المتزوجة والأرملة و يوضح لنا ما إذا كانت المبحوثات لديها أولاد، ونلاحظ من خلاله أن أعلى نسبة من هذه العينة (المتزوجة والأرملة) والتي قدرت بـ:83.33 % لديها أولاد، وأقلية فقط تقدّر بـ:16.67 % ليس لديها أولاد.
و يعكس لنا هذا المتغير عبء المسؤولية الإضافية التي تتحملها المرأة المسؤولة (إزدواجية المسؤولية)، فبالإضافة إلى مسؤولية البيت والزوج و الأولاد هناك مسؤولية الوظيفة والمنصب، وحتى التي ليس لديها أولاد توجد لديها مسؤولية البيت والزوج.

المستوى الإقتصادي:

جدول رقم 5.1:

هل تتقاضين راتب عال؟	التكرار	النسبة المئوية
عال	19	% 20.43
متوسط	69	% 74.19
قليل	05	% 5.37
المجموع	93	% 100

التعليق:

يوضح لنا هذا الجدول المستوى الإقتصادي للمبحوثات من خلال نظرتهم للراتب الذي يتقاضينه، حيث تَعتبر أعلى نسبة من المبحوثات والتي تقدّر بـ:74.19 % أن الراتب الذي تتقاضاه متوسط، أما نسبة 20.43 % من المبحوثات فترى أنها تتقاضى راتب عال، و أخيرا أقل نسبة والتي تمثل 5.37 % ترى بأن راتبها قليل ، وهذا يرجع إلى رؤية كل شخص وتقديره الشخصي للجانب المادي كما يرجع إلى غلاء المعيشة، وإلى التراتبية في سلم الوظيف العمومي وطبيعة المؤسسة التي تنتمي إليها المبحوثات، فالعمل مثلا كرئيسة قسم في الجامعة ليس كرئيسة مصلحة في إدارة أو شركة عمومية أو مؤسسة أو في المستشفى ، هناك أكيد تفاوت ولكن الغالبية صرحت بأن دخلها متوسط .

طبيعة عمل الزوج:

جدول رقم 6.1:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
مهنة حرة	10	% 20
موظف عمومي	25	% 50
إطار	10	% 20
مسؤول	04	% 08
متقاعد	01	% 02
المجموع	50	% 100

التعليق:

هذا الجدول خاص بالعينة المتزوجة فقط، و يبين لنا طبيعة عمل الزوج حيث جاء موزعا كالتالي:

أعلى نسبة من المبحوثات قدُرت بـ: 50 % يعمل أزواجهن كموظف عمومي ، وتليها نسبة 20 % لمبحوثات يعمل أزواجهن كإطار في الدولة ونفس النسبة من المبحوثات يعمل أزواجهن في مهن حرة ، أما نسبة 08 % من العينة المبحوثة (المتزوجات) فيشغل الزوج منصب مسؤولية ، وتبقى أقل نسبة وردت في العينة لمبحوثة يعتبر زوجها متقاعد.

جدول رقم 7.1:هل راتب زوجك أعلى من راتبك:

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	% 55.55
لا	24	% 44.44
المجموع	54	% 100

التعليق:

تضم العينة في هذا السؤال الأرملة والمتزوجة، لأن الأرملة تأخذ منحة الزوج.

هذا الجدول يبين لنا أن نسبة 55.55 % من العينة المعنية صرحت بأن راتب الزوج أعلى من راتبها، أما نسبة 44.44 % من العينة تتقاضى راتب أعلى من راتب الزوج، وهذا الإختلاف يعود إلى الإختلاف في طبيعة عمل زوج كل مبحوثة، فهناك من هو موظف حكومي أو صاحب مهنة حرة وهناك من هو مسؤول و إيطار.

جدول رقم 8.1 طبيعة السكن:

هل تملكين	متزوجة		عزباء		أرملة		مج	
سكنا :	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%
فردي	40	%42.10	04	%4.21	04	%4.21	48	%50.52
مع الأهل	12	%12.63	35	%36.84	00	%00	47	%49.47
مج	52	%54.73	39	%41.05	04	%4.21	95	%100

***ملاحظة:**

هناك مبحوثتان متزوجتان تسكنان مع الأهل وفي نفس الوقت لديهما سكن فردي ، لهذا المجموع هو زائد برقمين (95 مبحوثة).

التعليق:

هذا الجدول يوضح لنا أيضا الناحية الإقتصادية للمبحوثات حيث سنعلم من خلاله إن كان المنصب ساعدها في توفير حياة كريمة بحيث تستطيع إقتناء بيت شخصي، وقد ربطنا هذا المتغير بمتغير الحالة الإجتماعية، حيث أردنا معرفة من هي الفئة التي لها فرصة الحصول على بيت شخصي وقد كانت النتائج كالتالي:

نسبة النساء اللواتي لديهن سكن فردي تتقارب مع نسبة النساء اللواتي يسكنّ مع الأهل عموما ، أما إذا أخذنا بعين الإعتبار متغير الحالة الإجتماعية فنجد أن أعلى نسبة لديها

سكن فردي هي فئة المتزوجات (بما فيها فئة الأرامل) حيث قدرت بـ:42.10 %، كما نلاحظ أن أعلى نسبة من المبحوثات تسكن مع الأهل هي فئة العازبات والتي قدّرت بـ:36.84%، و هذا راجع لطبيعة الوضع الإجتماعي، فالمتزوجة غالبا ما يكون لديها سكن فردي ، أما العازبة فمن المتعارف أنها تعيش مع أهلها.

جدول رقم 9.1 هل تملكين سيارة؟:

	متزوجة		عزباء		أرملة		مج	
	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%
نعم	28	%30.10	04	%4.30	02	%2.15	34	%36.55
لا	22	%23.65	35	%37.63	02	%2.15	59	%63.44
مج	50	%53.76	39	%41.93	04	%4.30	93	%100

2.محور المسار المهني :

جدول رقم 1.2 :المستوى التعليمي للعينة:

	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	03	%3.22
ثانوي	14	%15.05
جامعي	76	% 81.72
المجموع	93	%100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا المستوى الدراسي للعينة، حيث نلاحظ أن أغلبية العينة والتي تقدّر بـ:81.72 % لديها مستوى جامعي، وهذا ما يفسّر لنا تواجدها في منصب المسؤولية حيث من بين الشروط التي أهلتها لتوليه هو الشهادة الجامعية والمستوى التعليمي لها، أما نسبة العينة التي لديها مستوى ثانوي فقد قدّرت بـ:15.05 % ، والأقلية الأخيرة فهي لمن لديهن مستوى متوسط وقدّرت بـ:3.22% ، وهاتين الفئتين الأخيرتين هما من نتاج النظام التعليمي القديم، حيث أن وصول المرأة بهذين المستويين لمنصب المسؤولية يدل أنها وصلت إليه عن طريق الأقدمية والخبرة.

جدول رقم 2.2:

كيف وصلت إلى هذا المنصب؟			التكرار	النسبة المئوية
الأقدمية	- الخبرة		20	%21.50
المستوى التعليمي	- ترشيح وترقية - عن طريق المسابقة - ديبلوم مباشر - المرشحة الوحيدة	32 30 02 09	73	%78.49
المجموع			93	%100

التعليق:

هذا الجدول يوضح لنا كيفية وصول المبحوثات إلى منصب المسؤولية، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن 78.49% من المبحوثات صرحت بأنها وصلت إلى هذا المنصب بفضل المستوى التعليمي لها كأول عامل، وهذا إما عن طريق ترشيحها وترقيتها من طرف المسؤول الأعلى، نظرا لتوفّر صفات أخرى فيها زيادة على عامل المستوى التعليمي، أو عن طريق المسابقة والتكوين، وهناك من كانت هي المرشحة الوحيدة باعتبارها الأعلى في المستوى التعليمي في تلك المصلحة، وكانت ضمن هذه الفئة أيضا من كانت طبيعة دراستها وشهادتها تؤهلها مباشرة لتولي منصب المسؤولية كرئيسة مصلحة (متخرجة من المدرسة العليا للإدارة).

و 21.50 % من المبحوثات وصلت إلى هذا المنصب عن طريق الأقدمية أي أن رئيسها في العمل يرى أنها الأنسب لتولي هذا المنصب بحكم ما اكتسبته من خبرة زيادة على شروط أخرى سيتم التطرق إليها لاحقا.

إذن في النهاية نستخلص أن المستوى التعليمي للمرأة وامتلاكها لشهادة عليا أهّلها لتولي وظيفة معينة (هامة) وفي نفس الوقت الحصول على منصب مسؤولية طبعا إضافة إلى مميزات أخرى كالكفاءة والجدية وغيرها وسنفصل ذلك لاحقا.

جدول رقم 3.2 :هل هناك مناصب شغلتها قبل هذا المنصب؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	65	% 69.89
لا	28	% 30.10
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن 69.89 % من العينة كانت تعمل من قبل في وظيفة قبل أن تتولى هذا المنصب، بمعنى أنها بقيت مدة من الزمن حتى تتولى هذا المنصب إما عن طريق ترقية أو ترشيح من طرف الرئيس ، أو تدرجت في المناصب أو عن طريق الأقدمية كما سبق الذكر، أما نسبة 30.10 % فلم تكن تعمل من قبل بل دخلت مباشرة فيه.

جدول رقم 4.2: في أول مرة بحثت فيها عن عمل هل وجدته بسهولة؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	% 32.25
لا	63	% 67.74
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة 67.74 % من العينة لم تجد الوظيفة بسهولة رغم الشهادة الجامعية وهذا أمر متداول في مجتمعنا، أما نسبة 32.25 % فصرحت بأنها وجدت العمل بسهولة .

جدول رقم 5.2: هل هناك من ساعدك في ذلك

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	% 60.21
لا	37	% 39.78
المجموع	93	% 100

التعليق :

في هذا الجدول يتضح لنا أن هناك من ساعد المبحوثات في إيجاد العمل وقدرت نسبتهن بـ:60.21 % ، أما نسبة 39.78% فلم يساعدها أحد في إيجاد العمل .

جدول رقم 6.2: من بالضبط

	التكرار	النسبة المئوية
العائلة	35	% 62.5
الأصدقاء	12	% 21.42
آخرون	09	% 16.07
المجموع	56	% 100

التعليق:

هذا الجدول خاص بالعينة التي ساعدتها العديد من الأطراف لإيجاد العمل (أي 56 مبحوثة)، وكانت أعلى نسبة والتي قدرت بـ:62.5 % أكدت أن العائلة هي التي ساعدتها لإيجاد العمل، أما نسبة 21.42 % فتقول بأن الأصدقاء هم من ساعدها في إيجاده، أخيرا نسبة 16.07 % صرحت بأن آخرون من غير العائلة و الأصدقاء هم من ساعدها في إيجاد العمل.

جدول رقم 7.2: المدة التي عملت فيها إلى أن عينت في هذا المنصب:

السنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة إلى4 سنوات	24	% 36.92
5 -9 سنوات	11	% 16.92
10-14 سنة	10	% 15.38
15-19 سنة	07	% 10.76
20 سنة فما فوق	13	% 20
المجموع	65	%100

التعليق:

في هذا الجدول المجموع يخص العينة التي كانت تعمل من قبل في وظيفة ثم بعدها تولت منصب المسؤولية وهن (65 مبحوثة).

نلاحظ أن أعلى نسبة والتي قدرت بـ:36.92 % تخص الفئة التي عملت 4 سنوات وأقل من ذلك قبل الإلتحاق بهذا المنصب ، تليها الفئة التي عملت 20 سنة فما فوق إلى أن عينت في هذا المنصب وذلك بنسبة تقدر بـ:20% ، ثم فئة من 5 إلى 9 سنوات بنسبة تقدر بـ:16.92 % وفئة 10 إلى 14 سنة بنسبة 15.38 %، وأخيرا الفئة من 15 إلى 19 سنة .

جدول رقم 8.2: إحساسها في أول مرة عُينت في هذا المنصب

	التكرار	النسبة المئوية
خوف	16	% 17.20
فرح	41	% 44.08
شعور عادي	36	% 38.70
المجموع	93	% 100

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن إحساس المبحوثات عند تعينهن في منصب المسؤولية تراوح بين الفرح بنسبة 44.08 % و الشعور العادي بنسبة 38.70 % باعتبار أن هذا المنصب هو إضافة لأي إنسان، لكن نسبة 17.20 % صرحت بأن أول مرة عينت في هذا المنصب شعرت بالخوف وهذا راجع إلى أن كل شيء في بدايته يكون مجهولا وبالتالي لديه رهبة إلى أن يتعود عليه الإنسان.

جدول رقم 9.2: المدة التي تشغلها في هذا المنصب (منصب المسؤولية):

السنوات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة إلى 4 سنوات	55	% 59.13
5 -9 سنوات	23	% 24.73
14-10 سنة	08	% 8.60
19-15 سنة	01	% 1.07
20 سنة فما فوق	06	% 6.45
المجموع	93	%100

التعليق:

وضعنا هذا الجدول لمعرفة المدة الزمنية التي قضتها المبحوثات في هذا المنصب، حيث أن أعلى نسبة من المبحوثات والتي قدرت بـ:59.13 % تشغل هذا المنصب منذ مدة تتراوح بين أقل من سنة إلى 4 سنوات، تليها الفئة التي تعمل في هذا المنصب منذ مدة تتراوح ما بين 5 إلى 9 سنوات بنسبة تقدر بـ:24.73 % ، بعدها الفئة من 10 إلى 14 سنة بنسبة 8.60 % ، ثم الفئة التي تشغل هذا المنصب منذ 20 سنة فأكثر بنسبة 6.45 % ، وأخيرا الفئة من 15 إلى 19 سنة بنسبة 1.07 %.

جدول رقم 10.2:هل كان الوصول إلى هذا المنصب:

	التكرار	النسبة المئوية
من بين أهدافك	49	% 52.68
بمحض الصدفة	44	% 47.31
المجموع	93	% 100

التعليق :

هذا الجدول لمعرفة هل كانت المبحوثات تطمح لهذا المنصب منذ البداية أم أنها وصلت إليه بمحض الصدفة وقد كانت النتائج متقاربة حيث أن نسبة 52.68 % كان الوصول إلى هذا المنصب من بين أهدافها، أما 47.31 % فقد وصلت إلى هذا المنصب بمحض الصدفة.

جدول رقم 11.2:هل كان دخولك لهذا العمل من اختيارك ؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	67	% 72.04
لا	26	% 27.95
المجموع	93	% 100

التعليق:

المقصود هنا هو العمل الذي أوصلها إلى هذا المنصب، وكانت أغلبية المبحوثات بنسبة 72.04% صرحت بأن دخولها لهذا العمل كان من إختيارها أي بدافع الحب ، أما نسبة 27.95% ، فلم تكن ترغب في هذا العمل ولكن بدافع الحاجة للعمل .

جدول رقم 12.2: الشروط التي أهلتها لتولي هذا المنصب:

الشروط	التكرار	النسبة
الأقدمية- الخبرة	13	% 9.28
الجدية-الإنضباط-الإلتزام-	26	% 18.57
الكفاءة- التفاني في العمل- المثابرة	29	% 20.71
الإرادة-الطموح	03	% 2.14
الشجاعة –الثقة	05	% 3.57
حسن السيرة والسلوك	07	% 05
الشهادة(المستوى التعليمي)-المرشحة الوحيدة	57	% 40.71
المجموع	140	% 100

التعليق:

في هذ الجدول اختارت المبحوثات أكثر من إجابة في نفس الوقت لهذا فالمجموع أكبر من عدد العينة (المجموع لا يدل على عدد العينة وإنما على اختيارات العينة)، ونوضح من خلاله الشروط التي أهّلت العينة لتولي هذا المنصب، وكل المبحوثات أجمعوا على عدة شروط تختلف من واحدة إلى أخرى باختلاف رؤية كل واحدة وقد كان ترتيب الشروط حسب النسب كالتالي:

أول شرط اتفقت عليه أعلى نسبة من المبحوثات هو المستوى التعليمي أو الشهادة بنسبة 40.71 % ، ومن بين هذه النسبة كانت هناك شرط صرحت به المبحوثات يعتبر سببا في توليهن هذا المنصب وهو أنهن المرشحات الوحيدات له وهذا أيضا باعتبارهن يمتلكن المستوى التعليمي الأعلى في محيط العمل الخاص بهن، بعدها اتّفقت المبحوثات على أن الكفاءة والتفاني في العمل والمثابرة كانت من الشروط التي أهّلتها لتولي هذا المنصب وذلك بنسبة قدرت بـ: 20.71 %، وبنسبة قريبة من هذه الأخيرة اختارت المبحوثات الجدية والإنضباط والإلتزام كشرط من الشروط بنسبة 18.57%،

بعدها اختارت المبحوثات الأقدمية والخبرة بنسبة 9.28 % ، ثم حسن السيرة والسلوك بنسبة 05 %، بعدها الشجاعة والثقة بنسبة 3.57 %، وأخيرا الإرادة والطموح بنسبة 2.14 %.

جدول رقم 13.2:هل كان هناك آخرون مرشحون لهذا المنصب؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	% 86.02
لا	13	% 13.97
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا أن أغلبية المبحوثات كانت مرشحات لهذا المنصب ضمن أشخاص آخرين وهذا بنسبة 86.02 % ومع هذا تمّ اختيارهن لتوليه، وهذا ما يدل على توفّر أغلب الشروط السابقة الذكر فيهن و أنهن الأكثر استحقاقا له من بين المجموعة التي كانت مرشحة، ونجد أقلية من المبحوثات بنسبة 13.97% تقول بأنه لم يكن هناك مرشحون آخرون لهذا المنصب، وهذا يدل أيضا على أنها كانت هي الأفضل بلا منازع من حيث توفر الشروط فيها فإما أن تكون حاملة لشهادة تعليمية أعلى ممن معها، أو أن باقي الشروط تتوفر فيها بشكل خاص عكس البقية فتكون هي المرشحة الوحيدة.

جدول رقم 14.2:إذا كانت الإجابة نعم فهل كانوا من:

	التكرار	النسبة المئوية
الرجال	05	% 6.25
النساء	10	% 12.5
كلا الجنسين	65	% 81.25
المجموع	80	% 100

التعليق:

هذا الجدول تتمة للسؤال السابق حيث من خلاله نعرف من هم الذين كانوا مرشحين مع المبحوثة لمنصب المسؤولية، والمجموع يخص العينة التي صرحت بأنه كان مرشحين معها، وقد تبين حسب النتائج أن أغلبية المبحوثات بنسبة تقدّر بـ: 81.25 % ترشح معها كل من الجنسين لتولي هذا المنصب، ونسبة 12.5 % تقول بأن المرشحين كانوا نساء وهذا حسب طبيعة العمل (لأن هناك مصالح تعمل فيها النساء فقط مثلا كمصلحة التوليد في المستشفى)، وأقلية فقط تقدر بنسبة 6.25 % تقول بأن الرجال فقط كانوا مرشحين معها، وهذا يدل على أن المرأة إن توفرت فيها الشروط تكون لديها فرصة لتولي مثل هذه المناصب بغض النظر عن جنسها.

جدول رقم 15.2: هل أضاف لك منصبك من الناحية المادية؟

		التكرار	النسبة المئوية
نعم	- ارتياح مادي - تحسين ظروف المعيشة - استقلالية مادية - زيادة الراتب - رفاهية	39	% 41.93
لا		54	% 58.06
المجموع		93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا الإضافات التي حققها هذا المنصب للمرأة المسؤولة من الناحية المادية، ونلاحظ من خلال النتائج أن 58.06 % من المبحوثات تعتبر بأن هذا المنصب لم يحقق لها شيئا من الناحية المادية، في المقابل نجد نسبة 41.93 % تصرح بأن هذا المنصب أضاف لها الكثير من الناحية المادية حيث وفر لها الرفاهية التي ترجوها كما جعلها تعيش

في ارتياح مادي وحسّن ظروف معيشتها وهذا طبعا نتيجة زيادة الراتب، كما منحها الإستقلالية المادية التي يطمح لها كل إنسان.

جدول رقم 16.2:هل أضاف لك منصبك من الناحية المعنوية ؟

		التكرار	النسبة المئوية
نعم	- تحمل المسؤولية أكثر - كيفة التعامل مع الاخرين - الثقة بالنفس - الراحة والطمأنينة و الأمان - المكانة الإجتماعية - زيادة مستواي الثقافي والخبرة - التعرف على قوانين لها علاقة بالعمل - الزيادة في الطموح	75	% 80.64
لا		17	% 18.28
المجموع		93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثات بنسبة 80.64 % صرحت بأن المنصب أضاف لها أمور كثيرة من الناحية المعنوية، فقد جعلها أكثر قدرة على تحمل المسؤولية، كما زادها الثقة بنفسها وأعطاها الراحة والطمأنينة والأمان التي يبحث عنها الإنسان، و منحها المكانة الإجتماعية التي ترغب فيها والتي ترضيها، إضافة إلى أمور أخرى حيث تعلمت كيف تتعامل مع الآخرين وتعرفت على قوانين لها علاقة بالعمل لم تكن تعرفها من قبل، كما أن هذا المنصب زاد في خبرتها ومستواها الثقافي، وأعطاها دفعا ورغبة وزيادة في الطموح، أما نسبة قليلة من المبحوثات وهي 18.28 % ترى أن هذا المنصب لم يضف لها شيئا من الناحية المعنوية.

جدول رقم 17.2:هل غيّر من شخصيتك؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	% 64.51
لا	33	% 35.48
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يوضح لنا أكثر ما ورد في الجدول السابق، ومن خلاله نلاحظ أن نسبة 64.51 % تقول بأن هذا المنصب غيّر في شخصيتها، أما 35.48 % تصرح بأنها لم يتغير فيها شيء بعد توليها هذا المنصب.

جدول رقم 18.2:إذا كان الجواب نعم ، فهل كان للأحسن أم للأسوأ؟

الإجابة	الأمور الذي تغيرت	التكرار	النسبة المئوية
للأحسن	الإحساس بالمسؤولية- الجدية في العمل والصرامة. الثقة بالنفس والشجاعة- زيادة في الطموح. - اكتساب معارف وخبرة. - أسلوب التعامل-أصبحت إجتماعية-العمل الجماعي. - الإستقرار والإرتياح-أصبحت أكثر رزانة-أكثر إحترام.	57	% 95
للأسوأ	- التعب. - أعباء نفسية	03	% 05
المجموع		60	% 100

التعليق:

هذا الجدول يخص العينة التي أجابت أن هذا المنصب غيّر في شخصيتها، وأردنا من خلاله معرفة نوع هذا التغيير إن كان إيجابيا أم سلبيا، فوجدنا أن أغلبية المبحوثات اللواتي غير المنصب في شخصيتهن يعتبرن أنهن تغيرن للأحسن وهذا بنسبة 95 %، حيث أصبحت المبحوثات أكثر رزانة وأكثر احتراما، كما اكتسبن معارف جديدة وخبرات بفضل هذا المنصب، وتحسن أسلوب تعاملهن مع الناس حيث أصبحن إجتماعيات أكثر ويملن إلى العمل الجماعي، بالإضافة إلى اكتساب الثقة بالنفس والزيادة في الطموح، والأهم من هذا كله أن الإحساس بالمسؤولية ازداد عندهن حيث أصبحن أكثر جدية في العمل وأكثر صرامة.

أما أقلية بسيطة جدا تقدر بنسبة 05 % فتقول بأن هذا المنصب غير من شخصيتهن للأسوأ بسبب ضغط المنصب والمسؤولية الثقيلة والتعب.

جدول رقم 19.2: هل زادك منصبك نوع من الثقة؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	86	% 92.47
لا	07	% 7.52
المجموع	93	% 100

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلبية المبحوثات والتي تقدر بـ:92.47 % صرحت بأن هذا المنصب زادها نوعا من الثقة، أما أقلية من المبحوثات قدرت بـ:7.52 % فقالت بأن هذا المنصب لم يزدها أي ثقة إما لكونها موجودة أصلا أو بالعكس لكون هذا المنصب مليء بالأعباء والمسؤوليات في نظرها.

- **تحليل محور المسار المهني:**

في المحور السابق تطرقنا إلى الحالة الإجتماعية للعينة وكل ما يخص بياناتها الشخصية، أما في هذا المحور سنتطرق إلى مستواها التعليمي وكل ما يتعلق بمسارها المهني وكيف وصلت إليه، ثم نتعرض إلى المميزات التي منحها إياها هذا المنصب و الإضافات التي أحدثها في حياتها، والتغيرات التي حدثت لها على الصعيد الشخصي والمهني.

وقد تبين من خلال الجداول أن أغلبية العينة لديها مستوى جامعي، وهو ما أهّلها للوصول إلى هذا المنصب، حيث أن المستوى التعليمي هو أول خطوة في طريق وصول المرأة إلى منصب المسؤولية فبفضل التعليم فتحت لها فرص للعمل في مختلف الوظائف حسب شهادتها.

وبالنسبة لبحثها عن العمل فتقريبا ثلثي العينة صرحت بأنها لم تجد الوظيفة بسهولة، وهذا طبعا أمر طبيعي في مجتمعنا ولا يقتصر على النساء فقط بل يخص كلا الجنسين، وتصرح المبحوثات بأن هناك من ساعدها في إيجاد العمل وهم من العائلة خاصة ، كما لا يمنع وجود أشخاص آخرون كالأصدقاء وغيرهم.

أما ثلث العينة فقد صرحت بأنها حصلت على الوظيفة بسهولة وهذا ما يفسر وجود تسهيلات للعنصر النسوي في العمل رغم اقتصارها على البعض وليس الكل إلا أنه أمر مبشر بالنسبة للمرأة في ظل ما نعيشه من بطالة وكثرة المتخرجين إلخ...

وفي كل الأحوال بصعوبة أو بسهولة فقد حصلت المرأة على الوظيفة مثلها مثل الرجل دون تمييز كونها إمرأة و كذلك بفضل مستواها الدراسي.

كما صرحت أغلبية المبحوثات أن دخولها لهذا العمل كان من إختيارها أي بدافع الحب، و أقلية فقط لم تكن ترغب في هذا العمل ولكن بدافع الحاجة للعمل دخلت إليه وقبلته واجتهدت فيه إلى أن ترقت لمنصب المسؤولية وهذا دليل آخرعلى أن المرأة تعامل مثلها مثل الرجل فلا فرق بينهما إلا بالجدارة والإستحقاق.

وقد عملت المبحوثات في وظيفة عادية قبل أن تترقى لمنصب المسؤولية التابع للمصلحة التي تعمل فيها، أي أنها ظلت مدة من الزمن تعمل في وظيفة عادية مكّـنتها من ترك إنطباع جيد لدى المسؤولين للدرجة التي أصبحت فيها مرشحة ومؤهلة لتولي هذه المهمة و إسنادها إليها بالفعل.

وما يمكن استخلاصه هو أن العينة بقيت مدة من الزمن أيا كانت هذه المدة حتى تتولى هذا المنصب إما عن طريق ترقية أو ترشيح من طرف الرئيس بفضل شهادتها إضافة إلى مميزات أخرى كالكفاءة والجدية وغيرها من الميزات التي سنتطرق إليها لاحقا، أو تدرجت في الوظائف حتى وصلت إلى هذا المنصب أو عن طريق الأقدمية التي تمنحها الخبرة الكافية واللازمة لتولي هذا المنصب، كما لاحظنا أن نسبة معتبرة من العينة لم تكن المدة التي انتظرتها للوصول إلى هذا المنصب بطويلة وهذا منذ حصولها على الوظيفة، ونستنتج من خلاله بأنه في الفترة الأخيرة أصبح تولي المرأة لهذا المنصب بالأمر الطبيعي مادامت لديها كل المقومات وتتوفر فيها كل الشروط المطلوبة، فلم يعد هناك فرق بين الرجل والمرأة في هذه الأمور.

وهناك عينة قليلة دخلت مباشرة إلى هذا المنصب نظرا لعدم وجود أي مترشح له وباعتبارها الأعلى مستوى في تلك المصلحة، أو لأن طبيعة تكوينها تسمح لها بالدخول مباشرة لتولي مثل هذه المناصب.

هذا بالنسبة إلى كيفية وصول المرأة لهذا المنصب، أما عن إحساسها في أول مرة عينت فيه فقد كان بين الفرحة و الشعور العادي وهو بمثابة توقع الأمر(أي أنها توقعت ذلك نتيجة توفر كل المقومات فيها)، ولأنه إضافة في مسارها المهني وانتقالها من حالة إلى حالة أفضل، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض من المبحوثات شعرت بالخوف في أول مرة عُينت فيه في هذا المنصب وهو خوف من عدم التوفّق في أداءها على الشكل المطلوب، كما أن كل شيء في بدايته يكون مجهولا وبالتالي تحيطه رهبة إلى أن يتعود عليه الإنسان ويتكيف معه.

لاحظنا أيضا من خلال النتائج أن أغلب المبحوثات يشغلن هذا المنصب منذ مدة زمنية تتراوح من 4 سنوات فأقل وهذا يدل على أنه في الفترة الأخيرة بدأت المرأة تعطى فرصة أكبر في تولي هذه المناصب وبدأت تظهر تسهيلات في هذا الشأن أكثر من ذي قبل.

بالنسبة لطموح المبحوثات في الوصول إلى هذا المنصب فقد تبين من خلال النتائج أن هناك من كانت تطمح للوصول إلى هذا المنصب وتتوقع ذلك لاستحقاقها ولتوفر كل الصفات فيها، وهناك من كان وصولها إليه بمحض الصدفة.

ومن بين الشروط التي أجمعت عليها المبحوثات والتي أهلتها لتولي هذا المنصب ما يلي:

أول شرط اتفقت عليه أغلبية المبحوثات هو المستوى التعليمي أو الشهادة ، وضمن هذه المجموعة من المبحوثات صرّح بعضهن بأن هناك ميزة سهلت وصولهن إلى هذا المنصب وهو أنهن المرشحات الوحيدات له وهذا أيضا باعتبارهن يمتلكن المستوى التعليمي الأعلى في محيط العمل الخاص بهن.

بعدها اتّفقت المبحوثات على أن الكفاءة والتفاني في العمل والمثابرة كانت من الشروط التي أهّلتها لتولي هذا المنصب إضافة إلى الجدية والإنضباط والإلتزام كشرط من الشروط ، وما يمكن استنتاجه هو أن كل هذه الشروط هي شروط ومواصفات خاصة بالأخلاق المهنية التي يجب أن تتوفر في كل إنسان لديه وظيفة.

بعدها اختارت المبحوثات الأقدمية والخبرة وهي ضرورية ومهمة لكل من يريد إدارة مصلحة معينة أو مؤسسة معينة وهي من بين الشروط التي ترى المبحوثات بأنها أهلتها لتولي هذا المنصب.

بعدها تصرح المبحوثات على أن صفات تتعلق بالأخلاق الشخصية كانت ضرورية ومهمة في حصولها على هذا المنصب كحسن السيرة والسلوك والشجاعة والثقة والإرادة والطموح .

وقد كانت المبحوثات مرشحات ضمن أشخاص آخرين لتولي هذا المنصب منهم رجال ونساء، وفي بعض الحالات القليلة كان المرشحين إما نساء فقط أو رجال فقط وهذا حسب

طبيعة العمل ونسبة تواجد كل جنس في تلك المصلحة الذي يكون أحيانا راجع إلى الصدفة.

ورغم كل هذا استطاعت المرأة أن تحصل على هذا المنصب نظرا لتوفر الشروط السابقة الذكر فيها بقوة أكثر من المرشحين الأخرين، ولأنها الأحق والأجدر بهذا المنصب ضمن تلك المجموعة.

ونجد ضمن العينة كذلك من تولّت هذا المنصب دون أن يكون معها منافسون أو مترشحون، وهذا يدل أيضا على أنها كانت هي الأفضل بلا منازع من حيث توفر الشروط فيها فإما أن تكون حاملة لشهادة تعليمية أعلى ممن معها، أو أن باقي الشروط تتوفر فيها بشكل خاص عكس البقية فتكون هي المرشحة الوحيدة.

فيما يخص الميزات والإضافات التي منحها هذا المنصب للمرأة من الناحية المادية فأكثر من نصف العينة تعتبر أن هذا المنصب لم يضف لها شيئا من هذا الجانب، ربما لغلاء المعيشة، في المقابل نجد أيضا مجموعة معتبرة من المبحوثات أقرّت بأنها استفادت من هذا المنصب من الجانب المادي حيث وفر لها الرفاهية التي ترجوها، كما جعلها تعيش في ارتياح مادي وحسّن ظروف معيشتها وهذا طبعا نتيجة زيادة الراتب، كما منحها الإستقلالية المادية التي يطمح لها كل إنسان.

أما من الناحية المعنوية فنجد أغلبية المبحوثات تؤكد أن هذا المنصب أضاف لها أمور كثيرة من هذه الناحية ، فقد جعلها أكثر قدرة على تحمل المسؤولية، كما زادها الثقة بنفسها وأعطاها الراحة والطمأنينة والأمان التي يبحث عنها الإنسان، و منحها المكانة الإجتماعية التي ترغب فيها والتي ترضيها، إضافة إلى أمور أخرى، حيث تعلمت كيف تتعامل مع الآخرين وتعرفت على قوانين لها علاقة بالعمل لم تكن تعرفها من قبل، كما أن هذا المنصب زاد في خبرتها ومستواها الثقافي، وأعطاها دفعا ورغبة وزيادة في الطموح.

وعلى الصعيد الشخصي نجد أن هذا المنصب غيّر في شخصية المبحوثات بنسبة كبيرة، وتبقى أقلية تقول أنه لم يتغير شيء فيها.

بالنسبة لمن تغيرت بعد توليها هذا المنصب فتصرح بأن هذا التغيير كان إيجابيا وللأحسن بحيث ازدادت ثقتها في نفسها وتعلمت أمور عديدة كانت تجهلها، وتبقى أقلية من المبحوثات تقول بأن هذا التغيير كان للأسوأ باعتبار أن هذا المنصب زادها نوع من التوتر بسبب عبء المسؤوليات والتعب والضغوطات الناجمة عنه ، وهذا راجع لقدرة كل إمرأة على التحمل والتكيف مع الأوضاع.

3.محـــور العـلاقـــــات:

نحاول من خلال هذا المحور معرفة علاقات المبحوثة بمن يحيطون بها إن كان في الأسرة أو في العمل، وفي نفس الوقت محاولة الوصول إلى أشكال العنف أو التعسف التي تتعرض له المرأة المسؤولة إن وجدت، وهل علاقاتها هي مثل علاقات المرأة العاملة العادية؟، وهل لهذا المنصب الذي تحتله دور في تغيير حياتها وتبديل نوعية العلاقات نحوها؟، بمعنى هل ستختلف طبيعة تصرف من حولها تجاهها نظرا لأنها تحتل منصب المسؤولية ؟ أم أن الأمر لا يختلف، فهي تعامل بنفس الطريقة رغم هذا المنصب الذي تحتله. وهل تختلف نظرة من حولها تجاهها بفضل هذا المنصب؟ وهل يوفر لها هذا المنصب نوع من الحماية أم أنها تعامل كما كانت من قبل مجرد إمرأة؟

3-1-الأسرة:

جدول رقم 3-1-1- : موقف الأسرة من منصبك

	التكرار	النسبة المئوية
الرضا	86	% 92.47
اللامبالاة	07	% 7.52
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا موقف الأسرة من المبحوثة بعد توليها منصب المسؤولية، فنلاحظ أن موقف غالبية أسر المبحوثات يتسم بالرضا وهذا بنسبة 92.47 %، وتبقى أقلية تقدر بـ: 7.52% لا تبدي أي موقف من عمل المبحوثة كمسؤولة.

جدول رقم 3-1-2- : طبيعة معاملة الأسرة لها:

كيف يتعاملون معك؟	التكرار	النسبة المئوية
باحترام (بحكم المنصب)	15	% 16.12
بشكل عادي	78	% 83.87
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا طبيعة معاملة الأسرة للمبحوثة بحكم أنها مسؤولة ، وقد وجدنا أن غالبية أسر المبحوثات يتعاملن معهن بشكل عادي تماما وهذا بنسبة 83.87 % بغض النظر عن كونها إمرأة مسؤولة، فهي تعامل كما كانت تعامل من قبل أيا كانت طبيعة المعاملة من قبل ولا دخل للمنصب في ذلك فهي تعتبر فردا من العائلة وليست شخصا غريبا لتعامل بشكل رسمي.

أما نسبة 16.12 % فقالت بأن الأسرة تعاملها باحترام آخذين بعين الاعتبار بأنها إمرأة مسؤولة وهذا من باب تقدير المبحوثة أكثر وليس من باب المعاملة بالرسميات.

جدول رقم 3-1-2: طبيعة معاملتها للأسرة :

كيف تتعاملين معهم في الأسرة؟	التكرار	النسبة المئوية
بروح القائدة المسؤولة	07	% 7.52
كامرأة عادية (فرد منهم)	86	% 92.47
المجموع	93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول على خلاف الجدول السابق نريد معرفة كيف تتعامل المبحوثة مع أسرتها بحكم أنها إمرأة مسؤولة، وجدنا أن غالبية المبحوثات والتي تقدر بـ:92.47 % تتعامل مع أسرتها بشكل عادي أي كفرد منهم ، فهي تعتبر نفسها في أسرتها إمرأة عادية، أما نسبة قليلة من المبحوثات والتي تقدر بـ:7.52% تصرح بأنها تتعامل مع أسرتها بروح القائدة المسؤولة أي أن منصبها أثر عليها وأصبحت تتعامل بنفس الروح في البيت.

جدول رقم 3-1-3 : هل هناك من يتحكم فيك في الأسرة؟

الحالة الاجتماعية / الإجابة	عزباء		متزوجة		أرملة		مج	
	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن%	ت	ن %
أنا صاحبة القرار	20	% 21.50	14	%15.05	04	%4.30	38	% 40.86
قرار مشترك مع الأسرة	01	%1.07	13	%13.97	00	%00	14	%15.05
هناك من لديه سلطة	18	%19.35	23	%24.73	00	%00	41	%44.08
المجموع	39	%41.93	50	%53.76	04	%4.30	93	%100

التعليق:

في هذا الجدول نريد أن نعرف من يتحكم في المرأة في الأسرة هل لأنها مسؤولة فهي صاحبة القرار في البيت مثلما هي صاحبته في العمل أم الوضع يختلف في البيت ومع الأسرة؟، فوجدنا النتائج كالتالي:

أن أعلى نسبة والتي تقدر بـ:44.08 % من المبحوثات تقول أن هناك من لديه سلطة عليها في الأسرة من بين هذه النسبة هناك 24.73 % من المتزوجات و 19.35 % من العازبات ، فبالنسبة للمتزوجات الزوج هو الذي لديه سلطة عليها ويتحكم فيها، أما العازبة فالأهل هم من يتحكمون فيها وهذا أمر طبيعي بالنسبة للوضع الإجتماعي لكل فئة.

وتليها نسبة تقترب من هذه النسبة أي 40.86 % من المبحوثات قالت بأنها هي صاحبة القرار في الأسرة منها 21.50 % من فئة العازبات و نسبة 15.05 % من فئة المتزوجات،

ونسبة 4.30% من فئة الأرامل (بالنسبة للأرامل كل العينة تقول بأنها صاحبة القرار وهذا أمر طبيعي) ، و أخيرا نسبة 15.05 % تقول أن القرار في الأسرة مشترك منها أقلية من العازبات بنسبة 1.07% و 13.97 % من فئة المتزوجات.

جدول رقم 3-1-4-:هل تعرضت في أسرتك لشكل من أشكال العنف أو الإضطهاد يوما ما؟

	عزباء		متزوجة		أرملة		مج	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
نعم	09	% 9.67	17	% 18.27	03	% 3.22	29	% 31.18
لا	30	% 32.25	33	% 35.48	01	% 1.07	64	% 68.81
مج	39	% 41.93	50	% 53.76	04	% 4.30	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يوضح لنا إن كانت المرأة المسؤولة قد تعرضت لأي شكل من أشكال العنف أو الإضطهاد ، ومن خلاله تصرح 68.81 % من المبحوثات أنها لم تتعرض لأي شكل من أشكال العنف، أما نسبة 31.18 % فأكدت أنها تعرضت للعنف، منها نسبة 18.27 % من فئة المتزوجات ونسبة 9.67 % من فئة العازبات و 3.22 % من فئة الأرامل.

أشكال العنف والإضطهاد التي تعرضت له:

إذا كانت الإجابة نعم على أي شكل	عزباء		متزوجة		أرملة		مج	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
ضرب	04	% 10.52	03	% 7.89	00	% 00	07	% 18.42
توبيخ	04	% 10.52	02	% 5.26	00	% 00	06	% 15.78
عتاب ولوم	05	%13.15	16	% 42.10	04	% 10.52	25	% 65.78
مج	13	%34.21	21	%55.26	04	% 10.52	38	% 100

التعليق:

المبحوثات اللواتي كانت إجابتهن نعم هن 29 مبحوثة ولكن في هذا السؤال اختارت المبحوثات أكثر من إجابة في نفس الوقت (لأنها تعرضت لأكثر من شكل من أشكال العنف) لهذا كان المجموع أكثر من 29 ، فالمجموع لا يمثل عدد العينة وإنما يمثل تكرارات أشكال العنف والإضطهاد الذي تعرضت له المرأة المسؤولة في الأسرة.

حسب ما ورد في الجدول فإن المبحوثات بكل فئاتها تعرضت لمختلف أشكال العنف و الإضطهاد وكان أكثر شكل تعرضت له المبحوثات هو العتاب واللوم بنسبة 65.78 %، و كانت نسبته عند فئة المتزوجات أعلى من باقي الفئات وذلك بـ:42.10 %، وبنسبة 13.15 % عند فئة العازبات و 10.52% عند فئة الأرامل.

بعدها نلاحظ أن المبحوثات تعرضت أيضا للضرب وكانت نسبته 18.42 %، حيث قدرت نسبته عند العازبات بـ:10.52%، وعند المتزوجات بـ:7.89 %.

وآخر شكل من أشكال العنف تعرضت له المرأة المسؤولة هو التوبيخ بنسبة 15.78 %

منها نسبة 10.52 % لفئة العازبات، و 5.26 % عند المتزوجات.

أكثر فئة تعرضت لمختلف أشكال العنف هي فئة المتزوجات بنسبة تقدربـ: 55.26%، وتليها فئة العازبات بنسبة 34.21% .

أطراف العنف:

من طرف من ؟	عزباء		متزوجة		أرملة		مج	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
الوالدين	06	% 16.21	06	% 16.21	04	% 10.81	16	% 43.24
الأخ	04	%10.81	04	%10.81	00	% 00	08	% 21.62
الزوج	/	/	13	% 35.13	00	% 00	13	% 35.13
مج	10	% 27.02	23	%62.16	04	% 10.81	37	% 100

التعليق:

المبحوثات اختارت أكثر من إجابة في نفس الوقت لأنها تعرضت للعنف على يد أكثر من طرف. هناك مبحوثة صرحت بأنها تعرضت للعنف من طرف آخرون في الأسرة وهي متزوجة (أي من طرف أهل الزوج).

وفي هذا الجدول المجموع لا يعبر عن عدد أفراد العينة بل عن تكرارات أطراف العنف من الأسرة الذين مارسوا العنف والاضطهاد على المرأة المسؤولة أيا كان شكله.

ونلاحظ من خلال الجدول أن أكثر الأطراف الذين يمارسون العنف والإضطهاد في الأسرة على المرأة المسؤولة هم الوالدين وذلك بنسبة 43.24 %، منها نسبة 16.21% على فئة العازبات ونفس النسبة على فئة المتزوجات ونسبة 10.81 % على فئة الأرامل.

أما بالنسبة للأزواج فـ:35.13 % منهم يمارسون العنف والاضطهاد على زوجاتهم.

بالنسبة للأخوة فقدرت نسبة الممارسين للعنف منهم بـ:21.60 % منهم 10.81 % على فئة العازبات ونفس النسبة على فئة المتزوجات.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أكثر فئة مورس عليها العنف والإضطهاد من طرف مختلف أفراد أسرتها هي فئة المتزوجات بنسبة تقدر بـ: 62.16 % ، وتليها فئة العازبات بـ:27.02% وأخر فئة هي فئة الأرامل بنسبة 10.81%

جدول رقم 3-1-5- : هل شغلك منصبك ومسؤولياتك في العمل عن مسؤولياتك كزوجة وكأم؟

	متزوجة		أرملة		مج	
	ت	ن %	ت	ن %	ت	ن %
نعم	17	% 31.48	00	% 00	17	% 31.48
لا	33	% 61.11	04	% 7.40	37	%68.51
مج	50	% 92.59	04	% 7.40	54	% 100

التعليق:

العينة المعنية هي المتزوجة و الأرملة، نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 68.51 % من العينة تصرح بأن هذا المنصب لم يشغلها عن مسؤولياتها كزوجة وكأم وهذا ما يدل على أنها استطاعت التوفيق بين البيت والعمل، أما نسبة 31.48 % فتقول العكس أي أن هذا المنصب شغلها فعلا عن مسؤولياتها كزوجة وكأم (إزدواجية المسؤولية).

جدول رقم 3-1-5-: هل توجد حساسية من طرف الزوج لأن منصبك أهم من منصبه؟

	التكرار	النسبة %
نعم	12	% 24
لا	38	% 76
مج	50	% 100

التعليق :

المجموع هنا يخص العينة المتزوجة، وقد أردنا معرفة إن كانت هناك حساسية من طرف الزوج تجاه زوجته، فوجدنا أن نسبة 76 % صرحت بأنه لا توجد حساسية من طرف زوجها تجاهها بسبب المنصب، ويرجع هذا إلى وجود أزواج متفهمين، كما أن هناك مبحوثات يُعتبَر منصب زوجها أعلى من منصبها أو مثله.

تبقى أقلية تقدر بـ:24% تؤكد وجود حساسية من طرف الزوج تجاهها بسبب المنصب.

3-2- في العمل:

جدول رقم 3-2-1- :من يعمل تحت إمرتك؟

	التكرار	النسبة %
نساء	12	% 12.90
رجال	02	% 2.15
كلاهما	79	% 84.94
مج	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 84.94 % من العينة يعمل تحت إمرتها كلا الجنسين أي النساء والرجال، أما 12.90 % فيعمل تحت إمرتها نساء فقط وهذا راجع لطبيعة المصلحة التي تعمل فيها (مثلا كأن تكون رئيسة على قسم التوليد ، أو قسم آخر في المستشفى ولكن جهة النساء)، وهناك نسبة 2.15 % يعمل تحت إمرتها رجال فقط.

جدول رقم 3-2-2-:

من الأسهل في التعامل؟	لماذا؟	التكرار	النسبة المئوية
الرجال	منظمين ليس لديهم غيرة لأن الرجال لا يستعملون طرق ملتوية كالنساء ولا يجادلون يحترمون العمل	30	% 32.25
النساء	- لسهولة التواصل معهن - أكثر تقبلا لأن تكون الرئيسة إمرأة - تركيبة المرأة تميل إلى الليونة - الإحساس بالمسؤولية والإخلاص في العمل المرأة تطيع الأوامر ومن السهل السيطرة عليها	44	% 47.31
كلاهما سهل في التعامل	لأنني أنا من أحدد طريقة التعامل فلا يهم بالتالي الجنس	15	% 16.12
كلاهما صعب في التعامل		04	% 4.30
المجموع		93	% 100

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ وجود كل الاحتمالات بنسب متفاوتة، فقد صرحت نسبة 47.31% من المبحوثات أن النساء أسهل في التعامل وقد أرجعوا ذلك للأسباب التالية: أن المرأة أكثر تقبلا لأن تكون إمرأة رئيسة عليها، كما أن المرأة المرؤوسة تطيع الأوامر ومن

السهل السيطرة عليها، وهي بطبيعة تركيبتها تميل إلى الليونة، كذلك لديها حس المسؤولية والإخلاص في العمل، ومن السهل التواصل معهن.

أما نسبة 32.25 % من المبحوثات فتقول أن الرجال هم الأسهل في التعامل وترجع ذلك للأسباب التالية: أنهم منظمين وليس لديهم غيرة، كما أنهم لا يستعملون طرق ملتوية كالنساء ولا يجادلون ويحترمون العمل.

أما نسبة 16.12 % فتصرح بأن كلاهما سهل في التعامل وهذا لأن المرأة المسؤولة هي التي تحدد طريقة التعامل وبذلك لا يهمها الجنس.

و أخيرا أقل نسبة والتي قدرت بـ:4.30 % تقول أن كلاهما صعب في التعامل.

جدول رقم 3-2-3-:كيف يتصرف الرجال المرؤوسين معك؟

	التكرار	النسبة المئوية
بنوع من الحساسية (كونك امرأة)	47	% 50.53
كرئيسة عليهم	46	% 49.46
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نريد معرفة كيفية تصرف الرجال المرؤوسين مع المرأة المسؤولة، ونلاحظ من خلال النتائج أن نسبة 50.53 % من المبحوثات صرحت أن الرجال المرؤوسين الذين يعملون تحت إمرتها يتصرفون معها بنوع من الحساسية لأنها إمرأة –أي عدم تقبل ضمني لحكمها-، وتقريبا بنفس النسبة صرحت بقية المبحوثات على أن الرجال المرؤوسين يتصرفون معها كرئيسة عليهم أي أنهم متقبلين أن تكون إمرأة رئيسة عليهم فهم يحترمون خصوصية المنصب أيا كان جنس من يحتله.

جدول رقم 3-2-4- :هل يطيعون أوامرك؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	% 94.62
لا	05	% 5.37
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يوضح أكثر ما ورد في الجدول السابق حيث نريد معرفة من خلاله مدى إستجابة المرؤوسين الرجال للمرأة المسؤولة، وقد وجدنا من خلال النتائج أن 94.62% من المبحوثات يصرحن أن المرؤوسين يطيعون أوامر المرأة الرئيسة عليهم، وأقلية فقط تقدر بـ:5.37 % صرحت بأن المرؤوسين لا يطيعون أوامرها .

جدول رقم 3-2-5- :كيف يتصرف مرؤوسيك معك عندما تعطيهم عقوبة؟

	مظاهر عدم التقبل	التكرار	النسبة المئوية
يتقبلون	/	68	% 73.11
لا يتقبلون	كراهية – عصبية- نظرات قاسية احتقار- محاولات تبرير موقفهم- انزعاج- يستاؤون ويحيكون المؤامرات	25	% 26.88
المجموع		93	% 100

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن 73.11% من المبحوثات تصرح بأن المرؤوسين يتقبلون الأمر إذا ما أعطيت لهم عقوبة ، و 26.88 % تصرح بأنهم لا يتقبلون الأمر ويظهر ذلك من خلال ردّة فعلهم.

جدول رقم 3-2-6-:كيف تتصرفين عندما يخطئ أحد مرؤوسيك في العمل؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
تعطيهم عقوبة	15	% 16.12
تتغاضين عن الأمر(تكتفي بملاحظات توعوية)	09	% 9.67
أحيانا عقوبة و أحيانا لا	69	% 74.19
المجموع	93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول نريد معرفة ردة فعل المرأة المسؤولة عندما يخطأ أحد مرؤوسيها في العمل ، وقد كانت النتائج كالتالي:أغلبية المبحوثات بنسبة 74.19% صرحت أنها لا تطبق العقوبة دائما ، فهي تقوم بذلك حسب الموقف أحيانا تعطي عقوبة وأحيانا لا تعطيها، أما 16.12 % فأكدت أنها تستعمل أسلوب العقاب عندما يخطأ مرؤوسيها، وآخر نسبة قدرت بـ:9.67 % صرحت بأنها تتغاضى عن الأمر وتكتفي بتقديم ملاحظات توعوية أو تنبيهات وإنذارات شفوية

جدول رقم 3-2-7:متى يمكن أن تعطيهم عقوبة وبشكل لا رجعة فيه؟

الإجابة		التكرار	النسبة المئوية
خطأ يتعلق بالعمل (عند المساس بالعمل)	خطأ صعب حله (كبير) تكرار الخطأ- التقصير في العمل والإهمال- خرق القوانين	84	% 90.32
عند المساس بشخصيتها	تقليل الأدب –أقوال فاحشة- المساس بالأخلاق	09	% 9.67
المجموع		93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول أردنا معرفة في أي موقف يمكن للمرأة المسؤولة أن تعطي عقوبة بشكل نهائي لا رجعة فيه، فجاءت إجابة أغلب المبحوثات وبنسبة 90.32 % أنها تتخذ هذا القرار عندما يتعلق الخطأ بالعمل كأن يكرر الخطأ أو أن يكون هناك تقصير وإهمال في العمل أو كأن يتم خرق القوانين، أما أقل نسبة والتي قدرت بـ:9.67 % فقد صرحت بأنها يمكن أن تعطي عقوبة لا رجعة فيها عندما يتعلق الأمر بها شخصيا أي عند المساس بشخصيتها كتقليل الأدب عليها أو التلفظ بأقوال فاحشة وبذيئة، أو المساس عموما بالأخلاق.

جدول رقم 3-2-8-: هل الرجال يتقبلون العقوبة؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	% 40.86
لا	39	% 41.93
أحيانا	16	% 17.20
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول أردنا معرفة إذا كان الرجال يتقبلون العقوبة حين يكون رئيسهم في العمل إمرأة، فوجدنا أن نسبة 41.93% تقول بأن الرجال لا يتقبلون العقوبة إذا أعطيت لهم من طرف المرأة الرئيسة، وهذا لكونهم يرونها دائما إمرأة بتلك النظرة الدونية التي تربوا عليها فرجولتهم تمنعهم من أن تعاقبهم إمرأة، وهذا لأنهم رأوها من منظور الجنس أو النوع ولم يروها من منظور عملي أي احترام التراتبية الوظيفية أيا كان من يشغل هذا المنصب.

وبنفس النسبة تقريبا أي بـ:40.86 % صرحت المبحوثات أن الرجال يتقبلون العقوبة من طرفها، وهذا يدل على احترامهم للسلم الوظيفي أيا كان من يشغله.

وتبقى نسبة 17.20 % من المبحوثات تقول بأن الرجال ليسوا مثل بعض، فيمكن أن تجد في نفس المصلحة من يتقبل العقوبة ومن لا يتقبلها حسب طبيعة كل شخص وطريقة تفكيره ورؤيته للأمور، لهذا فالرجل أحيانا يتقبل العقوبة و أحيانا لا يتقبلها.

جدول رقم 3-2-9-:من الذي لديه أكبر نسبة من العقوبات؟

	لماذا؟	التكرار	النسبة
نساء	كثرة الغيابات لكونهن زوجات وأمهات- يقلدن بعضهن البعض وتكرار الخطأ- اللامبالاة	29	% 31.18
رجال	لا يتقبلون الأوامر من إمرأة- عدم الإلتزام- لطبعهم الخشن - نظرا للتأخر- عدم الإتقان في العمل	35	% 37.63
كلاهما	/	15	% 16.12
لا أحد منهما	/	14	% 15.05
مج		93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا من لديه أكبر نسبة من العقوبات، ومن خلال النتائج نجد أن 37.63% تقول بأن الرجال هم من لديهم أكبر نسبة من العقوبات وترجع ذلك للأسباب التالية : أن الرجال لديهم طباع خشنة و أنهم لا يتقبلون الأوامر من إمرأة ، كذلك يؤخذ عليهم عدم إلتزامهم وعدم إتقانهم للعمل، كما أنهم يتأخرون في الحضور إلى العمل.

وبنسبة ليست ببعيدة تقدر بـ:31.18% تصرح أن النساء لديهن أكبر نسبة من العقوبات نظرا لأنهن متزوجات وأمهات وبالتالي يتغيبن كثيرا لانشغالهن بأسرهن، كذلك لتكرار الخطأ والإهمال واللامبالاة، ولتميزهن بتقليد بعضهن البعض فإذا تكاسلت إحداهن تقلدها الأخرى وهكذا.

أما بقية النسب والتي تكاد تكون متقاربة فإحداهن تقول بأن لا أحد منهما لديه عقوبة وهذا راجع إلى أن رئيستهم في العمل لا تستعمل أسلوب العقاب، والنسبة الأخرى تقول بأن كلاهما لديه نفس القدر من العقوبة .

جدول رقم 3-2-10-: هل حصل وتمرد عليك أحد مرؤوسيك؟

	كيف تصرفت آنذاك	التكرار	النسبة المئوية
نعم	- بالحكمة - تقرير ونقله إلى مصلحة أخرى -عقوبة	42	% 45.16
لا		51	% 54.83
المجموع		93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا مدى تقبل المرؤوس لرئيسته المرأة ولقراراتها ومدى احترامه لهذه القرارات والتزامه بها، وهذا من خلال معرفة ما إذا كان المرؤوس أيا كان جنسه تمرد على رئيسته، فوجدنا أن نسبة 54.83% من العينة تقول بأن هذا الأمر لم يحصل معها أي لم يتمرد عليها مرؤوسيها، لكن ليس ببعيد عن هذه النسبة أي بـ:45.16% صرحت المبحوثات بأنها تعرضت لهذا الموقف أي أن أحد مرؤوسيها تمرد عليها، وقد كانت ردة فعلهن مختلفة من إمرأة مسؤولة إلى أخرى، فعند البعض كانت ردة الفعل هي التصرف بحكمة وهدوء وضبط الأعصاب ومعالجة الأمر برويّة ، وعند البعض الآخر كانت ردة الفعل من طرف المرأة المسؤولة هي إتخاذ الإجراءات اللازمة، أي كتابة تقرير فيه (في المرؤوس أيا كان جنسه) ونقله إلى مصلحة أخرى أو إعطائه عقوبة مع إبقاءه في نفس المصلحة.

جدول رقم 3-2-11-: هل تعتبرين نفسك:

	التكرار	النسبة المئوية
حازمة	26	% 27.95
عادية	52	% 55.91
متسامحة	15	% 16.13
المجموع	93	% 100

التعليق:

نريد من خلال هذا الجدول معرفة رأي المرأة المسؤولة في نفسها من حيث الشدة والليونة في العمل، فكانت النتائج كما يلي: نسبة 55.91% من المبحوثات تعتبر نفسها عادية في العمل أي لا هي حازمة ولا متساهلة ومتسامحة، ونسبة 27.95% ترى بأنها حازمة في العمل وتعتبر أن هذا ضروري خاصة في منصب كالذي تشغله ، منصب يتطلب الصرامة والحزم خاصة وأنها إمرأة ولكي لا يستضعفها أحد، و أخيرا نسبة 16.13% تعتبر نفسها متسامحة مع من يعملون تحت إمرتها.

جدول رقم 3-2-12-:كيف يعاملك رئيسك في العمل؟

	التكرار	النسبة المئوية
مثلما يعامل زميلك الرجل	57	% 61.29
كامرأة	36	% 38.70
المجموع	93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا المرأة المسؤولة و معاملة رئيسها لها في العمل، وجدنا من خلال النتائج أن نسبة 61.29 % من العينة تقول بأن رئيسها في العمل يعاملها مثلما يعامل زميلها الرجل أي أن الرئيس في العمل لا ينظر إلى جنسها بل كفاءتها وما تؤديه من عمل، أما

نسبة 38.70 % من العينة ينظر إليها رئيسها على أنها إمرأة ويعاملها على هذا الأساس أي أنها أقل من الرجل مهما تساوت معه في المناصب.

جدول رقم 3-2-13-: هل أحسست يوما أنك مضطهدة أو مظلومة في العمل؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	% 35.48
لا	60	% 64.51
المجموع	93	% 100

التعليق:

نريد من خلال هذا الجدول أن نعرف إن كانت المرأة المسؤولة أحسّت في يوم ما أنها مضطهدة أو مظلومة.

صرحت 64.51 % بأنها لم تحس أنها مضطهدة أو مظلومة في يوم ما، على عكس بقية المبحوثات التي قدرت نسبتها بـ: 35.48 % والتي صرحت بأنها أحسّت أنها مظلومة ومضطهدة في العمل وهذا خلال مشوارها المهني سواء كانت موظفة عادية أو إمرأة مسؤولة.

إذا كانت الإجابة نعم ، فمن طرف من؟

	التكرار	النسبة المئوية
الرئيس	20	% 48.78
الزملاء	08	% 19.51
المرؤوسين	13	% 31.70
المجموع	41	% 100

التعليق:

العينة المعنية هي التي أجابت بنعم (أي 33 مبحوثة)، ولكن المبحوثات اختارت أكثر من إجابة في نفس الوقت فالمجموع لا يعني عدد العينة ولكن يعني تكرار الأطراف الذين أحسّت المرأة المسؤولة بالظلم من طرفهم.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن أكثر طرف أحسّت المرأة المسؤولة بالظلم والإضطهاد منه هو الرئيس بنسبة 48.78 % ، يليه المرؤوسين بنسبة 31.70 %، وأخر نسبة هي للزملاء وتقدر بـ: 19.51 %.

جدول رقم 3-2-14-:هل اتُخذت في حقك إجراءات تعسفية؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	% 23.65
لا	71	% 76.34
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول أردنا معرفة ما إذا كانت المرأة المسؤولة قد اتخذت في حقها إجراءات تعسفية أي إجراءات غير عادلة وظالمة، فلاحظنا أن أغلبية المبحوثات صرحت بأنه لم يُتّخذ ضدها أي إجراءات تعسفية ، أما نسبة 23.65 % فأكدت أنها تعرضت لهذا الموقف أي اتُخذت في حقها إجراءات تعسفية.

جدول رقم 3-2-15-:هل تعرضت لنوع من أنواع العنف في عملك؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	% 33.33
لا	62	% 66.66
المجموع	93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول يتبين لنا أن 66.66% من المبحوثات لم تتعرض لأي نوع من أنواع العنف في العمل، أما 33.33 % من العينة صرحت بأنها تعرضت ولو لنوع من أنواع العنف في العمل.

جدول رقم 3-2-16-:إذا كان نعم فما كان نوعه؟

	التكرار	النسبة المئوية
لفظي	26	% 57.77
جسدي	04	% 8.88
معنوي	15	% 33.33
المجموع	45	% 100

التعليق :

العينة المعنية هنا هي التي أجابت بنعم وهي 31 مبحوثة، اختارت المبحوثات أكثر من إجابة في نفس الوقت لأنها تعرضت لأكثر من نوع من العنف، وأكثر أنواع العنف التي تعرضت له المبحوثات هو العنف اللفظي بنسبة 57.77% ، يليه العنف المعنوي بنسبة 33.33%، و أخيرا وبنسبة قليلة تقدر بـ : 8.88% يأتي العنف الجسدي .

من طرف من؟

	التكرار	النسبة المئوية
الرئيس	17	% 40.47
الزملاء	10	% 23.80
المرؤوسين	15	% 35.71
المجموع	42	% 100

التعليق :

اختارت المبحوثات أكثر من إجابة في نفس الوقت، لأنها هناك من تعرضت للعنف من أكثر من طرف، وأكثر طرف عنّف المرأة المسؤولة هو الرئيس وذلك بنسبة 40.47% وغالبا ما يكون العنف المستعمل من طرف الرئيس هو عنف لفظي أو معنوي، ويليها المرؤوسين بنسبة 35.71 % والعنف المستعمل من طرفهم قد يصل إلى حد الضرب في حالة التمرد وبسبب أن إمرأة هي التي ترأسهم وتعطيهم الأوامر وتطبق عليهم العقوبات، وآخر نسبة والتي قدرت بـ:23.80 % تخص الزملاء حيث أنه من الممكن أن يمارس الزميل العنف ضد زميلته في بعض المواقف.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المرأة المسؤولة قد تكون عرضة لمختلف أشكال العنف في عملها ومن مختلف الأطراف.

جدول رقم 3-2-17-:هل مرت عليك لحظات كرهت فيها هذا العمل (المسؤولية الملقاة على عاتقك)؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	50	% 53.76
لا	43	% 46.23
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن نسبة 53.76% تصرح بأن هناك أوقات مرت عليها كرهت فيها عملها بسبب عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها، أما نسبة 46.23 % فتقول بأنها لم تشعر بذلك ، وربما يرجع هذا إلى قدرة تحمل كل واحدة ومدى تكيفها مع الوضع كما يختلف حسب إختلاف طبيعة العمل والمصلحة التي ترأسها المرأة.

جدول رقم 3-2-18-:هل تعتقدين أن منصبك يوفر لك نوع من الحماية؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	% 30.10
لا	21	% 22.58
أحيانا	44	% 47.31
المجموع	93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول أردنا معرفة ما إذا كان منصب المسؤولية يوفر للمرأة نوع من الحماية بحكم الصلاحيات الموجودة فيه وبحكم الهيبة التي يمنحها فكانت النتائج كالتالي:

47.31 % من العينة تصرح بأنه أحيانا يوفر هذا المنصب الحماية للمرأة المسؤولة وليس دائما وفي كل الأوقات، أما نسبة 30.10% فتقول بأن هذا المنصب يوفر لها الحماية ، وأخيرا نسبة 22.58 % تؤكد أن هذا المنصب لا يوفر أية حماية لها.

جدول رقم 3-2-19- :في نظرك هل المرأة المسؤولة أقل عرضة للعنف والتعسف من الموظفة العادية؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	60	% 64.51
لا	33	% 35.48
المجموع	93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول نلاحظ أن المرأة المسؤولة ترى بأنها أقل عرضة للعنف والتعسف من الموظفة العادية بحكم منصبها وهذا بنسبة تقدر بـ:64.51 % ، أما نسبة 35.48 % فترى بأنها ليست أقل عرضة بل لايوجد فرق بينها وبين المرأة الموظفة العادية من حيث تعرضها

للعنف والتعسف،ففي نظرها لا يوجد ميزة بهذا الخصوص تحظى بها المرأة المسؤولة عن المرأة الموظفة العادية.

جدول رقم 3-2-20: كيف تتعاملين مع زملاءك أصحاب مناصب المسؤولية؟

	التكرار	النسبة المئوية
بإحترام	37	% 39.78
بشكل عادي	56	% 60.21
المجموع	93	% 100

التعليق:

فيما يخص معاملة المرأة المسؤولة مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية فقد بيّن الجدول أن 60.21 % من العينة تتعامل مع زملاءها بشكل عادي أي دون أية تحفظات أو حواجز، أما نسبة 39.78% فصرحت بأنها تتعامل مع زملاءها بإحترام أي أن هناك نوع من الحدود تضعها المرأة المسؤولة حتى مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية.

جدول رقم 3-2-21-:هل أنت راضية عن منصبك؟

	التكرار	النسبة المئوية
راضية	70	% 75.26
مسؤولية ثقيلة عليها	16	% 17.20
نوعا ما	07	%7.52
المجموع	93	% 100

التعليق:

بعد كل ما سبق من ما تعرضت له المرأة في العمل أردنا أن نعرف إذا كانت قد تأثرت بما تعرضت له أو أنها رغم كل ذلك فهي راضية عن منصبها.

من خلال الجدول تبيّن أن أغلبية المبحوثات بنسبة تقدر بـ: 75.26 % هن راضيات عن منصبهن ، أما نسبة 17.20 % من العينة فترى بأنها غير راضية عن منصبها لأن فيه مسؤولية ثقيلة عليها، فضغط المسؤولية يؤرقها أكثر من كونه يجعلها راضية ، ونسبة قليلة من المبحوثات تقدر بـ: 7.52 % تقول أنها ليست راضية تماما فهي راضية ولكن ليس بشكل كبير بل تجمع بين الرضى في أوقات والإحساس بعبء المسؤولية في أوقات أخرى.

جدول رقم 3-2-22-: هل تطمحين أن ترتقي أكثر وتتوسع دائرة صلاحيتك ومسؤولياتك؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	74	% 79.56
لا	19	% 20.43
المجموع	93	% 100

التعليق :

من خلال هذا الجدول نحاول معرفة مدى طموح المرأة المسؤولة في أن تترقى أكثر في المناصب فوجدنا أن أغلبية المبحوثات والتي قدرت نسبتهن بـ: 79.56% يرغبن في أن تتوسع دائرة صلاحيتهن وأن يرتقين أكثر، أما نسبة 20.43% فقد صرحت بأنها لا تريد المزيد بل تكتفي بما هي عليه اليوم أو ربما حتى ماهي عليه اليوم قد يشكل عليها عبئا وهذا ما لاحظناه في الجدول السابق.

- **تحليل محور العلاقات:**

نحاول من خلال هذا المحور معرفة علاقات المبحوثة بمن يحيطون بها إن كان في الأسرة أو في العمل، وفي نفس الوقت محاولة الوصول إلى أشكال العنف أو التعسف التي تتعرض له المرأة المسؤولة إن وجدت، وهل علاقاتها مثل المرأة العاملة العادية، وهل لهذا المنصب الذي تحتله دور في تغيير حياتها وتبديل نوعية العلاقات نحوها، أي هل لأنها تحتل منصب المسؤولية فقد تختلف طبيعة تصرف من حولها تجاهها، أم أن الأمر لا يختلف فهي تعامل بنفس الطريقة رغم هذا المنصب الذي تحتله، وهل تختلف نظرة من حولها تجاهها بفضل هذا المنصب، وهل يوفر لها هذا المنصب نوع من الحماية أم أنها تعامل كما كانت من قبل مجرد إمرأة.

ومن خلال النتائج نلاحظ أن موقف غالبية أسر المبحوثات يتسم بالرضا بابنتهم ومركزها، وأقلية منهم فقط ليس لديهم موقف محدد من ذلك أي أن وضعها المهني الجديد يعتبر أمرا عاديا بالنسبة لهم ، كما أن معاملتهم لها تتسم بالعادية بغض النظر عن كونها إمرأة مسؤولة، فهي تعامل كما كانت تعامل من قبل أيا كانت طبيعة المعاملة من قبل، ولا دخل للمنصب في ذلك فهي تعتبر فردا من العائلة وليست شخصا غريبا لتُعامل بشكل رسمي، وقد ذكرت أقلية من العينة أن أسرتها تعاملها باحترام آخذين بعين الاعتبار بأنها إمرأة مسؤولة وهذا من باب تقدير ابنتهم أكثر وليس من باب المعاملة بالرسميات.

أما بالنسبة لكيفية تعامل المبحوثة مع أسرتها بحكم أنها إمرأة مسؤولة فقد أثبتت النتائج أن غالبية المبحوثات تتعامل مع أسرتها بشكل عادي كأي فرد منهم ، فهي تعتبر نفسها في أسرتها إمرأة عادية، وليست مضطرة للتعامل بنفس الروح معهم (روح القائدة المسؤولة)، أما أقلية لا تُذكر فقط فهي التي صرحت بأنها تتعامل مع أسرتها بروح القائدة المسؤولة أي أن منصبها أثر عليها وأصبحت تتعامل بنفس الروح في البيت.

و قد أردنا التعمق أكثر في طبيعة العلاقة بين المبحوثات وأسرهن من خلال معرفة صاحب القرار في الأسرة أيا كانت الحالة العائلية للمبحوثة (عزباء، متزوجة، أرملة) ومن لديه سلطة على المرأة و يتحكم فيها، حيث أردنا معرفة إن كانت هي صاحبة القرار

في البيت مثلما هي صاحبته في العمل أم الوضع يختلف في البيت ومع الأسرة، فوجدنا النتائج كالتالي:

أن أعلى نسبة من المبحوثات تقول أن هناك من لديه سلطة عليها في الأسرة ومن بينهن فئة المتزوجات و العازبات ، فبالنسبة للمتزوجة الزوج هو الذي لديه سلطة عليها ويتحكم فيها، أما العازبة فالأهل هم من يتحكمون فيها وهذا أمر طبيعي بالنسبة للوضع الإجتماعي لكل فئة.

وتليها نسبة تقترب من الأولى قالت بأنها هي صاحبة القرار في الأسرة، كذلك من ضمنها فئة العازبات و المتزوجات و فئة الأرامل (بالنسبة للأرامل كل العينة تقول بأنها صاحبة القرار وهذا أمر طبيعي) ، و أقلية تقول أن القرار في الأسرة مشترك منها أقلية من العازبات والباقي من فئة المتزوجات.

وبالنسبة لتعرض المرأة المسؤولة لمختلف أشكال العنف والإضطهاد فقد صرحت قرابة ثلثي العينة أنها لم تتعرض لأي شكل من أشكال العنف (قد تكون هذه التصريحات صادقة وقد تكون المبحوثات شعرن بالخجل من الإعتراف بهذه الأمور الحساسة والمهينة في نفس الوقت، ولأن موضوع العنف يبقى من الموضوعات المسكوت عنها في مجتمنا ومن التابوهات التي لا ينبغي الإقتراب منها، خاصة إذا كانت المعنية هي إمرأة مسؤولة تهمها هيبتها) .

أما الثلث المتبقي من العينة فقد صرحت مبحوثاته أنها تعرضت ولو لشكل معين من أشكال العنف على رأسهم فئة المتزوجات وتليها فئة العازبات وفي الأخير فئة الأرامل. و قد صرحت المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف أن أبرز أشكاله كان العتاب واللوم والتوبيخ، يليه الضرب ولكن اقتصر على فئة المتزوجة والعازبة.

وقد مورس هذا العنف في الأسرة من أطراف مختلفة أهمها الوالدين خاصة بالنسبة لفئة العازبات وتليها الإخوة ، أما بالنسبة للمتزوجات فأهم طرف مارس عليها العنف أيا كان شكله هو الزوج باعتباره المسؤول المباشر عليها وأحيانا من طرف أهل الزوج.

أردنا معرفة أيضا من خلال هذا المحور إن كان هذا المنصب شغلها عن مسؤولياتها كزوجة وكأم فوجدنا أن ثلثي العينة صرحت بأن هذا المنصب لم يشغلها عن مسؤولياتها كزوجة وكأم وهذا ما يدل على أنها استطاعت التوفيق بين البيت والعمل، أما ثلثي العينة فصرحت بعكس ذلك، أي أن هذا المنصب شغلها فعلا عن مسؤولياتها كزوجة وكأم (إزدواجية المسؤولية).

و فيما يخص الحساسية التي يمكن أن توجد بين الزوج وزوجته بسبب منصبها فقد صرحت أغلب المبحوثات (ونخص هنا فئة المتزوجات) أنه لا توجد هذا النوع من الحساسيات بينها وبين زوجها وهذا يدل إما على التفاهم بين الزوجين أو لأن الزوج يهمه أمر زوجته ويهمه الإستمرار في العيش في هذا الوضع و المميزات التي يوفرها المنصب لزوجته وبالتالي الفائدة لكلاهما، كما أن هناك مبحوثات يعتبر منصب زوجها أعلى من منصبها أو مثله وبالتالي لا توجد الحساسية.

إذن ما سبق يؤكد لنا أن المرأة في البيت تعامل وتتعامل كفرد عادي في الأسرة دون تأثير وظيفتها المهمة على علاقاتها في الأسرة.

هذا بالنسبة لعلاقتها داخل الأسرة، أما عن علاقاتها داخل العمل، فقد حاولنا معرفة الجو العام في العمل من خلال معرفة علاقاتها مع مرؤوسيها ومع رؤساءها ومع زملاءها في العمل.

بالنسبة لطبيعة مرؤوسيها فقد تبين لنا من خلال النتائج أن المرأة المسؤولة يعمل تحت إمرتها كلا الجنسين أي النساء والرجال، وأقلية فقط يعمل تحت إمرتها نساء فقط وهذا راجع لطبيعة المصلحة التي تعمل فيها (مثلا كأن تكون رئيسة على قسم التوليد ، أو قسم آخر في المستشفى ولكن جهة النساء)، أو رجال فقط وهذا نادر و إن وُجد فيرجع إلى الصدفة وإلى أن العنصر الذكوري هو الذي يكتسح تلك المصلحة.

أما بالنسبة لمن هو الأسهل في التعامل منهما في نظر المرأة المسؤولة فقد وجدنا أن كل الإحتمالات موجودة بنسب متفاوتة وصرحت النسبة الأكبر منهم بأن النساء هم الأسهل في

التعامل وقد أرجعوا ذلك للأسباب التالية: أن المرأة أقرب للمرأة وتفهمها ويسهل التواصل معها، كما أن المرأة تخاف أكثر من الرجل لهذا فهي أكثر جدية وتحملا للمسؤولية، ولأن المرأة بطبعها لينة، وتطيع الأوامر بحيث من السهل السيطرة عليها، كما أنها أكثر تقبلا لفكرة أن المرأة تحكمها (تتقبل أن تكون المرأة رئيسة عليها).

ثم تلتها فئة أقل من الأولى في النسبة تقول أن الرجال هم الأسهل في التعامل وترجع ذلك للأسباب التالية: أن الرجال منظمين ومتفهمون (لأنه في نظرهن هناك دائما حساسية في التعامل مع النساء وليس لديهم غيرة)، كما أن الرجال يحترمون العمل، ولأنهم ينظرون إلى المرأة على أنها الجنس اللطيف فيتعاطفون معها.

بعدها صرحت أقلية من المبحوثات أن كلاهما سهل في التعامل وذلك لأنها هي من تحدد طريقة التعامل وتفرض نفسها.

وهناك من قالت بأن كلاهما صعب في التعامل وهي أقلية جدا بالنسبة للعينة.

أما عن طريقة تصرف الرجال المرؤوسين مع المرأة المسؤولة فصرحت نصف العينة أن الرجال المرؤوسين الذين يعملون تحت إمرتها يتصرفون معها بنوع من الحساسية لأنها إمرأة ، وتقريبا بنفس النسبة صرحت بقية المبحوثات على أن الرجال المرؤوسين يتصرفون معها كرئيسة عليهم أي أنهم متقبلين أن تكون إمرأة رئيسة عليهم فهم يحترمون خصوصية المنصب أيا كان جنس من يحتله.

ولكن ورغم هذه الحساسية إلا أنه في وقت الجد وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ الأوامر والإستجابة للرئيسة فنلاحظ من خلال النتائج أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات تصرح بأن المرؤوسين يطيعون أوامر المرأة الرئيسة عليهم.

كما أن أكثر من ثلثي العينة تصرح بأن المرؤوسين يتقبلون الأمر إذا ما أعطيت لهم عقوبة، ويمكن إعتبار هذا الأمر إعتراف ضمني بحكمها ورئاستها لهم، أما النسبة الباقية وهي أقل من الثلث فتقول أن المرؤوسين لا يتقبلون العقوبة بسهولة ويظهر ذلك من خلال ردّة فعلهم التي تكون على شكل إنزعاج وإستياء وإطلاق نظرات قاسية توحي بالغضب

وعدم الرضى ، وهناك من لا يعجبه الأمر فيسكت وهناك من يعلن امتعاضه علنا، كما أنهم يتعصبون ويحيكون المؤامرات، وتختلف ردود أفعالهم من شخص إلى آخر، حيث يحاول البعض منهم تبرير مواقفهم للتهرب من العقوبة ومحاولة التفاوض للتخفيف منها.

وفي الحقيقة المرأة المسؤولة حسب نتائجنا لا تعطي دوما عقوبة إذا أخطأ أحد مرؤوسيها، فأغلبية المبحوثات صرحت بأن الموقف ومدى خطورته هو الذي يحدد ما إذا كانت ستعطي عقوبة أم تتغاضى عن الأمر وتكتفي بتنبيهات شفوية، ومع هذا هناك أقلية تتخذ الإجراءات مباشرة وتستعمل أسلوب العقاب مع المرؤوسين، وهناك من تكتفي بتقديم ملاحظات توعوية.

وحينما أردنا معرفة في أي موقف يمكن للمرأة المسؤولة أن تعطي عقوبة بشكل نهائي لا رجعة فيه وجدنا أن أغلبية المبحوثات تتخذ هذا القرار عندما يتعلق الخطأ بالعمل كأن يكرر الخطأ أو أن يكون هناك تقصير وإهمال في العمل أو كأن يتم خرق القوانين، أما الأقلية المتبقية فقد صرحت بأنها يمكن أن تعطي عقوبة لا رجعة فيها عندما يتعلق الأمر بها شخصيا أي عند المساس بشخصيتها كتقليل الأدب عليها أو التلفظ بأقوال فاحشة وبذيئة، أو المساس عموما بالأخلاق.

من خلال ما ورد في النتائج أيضا وجدنا أن نسبة معتبرة من المبحوثات تصرح بأن الرجال لا يتقبلون العقوبة إذا أعطيت لهم من طرف المرأة الرئيسة ، وهذا لكونهم يرونها دائما إمرأة بتلك النظرة الدونية التي تربوا عليها فرجولتهم تمنعهم بأن تعاقبهم إمرأة وهذا لأنهم رأوها من منظور الجنس أو النوع ولم يروها من منظور عملي أي احترام التراتبية الوظيفية أيا كان من يشغل هذا المنصب.

ومع هذا وجدت نسبة متقاربة مع الأولى صرحت من خلالها المبحوثات أن الرجال يتقبلون العقوبة من طرفها، وهذا يدل على احترامهم للسلم الوظيفي أيا كان من يشغله.

وتبقى أقلية من المبحوثات الرجال ليسوا مثل بعض فيمكن أن تجد في نفس المصلحة من يتقبل العقوبة ومن لا يتقبلها حسب طبيعة كل شخص وطريقة تفكيره ورؤيته للأمور، لهذا فالرجل أحيانا يتقبل العقوبة و أحيانا لا يتقبلها.

بالنسبة لمن لديه أكبر نسبة من العقوبات، فقد تقاربت الإجابات وكل رأي لديه مبرراته فهناك من تقول بأن الرجال هم من لديهم أكبر نسبة من العقوبات وترجع ذلك للأسباب التالية : أن الرجال لديهم طباع خشنة و أنهم لا يتقبلون الأوامر من إمرأة ، كذلك يؤخذ عليهم عدم إلتزامهم وعدم إتقانهم للعمل، كما أنهم يتأخرون في الحضور إلى العمل.

وهناك من تصرح بأن النساء لديهن أكبر نسبة من العقوبات نظرا لأنهن متزوجات وأمهات وبالتالي يتغيبن كثيرا لانشغالهن بأسرهن، كذلك لتكرار الخطأ والإهمال واللامبالاة، ولتميزهن بتقليد بعضهن البعض فإذا تكاسلت إحداهن تقلدها الأخرى وهكذا.

أما بقية المبحوثات والتي تشكل أقلية فقد اختلفت آراءهن بين من تقول بأن لا أحد منهما لديه عقوبة وهذا راجع إلى أن رئيستهم في العمل لا تستعمل أسلوب العقاب، وبين من تقول بأن كلاهما لديه نفس القدر من العقوبة.

وفي نفس السياق أردنا معرفة مدى تقبل المرؤوس لرئيسته المرأة ولقراراتها ومدى احترامه لهذه القرارات والتزامه بها وهذا من خلال معرفة ما إذا كان المرؤوس أيا كان جنسه تمرد على رئيسته، فوجدنا أن نصف العينة تقريبا تقول بأن هذا الأمر لم يحصل معها أي لم يتمرد عليها مرؤوسيها ، لكن ليس ببعيد عن هذه النسبة صرحت المبحوثات بأنها تعرضت لهذا الموقف أي أن أحد مرؤوسيها تمرد عليها، وقد كانت ردة فعلهن مختلفة من إمراة مسؤولة إلى أخرى، فعند البعض كانت ردة الفعل هي التصرف بحكمة وهدوء وضبط الأعصاب ومعالجة الأمر برويّة ، وعند البعض الآخر كانت ردة الفعل من طرف المرأة المسؤولة هي إتخاذ الإجراءات اللازمة أي كتابة تقرير فيه (في المرؤوس أيا كان جنسه) ونقله إلى مصلحة أخرى أو إعطائه عقوبة مع إبقاءه في نفس المصلحة.

وهذا ما سنتأكد منه من خلال معرفة رأي المرأة المسؤولة في نفسها من حيث الشدة والليونة في العمل، حيث وجدنا أن أكثر من نصف العينة تعتبر نفسها عادية في العمل أي لا هي حازمة ولا متساهلة ومتسامحة، ومجموعة تقترب من ثلثي العينة ترى بأنها حازمة في العمل وتعتبر أن هذا ضروري خاصة في منصب كالذي تشغله، منصب يتطلب الصرامة والحزم خاصة وأنها إمرأة وكذلك لكي لا يستضعفها أحد، وتبقى أقلية من المبحوثات تعتبر نفسها متسامحة مع من يعملون تحت إمرتها، وربما يرجع هذا إلى طبيعة المرأة العاطفية والتي تتأثر بسرعة وتسامح في الأخير.

بعدما تطرقنا إلى علاقتها مع مرؤوسيها، سنتطرق فيمايلي إلى علاقتها مع رئيسها في العمل ومعاملته لها.

وقد ظهر لنا من خلال النتائج أن ثلثي العينة تقريبا تقول بأن رئيسها في العمل يعاملها مثلما يعامل زميلها الرجل أي أن الرئيس في العمل لا ينظر إلى جنسها بل كفاءتها وما تؤديه من عمل، أما ما تبقّى من العينة فتقول بأن رئيسها في العمل ينظر إليها على أنها إمرأة ويعاملها على هذا الأساس أي أنه يعتبرها أقل من الرجل مهما تساوت معه في المناصب.

وهذا يدفعنا إلى أن نعرف إن كانت المرأة المسؤولة أحسّت في يوم ما أنها مضطهدة أو مظلومة في العمل.

وقد تبين من خلال النتائج أن قرابة ثلثي العينة تقول بأنها لم تحس أنها مضطهدة أو مظلومة في يوم ما، على عكس بقية العينة التي صرحت بأنها أحسّت أنها مظلومة ومضطهدة في العمل وهذا خلال مشوارها المهني سواء كانت موظفة عادية أو إمرأة مسؤولة، وأكثر طرف أحسّت المرأة المسؤولة بالظلم والإضطهاد منه هو الرئيس ويليه المرؤوسين وفي الأخير الزملاء.

ولكن رغم هذا الإحساس إلى أنه عندما يتعلق الأمر بإتخاذ الإجراءات فنجد أن المبحوثات تصرح أنه لم يُتخذ في حقها إجراءات تعسفية أي إجراءات غير عادلة

وظالمة، ومع هذا نجد بعضا من العينة التي لم تتجاوز الثلث تؤكد أنها تعرضت لهذا الموقف أي اتُخذت في حقها إجراءات تعسفية، لم تكن بالعادلة في نظرها.

أما في ما يخص العنف وتعرض المرأة المسؤولة له مهما كان نوعه فنجد أن ثلثي العينة تقول أنها لم تتعرض لأي نوع من أنواع العنف في العمل، أما بقية المبحوثات فصرحت بأنها تعرضت فعلا ولو لنوع من أنواع العنف في العمل.، وأكثر أنواع العنف التي تعرضت له المبحوثات هو العنف اللفظي، يليه العنف المعنوي و أخيرا وبنسبة قليلة يأتي العنف الجسدي، وقد كانت هذه الأنواع من العنف موجهة من عدة أطراف، ومن أبرز هذه الأطراف هو رئيسها في العمل، وغالبا ما يكون العنف المستعمل من طرف الرئيس هو عنف لفظي أو معنوي، ويليها المرؤوسين الذي قد يصل العنف معهم إلى حد الضرب في حالة التمرد، وكذلك لأن إمرأة هي التي ترأسهم وتعطيهم الأوامر وتطبق عليهم العقوبات، أما آخر فئة والتي يمكن أن توجه العنف ضد المرأة المسؤولة هي فئة الزملاء حيث أنه من الممكن أن يمارس الزميل العنف ضد زميلته في بعض المواقف، ولكن تبقى حالات نادرة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المرأة المسؤولة قد تكون عرضة لمختلف أشكال العنف في عملها ومن مختلف الأطراف.

ولأن هذه المهنة ليست بالهينة فهي عبارة عن مسؤولية ملقاة على عاتقها مملوءة بالضغوطات فقد صرحت أكثر من نصف العينة بأن هناك أوقات مرت عليها كرهت فيها عملها بسبب عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها، أما بقية العينة فتقول بأنها لم تشعر بذلك ، وربما يرجع هذا إلى قدرة تحمل كل واحدة ومدى تكيفها مع الوضع كما يختلف حسب اختلاف طبيعة العمل والمصلحة التي ترأسها المرأة.

أما فيما يخص منصب المسؤولية وما يوفره من حماية للمرأة بحكم الصلاحيات الموجودة فيه وبحكم الهيبة التي يمنحها فقد كان رأي أغلب المبحوثات أن هذا المنصب يوفر الحماية للمرأة ولو لم يكن ذلك بصفة مستمرة إلا أنه يوفرها بحكم الصلاحيات التي يمنحها إياها،

وهذا ما يؤكد لنا ما قالته ثلثي العينة بأن المرأة المسؤولة أقل عرضة للعنف والتعسف من الموظفة العادية بحكم منصبها .

ومع هذا وجدنا كذلك مجموعة من المبحوثات تعتبر أقل من الثلث إلا أنها تؤكد أن منصب المسؤولية لا يوفر أية حماية للمرأة، وترى بأنها ليست أقل عرضة منها، بل لا يوجد فرق بينها وبين المرأة الموظفة العادية من حيث تعرضها للعنف والتعسف،ففي نظرها لا يوجد ميزة بهذا الخصوص تحظى بها المرأة المسؤولة عن المرأة الموظفة العادية.

وفيما يلي سنتطرق إلى معاملة المرأة المسؤولة مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية وقد بينت النتائج أن ثلثي العينة تتعامل مع زملاءها بشكل عادي أي دون أية تحفظات أو حواجز، أما البقية فصرحت بأنها تتعامل مع زملاءها بإحترام أي أن هناك نوع من الحدود تضعها المرأة المسؤولة حتى مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية، وهذا تفاديا لكل أنواع المشاكل.

بعد كل ما سبق من ما تعرضت له المرأة في العمل أردنا أن نعرف إذا كانت قد تأثرت بما تعرضت له أو أنها رغم كل ذلك فهي راضية عن منصبها.

من خلال الجدول تبيّن أن أغلبية المبحوثات هن راضيات عن منصبهن، و أقلية منهن تقول بأنها غير راضية عن منصبها لأن فيه مسؤولية ثقيلة عليها، فضغط المسؤولية يؤرقها أكثر من كونه يجعلها راضية ، وكذلك هناك نسبة ضئيلة من المبحوثات ليست راضية تماما عن منصبها فهي راضية ولكن ليس بشكل كبير بل تجمع بين الرضى في أوقات والإحساس بعبء المسؤولية في أوقات أخرى.

وفي هذا السياق حاولنا معرفة مدى طموح المرأة المسؤولة في أن تترقى أكثر في المناصب فوجدنا أن أغلبية المبحوثات ترغب في أن تتوسع دائرة صلاحيتها وأن ترتقي أكثر، و دائما هناك فئة ولو أنها أقلية تصرح بأنها لا تريد المزيد بل تكتفي بما هي عليه اليوم أو ربما حتى ماهي عليه اليوم قد يشكل عليها عبئا وهذا ما لاحظناه في النتائج السابقة.

4- محـــور التـــصـــــورات:

جدول رقم 4-1-:ما هي في نظرك الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة؟

الصفات	التكرار	النسبة
الثقة بالنفس- قوة الشخصية	36	% 19.04
تحمل المسؤولية	23	% 12.16
الجدية – الصرامة- الالتزام – الإنضباط- الحزم – عدم التراجع في القرارات –الكفاءة-الضمير المهني- الإتقان –الإرادة – الطموح- المثابرة	79	% 41.79
الأخلاق الحسنة: تعامل حسن- تواضع –عدل- ليونة – تفهم – العفة –التسامح –النزاهة- محترمة	40	% 21.16
شخصية متزنة- الموضوعية – الذكاء في التعامل – عدم التسرع في إتخذ القرارت	11	% 5.82
المجموع	189	% 100

التعليق:

المبحوثات اختارت أكثر من إجابة في نفس الوقت لهذا فالمجموع لا يدل على عدد العينة و إنما عن اختيارات الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة،

وحسب ما ورد في الجدول أن أكبر نسبة وهي 41.79 % تخص بعض الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة المسؤولة و المتعلقة بالعمل (أخلاق مهنية) كالجدية والصرامة والإلتزام والإنضباط وعدم التراجع في القرارات وتوفر الضمير المهني وامتلاك الكفاءة وحب المثابرة والطموح والإرادة بهدف التقدم في العمل وإعطاء الأفضل والأحسن.

ثم تلتها نسبة 21.16 % تخص بعض الصفات التي تتعلق بالأخلاق الشخصية مثل التعامل الحسن مع فريق العمل والليونة والمرونة والتواضع والعدل في تسيير العمل واتخاذ القرارات والتفهم والتسامح والعفة والنزاهة واحترام الذات والغير.

وكذلك هناك البعض الصفات التي تفاوتت نسبها ولكنها هامة بالنسبة للمرأة التي ستكون مسؤولة، حسب رأي المبحوثات، منها القدرة على تحمل المسؤولية و امتلاك شخصية قوية ومتزنة، والثقة بالنفس ، والموضوعية في العمل دون التسرع في اتخاذ القرار، وكذلك الذكاء في التعامل فلا يكون لا عدائي ولا متساهل .

جدول رقم 4-2- :هل هي نفس الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل؟

الإجابة		التكرار	النسبة المئوية
نعم		85	% 91.39
لا	- الرجل بطبعه أكثرقوة ويستطيع تحمل المسؤولية - صارم أكثر من المرأة - الرجل متحكم أكثرفي زمام الأمور ولديه علاقات واسعة	08	% 8.60
المجموع		93	% 100

التعليق:

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن أغلب المبحوثات وبنسبة 91.39 % ترى بأن الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة هي نفسها الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل الذي يحتل نفس المنصب، أما نسبة 8.60 % فترى أنه ليس بالضرورة أن تتوفر فيه نفس الصفات لأن الرجل أصلا بطبعه صارم وله هيبة أكثر من المرأة وهو بطبعية تكوينه أكثر قوة من المرأة ويستطيع تحمل المسؤولية، كما أنه متحكم في زمام الأمور ولديه علاقات واسعة، فالمرأة تبذل مجهودا حتى تسيطر على الوضع وتتحكم بزمام الأمور، عكس الرجل الذي لا يضطرإلى فعل ذلك بل لكونه رجل يكون لديه نوعا من

الهيبة أكثر من المرأة، وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الذي ينظر إلى الرجل على أنه القوة وإلى المرأة على أنها رمز للخضوع ومن السهل السيطرة عليها.

جدول رقم 4-3-:في نظرك هل المرأة تدير أمور العمل؟

الإجابة		التكرار	النسبة المئوية
أفضل منه	جدية أكثر- متقنة- أكثر صبر وتحكم في النفس- معتادة على المسؤولية- متفانية وحريصة في عملها -لأنها تتواجد دوما في مكتبها بينما الرجل يخرج كثيرا ويترك مكتبه - أكثر طموحا	34	% 36.55
مثل الرجل	نفس الكفاءة- نفس المؤهلات العلمية	48	% 51.61
أقل منه	- لأن لديها مسؤوليات أخرى تشغلها (أعباء المنزل والأولاد) -لأن الرجل أكثر تجربة في الحياة -لأن الرجل له شخصية قوية والمرأة بطبعها حساسة	11	% 11.82
المجموع		93	% 100

التعليق:

في هذا الجدول نلاحظ أن نسبة 51.61 % من العينة ترى بأن المرأة تدير عملها مثل الرجل لأنها تملك نفس المؤهلات العلمية كما أن لها نفس الكفاءة، أما 36.55 % فترى بأن المرأة المسؤولة تدير العمل أفضل من الرجل لأنها جدية أكثر في عملها ومتقنة ومتفانية فيه وحريصة في عملها كما أنها معتادة على تحمل المسؤولية ، وهي أكثر صبرا وتحكما في النفس كما أنها طموحة، والمرأة تتميز أيضا بتواجدها الدائم في مكتبها فهي منذ أن تدخل إليه لا تتركه إلا نادرا عكس الرجل الذي يعتبر كثير الحركة، ويتركه في كل لحظة إما للتحدث مع الأصدقاء أو لشرب القهوة إلخ...

أما نسبة 11.82% فهي ترى بأن المرأة تدير العمل أقل من الرجل وقد أرجعت ذلك للأسباب التالية: أن الرجل له شخصية قوية والمرأة بطبعها حساسة كما أنه أكثر تجربة في الحياة منها بحكم تعاملاته الدائمة في المحيط الخارجي، ولأن المرأة لديها مسؤوليات أخرى تشغلها (أعباء المنزل والأولاد).

جدول رقم 4-4 :هل تعتقدين أنك تديرين عملك بشكل:

	التكرار	النسبة المئوية
أفضل	52	% 55.91
عادي	40	% 43.01
غير مرض	01	% 1.07
المجموع	93	% 100

التعليق:

أردنا معرفة رأي المبحوثة في كيفية إدارتها لعملها، فوجدنا أن نسبة 55.91 % من المبحوثات تقول بأنها تدير عملها بشكل أفضل، ونسبة 43.01% منهن تقول بأنها تديره بشكل عادي، أما أقلية لا تكاد تذكر تقدر بـ:1.07 % هي غير راضية عن آدائها وعن إدارتها لعملها.

جدول رقم 4-5-:هل المنصب الذي تشغلينه مناسب للمرأة ؟

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	83	% 89.24
لا	10	% 10.75
المجموع	93	% 100

التعليق:

نريد معرفة من خلال هذا الجدول نظرة المرأة المسؤولة للمنصب الذي تشغله، هل تجده مناسب للمرأة عموما أم لا، فنلاحظ أن أغلبية المبحوثات وتقدر بـ : نسبة 89.24% ترى

بأن هذا المنصب مناسب لها، وأقلية تقدر بـ:10.75% ترى بأن هذا المنصب غير مناسب للمرأة

جدول رقم 4-6-:ما هي المناصب التي تعتقدين أنها تليق بالمرأة؟

	التكرار	النسبة المئوية
التي تكون فيها رئيسة	62	% 66.67
التي تكون فيها مرؤوسة	23	% 24.73
كلاهما (على حسب المناصب)	08	% 8.60
المجموع	93	%100

التعليق:

هذا الجدول أيضا يوضح لنا رؤية المرأة المسؤولة للمناصب التي تليق بالمرأة عموما، وقد لاحظنا من خلاله أن نسبة 66.67 % من العينة تصرح بأن المناصب التي تليق بالمرأة هي المناصب التي تكون فيها رئيسة، ونسبة 24.73 % تعتقد بأن المناصب التي تليق بالمرأة هي المناصب التي تكون فيها مرؤوسة ، أما الأقلية والتي تقدر بـ:8.60% فتظن أن كلا المنصبين يليق بالمرأة.

جدول رقم 4-7- :ما هي المشاكل أو العوائق التي تعاني منها المرأة المسؤولة؟

المشاكل		التكرار	النسبة %
في البيت	- ضيق الوقت - عدم القدرة على التوفيق بين البيت والعمل لكثرةالأعباء والواجبات - حساسية الزوج ومشاكل معه بسبب التقصير - تراكم المسؤوليات - التضحية بأمور شخصية (البيت والزوج والأولاد)	72	% 67.28
في العمل	- الضغوطات من طرف الرؤساء - رفض المرؤوسين لحكمها - ضغط المسؤوليات - مشاكل التعامل مع الناس - الغيرة	35	% 32.71
المجموع		107	% 100

التعليق:

المبوحوثات اختارت أكثر من إجابة في نفس الوقت.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر المشاكل التي تواجه المرأة المسؤولة هي مشاكل تتعلق بالبيت ومسؤولياتها فيه وهذا بنسبة 67.28 % ، حيث ركزت المبحوثات في تصريحاتها على مشاكلها في البيت وهذا إنعكاس لإهتمامها بعملها، حيث أن تركيزها على وظيفتها جعلها تقصر في واجباتها في البيت أو على الأقل تشعر بذلك، فكثرة الأعباء التي تتحملها المرأة المسؤولة خاصة المتزوجة والتي لديها أطفال تجعلها غير قادرة على التوفيق بين البيت والعمل وتجعل المسؤوليات تتراكم عليها وتشعر بأن الوقت ضيق لا يكفيها لأداء كل المهام المنتظرة منها خاصة العائلية، فأداءها الجيد واهتمامها بوظيفتها يؤدي بها

ويضطرها إلى التضحية بأمور البيت والزوج والأولاد، وهذا ما يخلق تلك الحساسية والمشاكل بين الزوج وزوجته بسبب التقصير.

أما المشاكل التي تواجه المرأة المسؤولة في العمل فهي بنسبة 32.71 % ، وقد حصرتها المبحوثات في الضغط التي تتعرض له من طرف مسؤوليها ، وكذلك تراكم المسؤوليات في العمل، كما أنها تعتبر أن رفض المرؤوسين لحكمها وعدم تقبلهم لها هو من بين المشاكل التي تواجهها في العمل، وزيادة على ذلك تكون هناك أحيانا مشاكل في التعامل مع الناس.

جدول رقم 4-8-:في نظرك هل المجتمع يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	% 38.71
لا	52	% 55.91
أحيانا	05	% 5.37
المجموع	93	% 100

التعليق:

من خلال هذا الجدول ترى نسبة55.91 % من العينة أن المجتمع لا يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية، أما نسبة 38.71% فمن وجهة نظرها المجتمع يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية ، وأخيرا نسبة 5.37 % ترى بأن المجتمع أحيانا يتقبلها وأحيانا لا يتقبل، وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع والفترة التي نعيش فيها فهي فترة تجمع بين الأفكار القديمة التي تنظر إلى أن المرأة أقل من الرجل ولا يمكن أن تحكمه ، وفترة الإنفتاح في الأفكار والتطور والتجدد ومواكبة متطلبات العصر وتغير تلك الأفكار عند الجيل الجديد.

جدول رقم 4-9-:في نظرك هل ستكتسح المرأة مناصب المسؤولية أكثر في المستقبل؟

الإجابة		التكرار	النسبة المئوية
نعم	- لأن لها نفس الكفاءة والطموح مع الرجل - بسبب تسهيلات رئيس الجمهورية -لأن التجارب السابقة للمرأة في ميدان المسؤولية أعطت نتائج إيجابية. -لأن نسبة نجاح الإناث في الجامعات أكبر مما يزيد فرصها في العمل و الوصول إلى مناصب المسؤولية	90	% 96.77
لا	- لأن المجتمع لا يتقبل ذلك. - لأنها سبق و أثبتت وجودها.	03	% 3.22
المجموع		93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يبين لنا توقعات المرأة المسؤولة حول المرأة عموما في المستقبل فيما يخص مدى اكتساحها لمناصب المسؤولية وقد أكدت معظم المبحوثات بنسبة 96.77% أن المرأة ستكتسح مناصب المسؤولية بشكل كبير في المستقبل بسبب تسهيلات رئيس الجمهورية ، كما أن نسبة نجاح الإناث في الجامعات أعلى وهذا ما يزيد من فرصها في العمل والوصول إلى مناصب المسؤولية، كما أن التجارب السابقة للمرأة في ميدان المسؤولية كانت ناجحة ومشجعة و أثبتت أن المرأة لها نفس الكفاءة مع الرجل.

وتبقى نسبة قليلة جدا تقدر بـ:3.22 % ترى بأن المرأة لا يمكن أن تكتسح هذه المناصب أكثر في المستقبل لأن المجتمع لا يتقبل ذلك ، وترجع إحدى المبحوثات السبب أيضا إلى أن المرأة قد أثبتت وجودها واكتسحت أصلا هذه المناصب فهي ليست بحاجة أن تكتسح أكثر بل قد وصلت إليها.

جدول رقم 4-10-:لو كان بيدك قرار التوظيف ، من ستوظفين؟

الإجابة		التكرار	النسبة %
نساء	-لأنها أسهل في التعامل -لأنها تتقن عملها -لأنها مهمشة ولابد أن تأخذ فرصتها	04	% 4.30
رجال	-لأنهم يحتاجون العمل أكثر من المرأة لكثرة مسؤولياتهم -لأنهم يكفلون عائلات -لأن المرأة لا تستطيع التوفيق بين البيت والعمل	04	% 4.30
كلاهما	- لهما نفس الكفاءة - لهما نفس الحق في العمل- تحقيق المساواة والعدل- - لتحقيق التوازن في مناصب الشغل- لتفادي الحساسيات بسبب التحيز- - المؤهل العلمي الخاص بالمنصب هو الذي يفرض نفسه	85	% 91.39
المجموع		93	% 100

التعليق:

هذا الجدول يوضح لنا رأي المبحوثات ونظرتهم لكلا الجنسين من حيث أولوية التوظيف إن سمحت لهم الفرصة باتخاذ مثل هذا القرار.

وقد صرحت نسبة 91.39% من العينة أنه لو كان بيدها قرار التوظيف لوظّفت كلا الجنسين لأن المرأة والرجل حسب رأيها لهما نفس الكفاءة و المؤهل العلمي الذي يتطلبه المنصب هو الذي يفرض نفسه ويحسم الأمر بينهما من حيث الإستحقاق، كما أن كلاهما له الحق في العمل وهذا لتحقيق العدل والمساواة ولتحقيق التوازن في المناصب وكي لا

يكون هناك تحيز لجنس دون الآخر، أما الأقلية الباقية من المبحوثات والتي تقدر بـ:4.30% فهي تفضل أن توظف الرجال لأنه في نظرها الرجل يكفل عائلات فهو بحاجة للعمل أكثر من المرأة التي تجد في كل الأحوال من يتكفل بها، ونفس النسبة تفضل أن توظف النساء في حال سمحت لها الفرصة لأنها ترى بأن المرأة همشت بما فيه الكفاية ولابد أن تأخذ فرصتها، كما أنها متقنة للعمل ومن الأسهل التعامل معها.

- **تحليل محور التصورات:**

من خلال هذا المحور حاولنا معرفة تصورات المبحوثات حول منصب المسؤولية وحول المرأة المسؤولة عموما وعن إدارتها لهذا المنصب وللمشاكل التي تعيقها في ذلك، ونظرة المجتمع للمرأة المسؤولة من خلال تصورات المبحوثات، فكانت معظم الأسئلة عامة ولا تخص المبحوثات بقدر ما تخص تصوراتهن للمرأة المسؤولة عموما. بالنسبة لتصورات المبحوثات للصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة.فقد كانت إجابة المبحوثات تدور حول صفات ورد ترتيبها كالتالي:

صفات تتعلق بالعمل (أخلاق مهنية) كالجدية والصرامة والإلتزام والإنضباط وعدم التراجع في القرارات وتوفر الضمير المهني وامتلاك الكفاءة وحب المثابرة والطموح والإرادة بهدف التقدم في العمل وإعطاء الأفضل والأحسن.

بعدها صفات تتعلق بالأخلاق الشخصية مثل التعامل الحسن مع فريق العمل والليونة والمرونة والتواضع والعدل في تسيير العمل واتخاذ القرارات والتفهم والتسامح والعفة والنزاهة واحترام الذات والغير.

وكذلك هناك البعض الصفات التي تفاوتت نسبها ولكنها هامة بالنسبة للمرأة التي ستكون مسؤولة، حسب رأي المبحوثات، منها القدرة على تحمل المسؤولية و امتلاك شخصية قوية ومتزنة، والثقة بالنفس ، والموضوعية في العمل دون التسرع في اتخاذ القرار، وكذلك الذكاء في التعامل فلا يكون لا عدائي ولا متساهل .

كما أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات ترى بأن الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة هي نفسها الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل الذي يحتل نفس المنصب، غير أن هناك أقلية ضئيلة جدا ترى أنه ليس بالضرورة أن تتوفر فيه نفس الصفات لأن الرجل أصلا بطبعه صارم وله هيبة أكثر من المرأة وهو بطبعية تكوينه أكثر قوة من المرأة ويستطيع تحمل المسؤولية، كما أنه متحكم في زمام الأمور ولديه علاقات واسعة، فالمرأة تبذل مجهودا حتى تسيطر على الوضع وتتحكم بزمام الأمور، عكس

الرجل الذي لا يضطرإلى فعل ذلك بل لكونه رجل يكون لديه نوعا من الهيبة أكثر من المرأة، وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الذي ينظر إلى الرجل على أنه القوة وإلى المرأة على أنها رمز للخضوع ومن السهل السيطرة عليها.

بالنسبة لرأي المبحوثات حول الفرق بين إدارة المرأة للعمل وإدارة الرجل فقد بينت النتائج أن نصف العينة ترى بأن المرأة تدير عملها مثل الرجل لأنها تملك نفس المؤهلات العلمية كما أن لها نفس الكفاءة، أما أكثر من ثلث العينة تقريبا فترى بأن المرأة المسؤولة تدير العمل أفضل من الرجل لأنها جدية أكثر في عملها ومتقنة ومتفانية فيه وحريصة في عملها كما أنها معتادة على تحمل المسؤولية ، وهي أكثر صبرا وتحكما في النفس كما أنها طموحة، والمرأة تتميز أيضا بتواجدها الدائم في مكتبها فهي منذ أن تدخل إليه لا تتركه إلا نادرا عكس الرجل الذي يعتبر كثير الحركة، ويتركه في كل لحظة إما للتحدث مع الأصدقاء أو لشرب القهوة إلخ...

وبقية المبحوثات التي تعتبر أقلية فرأت بأن المرأة تدير العمل أقل من الرجل وقد أرجعت ذلك للأسباب التالية: أن الرجل له شخصية قوية والمرأة بطبعها حساسة كما أنه أكثر تجربة في الحياة منها بحكم تعاملاته الدائمة في المحيط الخارجي، ولأن المرأة لديها مسؤوليات أخرى تشغلها (أعباء المنزل والأولاد).

وقد كان هذا رد المبحوثات حول تصورها للفرق بينها وبين الرجل من حيث إدارة العمل وهذا بشكل عام، أما عندما تعلق الأمر برأيها في إدارتها هي شخصيا للعمل فقد كانت النتائج تختلف قليلا (وهذا لأن انطباع الشخص عن نفسه ليس كانطباعه عن غيره)، حيث جاءت النتائج لصالحها ، فأكثر من نصف العينة تقريبا تقول بأنها تدير عملها بشكل أفضل، وأقل من نصف العينة بقليل تقول بأنها تديره بشكل عادي،أي أنها راضية عن أداءها، أما أقلية لا تكاد تذكر تصرح بأنها غير راضية عن آدائها وعن إدارتها لعملها.

فيما يخص نظرة المرأة المسؤولة للمنصب الذي تشغله، من حيث ملاءمته للمرأة عموما، فنجد من خلال النتائج أن أغلبية المبحوثات ترى بأن هذا المنصب مناسب للمرأة، وهذا يعكس راحتها هي شخصيا فيه لهذا صدر منها هذا الانطباع، ومجموعة قليلة جدا ترى

بأن هذا المنصب غير مناسب للمرأة ربما لكونها صادفت فيه متاعب لم تتحملها أو لم تتكيف معها.

وإضافة إلى ما سبق ترى أغلبية المبحوثات بأن المناصب التي تليق بالمرأة هي المناصب التي تكون فيها رئيسة، وأقلية فقط هي التي ترى العكس أي أن المرأة تناسبها المناصب التي تكون فيها مرؤوسة.

بعدها تطرقنا إلى المشاكل التي تعاني منها المرأة المسؤولة إن كان في البيت أو في العمل وجدنا من خلال آراء المبحوثات أن أكثر المشاكل التي تواجها هي مشاكل تتعلق بالبيت ومسؤولياتها فيه ، حيث ركزت المبحوثات في تصريحاتها على مشاكلها في البيت وهذا إنعكاس لإهتمامها بعملها، حيث أن تركيزها على وظيفتها جعلها تقصر في واجباتها في البيت أو على الأقل تشعر بذلك، فكثرة الأعباء التي تتحملها المرأة المسؤولة خاصة المتزوجة والتي لديها أطفال تجعلها غير قادرة على التوفيق بين البيت والعمل وتجعل المسؤوليات تتراكم عليها وتشعر بأن الوقت ضيق لا يكفيها لأداء كل المهام المنتظرة منها خاصة العائلية، فأداءها الجيد واهتمامها بوظيفتها يؤدي بها ويضطرها إلى التضحية بأمور البيت والزوج والأولاد، وهذا ما يخلق تلك الحساسية والمشاكل بين الزوج وزوجته بسبب التقصير.

أما المشاكل التي تواجها المرأة المسؤولة في العمل ، فقد حصرتها المبحوثات في الضغط التي تتعرض له من طرف مسؤوليها ، وكذلك تراكم المسؤوليات في العمل، كما أنها تعتبر أن رفض المرؤوسين لحكمها وعدم تقبلهم لها هو من بين المشاكل التي تواجهها في العمل، وزيادة على ذلك تكون هناك أحيانا مشاكل في التعامل مع الناس.

فيما يخص تصور المبحوثات لنظرة المجتمع للمرأة المسؤولة اختلف ما بين مؤيد ومعارض، فأكثر من نصف العينة تقريبا ترى بأن المجتمع لا يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية، وهناك أقلية تقول بأن المجتمع أحيانا يتقبلها وأحيانا لا يتقبل، وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع والفترة التي نعيش فيها، فهي فترة تجمع بين الأفكار القديمة التي تنظر إلى أن المرأة أقل من الرجل ولا يمكن أن تحكمه، وفترة الإنفتاح في الأفكار والتطور والتجدد

ومواكبة متطلبات العصر وتغير تلك الأفكار عند الجيل الجديد، خاصة و أن المرأة تعلمت ومنحت فرصا للعمل وأصبح لديها مؤهلات مثلها مثل الرجل، كما أنها أثبتت ذاتها في ميدان العمل وكانت هناك العديد من التجارب الناجحة التي تدل على أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في ميدان العمل من حيث الكفاءة.

أما بقية العينة والتي تتعدى الثلث بقليل فوجهة نظرها أن المجتمع يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية .

وعن توقعات المرأة المسؤولة حول مستقبل المرأة عموما فيما يخص مدى اكتساحها لمناصب المسؤولية أكدت الغالبية العظمى من المبحوثات أن المرأة ستكتسح مناصب المسؤولية بشكل كبير في المستقبل بسبب تسهيلات رئيس الجمهورية ، كما أن نسبة نجاح الإناث في الجامعات أعلى وهذا ما يزيد من فرصها في العمل والوصول إلى مناصب المسؤولية، وأيضا بفضل التجارب السابقة للمرأة في ميدان المسؤولية التي كانت ناجحة ومشجعة، أثبتت فيها المرأة أن لها نفس الكفاءة مع الرجل.

وتبقى نسبة قليلة جدا من العينة لا تكاد تذكر ترى بأن المرأة لا يمكن أن تكتسح هذه المناصب أكثر في المستقبل لأن المجتمع لا يتقبل ذلك ، وترجع إحدى المبحوثات السبب أيضا إلى أن المرأة قد أثبتت وجودها واكتسحت أصلا هذه المناصب فهي ليست بحاجة أن تكتسح أكثر بل قد وصلت إليها.

وفيما يخص نظرة المبحوثات لكلا الجنسين ورأيهن من حيث أولوية التوظيف إن سمحت لهن الفرصة باتخاذ مثل هذا القرار، لاحظنا أن الأغلبية الكاسحة من المبحوثات تصرح بأنه لو كان بيدها قرار التوظيف لوظّفت كلا الجنسين لأن المرأة والرجل حسب رأيها لهما نفس الكفاءة و المؤهل العلمي الذي يتطلبه المنصب، فالمؤهل العلمي هو الذي يفرض نفسه ويحسم الأمر بينهما من حيث الإستحقاق، كما أن كلاهما له الحق في العمل وهذا لتحقيق العدل والمساواة ولتحقيق التوازن في المناصب وكي لا يكون هناك تحيز لجنس دون الآخر، أما الأقلية الباقية من المبحوثات فهي تفضل أن توظف الرجال لأنه في نظرها الرجل يكفل عائلات فهو بحاجة للعمل أكثر من المرأة التي تجد في كل الأحوال

من يتكفل بها، و أقلية أخرى تفضل أن توظف النساء في حال سمحت لها الفرصة لأنها ترى بأن المرأة همشت بما فيه الكفاية ولابد أن تأخذ فرصتها، كما أنها متقنة للعمل ومن الأسهل التعامل معها.

○ التحليل الشامل للمحاور

بعدما قمنا بالبحث الميداني حول واقع المرأة الجزائرية المسؤولة في الوظيف العمومي و أشكال العنف التي يمكن أن تتعرض لها، ومن ثم تفريغ البيانات وتحليلها في محاور استخلصنا النتائج التالية:

* أن غالبية المبحوثات لديها مستوى تعليمي جامعي، وهو ما أهلها للوصول إلى هذا المنصب، حيث أن المستوى التعليمي هو أول خطوة في طريق وصول المرأة إلى منصب المسؤولية فبفضل التعليم فتحت لها فرص للعمل في مختلف الوظائف حسب شهادتها، ورغم أنها وجدت صعوبات في إيجاد العمل - وهذا أمر طبيعي في مجتمعنا- إلى أنه في الأخير وجدته بطريقة أو بأخرى (كمساعدة العائلة أو الأصدقاء ...إلخ)

وهذا ما يفسر وجود تسهيلات للعنصر النسوي في العمل رغم اقتصارها على البعض وليسس الكل إلا أنه أمر مبشر بالنسبة للمرأة في ظل ما نعيشه من بطالة وكثرة المتخرجين .

كما استخلصنا أيضا أن العمل الذي أوصلها إلى هذا المنصب كان من إختيارها أي بدافع الرغبة وهذا دليل على أنه كان لديها فرصة الدخول إلى العمل الذي كانت تسعى إليه والذي يوافق شهادتها، وأقلية فقط لم تكن ترغب في هذا العمل ولكن بدافع الحاجة للعمل دخلت إليه وقبلته واجتهدت فيه إلى أن ترقت لمنصب المسؤولية وهذا دليل على كفاءة المرأة و على تحملها للمسؤولية رغم عدم اختيارها لهذا العمل.

ويعتبر الدافع الإقتصادي من أكثر الدوافع التي تجعل معظم النساء تلجأن إلى العمل خارج بيوتهن ، ومما يؤكد ذلك أن غالبية النساء المتزوجات عندما توجه إليهن أسئلة عن سبب عملهن فإنهن يذكرن الحالة الإقتصادية أو المادية كدافع رئيسي على أساس أنهن يساهمن في النفقات المعيشية للأسرة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وهذا لتحسين وضعهن ، وهذا الدافع واضح في الأسرة ذات الدخل المنخفض[1] ، حيث تخرج المرأة للعمل من

---

[1] مصطفى عوفي ، **"خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري"** . مجلة العلوم الإنسانية .منشورات جامعة منتوري .قسنطينة. العدد 19. جوان 2003 . ص 143 .

أجل توفير الخدمات لنفسها ولأفراد أسرتها ومساهمة منها في مصاريف البيت واحتياجاته.

وفي الواقع يعتبر المجتمع الصناعي الحديث هو الذي أعطى للمرأة حقها وفرصتها في أن تعمل مستقلة عن زوجها ، وفتح لها مجالات شتى وفي مختلف الميادين ،" وقد أدى النمو الاقتصادي إلى اختفاء النظرة التقليدية لعمل المرأة تدريجيا ، وأصبحت بعدها واعية ولها حق التصرف ، كما اختلفت الآراء التي كانت تصفها بأنها النصف العاطل من المجتمع ، و أصبح عملها ضرورة اقتصادية "[1] .

إذن " تُعزى أسباب اتجاه المرأة للعمل خارج البيت إلى ثلاثة عوامل: العامل الاقتصادي، أي الحاجة المادية أو التحرر من التبعية المادية للرجل ، والعامل الاجتماعي ، لبناء علاقات اجتماعية مختلفة عن تلك التي في محيط العائلة ، والعامل النفسي ، للحصول على إرضاء للذات من خلال أداء نوع العمل الذي تميل إليه"[2] .

وقد عملت المبحوثات في وظيفة عادية قبل أن تترقى لمنصب المسؤولية التابع للمصلحة التي تعمل فيها، أي أنها ظلت مدة من الزمن تعمل في وظيفة عادية، اختلفت هذه المدة من مبحوثة إلى أخرى ، مكنتها من ترك إنطباع جيد لدى المسؤولين للدرجة التي أصبحت فيها مرشحة ومؤهلة لتولي هذه المهمة و إسنادها إليها بالفعل، إضافة إلى مميزات أخرى كالكفاءة والجدية وغيرها من الميزات التي أهلتها لذلك.

كما نستنتج أيضا أنه في الفترة الأخيرة أصبح تولي المرأة لهذا المنصب بالأمر الطبيعي مادامت لديها كل المقومات وتتوفر فيها كل الشروط المطلوبة، فلم يعد هناك فرق بين الرجل والمرأة في هذه الأمور.

هذا بالنسبة إلى كيفية وصول المرأة لهذا المنصب، أما عن ردة فعلها في أول مرة عينت فيه فقد كان بين الفرحة و الشعور العادي وهو بمثابة توقع الأمر(أي أنها توقعت ذلك نتيجة توفر كل المقومات فيها)، ولأنه إضافة في مسارها المهني وانتقالها من حالة إلى

---

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، **"سيكولوجية المرأة العاملة"**، دار النهضة العربية.بيروت. د.ط.1984.ص 221-222 .
[2] شذى سلمان الدركزلي. المرأة المسلمة في مواجهة التحديات المعاصرة . روائع مجدلاوي .عمان . الأردن . 1997. ص 103.

حالة أفضل، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض من المبحوثات شعرت بالخوف في أول مرة عُينت فيه في هذا المنصب وهو خوف من عدم التوفق في أداءها على الشكل المطلوب،كما أن كل شيء في بدايته يكون مجهولا وبالتالي تحيطه رهبة إلى أن يتعود عليه الإنسان ويتكيف معه.

من خلال النتائج ظهر لنا أيضا أن هناك من كانت تطمح للوصول إلى هذا المنصب وتتوقع ذلك لاستحقاقها ولتوفر كل الصفات فيها، وهناك من كان وصولها إليه بمحض الصدفة.

ومن بين الشروط التي أجمعت عليها المبحوثات والتي أهلتها لتولي هذا المنصب ما يلي:

المستوى التعليمي أو الشهادة ، الكفاءة والتفاني في العمل والمثابرة إضافة إلى الجدية والإنضباط والإلتزام ،وما يمكن استنتاجه هو أن كل هذه الشروط هي شروط ومواصفات خاصة بالأخلاق المهنية التي يجب أن تتوفر في كل إنسان لديه وظيفة.

كذلك الأقدمية والخبرة وهي ضرورية ومهمة لكل من يريد إدارة مصلحة معينة أو مؤسسة معينة

وهناك أيضا صفات تتعلق بالأخلاق الشخصية كانت ضرورية ومهمة في حصولها على هذا المنصب كحسن السيرة والسلوك والشجاعة والثقة والإرادة والطموح .

وقد استطاعت المرأة أن تحصل على هذا المنصب نظرا لتوفر الشروط السابقة الذكر فيها بقوة أكثر من المرشحين الأخرين، ولأنها الأحق والأجدر بهذا المنصب ضمن تلك المجموعة.

فيما يخص الميزات والإضافات التي منحها هذا المنصب للمرأة من الناحية المادية فهناك من ترى أن هذا المنصب لم يضف لها شيئا من هذا الجانب، ربما لغلاء المعيشة ، وهناك من تقرّ بأنها استفادت من هذا المنصب من الجانب المادي حيث وفر لها الرفاهية التي ترجوها، كما جعلها تعيش في ارتياح مادي وحسّن ظروف معيشتها وهذا طبعا نتيجة زيادة الراتب، كما منحها الإستقلالية المادية التي يطمح لها كل إنسان.

أما من الناحية المعنوية فقد أضاف هذا المنصب لها أمور كثيرة من هذه الناحية، فقد جعلها أكثر قدرة على تحمل المسؤولية، كما زادها الثقة بنفسها وأعطاها الراحة والطمأنينة والأمان التي يبحث عنها الإنسان، و منحها المكانة الإجتماعية التي ترغب فيها والتي ترضيها، إضافة إلى أمور أخرى حيث تعلمت كيف تتعامل مع الآخرين وتعرفت على قوانين لها علاقة بالعمل لم تكن تعرفها من قبل، كما أن هذا المنصب زاد في خبرتها ومستواها الثقافي، وأعطاها دفعا ورغبة وزيادة في الطموح كما أكّدنه.

وعلى الصعيد الشخصي نجد أن هذا المنصب غيّر في شخصية المرأة، وقد كان هذا التغيير إيجابيا وللأحسن بحيث ازدادت ثقتها في نفسها وتعلمت أمور عديدة كانت تجهلها.

وتعمل الكثير من النساء من أجل تحقيق ذاتهن ، حيث أثبتت المرأة كفاءتها وقدراتها على العمل الذي كان خاص بالرجال فقط، فمن بين أسباب خروجها للعمل الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بقيمتها وبالمكانة المحترمة في المجتمع ، وبأنها عضو فعال ومهم في خدمة المجتمع، وبالتالي كسر القيود التي وضعتها العادات والتقاليد سواء من الأسرة أو من المجتمع والتي تجعلها دائما تابعة للرجل أيا كانت صفته والتي تشعرها بالعجز وبأنها أقل شأنا من الرجل.

كما تعمل النساء لأنهن يفضلن العمل خارجا على القيام بأعمال البيت الروتينية،" فمن ميزات العمل الخارجي بالنسبة لهن تنظيم الوقت ،إذ يكون لعملها الداخلي والخارجي بداية ونهاية محددة ومنظمة،وهذا يعتبر جهدا و مساهمة إيجابية لصالح المجتمع،مما يساعدها على الرضا عن نفسها"[1]، كما أن العمل خارج البيت يحقق لها متعة أكبر من العمل المنزلي ويعتبر نافعا وفعالا بالنسبة لها .

[1] مصطفى عوفى .خروج المرأة للعمل وأثره على التماسك الأسري.مجلة العلوم الإنسانية . دار الهدى للطباعة.العدد19.منشورات جامعة منتوري.قسنطينة. 2003.ص143 .

وتسعى المرأة للعمل لإرضاء رغبتها و إثبات وجودها وتدعيم مركزها حيث " ترى أن إمكانياتها ومراحل تعليمها وجهدها في التقدم لا بد من تحقيقه و إثباته على أرض الواقع واستثماره في سوق العمل والاهتمام بممارسة عمل أو مهنة معينة "[1] .

ومن هنا تظهر " أهمية الدوافع النفسية حيث يتحقق للفرد من خلال الخبرة والممارسة والتفاعل في ميدان العمل إشباع أهم احتياجات الفرد وهي تحقيق الذات وأيضا الرضا والإنجاز"[2].

أما فيما يخص علاقات المرأة المسؤولة بمن يحيطون بها سواء في البيت أو في الأسرة فقد استخلصنا مايلي:

أن موقف الأسرة من المرأة المسؤولة يتسم بالرضا وأن معاملتهم لها تعتبر عادية رغم وضعها المهني الجديد و بغض النظر عن كونها إمرأة مسؤولة، فهي تعامل كما كانت تعامل من قبل أيا كانت طبيعة المعاملة من قبل، ولا دخل للمنصب في ذلك فهي تعتبر فردا من العائلة وليست شخصا غريبا لتُعامل بشكل رسمي، وإن كانت هناك معاملة مميزة لها (معاملة احترام آخذين بعين الاعتبار بأنها إمرأة مسؤولة) فهي من باب تقدير ابنتهم لا أكثر وليس من باب المعاملة بالرسميات.

ونفس الشيء بالنسبة للمرأة المسؤولة فهي تتعامل مع أسرتها بشكل عادي كأي فرد منهم ، فهي تعتبر نفسها في أسرتها إمرأة عادية، وليست مضطرة للتعامل بنفس الروح معهم (روح القائدة المسؤولة).

وحتى فيما يخص اتخاذ القرار في الأسرة فالأمر يسير بالشكل العادي ولا دخل لمنصبها فيه، فالعزباء يتحكم فيها والدها والمتزوجة الزوج هو الذي لديه سلطة القرار، وهناك أسر تكون القرارت مشتركة بينهم، وهذا ما يفسر أن الأمر يجري بشكل عادي وحسب ما تعودت عليه كل أسرة، ولا دخل للمنصب في ذلك، وهو تأكيد أيضا على أن المرأة المسؤولة تعامل وتتعامل بشكل عادي في أسرتها.

---

[1] عبد العاطي السيد وآخرون .الأسرة والمجتمع.دار المعرفة الجامعية .د.ط.2002 .ص 308.
[2] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح. سيكولوجية المرأة العاملة.دار النهضة العربية.بيروت. د.ط.1984.ص 90 .

وبالنسبة لتعرض المرأة المسؤولة لمختلف أشكال العنف والإضطهاد في الأسرة فقد كان هناك من لم تتعرض لأي شكل من أشكال العنف ، قد تكون هذه التصريحات صادقة وقد تكون المبحوثات شعرن بالخجل من الإعتراف بهذه الأمور الحساسة والمهينة في نفس الوقت، ولأن موضوع العنف يبقى من الموضوعات المسكوت عنها في مجتمنا ومن التابوهات التي لا ينبغي الإقتراب منها، خاصة إذا كانت المعنية هي إمرأة مسؤولة تهمها هيبتها ، وهناك من تعرضت للعنف ولو بأبسط أشكاله إما من طرف الأب أو الأخ أو الزوج أو فرد آخر من العائلة.

ويبقى هذا الأمر مسألة نسبية تختلف من إمراة إلى أخرى ومن أسرة إلى أخرى، وهذا يؤكد أيضا أن معاملة المرأة المسؤولة في الأسرة عادية، أي أن سلطتها المهنية تقتصر على مجال العمل فقط.

وبالنسبة لمسؤولياتها كزوجة وكأم تبين من خلال النتائج أن هذا المنصب لم يشغلها عن هذه المسؤوليات وهذا ما يدل على أنها استطاعت التوفيق بين البيت والعمل، ورغم هذا هناك فئة لا بأس بها لم تستطع التوفيق بين البيت والعمل، أي أن هذا المنصب شغلها فعلا عن مسؤولياتها كزوجة وكأم (إزدواجية المسؤولية).

و فيما يخص الحساسية التي يمكن أن توجد بين الزوج وزوجته بسبب منصبها فقد تبين من النتائج أنه لا يوجد هذا النوع من الحساسيات بينها وبين زوجها، وهذا يدل إما على التفاهم بين الزوجين أو لأن الزوج يهمه أمر زوجته ويهمه الإستمرار في العيش في هذا الوضع و المميزات التي يوفرها المنصب لزوجته وبالتالي الفائدة لكلاهما، كما أن هناك مبحوثات يعتبر منصب زوجها أعلى من منصبها أو مثله وبالتالي لا توجد الحساسية.

إذن ما سبق يؤكد لنا أن المرأة في البيت تعامل وتتعامل كفرد عادي في الأسرة دون تأثير وظيفتها المهنية على علاقاتها في الأسرة.

هذا بالنسبة لعلاقتها داخل الأسرة، أما عن علاقاتها داخل العمل، فهي تتشعب إلى علاقات مع الرؤساء والمرؤوسين والزملاء.

بالنسبة لطبيعة علاقتها مع مرؤوسيها فقد تبين لنا من خلال النتائج أن المرأة المسؤولة يعمل تحت إمرتها كلا الجنسين أي النساء والرجال.

أما بالنسبة لمن هو الأسهل في التعامل بينهما في نظر المرأة المسؤولة فهذا يختلف من إمرأة مسؤولة إلى أخرى، فهناك من تجد أن النساء هن الأسهل في التعامل ولها أسبابها (ذُكرت في تحليل محور العلاقات)، وهناك من ترى بأن الرجال هم الأسهل، وهناك من تقول أن كلاهما سهل في التعامل والمرأة المسؤولة هي التي يجب أن تحدد طريقة التعامل التي تفرض نفسها فيها، لأن هناك مرؤوسين رجال يتصرفون مع المرأة المسؤولة بنوع من الحساسية لأنها إمرأة، ولكن ومع هذا يوجد مرؤوسين رجال يتصرفون معها كرئيسة عليهم أي أنهم متقبلين أن تكون إمرأة رئيسة عليهم فهم يحترمون خصوصية المنصب أيا كان جنس من يحتله.

وأيضا وفي وقت الجد وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ الأوامر يستجيب المرؤوسين لرئيستهم ويطيعون أوامرها، وحتى إن أعطيت لهم عقوبة فهم يتقبلون الأمر، ويمكن إعتبار هذا الأمر إعتراف ضمني بحكمها ورئاستها لهم، كما يدل على احترامهم للسلم الوظيفي أيا كان من يشغله.

أما الأقلية التي لا تتقبل العقوبة بسهولة فهذا راجع إلى أنهمم يرونها دائما إمرأة بتلك النظرة الدونية التي تربوا عليها فرجولتهم تمنعهم من أن تعاقبهم إمرأة وهذا لأنهم رأوها من منظور الجنس أو النوع ولم يروها من منظور عملي أي احترام التراتبية الوظيفية أيا كان من يشغل هذا المنصب. ويظهر ذلك من خلال ردّة فعلهم التي تكون على شكل إنزعاج وإستياء إلخ ...(مذكور في محور العلاقات).

وفي الحقيقة المرأة المسؤولة حسب نتائجنا لا تعطي دوما عقوبة إذا أخطأ أحد مرؤوسيها، فالموقف ومدى خطورته هو الذي يحدد ما إذا كانت ستعطي عقوبة أم تتغاضى عن الأمر وتكتفي بتنبيهات شفوية، فإذا كان الأمر يتعلق بخطأ يمس العمل كأن يكرر الخطأ أو أن يكون هناك تقصير وإهمال في العمل أو كأن يتم خرق القوانين، فالعقوبة في هذه الحالة لا

رجعة فيها، أو كأن يتعلق الأمر بها شخصيا أي عند المساس بشخصيتها كتقليل الأدب عليها أو التلفظ بأقوال فاحشة وبذيئة، أو المساس عموما بالأخلاق.

بالنسبة لمن لديه أكبر نسبة من العقوبات، فقد تعددت الإجابات و تقاربت وكل رأي لديه مبرراته فهناك من تقول بأن الرجال هم من لديهم أكبر نسبة من العقوبات وترجع ذلك للأسباب التالية : أن الرجال لديهم طباع خشنة و أنهم لا يتقبلون الأوامر من إمرأة ، كذلك يؤخذ عليهم عدم إلتزامهم وعدم إتقانهم للعمل، كما أنهم يتأخرون في الحضور إلى العمل.

وهناك من تصرح بأن النساء لديهن أكبر نسبة من العقوبات نظرا لأنهن متزوجات وأمهات وبالتالي يتغيبن كثيرا لانشغالهن بأسرهن، كذلك لتكرار الخطأ والإهمال واللامبالاة، ولتميزهن بتقليد بعضهن البعض فإذا تكاسلت إحداهن تقلدها الأخرى وهكذا.

إذن في قضية العقوبة لا فرق بين الرجل والمرأة، فهذا الأمر ليس له علاقة بالجنس وإنما بطباع كل شخص أيا كان جنسه رجل أم إمرأة ،و إلى ضميره تجاه عمله.

وفي علاقة المرأة المسؤولة مع المرؤوسين من الوارد كذلك أن يتمرد عليها أحد المرؤوسين أو بعضهم أيا كان جنسه وقد حدث ذلك بالفعل مع نصف العينة تقريبا وقد استخلصنا ذلك من خلال النتائج، وقد يحدث هذا لكونها إمرأة أي أنهم يستضعفونها، أو بسبب عقوبة تلقاها المرؤوس فكانت ردة فعله التمرد، وهذا يعتبر من بين أشكال العنف التي يمكن أن تتعرض له المرأة

وقد كانت ردة فعل المرأة المسؤولة مختلفة من إمرأة إلى أخرى، فعند البعض كانت ردة الفعل هي التصرف بحكمة وهدوء وضبط الأعصاب ومعالجة الأمر برويّة ، وعند البعض الآخر كانت ردة الفعل من طرف المرأة المسؤولة هي إتخاذ الإجراءات اللازمة أي كتابة تقرير فيه (في المرؤوس أيا كان جنسه) ونقله إلى مصلحة أخرى أو إعطائه عقوبة مع إبقاءه في نفس المصلحة.

وهذا دليل على أن المرأة المسؤولة تجمع بين الشدة والليونة في آدائها لعملها، أي أنها تتصرف على حسب الموقف، فهناك مواقف تستدعي منها أن تكون حازمة وشديدة، وهناك مواقف تتصرف فيها بشكل عادي.

بعدما تطرقنا إلى علاقتها مع مرؤوسيها، سنتطرق فيما يلي إلى علاقتها مع رئيسها في العمل ومعاملته لها.

وقد وجدنا من خلال النتائج أن رئيسها في العمل يعاملها مثلما يعامل زميلها الرجل أي أن الرئيس في العمل لا ينظر إلى جنسها بل إلى كفاءتها وما تؤديه من عمل وهذا على وجه العموم،ولكن ومع هذا لا يمكن أن نتجاهل وجود بعض الحالات التي تقول بأن رئيسها في العمل ينظر إليها على أنها إمرأة ويعاملها على هذا الأساس أي أنه يعتبرها أقل من الرجل مهما تساوت معه في المناصب.

وهذا يدفعنا إلى أن نعرف إن كانت المرأة المسؤولة أحسّت في يوم ما أنها مضطهدة أو مظلومة في العمل.

وقد تبين من خلال النتائج أنه وبشكل عام لم تحس المرأة المسؤولة أنها مضطهدة أو مظلومة في يوم ما، وكذلك في هذه النقطة وجدنا بعض العناصر التي أحسّت أنها مظلومة ومضطهدة في العمل وهذا خلال مشوارها المهني سواء كانت موظفة عادية أو إمرأة مسؤولة، وأكثر طرف أحسّت المرأة المسؤولة بالظلم والإضطهاد منه هو الرئيس ويليه المرؤوسين وفي الأخير الزملاء.

ولكن رغم هذا الإحساس إلى أنه عندما يتعلق الأمر بإتخاذ الإجراءات فنجد أن المرأة المسؤولة لم يُتخذ في حقها إجراءات تعسفية أي إجراءات غير عادلة وظالمة.

أما في ما يخص العنف وتعرض المرأة المسؤولة له مهما كان نوعه فنجد بأن المرأة المسؤولة لم تتعرض له وهذا عموما، وإن كانت بعض العناصر قد تعرضت له فهي حالات نادرة، وحتى شكله يختلف عن أنواع العنف التي يمكن أن تتعرض له المرأة

عموما، لأن أكثر شكل من أشكال العنف تعرضت له المرأة المسؤولة هو العنف اللفظي ويليه العنف المعنوي ويليه وفي حالات جد نادرة العنف الجسدي.

وقد كانت هذه الأنواع من العنف موجهة من عدة أطراف، ومن أبرز هذه الأطراف هو رئيسها في العمل، وغالبا ما يكون العنف المستعمل من طرف الرئيس هو عنف لفظي أو معنوي، ويليها المرؤوسين الذي قد يصل العنف معهم إلى حد الضرب في حالة التمرد، وكذلك لأن إمرأة هي التي ترأسهم وتعطيهم الأوامر وتطبق عليهم العقوبات، أما آخر فئة والتي يمكن أن توجه العنف ضد المرأة المسؤولة هي فئة الزملاء حيث أنه من الممكن أن يمارس الزميل العنف ضد زميلته في بعض المواقف، ولكن تبقى حالات نادرة جدا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المرأة المسؤولة من الوارد أن تكون عرضة لمختلف أشكال العنف في عملها ومن مختلف الأطراف.

ولأن هذه المهنة ليست بالهينة فهي عبارة عن مسؤولية ملقاة على عاتقها مملوءة بالضغوطات فقد نجد بعض النساء المسؤولات قد تمر عليها لحظات تشعر فيها بكره تجاه عملها وعدم القدرة على التحمل بسبب عبء المسؤولية الملقاة على عاتقها، وهناك أيضا من لا تشعر بذلك ، وربما يرجع هذا إلى قدرة تحمل كل واحدة ومدى تكيفها مع الوضع كما يختلف حسب اختلاف طبيعة العمل والمصلحة التي ترأسها المرأة وفريق العمل الذي ترأسه.

أما فيما يخص منصب المسؤولية وما يوفره من حماية للمرأة بحكم الصلاحيات الموجودة فيه وبحكم الهيبة التي يمنحها فقد وجدنا أن هذا المنصب يوفر الحماية للمرأة ولو لم يكن ذلك بصفة مستمرة إلا أنه يوفرها بحكم الصلاحيات التي يمنحها إياها، وهذا ما يؤكد لنا بأن المرأة المسؤولة أقل عرضة للعنف والتعسف من الموظفة العادية بحكم منصبها .

وفيما يلي سنتطرق إلى معاملة المرأة المسؤولة مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية وقد بينت النتائج أن المرأة المسؤولة تتعامل مع زملاءها إما بشكل عادي أي دون أية تحفظات أو حواجز، أو بإحترام أي أن هناك نوع من الحدود تضعها المرأة المسؤولة

حتى مع زملاءها أصحاب مناصب المسؤولية، وهذا تفاديا لكل أنواع المشاكل، وما لاحظناه في علاقتها مع الزملاء أنها تتسم بالهدوء وخلوها من المشاكل، وهذا يرجع إلى أنهم يشغلون نفس المنصب كما أن طبيعة العمل تستدعي عدم الإحتكاك المباشر في العمل أي أن كل رئيس في مصلحته متفرغ لمهامه سواء كانت إمرأة أو رجل.

بعد كل ما سبق و ما تعرضت له المرأة في العمل نجد أن المرأة المسؤولة راضية تمام الرضا عما هي فيه وعن المنصب الذي تشغله رغم الضغوطات التي تواجهها أحيانا، وليس فقط هذا بل و تطمح أن تترقى أكثر في المناصب و ترغب في أن تتوسع دائرة صلاحيتها، لأن " المرأة في مجتمعنا تملك قدرا كبيرا من التفاؤل و الثقة بالنفس و بقدراتها و بالمجتمع و العالم من حولها لدرجة تدفعها لمواصلة العمل و الانتاج مهما كانت العقبات التي تتعثر بها كثيرة و مؤلمة "[1].

وهذا دليل على أن هذا المنصب يمنح المرأة امتيازات لا تجدها لو كانت تعمل كموظفة عادية .

وصلنا الأن إلى تصورات المرأة المسؤولة لمنصب المسؤولية و كل ما يتعلق به.

ترى المرأة المسؤولة أن الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة هي كالتالي:

صفات تتعلق بالعمل (أخلاق مهنية) كالجدية والصرامة والإلتزام والإنضباط وعدم التراجع في القرارات وتوفر الضمير المهني وامتلاك الكفاءة وحب المثابرة والطموح والإرادة بهدف التقدم في العمل وإعطاء الأفضل والأحسن.

بعدها صفات تتعلق بالأخلاق الشخصية مثل التعامل الحسن مع فريق العمل والليونة والمرونة والتواضع والعدل في تسيير العمل واتخاذ القرارات والتفهم والتسامح والعفة والنزاهة واحترام الذات والغير.

---

[1] نعيسة رغداء، **"دوافع العمل عند المرأة العاملة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1995، ص12-13.

وكذلك هناك البعض الصفات التي تفاوتت نسبها ولكنها هامة بالنسبة للمرأة التي ستكون مسؤولة، حسب رأي المبحوثات، منها القدرة على تحمل المسؤولية و امتلاك شخصية قوية ومتزنة، والثقة بالنفس ، والموضوعية في العمل دون التسرع في اتخاذ القرار، وكذلك الذكاء في التعامل فلا يكون لا عدائي ولا متساهل .

وهذا ما تطرقت إليه عبير طايل فرحان البشابشة في كتابها "درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها" حيث قالت أن سمات المرأة القيادية المبدعة تتلخص فيما يلي:

" 1-الثقة بالنفس ومواجهة المواقف الصعبة .

2- التعاون مع الزملاء في العمل والمواقف الاجتماعية.

3- استخدام لغة رصينة واضحة وتعليمات محددة لا تنطوي على الغموض.

4- عدم الإرتباك أو التشتت في المواقف الصعبة.

5- المرونة في الأفكار وديناميةالأفعال و إتقان وظائف عديدة.

6- الإنضباط بالأنظمة والقوانين والتعليمات والإلتزام بها، والمقدرة على تحمل المسؤولية."[1]

كما ترى المرأة المسؤولة بأن هذه الصفات والتي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة هي نفسها الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل الذي يحتل نفس المنصب، غير أن هناك أقلية ضئيلة جدا ترى أنه ليس بالضرورة أن تتوفر فيه نفس الصفات لأن الرجل أصلا بطبعه صارم وله هيبة أكثر من المرأة وهو بطبعية تكوينه أكثر قوة من المرأة ويستطيع تحمل المسؤولية، كما أنه متحكم في زمام الأمور ولديه علاقات واسعة، فالمرأة تبذل مجهودا حتى تسيطر على الوضع وتتحكم بزمام الأمور، عكس الرجل الذي لا يضطرإلى فعل ذلك بل لكونه رجل يكون لديه نوعا من الهيبة أكثر من المرأة، وهذا راجع إلى نظرة المجتمع الذي ينظر إلى الرجل على أنه القوة وإلى المرأة على أنها رمز للخضوع ومن السهل السيطرة عليها.

---

[1] عبير طايل فرحان البشابشة ، **"درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان ، الأردن، 2008، ص 53-54.

بالنسبة للفرق بين إدارة المرأة للعمل وإدارة الرجل فترى المرأة المسؤولة أن المرأة تدير عملها مثل الرجل لأنها تملك نفس المؤهلات العلمية كما أن لها نفس الكفاءة، إن لم يكن أفضل منه، وترجع ذلك إلى أن المرأة جدية أكثر في عملها ومتقنة ومتفانية فيه وحريصة في عملها كما أنها معتادة على تحمل المسؤولية، وهي أكثر صبرا وتحكما في النفس كما أنها طموحة، والمرأة تتميز أيضا بتواجدها الدائم في مكتبها فهي منذ أن تدخل إليه لا تتركه إلا نادرا عكس الرجل الذي يعتبر كثير الحركة، ويتركه في كل لحظة إما للتحدث مع الأصدقاء أو لشرب القهوة إلخ...

و هذا تصورها للفرق بينها وبين الرجل من حيث إدارة العمل بشكل عام، أما عندما تعلق الأمر برأيها في إدارتها هي شخصيا للعمل فقد كانت النتائج تختلف قليلا (وهذا لأن انطباع الشخص عن نفسه ليس كانطباعه عن غيره)، حيث ترى المرأة المسؤولة بأنها تدير عملها بشكل أفضل، أو على الأقل بشكل عادي.
وترى المرأة المسؤولة أن المنصب الذي تشغله هو مناسب للمرأة ، وهذا يعكس راحتها هي شخصيا فيه لهذا صدر منها هذا الانطباع، كما ترى بأن المناصب التي تليق بالمرأة هي المناصب التي تكون فيها رئيسة.
أما عن المشاكل التي تعاني منها المرأة المسؤولة إن كان في البيت أو في العمل فأغلبها مشاكل تتعلق بالبيت ومسؤولياتها فيه، وهذا دليل على أن المرأة المسؤولة تهتم بعملها أكثر، لهذا ظهرت لها مشاكل في البيت بسبب ذلك، حيث أن تركيزها على وظيفتها جعلها تُقصّر في واجباتها في البيت أو على الأقل تشعر بذلك، فكثرة الأعباء التي تتحملها المرأة المسؤولة خاصة المتزوجة والتي لديها أطفال تجعلها غير قادرة على التوفيق بين البيت والعمل وتجعل المسؤوليات تتراكم عليها وتشعر بأن الوقت ضيق لا يكفيها لأداء كل المهام المنتظرة منها خاصة العائلية، فأداءها الجيد واهتمامها بوظيفتها يؤدي بها ويضطرها إلى التضحية بأمور البيت والزوج والأولاد، وهذا ما يخلق تلك الحساسية والمشاكل بين الزوج وزوجته بسبب التقصير.

وقد حددت إحدى الدراسات بعنوان (مشكلات المرأة العاملة في سورية) عددا من المشكلات منها[1]:

-أن المرأة العاملة تعاني من الإرهاق الجسدي و النفسي الناجم عن الجمع بين العمل المنزلي و العمل خارج المنزل.

-أن المرأة العاملة المتزوجة التي لديها أطفال تعاني من مشكلة ترك الأطفال أثناء غيابها عن المنزل و هي من أهم و أول المشكلات.

- تعاني المرأة العاملة من مشكلات مادية و اقتصادية سببها عدم كفاية الدخل أمام كثرة متطلبات الحياة اليومية الحديثة.

- ندرة وجود الخدمات التي توفرها الدولة من أجل مساعدتها في قيامها بواجباتها .

- تعاني المرأة العاملة المتزوجة من مشكلات صحية.

- تعاني المرأة العاملة من مشكلة عدم وجود وقت الفراغ الكافي.

أما المشاكل التي تواجها المرأة المسؤولة في العمل، فهي عبارة عن الضغط الذي تتعرض له من طرف مسؤوليها ، وكذلك تراكم المسؤوليات في العمل، كما ورد في أحد الدراسات أن "سوء معاملة الرؤساء وعدم الاهتمام الكافي بحقوق المرأة وطول مدة الدوام والعمل المرهق "[2] هي من بين المشاكل التي تعاني منها المرأة في العمل، كما أنها تعتبر أن رفض المرؤوسين لحكمها وعدم تقبلهم لها هو من بين المشاكل التي تواجهها في العمل، وزيادة على ذلك تكون هناك أحيانا مشاكل في التعامل مع الناس.

و أشارت بعض الأبحاث إلى أن المشكلات التي تعاني منها الأم العاملة نتيجة جمعها بين أعباء الأسرة و مسؤوليات العمل تؤثر في إتقانها لعملها.

---

[1] نعيسة رغداء، **"دوافع العمل عند المرأة العاملة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1995، ص12-13.

[2] عرقسوسي موفق،" **المرأة العاملة في دمشق والعوامل المؤثرة في دخولها مجال العمل"**، دبلوم في التخطيط، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1985، ص49.

"ففي كثير من الأحيان تؤدي الضغوط النفسية الناجمة عن الأعباء الأسرية لدى الأم العاملة إلى تأخرها عن العمل أو غيابها عنه، كما تؤدي هذه الضغوط الى أخطاء إنتاجية ترتكبها الأم في عملها.

وكثيرا ما تعاني الأم العاملة نتيجة لذلك من مشكلات تتصل بعملها لا سيما حين لا يُقدّر رؤساؤها وزملاؤها وضعها كأم مما ينعكس بدوره سلبا في إنتاجها"[1] .

أما عن المشاكل والمعيقات التي تواجه تقدم المرأة في مناصب المسؤولية فهي كما يلي[2] (رغم تباين درجة تأثيرها بين النساء):

- المشكلات التنظيمية المتمثلة في نظرة القائد الإداري لعمل المرأة وعدم القناعة والثقة بقراراتها وآداءها، وعدم المقدرة لديها على تحمل المسؤولية القيادية، ومحدودية مؤهلاتها، وخبرتها الإدارية، وكثرة وصعوبة متطلبات العمل.

المشكلات الشخصية المتمثلة في الظروف العائلية، وعدم الثقة بالنفس والخوف من الفشل، وعدم وجود الدافع والرغبة في تبوأ مواقع أعلى، وعدم الإهتمام بتثقيف المرأة لنفسها وتطوير مهاراتها.

المشكلات الإجتماعية المتمثلة في التمييز بين الرجل والمرأة، ونظرة المجتمع لعمل المرأة، وتخوف الرجل من منافسة المرأة.

وتَعتبر المرأة المسؤولة أن نظرة المجتمع لها تنقسم بين مؤيد ومعارض، فهناك من يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية وهناك من لا يتقبلها، حيث " تعاني المرأة العاملة من مشكلات تتعلق بنظرة المجتمع المتخلفة إلى دورها كعاملة وذلك بسبب المفاهيم السائدة و العادات و التقاليد التي تلزمها بتحمل أعباء العمل المنزلي"[3].

---

[1] مهنا فؤاد أميمة، **" المرأة والوظيفة العامة"**، دار النهضة العربية، طبعة أولى، القاهرة، 1984، ص248-249.

[2] عبير طايل فرحان البشابشة ، **"درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان ، الأردن، 2008، ص73-74.

[3] نعيسة رغداء، **"دوافع العمل عند المرأة العاملة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1995، ص12-13

وفي الحقيقة وبشكل عام فإن وضع المرأة في المجتمع العربي يتأرجح بين ثلاثة اتجاهات رئيسية:

أ- الاتجاه الاول: و هو الاتجاه التقليدي المحافظ و يرى أنصار هذا الاتجاه أن عمل المرأة الاساسي ووظيفتها الحقيقية تتلخص في تفرغها لبيتها فعمل المرأة في البيت لإدارة شؤونه الداخلية و تربية الأطفال و القيام على شؤون الزوج من أساسيات الحياة التي ينبغي عدم التغافل عنها.

وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف المجتمع ومسؤولية ينبغي عدم التقليل من شأنها و أهميتها.

" ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه على المبدأ الأصولي الذي يقول (إن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) فخروج المرأة للعمل خارج منزلها يحقق لها و لمجتمعها منافع اقتصادية إلا أنه في الوقت نفسه يحمل بين طياته ضررا اجتماعيا يفوق تلك المنفعة والمصلحة الاقتصادية لما يسببه من التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي"[1]

ب -الاتجاه الثاني:" ويمثل فكر الغالبية من الرجال و النساء و يتسم بنظرة متحررة نسبيا من دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرة مع إبقاء المرأة منسوبة للرجل و محتاجة إلى رعايته سواء أكان أبا أو زوجا أو أخا"[2].

وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى موضوع عمل المرأة و خروجها من زاوية الاسلام الجامعة بين العمل والعاطفة فمدنية الاسلام وحضارته العريقة لا ترضى للمرأة غير الانسجام الكامل مع قوانين الفطرة .

" فهو بذلك يفتح لها الباب للتخصص الملائم على مصراعيه لتكون الطبيبة النسوية مثلا و الخبيرة الاجتماعية و المربية المدرسية و ما إلى ذلك من مثل هذه الاعمال التي لا يكون نجاحها على حساب البيت و الأمومة.

---

[1] الجوير إبراهيم بن مبارك ،**"عمل المرأة في المنزل وخارجه"**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1995، ص99.

[2] علي بشرى،**" اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1993، ص113.

فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن العمل حق ضروري ولكن في المجالات التي تتناسب مع أنوثتها ولا تتصادم مع القيم الإسلامية"[1].

ج- الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه المتحرر المتفتح الذي يؤمن بالمساواة بين الرجل و المرأة في العمل. وهذا الاتجاه يساوي بالحقوق والواجبات بين المرأة والرجل في الحالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية كافة، " ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع العربي يعود لانعدام حرية المرأة وجهلها وعدم اطمئنانها على مستقبلها لكونها عضوا غير فعال في هذا المجتمع، وهؤلاء يطالبون بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه "[2].

وبالعودة إلى موضوع دراستنا نجد أن هذا الإنقسام بين التأييد والمعارضة الذي أكدته النتائج يرجع إلى طبيعة المجتمع والفترة التي نعيش فيها، فهي فترة تجمع بين الأفكار القديمة التي تنظر إلى أن المرأة أقل من الرجل ولا يمكن أن تحكمه، وفترة الإنفتاح في الأفكار والتطور والتجدد ومواكبة متطلبات العصر وتغير تلك الأفكار عند الجيل الجديد، خاصة و أن المرأة تعلمت ومنحت فرصا للعمل وأصبح لديها مؤهلات مثلها مثل الرجل، كما أنها أثبتت ذاتها في ميدان العمل وكانت هناك العديد من التجارب الناجحة التي تدل على أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في ميدان العمل من حيث الكفاءة.

و تتوقع المرأة المسؤولة فيما يخص مستقبل المرأة عموما و مدى اكتساحها لمناصب المسؤولية أن المرأة ستكتسح مناصب المسؤولية بشكل كبير في المستقبل لأن نسبة نجاح الإناث في الجامعات أعلى وهذا ما يزيد من فرصها في العمل والوصول إلى مناصب المسؤولية، وأيضا بفضل التجارب السابقة للمرأة في ميدان المسؤولية التي كانت ناجحة ومشجعة، أثبتت فيها المرأة أن لها نفس الكفاءة مع الرجل، و الأهم من كل هذا بفضل تسهيلات رئيس الجمهورية ومساعيه الرامية إلى إدماج المرأة في التنمية، ذلك تماشيا مع المساعي الدولية والتي تمخضت عنها إتفاقيات تدعم إدماج المرأة في سوق العمل وخاصة إدماجها في مواقع صنع القرار.

---

[1] الجويرإبراهيم بن مبارك،،**" عمل المرأة في المنزل وخارجه"**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1995، ص100.

[2] علي بشرى،**" اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1993، ص113

و تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945م نصّا متقدما ذا صلة بالمساواة بين الرجل والمرأة، ثم توالت بعدها الإتفاقات الدولية المعنية بشؤون المرأة[1]:

"- من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية عام 1966م، ثم الإتفاقات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية:

أ- اتفاق رقم 100 بشأن مساواة العمال والعاملات بأجر عن عمل ذي قيمة متساوية لعام 1951م.

ب- الإتفاق الدولي رقم 11 بشأن عدم التمييز في مجال الإستخدام والتوظيف لعام 1958م.

ج- الإتفاق رقم 156 الخاص بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين من ذوي المسؤوليات العائلية لعام 1981م.

كما مثلت القرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية الأربعة الخاصة بالمرأة والتي نظمتها الأمم المتحدة، خطوات كبيرة ونوعية إلى الأمام في هذا الإتجاه، وهي:

1- مقررات المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي عقد في المكسيك عام 1975م.

2- مقررات المؤتمر العالمي الثاني للمرأة الذي عقد في كوبنهاجن عام 1980م.

3- مقررات المؤتمر العالمي الثالث الذي عقد في نيروبي عام 1985م.

4- مقررات المؤتمر العالمي الرابع الذي عقد في بيجين عام 1995م.

تخلل هذه المؤتمرات صدور إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979م ، والتي تشمل حقوق المرأة على جميع المحاور السياسية والإقتصادية والإنسانية، وفي نفس السنة صدرت الإتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة رقم 5 التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة " ولعل من أبرز بنود الإتفاقية هو تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في جميع التشريعات التي تشتمل على الأحكام المنظمة للعمل في جميع القطاعات، وضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات العمل، ومراعاة عدم التفرقة بينهما

[1] عبلة محمود أبو علبة، **" المرأة العربية العاملة، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، مصر ، 2004، ص 88-89.

في الترقي الوظيفي، وضمان مساواتها في جميع شروط وظروف العمل، وحصولها على الأجر المماثل، وفرصتها في التعليم والتوجيه والتدريب المهني"[1].

وترى المرأة المسؤولة عموما أنه لو كان بيدها قرار التوظيف لوظّفت كلا الجنسين لأن المرأة والرجل حسب رأيها لهما نفس الكفاءة و المؤهل العلمي الذي يتطلبه المنصب، فالمؤهل العلمي هو الذي يفرض نفسه ويحسم الأمر بينهما من حيث الإستحقاق، كما أن كلاهما له الحق في العمل وهذا لتحقيق العدل والمساواة ولتحقيق التوازن في المناصب وكي لا يكون هناك تحيز لجنس دون الآخر.

[1] عبلة محمود أبو علبة، **" المرأة العربية العاملة، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، مصر ، 2004، ص 89-90.

خـــــــاتـمـة

خـــــــاتـــــمـة

لا زالت قضية المرأة وعملها وتبعاته إلى حد اليوم محل نقاش لدى الكثير من الأطراف، وموضوعا للعديد من الدراسات والأبحاث .

فقضية المرأة هي قضية المجتمع، ولا شك أن المرأة عنصر هام من عناصر المجتمع وعليها يقع العبء الأكبر في تقدم الحياة واستقرارها، فهي العامل المؤثر والفعال في إنتاجية الأجيال الحالية وصياغة الاجيال القادمة.

وقد أردنا في دراستنا هذه تسليط الضوء على أحد جوانب هذا الموضوع والذي يعتبر من مستجدات العصر وهو واقع المرأة المسؤولة في الوظيف العمومي ، و أشكال الإضطهاد والعنف الذي يمكن أن تتعرض له المرأة وهي تشغل هذا المنصب المهم، والذي من المفروض أنه يعطيها سلطة وصلاحيات وإمتيازات تعتبر بمثابة الحماية لها من هذا الإضطهاد والعنف، والذي يميزها كذلك عن المرأة الموظفة العادية.

ومن خلال تحليلنا لنتائج هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة عن الأسئلة بتأكيد غالبية الفرضيات وظهور نقاط جديدة لم تكن في الحسبان:

- إن التحولات المتعلقة بالمرأة، من تعليمها وخروجها للعمل وتوليها مناصب مسؤولية في الوظيف العمومي، ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة كان لها أثر في التخفيف من إضطهادها، كما أن هذه المكانة الجديدة التي حصلت عليها أعطتها نوعا من الرضا والتقدير الذاتي، وأكسبتها الثقة بالنفس والقدرة على إتخاذ القرارات.

- المرأة المسؤولة في مؤسسات الدولة (الوظيف العمومي) لا تتعرض لنفس العنف و الإضطهاد الذي تتعرض له المرأة العادية وهذا بحكم منصبها، سواء في البيت أو في العمل، حيث منحها منصبها الإمتيازات والسلطة والصلاحيات التي توفر لها الحماية، والتي تجعلها مختلفة عن المرأة الموظفة العادية، وتضعها في مكانة مميزة.

- السلطة المهنية التي اكتسبتها المرأة بفضل منصبها منحتها سلطة معنوية (مكانة اجتماعية هامة في الأسرة) تمارسها كذلك في الأسرة، ولكن رغم هذه السلطة التي قد تشعر بها المرأة المسؤولة إلا أن معاملتها تجاه أسرتها لم تغير ولا معاملة أسرتها لها تغيّرت أيضا.

وفي الحقيقة عندما نتحدث عن واقع المرأة المسؤولة في الوظيف العمومي نجد أنه واقع مبشر ويدعو إلى التفاؤل، حيث قطعت المرأة شوطا كبيرا للحصول على هذه المكانة، وبقي أن تتعمم هذه التجارب وتلمس أكبر شريحة من النساء، وكل هذا بفضل مساعي رئيس الجمهورية وجهود الدولة في إدماج المرأة في مجالات التنمية ومواقع صنع القرار ، وهذا تماشيا مع الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بهذا الأمر، رغم وجود بعض الاستثناءات والتي قد تعود إلى ذهنية بعض الأفراد والترسبات العالقة والتي كان مصدرها في الغالب التنشئة الإجتماعية.

فقد ظهر من خلال النتائج ، أن منصب المسؤولية الذي تشغله يعتبربالنسبة للمرأة بمثابة حماية بحكم الصلاحيات والإمتيازات التي يخولها لها ، إلا في بعض الحالات النادرة.

بالنسبة لعلاقات المرأة داخل أسرتها فهي تبقى تلك العلاقة العادية التي كانت من قبل أن تحتل منصب المسؤولية، وإن كان هناك تميز فهو من باب تقديرأفراد الأسرة وإحترامهم للمرأة المسؤولة ورضاهم عما وصلت إليه ، لا أكثر، وهذا ما يدل على أن هذا المنصب لم يؤثر عليها في أسرتها من حيث منحه السلطة المعنوية لها، ولكن أثر عليها من جانب آخر وهو زيادة في المسؤولية وفي الأعباء (إزدواجية المسؤولية) خاصة إذا كانت أم وربة بيت .

- أصبحت المرأة تحبذ منصب المسؤولية ولم تعد تخاف منه كما كان متعارف عليه من قبل، وكما ورد في عدة دراسات سابقة أشارت إلى أن هذا المنصب يعيقها عن مسؤولياتها في الأسرة ويؤثر على حياتها العائلية، مضيفة أن العديد من النساء يخشين خوض معركة المنافسة مع الزملاء الرجال والارتقاء في السلم الوظيفي خوفاً من الانتقاد أو عدم قبول الرجال للمرأة كمسؤولة أو مديرة أو رئيسة قسم، وإستخلصت هذه الدراسات أن المعنيات

بهذه المناصب يفضلن التنازل عن حقوقهن في الوصول إلى المواقع العليا والمشاركة في إتخاذ القرار ويقررن الانسحاب والهرب من المواجهة، ويفضلن البقاء في الخطوط الخلفية من المواقع الوظيفية والإكتفاء بالوظائف التقليدية...الخ

في ما يتعلق ببحثنا فقد توصلنا إلى العكس ، فما لمسناه في دراستنا، من خلال إستجواباتنا ومقابلاتنا لهن في الحقيقة غير هذا، فلقد أصبح للمرأة طموح وثقة اكتسبتهما بفضل ما تحصلت عليه من رقي ذاتي ومن زاد معارفي وخبرة ومن طموح ، تدفعها للمضي قدما وطلب المزيد من النجاحات والترقيات والمناصب الهامة والتوسع في دائرة الصلاحيات وهذا اقتداء بأخيها الرجل .

والمتتبع للأحداث التاريخية يرى أن عمل المرأة كان يرتبط إرتباطا وثيقا بوضع ومكانة المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع إليها، ويمكن القول أن تعليم المرأة ونوع التعليم وكيفيته ومتطلبات الحياة الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع هي التي تؤهل المرأة للعمل وتمهد لها الطريق للخروج من المنزل والمشاركة في الحياة ، نظرا لأن وضع المرأة يرتبط ويتأثر بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية بصفة خاصة ، تبعا للتطور الإجتماعي ومقتضياته التي تفرض تصرفات وممارسات جديدة على المجتمعات المختلفة فضلا عن القرار السياسي الرشيد، المدعم لمكانة المرأة ودورها في تطوير البلاد .

وختاما، ومن خلال هذا البحث الميداني المتواضع، الذي يخص أوضاعا حساسة تتعلق بالمرأة وبمصيرها وبمكانتها وبتطورها، وإكتساحها الميدان الإجتماعي والسياسي، في مجتمع يعرف الآن تغيرات قوية في بنيته الثقافية والإجتماعية ، يبدو لنا أن ملامح إيجابية تبرز في هذا المجال ، والذي نتمنى أن نتابع البحث فيه مستقبلا، و هذه البوادر تنبئ بالتفاؤل بوضعية المرأة المسؤولة التي ما انفكت تتحسن يوما بعد يوم بفضل تعلمها ودخولها إلى ميدان العمل والقرارات السياسية بمساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات، نتيجة التحولات الإجتماعية المتسارعة الحاصلة في المجتمع و متطلبات العصر، الذي أصبح في حاجة إليها مثل حاجته لأخيها الرجل.

الـمـــراجـــع

المصادر والمراجع

المصادر:

1- القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم حسنين توفيق، **" ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية "**،سلسلة أطروحات الدكتوراه(17)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1،1999.

2- ابن خلدون ." كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب و العجم والبربر ومن عاشرهم من ذوي السلطان الأكبر".دار الكتب العلمية. الجزء السابع . بيروت.لبنان. ط1.1992.

3- أبو القاسم سعد الله، **" تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) "**، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998 .

4- أحمد كمال أحمد، **"تنظيم المجتمع"**، دار وهدان للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، 1973.

5 - أزرويل فاطمة الزهراء ، **" ملامح نسائية، المجتمع العربي القديم والإبداع النسائي"**، مقاربات، نشر الفنك، المغرب، أكتوبر1987.

6- الأنصاري محمد جابر،**" مراجعات في الفكر القومي"**، سلسلة الكتاب العربي رقم 57، الكويت، وزارة الإعلام، 2004 .

7- التركي ثريا ،**"القيم الإجتماعية و دور المرأة في التنمية"**، في " المرأة والتنمية، الأفاق والتحديات" ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1999.

8- الجوير إبراهيم بن مبارك،**"عمل المرأة في المنزل وخارجه"**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1995.

9- الحسن إحسان محمد ." **علم إجتماع المرأة: دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**". دار وائل للنشر. ط1. عمان. 2008.

10- الحسن إحسان محمد ." **علم إجتماع الصناعي** ". ط1.عمان. دار وائل للنشر.2005.

11- الحسن إحسان محمد. " **علم الإجتماع العائلة** "عمان.دار وائل للنشر.2005.

12- الحسن إحسان محمد. " **علم الإجتماع: دراسة نظامية** "د.ط. بغداد. مطبعة الجامعة.1982.

13- الحيدري إبراهيم ، **"النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب"**، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2003.

14- الخولي سناء ، **"الأسرة والحياة العائلية"**، مصر، دار المعارف الجامعية، 1984.

15- الدوري عدنان **. " الانحراف الاجتماعي** . لبنان. دار النهضة العربية. 1995.

16- الربيعو تركي علي ، **"العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية"**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط2، 1995.

17- السمري عدلي ،" **الإنتهاك الجنسي للزوجة، دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري"**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

18- السويدي محمد ، **"مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري :تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر"**، .الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

19- السويدي محمد. **" مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته "**. الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب. 1991 .

20- السيد عبد العاطي وآخرون ."**الأسرة والمجتمع".** دار المعرفة الجامعية .د.ط.2002.

21- الكبرة هيفاء فوزي ، **"المرأة والتحولات الإقتصادية والإجتماعية" دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا"**، تقديم محمد صفوح الأخرس، دار طلاس، دمشق، سوريا،1987.

22- المرنيسي فاطمة .ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل." **سلطانات منسيات: نساء حاكمات في بلاد الإسلام** ".نشر الفنك.المغرب.المركز الثقافي العربي .بيروت. ط2، 2006.

23- المسدي عبد السلام ، **" قضية البنيوية، دراسة ونماذج"**، تونس، دارالجنوب للنشر، 1995.

24- الوحيشي أحمد بيرى،**" الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي"**، طرابلس، الجامعة المفتوحة،1998 .

25- بغدادي مصطفى إسماعيل ، **"حقوق المرأة المسلمة في المجتمع الإسلامي"**، المغرب، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة،1991.

26- بوتفنوشت مصطفى .ترجمة دمري أحمد ."العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة" .ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.1984.

27- بوضرغم صابر ، **" خطوات البحث الإجتماعي"**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 2000.

28- بوعزيز يحي ،**" المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية"**، دار الهدى، الجزائر، 2001 .

29- تركي رابح ، **"أصول التربية و التعليم"**، الجزائر، ط 3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

30- تركي رابح ،**" الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر"** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

31- تركي رابح، **" فلسفة ابن باديس وجهوده في التربية والتعليم** "،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1977.

32- جغلول عبد القادر ،**" تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية"**، ترجمة فيصل عباس، بيرو ت ، دار الحداثة، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3،1983 .

33- جليل وديع شكور، **"العنف والجريمة"**، دار العربية للعلوم، ط1، بيروت،1997.

34- حجازي مصطفى ، **" التخلف الإجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"**، بيروت، المركز الثقافي العربي ، ط8 ، 2001،

35- حريز عبد الناصر ، **"الإرهاب السياسي "**، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1996.

36- حليم بركات، **" الإغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

37- خالد حامد، **" منهج البحث العلمي "**، دار ريحانة، الجزائر، ط 1، 2003 .

38- خالدي عبد الحميد." **وقفات في جهاد المرأة الجزائرية "**من كتاب "كفاح المرأة الجزائرية ". دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة. ط2 . منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.دار هومة.الجزائر. 2007.

39- خامس سامية وآخرون،**"دور المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية"** من كتاب " كفاح المرأة الجزائرية "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، طبعة ثانية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر، 2007.

40- خليل أحمد خليل، **" المرأة العربية وقضايا التغير"**، بيروت، دار الطليعة ،1985.

41 - ديدان مولود ، **" قانون الأسرة حسب اخر تعديل له "**، الجزائر، دار النجاح، 2006.

42- زايد أحمد ، **" المرأة وقضايا المجتمع"**،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة ،ط1، 2002.

43- زايد مصطفى ،**"التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)"**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

44- زحلاوي إلياس :**"المجتمع والعنف"**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1985 .

45- زرهوني الطاهر،**" التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال"**، موفم للنشر، الجزائر، 1993 .

46- سامية محمد فهمي. **"مشاركة المرأة في تنمية المجتمع: تجارب من الوطن العربي".**دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية.2001 .

47- شذى سلمان الدركزلي. **"المرأة المسلمة في مواجهة التحديات المعاصرة"** . روائع مجدلاوي .عمان . الأردن . 1997.

48- عاطف وصفي، **" الأنتروبولوجيا الثقافية "**، بيروت، دار النهضة العربية، 1971.

49- عبد الوهاب ليلى ،**" العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة "**، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 1994.

50-عبلة محمود أبو علبة، **" المرأة العربية العاملة، المعوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات)، القاهرة، مصر ، 2004.

51- عبير طايل فرحان البشابشة ، **"درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان ، الأردن، 2008.

52- عرابي عبد القادر، **"المرأة العربية بين التقليد والتجديد"**، في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2004.

53- عصام نور سرية.**" دور المرأة في تنمية المجتمع"**.مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية.2002.

54- علي شلق وآخرون، **" دور المرأة في حركة الوحدة العربية "**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981.

55- عماد إسماعيل،**"كيف نربي أطفالنا،التنشئة الإجتماعية للطفل في الأسرة العربية"**، دار النهضة، بيروت،1974.

56- عواودة أمل ، " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، دراسة إجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2002.

57- غازي مهدي جاسم الشمري.كرراز فوزية.**" دور المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري(ق 11-13 م)"**.دار الأديب للنشر والتوزيع. وهران . 2006.

58- غيث محمد عاطف**." المرأة في مجتمع متغير".** القاهرة. مطبعة الأنجلومصرية، 1988.

59- فضل الله مريم نور الدّين ، **" المرأة في ظل الإسلام"**، دار الزهراء، ط2 ، لبنان، بيروت،1981.

60- قاسم أمين ."**تحرير المرأة "**.تقديم مصطفى ماضي. سلسلة العلوم الإجتماعية.تحت إشراف علي الكنز. موفم للنشر.1990.

61- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح. "سيكولوجية المرأة العاملة". دار النهضة العربية. بيروت. د.ط. 1984 .

62- محمد عبد المقصود، **" المرأة في جميع الأديان والعصور"**، القاهرة، مطبعة مدبولي،1983.

63- محمد سيد فهمي." المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث ".دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر . الإسكندرية. ط1 . 2007.

64- محمد متولي غنيمة." التربية والعمل وحتمية تطوير العمالة العربية ".الدار المصرية اللبنانية.القاهرة.د.ط . د.س .

65- مهنا فؤاد أميمة، **" المرأة والوظيفة العامة"**، دار النهضة العربية، طبعة أولى، القاهرة، 1984.

66- منى يونس بحري، نازك عبد الحليم قطيشات ، **" العنف الأسري "**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ،2011.

67- موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

68- نخبة من المتخصصين،**" علم الاجتماع الأسري"** ، الشركة العربية للتسويق، مصر، ط1، 2008.

69- هبة محمد علي حسن،**" الإساءة إلى المرأة"**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003.

70-هشام شرابي، **"النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي "**، ترجمة محمود

شريح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1993.

71-هشام شرابي، **" النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

72- هشام شرابي، **" البنية البطريكية، بحث في المجتمع العربي المعاصر"**، دار الطليعة، بيروت،1987.

73- هنري عزام.**"المرأة العربية والعمل:مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية"** من كتاب **"المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية".** ط3. بيروت. لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. 1993 .

74- يحياوي مسعودة.**" دور المرأة في الثورة التحريرية ".** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.طبعة خاصة .وزارة المجاهدين.الجزائر.2007 .

المجلات:

1- أبو زيد أحمد. **" الفيلسوف ابن البوسطجي، بيير بورديور والتجربة الجزائرية ".** مجلة العربي، العدد 530 ، يناير 2003 .

2- أندريه ميشال، **" لا للنماذج في أدوار المرأة والرجل"**،الكويت، مجلة الفكر العربي،عدد 82، 1995.

3- حليم بركات،**"النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة"**في**: "المستقبل العربي"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 34، ديسمبر1981.

4- حمداوي محمد ،**" وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي"**، مجلة إنسانيات، وهران، منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، العدد10، جانفي-أفريل 2000.

5- زايد مصطفى. **"التعليم في الجزائر:المؤسسة الرسمية وإعادة تكون البنية الاجتماعية".** في " التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال". مجلة علم الاجتماع. رقم 3 خاص . ديوان المطبوعات الجزائرية.الجزائر.1986.

6- سبيلا محمد. " التحديث وتحولات القيم " في أكاديمية المملكة المغربية " **أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر"**، سلسلة الندوات، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2001.

7- سهيل مقدم، " **من أجل إستراتيجية فعالة في مواجهة العنف الإجتماعي"**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة وهران ،العدد الثامن، جوان 2012.

8- عقون محسن. **" تغير بناء العائلة الجزائرية ".** مجلة العلوم الإنسانية. العدد 17. جامعة منتوري (منتوري قسنطينة). الجزائر. 2002.

9- عمار مانع**." المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية".** مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة .الجزائر. العدد 29 .جوان 2008 .

10- عوفي مصطفى ، **"خروج المرأة للعمل وأثره على التماسك الأسري"**، مجلة العلوم الإنسانية . دار الهدى للطباعة.العدد19.منشورات جامعة منتوري.قسنطينة. 2003.

11- كواش حسين ." **علم الإجتماع"** في" التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال"، مجلة علم الاجتماع ، رقم 3 خاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

12- ماري تيراز خيري بدوي، **"الرجل- المرأة:إنعكاس أم إنكسار؟"** صورة الرجل من خلال أقوال المرأة وفانتازماتها في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2002.

13- محمد جابر الأنصاري، **" مراجعات في الفكر القومي"**، سلسلة الكتاب العربي رقم 57، الكويت، وزارة الإعلام، 2004.

14- مديحة محمد السفطي، **" مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع "**، العقبات الإجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة" في :" المرأة والتنمية، الآفاق والتحديات"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة، ط1، 1999.

15- نازك سابا يارد، **" المرأة والعنف الممارس عليها"**، مجلة أبواب، العدد 17، الصادر سنة 1998.

16- نوارة سعدية**." تحولات البنية الأسرية في الجزائر".** رسالة الأسرة . مجلة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة .العدد الأول.مارس 2004.

الرسائل العلمية:

1- أبو هندي هناء، " الخصائص النفسية و الإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، 2003.

2- الحسين إيمان، **" تجربة المرأة الأردنية في المراكز القيادية في وزارة التربية و التعليم- دراسة حالة –"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان. 2004.

3- بن حميدة هند، **"الفتاة في الشعب التكنولوجية: طالبات جامعة العلوم والتكنولوجيا بين الواقع والتصور"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، علم الإجتماع التربوي ، وهران، 2004

4- حمداش نوال ، **"الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه"**، دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم النفس العمل غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة، 2002.

5- شقم نيرمين،" **أسباب قلة الإناث اللاتي يصلن إلى المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية في العقبة "**، معهد الإدارة العامة، عمان، 1999.

6- عباس فريال، **" مراسيم الزواج بمدينة قسنطينة "**، مقاربة أنتروبولوجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنتروبولوجيا غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

7-عرقسوسي موفق،" **المرأة العاملة في دمشق والعوامل المؤثرة في دخولها مجال العمل"**، دبلوم في التخطيط، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، 1985.

8- علي بشرى،**" اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة "**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1993.

9- غراز الطاهر، **" خروج المرأة للعمل وتربية الأطفال"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم إجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة، 1994.

10- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، **بعنوان "المرأة الأردنية في المواقع القيادية "**، معهد الإدارة العامة، عمان، الأردن، 1998.

11- مناصر سامية، **"المرأة و العنف:المرأة الإطار نموذجا"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع العائلي غير منشورة، قسم علم الإجتماع، جامعة باتنة 2001-2002.

12- نعيسة رغداء، "دوافع العمل عند المرأة العاملة"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق، 1995.

المعاجم والموسوعات والقواميس:

1- الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **" لسان العرب "**، المجلد التاسع، دار صادر، بيروت، 1968 .

2- أحمد زكي بدوي. **"معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية "**.مكتبة لبنان. بيروت.ط 2 1982.

3- الجوهري محمد وآخرون، " موسوعة علم الاجتماع " ،المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومى للترجمة ، ط2 ،2008 .

4- السكري أحمد شفيق،**" قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية "**، دار المعرفة الجامعية، 2000.

5- بودون وبريكو،**" معجم علم الاجتماع النقدي"**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

6- دينكن ميتشيل، **" معجم علم الاجتماع"**، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، ط2، بيروت، دار الطليعة 1986 .

7- غيث محمد عاطف،**" قاموس علم الاجتماع "**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2002

8- قلاتي إبراهيم، **"الهدى"**، قاموس عربي عربي ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، 1997.

الجرائد:

1- جريدة الجمهورية .العدد 3049 .مارس2007.

المصادر الإلكترونية:

1- الكتب الإلكترونية :

1- إسماعيل مظهر." **المرأة في عصر الديمقراطية** ". كلمات عربية للترجمة والنشر. القاهرة.2012.من موقع http://www.kalimat.org

2- مجلات الكترونية:

1- قارة وليد. **"حقوق المرأة في القوانين الجزائرية** ". مجلة الفقه والقانون. جامعة محمد خيضر بسكرة.الجزائر. أوت 2012 . www.majalah-droit.ici.st

2- عبد الحميد ابن باديس، مجلة الشهاب، الجزء 8، المجلد 11،غرة شعبان، 1354 هـ - نوفمبر1935م، قسنطينة. من موقع http://www.nouralhuda.com تاريخ الزيارة: 25 جوان 2012.

3- مجلة المجتمع، **"المرأة في الحضارات القديمة"**، http://islamselect.net/mat/73279 ، تاريخ الزيارة:20-10-2013.

4- مها بنت المانع،**"مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"**، مجلة البيان، العدد 310 ، أبريل- ماي 2013.من موقع: www. albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx ?ID=2706 تاريخ الزيارة:06-01-2014

3- المقالات العلمية في الأنترنيت:

1- الشرجبي عادل مجاهد ، **" العنف العائلي ضد المرأة "**، تحليل لعلاقات النوع الإجتماعي في المجال الخاص ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن، مارس 2004، من موقع: www.aman.org/studies

2- الميلاد زكي ، **" الفكر الديني وتجديد النظر في قضايا المرأة"**، مقال صدر بتاريخ 28 فيفري 2004 على: www.aman.org/studies.

3- الرازي نجاح ،**" العنف المنزلي،بعض عناصر التعريف والتشخيص"**،على الحوار المتمدن العدد897 الصادرة بتاريخ2005/1/5 علىالموقع الإلكتروني:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=20780

4- الشيخ عبد الرحمن شيبان،**"الإمام ابن باديس وحجاب المرأة"**،

http://www.binbadis.net/research-and-studies/benbadis/131-benbadis.html

،تاريخ الزيارة:25 جوان 2012

5- حسين طاهر ، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية-CENEAP الجزائر، **" تمحيص في إشكالية العنف المنزلي"** ، دراسة لفائدة وزارة التشغيل والتضامن الوطني، الجزائر، ديسمبر2003 ،انظر:

http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=158

6- حسين درويش العادلي،**" العنف ضد المرأة، الأسباب والنتائج** ، من موقع :

afj.ma/docs/cults%20G/26.doc

7- خالد سليمان، مجد حماد، **" جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الأردن"**، دراسة مقدمة إلى مسابقة "مكافحة العنف ضد المرأة /أفضل التجارب العربية"،مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، تونس، 2006 ، ص08. من موقع:

www.genderclearinghouse.org

8- **" تطور التربية في الجزائر"**، موقع وزارة التربية والتعليم،

http://www.m-education.gov.dz ، تاريخ الزيارة 14- 02- 2013.

9- **"المرأة الجزائرية ...واقع ومعطيات"** الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة http://www.ministere-famille.gov.dz/pdf/moussanef.pdf تاريخ الزيارة 01-12-2012.

10- **كلمة السيد طيب لوح** ،وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،بمناسبة الإحتفال **باليوم العالمي للمرأة** ،الأربعاء 06 مارس 2013 – المركز العائلي – بن عكنون .من موقع www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../co_060313_ar.doc *تاريخ الزيارة 2013-04-18.*

11- رقية طه جابر العلواني، **" ظهور التيار النسوي في الفكر الغربي".** مجلة البيان الصادرة :12-03-2002 من موقعwww.islamport.com .

12- سارة نبيل:" **الوظيف العمومي في المؤسسة الجزائرية"**، من موقع: http://www.hrdiscussion.com/hr49538.html ، تاريخ الزيارة :12-01-2013.

13- شمخي جبر، **"العنف ضد المرأة ..أشكاله ومصادره وآثاره "**، الحوار المتمدن، العدد 2282 ، صادر بتاريخ 2008 / 5 / 15 ، من موقع : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134581

14- صالح سليمان عبد العظيم، **"أشكال العنف ضد المرأة"** ،مقال صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006 على موقع:www.diwanalarab.com/spip.php?auteur890

15- عبد السلام عائشة ،**"دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية"**،منظمة المرأة العربية ،الجزائر،2009. من موقع www.arabwomenorg.org تاريخ الزيارة 07-12-2012.

16- محمّد الحسّون ـ أم علي مشكور،**" أعلام النساء المؤمنات"**، http://www.rafed.net/books/aam/aalam-nesa/002.html، تاريخ الزيارة 23-01-2013.

17- هادي محمود، **"العنف ضد النساء "**،الحوار المتمدن، العدد 419 الصادرة بتاريخ 2003/3/8 على موقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1079

المواثيق الرسمية :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني،" **الميثاق الوطني"**، الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، 1976.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،حزب جبهة التحرير الوطني، **"الميثاق الوطني"**، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني ،1986.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" **الدستور الجزائري"**، الجزائر،الدار المغاربية الدولية للنشر و التوزيع و الإشهار ، 1989.

4- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين +15،إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

5- خالد منتصر،" **الختان والعنف ضد المرأة"**، المجلس القومي للمرأة، تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، 2003.

6- عبد السلام سهام ،" **دليل تدريبي : العنف ضد النساء"**، مركز قضايا المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة/مركز قضايا المرأة المصرية، 2003 .

مواقع رسمية:

1-الديوان الوطني للإحصائيات ،2011، www.ons.dz/index-ar.php

2- الموقع الرسمي للوظيف العمومي، www.dgfp.gov.dz/ar/stat.as

3- موقع "حملة الأمين العام بان كي مون:" **اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة "**، www.un.org/ar/women/endviolence

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

1-Addi Lhouari :"**Les Mutations de la société algérienne,famille et lien social,dans l'Algérie Contemporaine**",la Découverte , paris ,1999 .

2- Addi Lhouari, « **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale »**, Alger, ENAL, 1985.

3-Alain Soral, « Vers la féminisation ? Pour comprendre l'arrivée des femmes au pouvoir », Blanche, Paris, 2007.

4-Anne Cova, « Histoire comparée des femmes, nouvelles approches » , ENS éditions, Lyon,2009.

5-Anousheh Karvar et Luc Rouban, « Les Cadres au travail, Les nouvelles règles du jeu », La Découverte, Paris, 2004.

6- Battagliola Françoise. *« **Histoire du travail des femmes*** » . La Découverte . 3ème édition. Paris .2008.

7- BENIASSAD Mohammed El Hocine, « **Economie du développement de l'Algérie: Sous –Développement et Socialisme »,** Alger, OPU, 2ème ed, 1982.

8- BENMACHA Ghouti, **« Eléments du droit Algérien de la famille : mariage et sa condition** », OPU, Alger , SD.

9- Bilheran Ariane, « Harcèlement, Famille, Institution, Entreprise », Armand Colin, Paris.2009.

10- Blöss Thierry, « La dialectique des rapports hommes-femmes », Presses Universitaires de France, Paris, 2001.

11- Bourdieu Pierre, « **La domination masculine** » ,Ed. du Seuil, Paris, 1998.

12- Boutfnoucht Mustafa. « **La société Algérienne en transition** ». Office des publications universitaire. Ben Aknoun. Alger. 2004.

13- Boutfnoucht Mustafa. **« La Famille Algérienne :évolution et caractéristiques récentes »**.société national d'édition et de diffusion. 2ème édition.Alger.1982 .

14- C.Camillerie ," **jeunesse,famille et développement**",essai sur le Changement socioculturel dans un pays du tiers monde(tunisie),Paris,CNRS ;1973.

15-C.Lacoste-du-jardin :"**des méres contre des femmes**", Alger , Bouchene ;1990.

16-Combessie Jean-Claude, « **La méthode en sociologie »,** La Découverte, 5ème édition, Paris, 2007.

17- Dejours Christophe, « Conjurer la violence, Travail, violence, et santé »,Ed. Payot et Rivages, Paris, 2011.

18- Djeflat Abdelkader **«Technologie et système éducatif en Algérie».**Coedition Unesco-Cread-Medina.1993 .

19-Edwige Antier, « Le Courage des femmes »,Robert Laffont,2009 .

20-F.Fanon ,**"Sociologie d'une révolution",**paris,Petite Collection Maspéro,1ere ED ,1959.

21- F.Héritier,"Masculin/féminin.la pensée de la différence",Ed Odile Jacob, Paris mars, 2000.

22-François de Singly et autres, « Nouveau manuel de sociologie », Armand Colin, Paris.2010.

23- François de Singly, **« L'enquête et ses méthodes : Le Questionnaire »,** 2ème édition, Armand Colin, Paris.2008.

24- Grawitz Madeleine, **"Lexique des sciences sociales**", 8 édition, Dalloz, Paris , 2004.

25- Grebot Elisabeth, « Agir contre le harcèlement moral au travail », Le Cavalier bleu, Paris, 2010.

26- Guionnet Christine et Erik Neveu, « Féminins/Masclins, Sociologie du genre », Armand Colin, Paris.2007.
27-Hachelafi Hamid, « Violences, en milieu du travail, Etude sur le secteur de la santé », Dar El Gharb, Oran, 2010.
28- Hirigoyen Marie-France, **« Le harcèlement moral dans la vie professionnelle , Démêler le vrai du faux** », La Découverte et Syros, Paris, 2001.
29-J.Minces ,**"la femme dans le monde arabe",** paris, Mazarine, 1980.
30- KHOUDJA Souad, "**Nous les Algériennes (la grande solitude**)", Alger, CASBAH édition, 2002.
31-Kaufmann Jean-Claude, « **L'enquête et ses méthodes : L'entretien compréhensif »,** 2ème édition, Armand Colin, Paris.2008.
32- Löwy Ilana, « L'emprise du genre, Masculinité, féminité, inégalité », La Dispute, Paris, 2006.
33-Maryse Jaspard . **« Les violences contre les femmes »**.ed. La découverte, Paris, 2005 .
34-Martin Olivier, « **L'enquête et ses méthodes : L'Analyse de Données Quantitatives »,** 2ème édition, Armand Colin, Paris.2007.
35-Méda Dominique, **« Le Temps Des Femmes, pour un nouveau partage des rôles** »Ed. revue, Paris, 2008.
36-Pat Heim Susan Murphy, « **Les conflits entre femmes au bureau** », Payot et Rivages, Paris, 2007.
37- Toualbi Radia, « **Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne »,**Vol 2, 1984, E.N.A.L. Alger , Algerie.
38- ZERDOUMI Nafissa,**" Enfant d'hier: éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien"** , Paris, Maspéro ,1982.
39- ZERDOUMI Nafissa, **« Enfant d'hier :Education de l' enfant en milieu traditionnel Algérien** » , ENAL, Alger, 1982,

40- Véronique Jaquier et Joëlle Vuille, **« Les femmes : jamais criminelles, toujours victimes** ? »,Ed. l'Hèbe, Suisse,2008

المعاجم والقواميس:

1-Dictionnaire "**le robert** analphabétique et analogique de la langue Française", société du nouveau livre, Paris 1978.
2- Dictionnaire des sciences humaines : sociologie, psychologie, sociale, anthropologie, Fernand Nathan, Paris 1990 .
3-Grande Dictionnaire de la langue française ,"**Larousse"**, vol 7, Paris,1989 .

مجلات:

1-Belarouci Latéfa,**" Les violences sexuelles faites aux femmes : la situation en Algérie**" , *Le Journal des psychologues*, 2008/1 n° 254.
2-Bounoua SELLAK **:** in REVUE ***« FEMMES dans la CITE»*** PUBLICATION de l'INSTITUT MAGHREB – EUROPE. Paris8. **(Juin 2002)** ARTICLE : *"Transformations conjoncturelles ou affirmation de statut: le* ***célibat des femmes universitaires en Algérie****. 1980-2000"* ***.***
3-Bourdieu Pierre , **"Sociologie de l'Algérie"**, PUF, 7éme édition, Paris, 1985.
4-Daucé Françoise et Amandine Regamey" **Les violences contre les femmes en Russie : des difficultés du chiffrage à la singularité de la prise en charge",in** cultures & Conflits, Centre d'études sur les conflits, n 85-86 (Printemps-Été 2012).
5-Debats Françoise *et al.*, "**Jour après jour avec des femmes victimes de violences conjugales",***Empan*, 2009/1 n° 73.
6-Fougeyrollas-Schwebel Dominique et Jaspard Maryse**, "Compter les violences envers les femmes".** Contexte institutionnel et théorique de l'enquête ENVEFF,*Cahiers du Genre*, 2003/2 n° 35.

7-Fougeyrollas-Schwebel Dominique et Jaspard Maryse, "**Violences envers les femmes : démarches et recours des victimes**". Les apports de l'enquête ENVEFF,*Archives de politique criminelle*, 2002/1 n° 24.
8-Monique gadant ,**" les jeunes femmes,la famille et la nationalité"**,in peuples méditerranéens n°15 ;Avril-Mai ,1981.

تظاهرات علمية:

1- **Bounoua SELLAK** ; Conférences ***« scolarisation des filles en Algérie (1962-1998)*** » Séminaires : *Femmes et Société.* Organisé par Université Paris5-La Sorbonne. Nov.2000.
2-Bounoua SELLAK; Conférence ***« La féminisation du corps enseignant en Algérie(1962-1998)*** » Séminaires : *Femmes et Société.* Organisé par Université Paris5-La Sorbonne. Nov.2000.

المقالات العلمية في الأنترنيت:

1-**A**sma Lamrabet **"L'apport historique des femmes dans l'édification de la civilisation musulmane"** http://www.asma-lamrabet.com , consulter le 17-01-2014.
2-Bounoua SELLAK;Conférence ***« La féminisation du corps enseignant en Algérie(1962-1998)*** » Séminaires : *Femmes et Société.* Organisé par Université Paris5-La Sorbonne. Nov.2000.Pp.10-14.

المراجع باللغة الإنجليزية:

مجلات:

1-DeJong, Jocelyn, Rana Jawad, Iman Mortagy, and Bonnie Shepard. "**The Sexual And Reproductive Health of Young People in the Arab Countries and Iran"**. Reproductive Health Matters, May 2005, p 49-59.

2-Ramiro, Lauries, Fatma Hassan and Abraham Peedicayil. **"Risk Markers of Severe Psychological Violence Against Women":** A World SAFE Multi-country Study.In jury Control and Safety Promotion 2004,pp. 131-137
3-Watts and Zimmerman, C., K. Yun and I. Shvab et al. "**The Health Risks and Consequences of Trafficking in Women and Adolescents: Finding from a European Study "**London: London School of Hygiene and Tropical Medicine. 2003

تقارير المنظمات الدولية:

1-Amnesty International, **"The State of the Worlds Human Rights**" 2008
2-Calverton, Maryland: Ministry of Health and Population, Egypt National Population Council, and ORC MACRO,2001.
3-Ellsberg, MC and L. Heise. **"Researching Violence Against Women: A practical Guide for Researchers and Activists"** .Washington DC and Geneva, PATH/World Health Organization. 2005.
4-El Zanaty, Fatma and Ann Way, Egypt Demographic and Health Survey 2005.
5-El-Zanaty, F. and A. Way, Egypt Demographic and Health Survey 2000 .
6-Hammamsy, L. "**Early Marriage and Reproduction in Two Egyptian Villages Cairo**": Population Council/UNFPA Occasional Paper 1994.
7-Krug, E.G., L. Dahlbert, J.A. Mercy, A.B. Zwi & R. Lozano, eds. **World Report on Violence and Health** Geneva, World Health Organization, 2002.
8-UNFPA, "**The Dynamics of Honor Killings in Turkey"**, 2005 and Human Rights Watch. "**Honoring the Killers: Justice Denied for 'Honor Crimes' in Jordan**", 2004.
9-World Health Organization. WHO Multi-country Study on Womens Health and Domestic Violence Against Women .Geneva, 2005.
10-World Health Organization 2005 citing WHO/Krug 2002 and Heise 1999

11-World Health Organization. WHO Multi-country Study on Womens Health and Domestic Violence Against Women ,Geneva, 2005.

12-Ward J. "**If Not Now When? Addressing Gender-Based Violence in Refugee, Internally Displaced and Post conflict Settings A Global Overview "**,New York, New York: Reproductive Health Response in Conflict consortium: 2002

مقالات إلكترونية:

1-Jejeebhoy, S. & S. Bott. "**Nonconsensual Sexual Experience of Young People: A Review of the Evidence from Developing Countries"**, New Delhi: Population Council , 2003, http://www.popcouncil.org/pdfs/wp/seasia/seawp16.pdf.

2-Kishor, Sunita and Kiersten Johnson. **"Profiling Domesting Violence: A Multi-Country Study** ".Columbia, ORC MACRO, Measure DHS+, 2004 .http: www.measuredhs.com/pubs/pdf/OD31/DV.pdf.

الـــــملاحـــــــــق

دليل الاستمارة

أمامك مجموعة من الأسئلة تقابلها اقتراحات، المطلوب منك وضع علامة (x) أمام الإجابة التي تعبر عن رأيك الخاص، وملأ الفراغ أمام الأجوبة المفتوحة.

نؤكد أن إجابتك لا تعبر عن قدرة من قدراتك ، بل يتعلق الأمر بموقف أو رأي فقط، وستستغل في خدمة أهداف الدراسة العلمية، ولهذا لم نطلب منك الاسم واللقب.

المحور الأول: الحالة المدنية والاجتماعية:

1-السن :

2-المهنة: .....

3-المصلحة التي تعملين بها:.....

4-هل أنت عزباء ؟ □ متزوجة؟ □ مطلقة؟ □ أرملة ؟ □

5-هل لديك أولاد ؟ نعم □ لا □

6-هل تتقاضين راتبا : عال؟ □ متوسط ؟ □ قليل؟ □

7- ما هي طبيعة عمل زوجك ؟.....

8-هل راتب زوجك أعلى من راتبك ؟ نعم □ لا □

9- هل تملكين سكنا : فرديا (شخصي)؟ □ مع الأهل؟ □

10-هل لديك سيارة؟ نعم □ لا □

المحور الثاني:المسارالمهني:

1-ما هو مستواك الدراسي ؟ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

2- ماهو المنصب الذي تشغلينه؟.....

3- كيف وصلت إلى هذا المنصب؟.....

4- ما هي المناصب التي شغلتها قبل هذا المنصب؟.....

5- في أول مرة بحثت عن العمل هل وجدته بسهولة؟ نعم □ لا □

6- هل هناك من ساعدك في ذلك ؟ نعم □ لا □

- من بالضبط ؟ العائلة □ الأصدقاء □ أخرون □

7- كم سنة عملت إلى أن عينت في هذا المنصب؟.....

8- ماهو إحساسك في أول مرة عينت في هذا المنصب ؟ خوف□ فرح□ شعور عادي□

9- كم سنة وأنت تشغلين هذا المنصب؟

10- هل كان الوصول إلى هذا المنصب من بين أهدافك؟ □ بمحض الصدفة ؟ □

11-هل كان دخولك لهذا العمل من اختيارك (بدافع الحب) ؟ نعم □ لا □

12- ماهي الشروط التي أهلتك لتولي هذا المنصب ؟.....

.....

13-هل كان هناك آخرون مرشحون لهذا المنصب؟ نعم □ لا□

14-هل كانوا من: الرجال ؟ □ النساء ؟ □ كلا الجنسين ؟□

15- ماذا أضاف لك منصبك : - من الناحية المادية ؟.....

.....

- من الناحية المعنوية ؟.....

.....

16-هل غير في شخصيتك ؟ نعم □ لا □

- إذا كان الإجابة نعم : للأحسن؟ □ أم للأسوأ ؟□

17- ما هي الأمور التي تغيرت فيك بعد توليك هذا المنصب ؟.....

المحور الثالث : العلاقات

1- في الأسرة:

1-1- ما موقف أسرتك من منصبك؟: الرضا □ اللامبالاة □

1-2- كيف يتعاملون معك ؟ باحترام (بحكم منصبك) □ بشكل عادي □

1-3- هل زادك منصبك نوع من الثقة؟ نعم □ لا □

1-4- كيف تتعاملين معهم في الأسرة ؟ بروح القائدة المسؤولة □ كامرأة عادية (فرد منهم) □

1-5- هل هناك من يتحكم فيك في الأسرة ولديه سلطة عليك أم أنك أنت صاحبة القرار حتى في الأسرة؟

.....

1-6- هل تعرضت في أسرتك لشكل من أشكال العنف أو الاضطهاد يوما ما؟ نعم □ لا □

-إذا كانت الإجابة نعم ،على أي شكل : ضرب □ توبيخ □ عتاب ولوم □

- من طرف من ؟ الوالدين □ الزوج □ الأخ □

1-7- هل شغلك منصبك ومسؤولياتك في العمل عن مسؤولياتك كزوجة و كأم ؟ نعم □ لا □

1-8- هل توجد حساسية من طرف الزوج لأن منصبك أهم من منصبه ؟ نعم □ لا □

2- في العمل :

2-1- من يعمل تحت امرتك ؟ نساء□ رجال□ كلاهما □

2-2- من الأسهل في التعامل بالنسبة لك ؟ النساء □ الرجال □

لماذا ؟.....

2-3- كيف يتصرف الرجال المرؤوسين معك ؟ بنوع من الحساسية كونك امرأة□ كرئيسة عليهم □

2-4- هل يطيعون أوامرك ؟ نعم □ لا□

2-5- كيف يتصرف مرؤوسيك معك عندما تعطيهم عقوبة؟.....

.....

2-6- كيف تتصرفين عندما يخطئ أحد مرؤوسيك في العمل؟

تعطينهم عقوبة □ تتغاضين عن الأمر□ أحيانا عقوبة وأحيانا لا □

2-7- متى يمكن أن تعطيهم عقوبة وبشكل لا رجعة فيه؟.....

2-8- هل الرجال يتقبلون العقوبة ؟ نعم □ لا □

2-9- من الذي لديه أكبر نسبة من العقوبات ؟ الرجال □ النساء □

- لماذا؟.....

2-10- هل حصل وتمرد عليك أحد مرؤوسيك؟ نعم □ لا □

- كيف تصرفت آنذاك ؟.....

2-11- هل تعتبرين نفسك حازمة ؟ □ عادية ؟ □ متسامحة ؟ □

2-12- كيف يعاملك رئيسك في العمل؟ مثلما يعامل زميلك الرجل□ كامرأة □

2-13-هل أحسست يوما أنك مضطهدة أو مظلومة في العمل ؟ نعم □ لا □

من طرف من ؟ الرئيس □ الزملاء □ المرؤوسين □

2-14-هل اتخذت في حقك في يوم ما إجراءات تعسفية؟ نعم □ لا□

2-15-هل تعرضت لنوع من أنواع العنف في عملك ؟ نعم □ لا □

إذا كان نعم فما كان نوعه ؟ لفظي □ جسدي □ معنوي □

من طرف من؟ الرئيس□ الزميل □ المرؤوس □

2-16-هل مرت عليك لحظات كرهت فيها هذا العمل (المسؤولية الملقاة على عاتقك)؟ نعم □ لا □

2-17-هل تعتقدين أن منصبك يوفر لك نوع من الحماية ؟ نعم □ لا □ أحيانا □

2-18-في نظرك هل المرأة المسؤولة أقل عرضة للعنف والإضطهاد والتعسف من الموظفة العادية ؟

نعم □ لا □

2-19- كيف تتعاملين مع زملائك أصحاب مناصب المسؤولية (خاصة الرجال)؟.....

.....

2-20- هل أنت راضية عن منصبك أم أن فيه مسؤولية ثقيلة عليك؟.....

2-21- هل تطمحين أن ترتقي أكثر وتتوسع دائرة صلاحياتك ومسؤولياتك؟ نعم □ لا □

2-22- ما هي في نظرك الصفات التي يجب أن تتوفر في المرأة حتى تكون مسؤولة ؟.....

.....

2-23- هل هي نفس الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل؟ نعم □ لا □

-إذا كان لا فما الفرق بينهما ؟.....

2-24- في نظرك هل المرأة تدير أمور العمل مثل الرجل؟□ أفضل منه؟ □ أقل منه؟ □

- لماذا؟.....

2-25- هل تعتقدين أنك تديرين عملك بشكل: أفضل؟ □ بشكل عادي؟□ بشكل غير مرض ؟ □

-إذا كانت الإجابة الثالثة فماذا ينقصك ؟.....

.....

2-26- هل المنصب الذي تشغلينه مناسب للمرأة ؟ نعم □ لا □

.....

2-27- ما هي المناصب التي تعتقدين أنها تليق بالمرأة ؟المناصب التي تكون فيها رئيسة □
المناصب التي تكون فيها مرؤوسة □

2-28- ماهي المشاكل أو العوائق التي تعاني منها المرأة المسؤولة (إن كان في البيت أو في العمل) ؟

.....

.....

2-29- في نظرك هل المجتمع يتقبل المرأة في مناصب المسؤولية؟ نعم □ لا □

2-30- في نظرك هل ستكتسح المرأة مناصب المسؤولية أكثر في المستقبل ؟ نعم □ لا □
- لماذا؟ .....

2-31- لو كان بيدك قرار التوظيف ، من ستوظفين؟

رجال □ نساء □ كلاهما □

لماذا.....

تعدادات الوظيفة العمومية

- **سنة 2010:**

بلغت تعدادات الوظيفة العمومية الى غاية 31/12/2010 ، **1.810.089** موظف وعون عمومي.

توزع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب :

- الطبيعة القانونية لعلاقة العمل
- المستويات المؤسساتية
- قطاعات النشاط .
- العنصر النسوى .
- هرم السن.

- **توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب الطبيعة القانونية لعلاقة العمل:**

  - **موظفين : 1.468.291** موظف ،
  - **متعاقدين : 341.798** عون ،

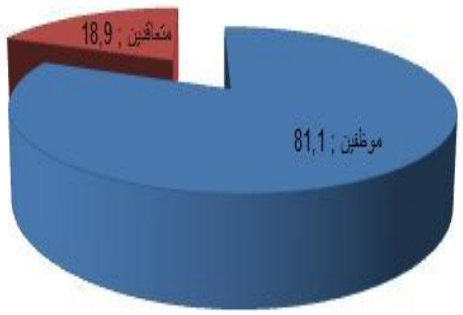

- **توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب المستويات المؤسساتية:**

  - **الإدارات المركزية : 279.393** عون ،
  - **المصالح غير الممركزة : 850.929** عون ،
  - **الإدارة البلدية : 233.594** عون ،
  - **المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري : 361.207** عون ،
  - **المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي ، أي الثقافي والمهني : 81.595** عون

- **توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب قطاعات النشاط :**

- **التربية الوطنية : 545.245** عون ،
- **الداخلية و الجماعات المحلية : 576.207** عون ،
- **الصحة العمومية :220.554** عون ،
- **التعليم العالي : 133.850** عون ،
- **المالية : 70.058** عون ،
- **التكوين والتعليم المهنيين :45.895** عون ،
- **العدل : 38.782** عون ،
- **قطاعات أخرى : 179.498** عون

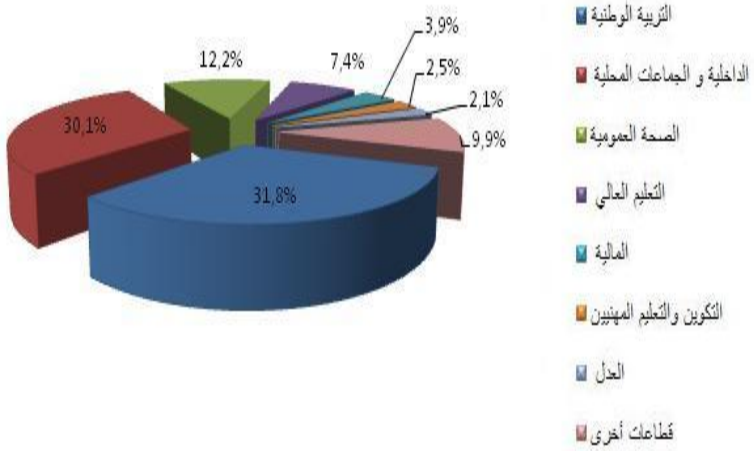

- **العنصر النسوى فـــي الوظيفة العموميـــة:**

يبلغ تعداد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية **547.764** عون أي **30,3%** من التعداد الإجمالي.
يتوزع العنصر النسوي حسب **الطبيعة القانونية لعلاقة العمل** كما يأتي :

- **موظفين : 482.325** موظف ،
- **متعاقدين : 65.439** عون ،

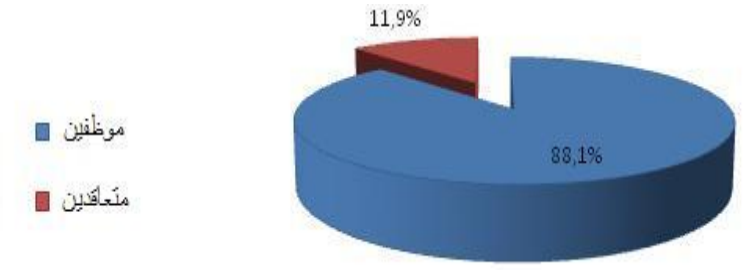

يتوزع العنصر النسوي حسب **قطاعات النشاط** كما يأتي :

- **التربية الوطنية : 228.422** عون ،
- **الصحة العمومية : 108.545** عون ،
- **الداخلية والجماعات المحلية : 70.149** عون ،
- **التعليم العالي : 44.581** عون ،
- **التكوين والتعليم المهنيين : 14.650** عون ،
- **عون المالية : 20.649** ،
- **قطاعات أخرى : 60.768** عون ،

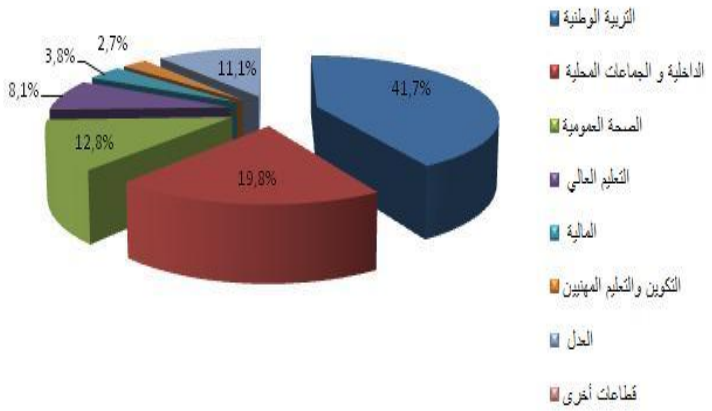

- **هرم السن**

إن توزيع الموظفين و الأعوان العموميين حسب هرم السن يكون كمايلى :

- **أقل من 30 سنة : 247.819** عون ،
- **من 30 إلى غاية 40 سنة : 720.864** عون ،
- **من 41 إلى غاية 50 سنة : 535.684** عون ،
- **من 51 إلى غاية 55 سنة : 199.038** عون ،
- **من 56 إلى غاية 59 سنة : 89.084** عون ،
- **من 60 سنة فأكثر : 17.600** عون ،

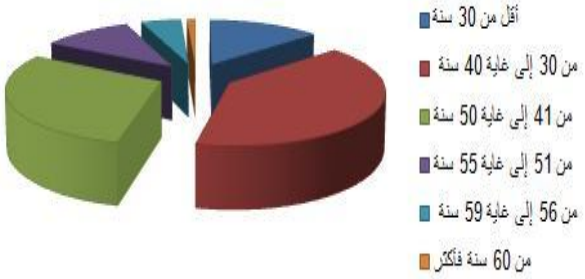

- **سنة 2011:**

بلغت تعدادات الوظيفة العمومية الى غاية 2011.12.31 ، **1.906.875** موظف وعون عمومي.

توزع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب :

الطبيعة القانونية لعلاقة العمل

المستويات المؤسساتية

قطاعات النشاط

العنصر النسوى

هرم السن

توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب الطبيعة القانونية لعلاقة العمل:

موظفين : 1.511.952 موظف ،

متعاقدين : 394.923 عون ،

- **توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب المستويات المؤسساتية:**

- **الإدارات المركزية : 305.437** عون ،
- **المصالح غير الممركزة : 854.912** عون ،
- **الإدارة البلدية : 261.811** عون ،
- **المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري : 391.434** عون ،
- **المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي ، أي الثقافي والمهني : 89.465** عون.

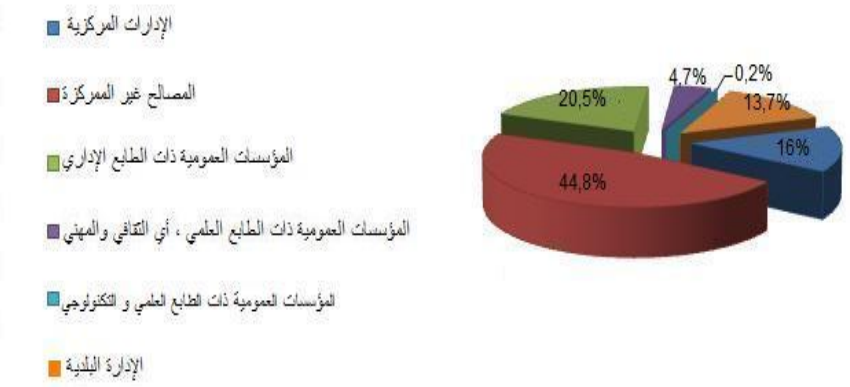

- **توزيع تعدادات الوظيفة العمومية بحسب قطاعات النشاط :**

- **التربية الوطنية : 560.701** عون ،
- **الداخلية و الجماعات المحلية : 603.880** عون ،
- **الصحة العمومية :237.618** عون ،
- **التعليم العالي : 152.829** عون ،
- **المالية : 72.456** عون ،
- **التكوين والتعليم المهنيين :48.044** عون ،
- **العدل : 40.845** عون ،
- **قطاعات أخرى : 190.402** عون

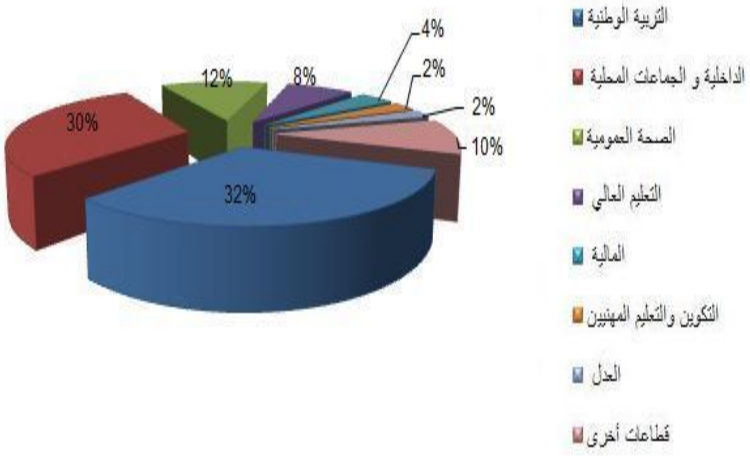

العنصر النسوى فـــي الوظيفة العموميـــة

يبلغ تعداد العنصر النسوي في الوظيفة العمومية **607.160** عون أي **31,8%** من التعداد الإجمالي.

يتوزع العنصر النسوي حسب **الطبيعة القانونية لعلاقة العمل** كما يأتي :

- **موظفين :**538.362 موظف ،
- **متعاقدين : 68.798** عون ،

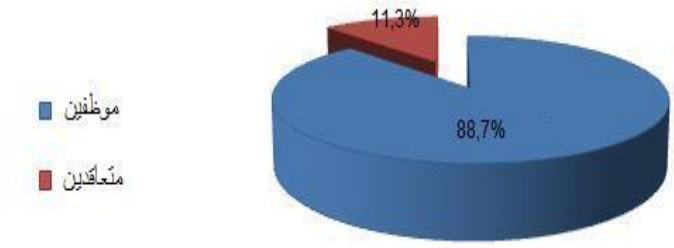

يتوزع العنصر النسوي حسب **قطاعات النشاط** كما يأتي :

- **التربية الوطنية : 257.097** عون ،
- **الصحة العمومية : 117.513** عون ،
- **الداخلية والجماعات المحلية : 76.690** عون ،
- **التعليم العالي : 50.442** عون ،
- **التكوين والتعليم المهنيين : 15.589** عون ،
- **عون المالية : 22.297** ،
- **قطاعات أخرى : 67.532** عون ،

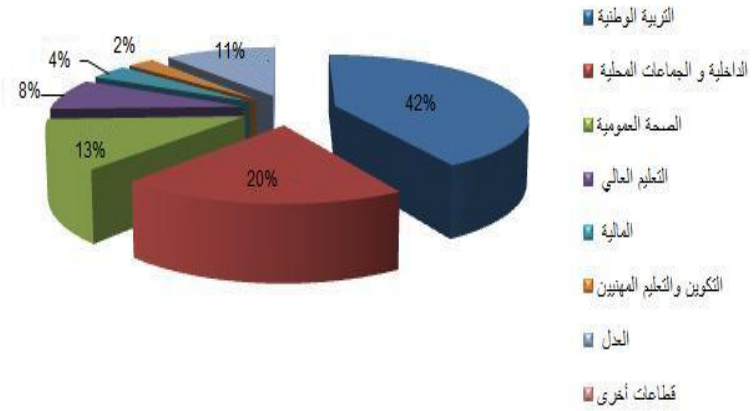

- **هرم السن:**

إن توزيع الموظفين و الأعوان العموميين حسب هرم السن يكون كمايلى :

- **أقل من 30 سنة : 260.036** عون ،
- **من 30 إلى غاية 40 سنة : 736.195** عون ،

- **من 41 إلى غاية 50 سنة : 594.556** عون ،
- **من 51 إلى غاية 55 سنة : 203.961** عون ،
- **من 56 إلى غاية 59 سنة : 93.083** عون ،
- **من 60 سنة فأكثر : 19.044** عون ،

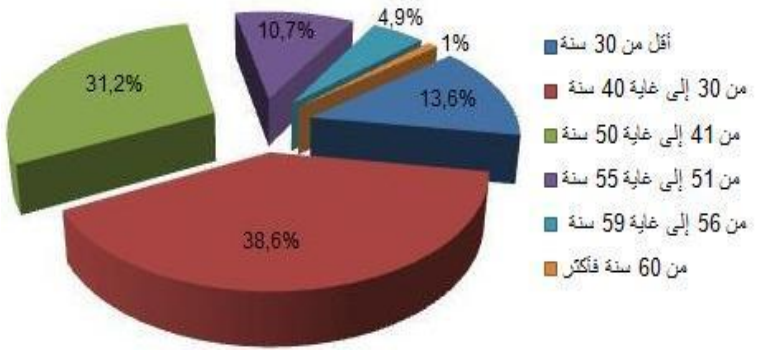

جدول أعداد الأطفال المتمدرسين (1962-1996):

المرجع: تربية وطنية

السنوات الدراسية	المدارس الإبتدائية		المتوسطات	
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
1962-1963	777.636	282.842	30.790	8.815
1963-1964	1.049.435	398.871	74.384	22.358
1964-1965	1.215.037	463.130	89.549	26.207
1965-1966	1.232.203	504.552	107.944	32.455
1966-1967	1.370.357	513.115	115.384	33.395
1967-1968	1.460.776	543.776	123.586	35.849
1968-1969	1.551.489	575.379	138.502	39.090
1969-1970	1.689.023	630.870	162.198	45.276
1970-1971	1.851.416	700.924	191.957	53.525
1971-1972	2.018.091	771.516	241.924	68.724
1972-1973	2.206.893	855.031	272.345	85.538
1973-1974	2.376.344	928.143	299.908	98.698
1974-1975	2.499.606	948.991	336.007	114.115
1975-1976	2.641.446	1.051.760	395.875	138.669
1976-1977	2.782.044	1.128.159	489.004	172.081
1977-1978	2.894.084	1.181.576	595.493	216.369
1978-1979	2.972.242	1.227.932	679.623	254.467
1979-1980	3.061.252	1.274.581	737.902	285.383
1980-1981	3.118.827	1.307.550	804.621	313.849
1981-1982	3.178.912	1.338.761	891.452	355.542
1982-1983	3.241.924	1.375.135	1.001.420	402.381
1983-1984	3.386536	1.422.855	1.126.520	458.126
1984-1985	3.414.705	1.469.043	1.252.895	512.588
1985-1986	3.481.288	1.516.157	1.339.890	577.824
1986-1987	3.635.338	1.599.458	1.472.545	599.464
1987-1988	3.801.651	1.682.514	1.490.863	604.605

1988-1989	3.911.388	1.741.376	1.396.326	566.660
1989-1990	4.027.612	1.798.783	1.408.522	578.838
1990-1991	4.189.152	1.877.990	1.423.316	592.583
1991-1992	4.357.352	1.965.859	1.490.035	629.824
1992-1993	4.436.363	2.011.685	1.558046	669.427
1993-1994	4.515.274	2.061.359	1.618.622	706.997
1994-1995	4.548.827	2.086.456	1.651.510	727.695
1995-1996	4.617.728	2.129.494	1.691.561	751.023

Réf : Document « Statistiques » du M.E.Nle, Dir. De la Planification, ALGER (1997)

جدول التلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي

ثانويات تعليم عام وتعليم تقني (1962-1996):

المرجع: تربية وطنية

السنوات الدراسية	الثانويات: التعليم العام		الثانويات : تعليم تقني	
	المجموع	الإناث	المجموع	الإناث
1962-1963	/	/	/	/
1963-1964	5.823	1.277	/	/
1964-1965	9.031	1.873	1.397	150
1965-1966	12.213	3.042	2.332	349
1966-1967	14.645	3.743	2.277	333
1967-1968	19.340	4.961	3.994	532
1968-1969	22.084	5.815	4.316	602
1969-1970	28.630	7.350	5.509	730
1970-1971	34.988	9.633	5.776	930
1971-1972	42.286	11.380	5.998	1.008
1972-1973	53.799	14.414	7.852	1.355
1973-1974	65.673	17.253	8.203	1.460
1974-1975	75.797	21.520	9.142	1.910
1975-1976	97.571	27.601	10.305	1.979
1976-1977	112.003	34.083	10.197	1.896
1977-1978	134.427	44.132	10.639	2.206
1978-1979	153.449	53.484	10.923	2.456
1979-1980	183.205	63.738	12.770	2.614
1980-1981	211.948	77.897	14.493	3.066
1981-1982	248.996	95.029	16.348	3.855

1982-1983	279.299	108.498	19.857	4.933
1983-1984	325.869	131.757	32.086	8.617
1984-1985	358.849	148.439	42.577	12.078
1985-1986	423.502	179.686	66.886	20.072
1986-1987	503.308	218.898	98.300	30.392
1987-1988	591.783	262.774	128.083	39.957
1988-1989	714.966	322.875	156.423	48.352
1989-1990	753.947	342.788	165.182	51.237
1990-1991	752.264	350.774	153.360	47.724
1991-1992	724.745	352.093	96.025	30.577
1992-1993	747.152	358.062	129.122	36.284
1993-1994	793.457	386.224	107.280	30.695
1994-1995	821.059	409.246	63.639	18.798
1995-1996	853.303	430.416	69.195	20.545

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المرأة التي تحتل منصب المسؤولية في الوظيف العمومي، وعلى أشكال الاضطهاد و العنف الذي يمكن أن تتعرض له المرأة المسؤولة، كذلك نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تشخيص أهم المعوقات التي تؤثر في تبوؤها لهذا المنصب و تبعدها عن الوصول إليه وقد كانت الإشكالية كالتالي : *ما هو واقع المرأة المسؤولة التي تمارس سلطة مهنية في الوظيف العمومي؟ وما هي أشكال العنف و الاضطهاد الذي تتعرض له ؟* وقد وضعنا بعض الفرضيات والتي تم تأكيدها من خلال النتائج المتوصل إليها، ومن خلال تحليلنا لنتائج هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة عن الأسئلة بتأكيد غالبية الفرضيات، و ظهر لنا أن منصب المسؤولية الذي تشغله المرأة يعتبر بالنسبة لها بمثابة حماية بحكم الصلاحيات والامتيازات التي يخولها لها،كما أن هذه المكانة الجديدة التي حصلت عليها أعطتها نوعا من الرضا والتقدير الذاتي، وأكسبتها الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية:

المرأة المسؤولة؛ التعسف؛ الوظيف العمومي؛ العنف؛ الاضطهاد؛ المسؤولية؛ عمل المرأة؛ السلطة؛ التحرش الجنسي؛ تعليم المرأة.

نوقشت يوم 18 ديسمبر 2014